جـامعــة الحاج لخــضــــر بـاتنــة 1
كليـــة الحقوق والعلوم السيـــــاسية
قسم العلوم السياسية

الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية:

دراسة في الترتيبات الإقليمية الجديدة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: سياسة مقارنة

إعــداد الطالب:
سليم بدرة

إشراف الأستاذ الدكتور:
نور الدين دخان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
باي احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	رئيسا
نور الدين دخان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
فارس لونيس	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر3	مناقشا
شاعة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
عقاقبة عبد العزيز	أستاذ محاضر	جامعة باتنة1	مناقشا
مسعود البلي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة1	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

مقدمة:

إن الحديث عن الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط يلزمنا الرجوع لتتبع التاريخ السياسي لهذا البلد فمنذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 على يد القائد العسكري كمال أتاتورك المشيد لمعالم الدولة الجديدة وفق أسس أطلق عليها بما يسمى بالمبادئ الكمالية، هي مبادئ حملت في طياتها العديد من التطلعات والالتزامات نذكر على سبيل الحصر منها التشديد على التوجه الغربي قيميا، ثقافيا وحضريا،ورفع شعار الحياد سياسيا وذلك من خلال القبوع في منأى عن التوترات والصراعات مع القوى الدولية وفي نفس الوقت الولوج في بناء نسيج من علاقات حسن الجوار، وعليه تبنت تركيا منذ تأسيس الجمهورية والى غاية عقد التسعينات سلوكا خارجيا أحادي التوجه نحو الغرب، سلوك ناجم عن توليفة عقائدية فضلت فيها آنذاك النخبة السياسية العسكرية التركية رفع شعار السلام في الداخل والسلام في العالم، أي هنا انصب اهتمام صانع القرار الخارجي التركي بدائرة اهتمام واحدة تمثلت في الولاء للغرب من خلال سعي هذه الأخيرة لإقامة علاقات متينة مع العديد من الدول الأوروبية وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة ليكلل مسعاها هذا بالانضمام إلى حلف الشمال الأطلسي سنة 1952، في حين لم نجد صانع القرار التركي يعير أي اهتمام بدائرة أخرى غير الدائرة الغربية، أي هنا نتحدث عن العلاقات السيئة والمتوترة التي كانت تطبع سلوك تركيا الخارجي مع دول الشرق الأوسطية ونخص بالذكر الدول العربية، أي بمعنى انه في هذه الفترة اتسمت الاستراتيجية التركية بالانفتاح نحو العالم الغربي، يأتي هذا على غرار انسداد توجهها السياسي حيال دول الجوار.

مع مطلع التسعينات وما أفرزته البيئة الدولية من متغيرات ومستجدات طارئة تتطلب من أي وحدة ضرورة التكيف معها، وهنا نستذكر مقولة كينث والتز عندما قال: "البنية تفرض السلوك على الوحدة"، لعبت مجموعة من المتغيرات دورا كبيرا في التأثير على نمط سلوك تركيا الخارجي بداء من حرب الخليج الثانية سنة 1991، مرورا بتفكك الاتحاد السوفيتي وصولا إلى عملية التسوية للصراع العربي–الإسرائيلي، كل هذه الأحداث خلفت تداعيات إيجابية أثرت كثيرا في تفكير صانع القرار الخارجي التركي الذي أدرك أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا خاصة من الجانب الجيواستراتيجي.

إن أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية بحدها قد فتحت المجال واسعا لتحرك قوى دولية وأخرى إقليمية تجاه المنطقة، فتركيا بحكم ما تحوزه من مقومات تاريخية، بشرية، وجيوبولوتكية اندفعت

بقوة وفق استراتيجية بعيدة المدى مستغلة ما هو كائن للعب دور إقليمي ريادي وقيادي، فاعل ومهيمن في ذات المنطقة، وفي هذا السياق أثنى تورغت أوزال سنة 1990؟ قائلا: "إن تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الحالي، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة بل أنها تتطلع لان تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين"[1]، يبقى طموح الرئيس التركي مشروع في ظل ما كانت تشهده تركيا على المستوى المحلي من فوضى سياسية عارمة كادت في كل مرة أن تؤدي إلى انكماش سياستها الخارجية ومن ثمة إجهاض استراتيجيتها الإقليمية، ولعل ما يؤكد صحة هذا الكلام أن تورغت أوزال لم يعمر في السلطة كثيرا نظرا لحالة عدم الاستقرار التي كانت تشهدها الحكومات التركية المتعاقبة على السلطة، فالاستراتيجية السليمة هي تلك التي تحمل في فحواها تناغما وتكاملا بين المستويين الداخلي والخارجي للدولة.

إن الرؤية تركيا للمنطقة أخذت تتنوع وتعدد من حين إلى أخر فمن دور المراقب (حرب الخليج الأولى) إلى دور المتورط (حرب الخليج الثانية) ودور الوسيط (قمة مدريد سنة 1991) إلى دور المعادي (الغزو الأمريكي للعراق) إلى دور المبادر (قضايا الشرق الأوسط المستعصية) إلى دور الفاعل والمشاكس في القضايا (السورية–الليبية) يفهم من الدور المشار إليه أخيرا أن الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تسمو لبلوغ هدفين: دور إقليمي فاعل، والتطلع لمكانة دولية تنقل تركيا من الهامش إلى المركز.

[1] – عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص3.

أهمية الموضوع:

تمكن أهمية الدراسة في كونها ستعمل على تحليل ورصد الاستراتيجية التركية تجاه الدائرة الشرق الأوسطية، منطلقة من محطة زمنية هامة، وهي حرب الخليج الثانية، والتي كانت بمثابة منعرجا حاسما ،ساهم وبشكل جلي في إدراك صانع القرار التركي لأهمية هاته المنطقة الجغرافية بالنسبة لبلده، وبل وزاد اقتناعه بوجوب إعادة صياغة توجه جديد لسياسة تركيا الخارجية، استجابة لما فرضته وتفرض البيئة الدولية، وهذا بما يسمح لتركيا بإعادة التموقع دوليا، ومن ثمة انتقال دورها من الدور التقليدي الوظيفي، إلى الدور الفاعل في نسيج التفاعلات الدولية.

أهداف الدراسة:

تأتي أهداف الدراسة لتكشف عن ما يلي

1. محاولة تفسير وتحليل تداعيات المتغيرات الإقليمية والدولية على تخمين وإدراك صانع القرار الخارجي التركي، ونمط التغير في التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط.
2. رصد وتحليل واقع الإصلاحات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية التي جعلت السياسة الخارجية التركية تنتقل من مفهوم الجسر إلى مفهوم تصفير المشكلات.
3. إبراز الجهود التركية الحثيثة من خلال الدور الإقليمي المناط والمضطلع به لتعظيم المصالح الوطنية، ومن ثمة العمل على ضمان دور قيادي في المنطقة.
4. دراسة واستشراف أهم التحديات التي تواجه الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية تدفع الباحث لخوض غمار بحث ما، لهذا دفعتنا هذه الأسباب لاختيار هذا الموضوع:

أ –الأسباب الموضوعية:

بات موضوع الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط من بين أهم المواضيع التي تشغل اهتمام وتفكير العديد من الباحثين، والأكاديميين، بل وأضحى اليوم البحث في الشأن التركي مادة دسمة للبحث والتحليل، بل والأكثر من ذلك أصبح ينظر إليه بأنه حقل معرفي وجب التخصص البحثي فيه، وعليه فإن من بين أهم الأسباب الموضوعية التي دفعتنا وحفزنا لخوض غمار هذا البحث هو حداثة هذا الموضوع أولا، وثانيا اختلاف زوايا النظر والتحليل فيه، سواء بين الباحثين

والأكاديميين، أو بين دوائر ومراكز البحث، فمثلا الدراسات الصادرة عن المعهد المصري في الشأن التركي، تختلف تماما عن الدراسات الصادرة عن مجلة رؤية تركية، فلكل وجهة علمية بحثية زاوية نظر وتحليل تمتاز بها، وعليه فضلنا التطرق لهذا الموضوع من زاوية بحثية خاصة ستحاول بحث وتحليل التحول في نمط السلوك الخارجي التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال واقع تفاعلاته، وتحدياته.

ب–الأسباب الذاتية:

تطرقنا إلى هذا البحث لرغبة ذاتية في التعرف على مختلف جوانبه، هذا إلى جانب محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمثل هذه المواضيع، أي موضوع الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، لأن هذا الموضوع أصبح من أهم المواضيع التي تطرح للتحليل والنقاش في الوقت الراهن.

أدبيات الدراسة:

جل الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع ركزت على مدى استجابة تركيا لموقعها الاستراتيجي الراسم المحدد، والموجه لدورها الإقليمي وسياستها الخارجية، هذا مع التنويه لتكيف السلوك الخارجي التركي مع بعض متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

- **دراسة جلال عبد الله معوض صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية:** استهل المؤلف كتابه بدراسة وتمحيص دور الأطر المؤسسية لعملية صنع القرار في تركيا، وبعدها تناول دور النخبة السياسية الحاكمة في صناعة القرار في تركيا، ثم تناول دور القوى السياسية في عملية صنع القرار في تركيا، لينهي دراسته بتحليل أهم المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه تركيا خاصة في علاقاتها مع الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل.

إن هذه الدراسة من بين أهم الدراسات التي ستمكننا من بحث أهم محور من محاور الأطروحة المتعلق بعلاقات تركيا التاريخية بالدول المجاورة لها خاصة الدول العربية وإسرائيل.

- **–دراسة إيمان دني: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة:** جاءت الدراسة متكونة من تمهيد وجيز وثلاث فصول، بحيث أرجعت الباحثة في تمهيد دراستها التوجه والاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط إلى أمرين: الأول يتمثل في الاستثمار في مناخ التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، أما الشيء الثاني وهو ذلك الذي أقترن حدوثه تزامنا مع وصول نخبة سياسية ذات توجه إسلامي إلى السلطة وما صاحب ذلك من انفتاح وفعالية لسياستها الخارجية، ففي الفصل الأول تناولت المؤلفة بعض المفاهيم والمقاربات النظرية

الأساسية للدراسة في محاولة منها إزالة اللبس والتعقيد والغموض عن بعض المصطلحات، وكذا الاعتماد على مجموعة من النظريات التي تضفي على الدراسة طابعا أكثر تحليلا وتفسيرا، أما الفصل الثاني من ذات الدراسة حاولت من خلاله الباحثة التطرق إلى أهم مقومات السياسة الخارجية التركية، وتأثير ذلك في علاقاتها مع الدول الشرق الأوسطية أما في الفصل الثالث الذي كان معنونا بـ: أبعاد الدور الإقليمي الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، فقد تناول هذا الأخير أهم الأزمات المستعصية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط والتي تركيا فاعلا إقليما فيها، محاولة إبراز سياسة هذه الأخيرة تجاه هذه الأزمات، كأزمة المياه، الحدود، والأقليات، لتنتهي في خلاصة هذا المبحث إلى دراسة استشرافية تراوحت بين استمرار الدور الإقليمي التركي وبين تراجع هذا الأخير .

إن هاته الدراسة مفيدة كثيرا في مناقشة المحور المتعلق بالعوامل المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط.

- **دراسة عبدالله تركماني :تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: (مقوّماته وأبعاده ومظاهره وحدوده)**

جاءت الدراسة تحتوي على ستة أقسام، القسم الأول خصه المؤلف لبحث ودراسة أهم الأطر المفاهيمية والنظرية للدراسة، أما في تالي الأقسام الثاني والثالث والرابع تطرق المؤلف إلى أهم المرتكزات الأساسية للاستراتيجية التركية والتي أدت إلى تعاظم دورها سواء على المستوى الإقليمي، أو على الصعيد الدولي وذلك من خلال تطرقه لعلاقات التركية المبنية على مجموعة من المحددات مع بعض الدول المجاورة لها التي قد يؤدي سيرها إما لتنامي دورها الإقليمي، أو قد يؤدي إلى تقلصه، أما في القسم السادس والأخير من الدراسة فقد حمل ملاحق تناولت الديمقراطية وتجاوز السلطة الدينية في التجربة التركية، أين ركز على مجموعة من التوجهات الفكرية في هذا الخصوص، أما الشطر الأخير من هذا القسم تناول تركيا ومحيطها الإقليمي مركزا على مجموعة من النقاء السوداء لتركيا في علاقتها مع محيطها الإقليمي.

تعد هذه الدراسة من بين أهم الدراسات الثرية بموادها العلمية القائمة على التحليل المنطقي والتفسير النظري لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، بحيث ستفيدنا كثيرا هاته الأخيرة في المحور الأول من الأطروحة خاصة في الجانب المتعلق بالعلاقات التاريخية لتركيا مع الدول المجاورة لها، هذا بالإضافة إلى مقومات الدور التركي في المنطقة في المحور الثاني من الأطروحة.

- **دراسة عقيل سعيد محفوظ: السياسة الخارجية التركية الاستمرارية–التغيير:** جاءت الدراسة متضمنة مقدمة، والتي هي عبارة عن تمهيد للموضوع محل البحث والتمحيص، حيث تكلم المؤلف فيها عن أولوية السياسة الخارجية ومدى نجا عتها وفعاليتها خاصة لدى الأنظمة السياسية المعاصرة، ثم ربط ذلك بتركيا التي أضحت وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم تتمتع بسياسة خارجية مرنة وفي نفس الوقت متزنة تسعى لتحقيق جملة من الأهداف الإقليمية والدولية، أما باقي فصول الدراسة الثمانية، فقد حمل فصلها الأول تركيزا كبيرا حول الموقع الجغرافي لتركيا والذي أعطى لسياستها الخارجية دافعا قويا عبر مراحل زمنية متفرقة، مكنها من لعب دورا محوريا ارتقت بموجبه من دولة هامش تابعة، إلى دولة مركز ضاغطة خاصة في المناطق التالية: الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، أسيا الوسط، أما في الفصل الثاني والفصل الثالث تناولت الدراسة ربطا منهجيا وموضوعيا لأهداف وأدوار السياسة الخارجية التركية، وذلك من خلال الانطلاق من ما هو كائن، وصولا إلى ما يجب أن يكون، هنا قامت الدراسة بتسليط الضوء على مجموعة من النقاط الأساسية للسياسة الخارجية التركية، كالأمن القومي، التماسك الداخلي والخارجي، والاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية محاولة في الفصل الثالث أن تبرز أهم الأدوار الكفيلة لبلوغ تلك الغايات لا سيما منها الرئيسية، وفي الفصل الرابع من الدراسة تحدث المؤلف عن الاستراتيجية الرئيسية للسياسة الخارجية التركية، والتي اعتبرها مزيج من التعقيد والتركيب، إذ تنوعت واختلفت بين القوة الناعمة باعتبارها استراتيجية نشطة، وبين الاحتواء باعتباره استراتيجية تأسيسية مركبة، وبين نظرية المؤامرة ونظرية المبادرة وما يعنيه ذلك من تحول جوهري في نمط السياسي السياسة الخارجية التركية، أما بقية فصول الثالثة المتبقية من الدراسة فقد تناولت علاقات تركيا المتباينة بين التقارب والتنافر مع كل من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، انتهاء عند العلاقة التلازمية بين تركيا والشرق الأوسط .

لهاته هذه الدراسة أهمية كبيرة في بحث المحور المتعلق بأهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي.

- **دراسة كمال عبدالله حسن: استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11إيلول 2001:** جاءت متكونة من مقدمة وأربعة فصول، فالمقدمة هي عبارة عن تمهيد أراد من خلاله المؤلف الإحاطة بالموضوع محل الدراسة، بحيث تطرق في خضمه إلى محطات تاريخية متنوعة عرفتها الجمهورية التركية ومدى انعكاس ذلك على سياستها الخارجية، بحيث شهدت السياسة

الخارجية لهذه الدولة بداء من تأسيس الجمهورية سنة 1923 إلى غاية عقد التسعينات سياسة خارجية أحادية التوجه نحو الغرب، لكن مع ما أستجد من تغيرات محلية، إقليمية ودولية تغير نمط السياسة الخارجية التركية نحو بعد إقليمي خالص: "الشرق الأوسط ".

الفصل الأول من الدراسة كان مفاهيميا نظريا حول فيه المؤلف إزالة بعض من اللبس والغموض عن بعض المصطلحات، كالاستراتيجية والمصلحة القومية، ليمر في ذات الفصل لتبيان أهمية الشرق الأوسط كحيز جغرافي بما يحوزه من مميزات جعلته يعلى باهتمام العديد من القوى الكبرى منها والعالمية لاسيما أهميته الجيوسياسية بالنسبة لتركيا، أما الفصل الثاني والثالث من الدراسة راحا يلامسان محددات أو مقومات السياسة الخارجية التركية والتي قسمها المؤلف بدوره في الفصل الثاني إلى شقين، الأول تعلق بالمقومات الموضوعية للسياسة الخارجية التركية "الجيوسياسية، العسكرية، الاقتصادية، البشرية "أما الشق الثاني فتحدث فيه عن المقومات المجتمعية" الدستورية، الاجتماعية، السياسية"، أما في الفصل الثالث فقسمها بدوره إلى متغيرات دولية وأخرى إقليمية، أما في الفصل الرابع والأخير الذي نستشف منه أهمية الدراسة والذي راح يبحث في الأهداف السياسية والاقتصادية، الثقافية والاجتماعية للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط وصولا إلى أهم السيناريوهات المستقبلية للدور التركي في المنطقة برمتها .

تعد هذه الدراسة من بين أهم الدراسات التي سنعتمد عليها في بحث وتحليل الإدراك التركي لأهمية منطقة الشرق الأوسط في المحور الأول من الأطروحة، بالإضافة إلى أهم المقومات التي ستمكن تركيا من لعب دور إقليمي مميز في المحور الثاني من الأطروحة.

- **دراسة جليل عمر علي: السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991–2006:**

جاءت الدراسة متضمنة مقدمة وثلاث فصول، حيث استهل المؤلف دراسته بتمهيد أشار فيه إلى لمحة تاريخية وجيزة تحاكي مكانة تركيا الدولية وعلاقتها مع الحيز الإقليمي، أو في المجال الدولي، موضحا من خلاله وعبر محطات تاريخية متفرقة التوجه التركي نحو البيئة الدولية والذي كان غربيا بحتا، قبل أن يصدم بمجموعة من المتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية والتي أثرت بدورها كثيرا في توجهات السياسة الخارجية التركية والتي أصبحت أكثر اهتمام وتركيز بمنطقة الشرق الأوسط خلافا لما كان سائد من اعتقادات وتوجهات.

أما الفصل الأول من الدراسة تناول فيه المؤلف الإطار العام للسياسة الخارجية التركية، منذ تأسيس الجمهورية التركية إلى عقد التسعينات أي قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، معرجا في ذات

الفصل إلى أهم المقومات التي تحوزها أو تتمتع بها الجمهورية التركية كخصائص داعمة لسياستها الخارجية، ثم انتقل للحديث عن الشرق الأوسط كمفهوم ذو دلالات متشعبة مع ربط الأهمية الجيوسياسية لهذا الحيز الجغرافي الكبير بمقدرات السياسة الخارجية التركية.

أما الفصل الثاني من الدراسة أراد بموجبه صاحب الدراسة إبراز أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا حيث تطرق فيه إلى أهم المتغيرات المحلية، الإقليمية، والدولية المؤثر في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، أما في الفصل الثالث من الدراسة تناول فيه صاحب الدراسة علاقات تركيا مع دول الجوار متطرقا في ذلك إلى أهم نقاط التقاطع والالتقاء في العلاقة بين الطرفين لاسيما مع العرب إيران وإسرائيل، لينتهي في فصله هذا إلى استشراف الدور الإقليمي لتركيا والذي صوره في مشهدين: إما الاستمرارية والمراقبة، أو الانفتاح والتدخل .

هذه الدراسة أيضا من بين أهم الدراسات الموجهة لبحثنا خاصة المحور الأول من الأطروحة المتعلق بالمضامين المختلفة لمفهوم الشرق الأوسط.

- **دراسة عماد الضميري :تركيا والشرق الأوسط:** جاءت دراسة عماد الضميري متكونة من تمهيد وخمس فصول، بحيث انطلق المؤلف في بداية دراسته بتمهيد استهله بمسلمة أن تركيا يجب أن تتعامل مع الواقع بموضوعية، في إشارة منه راح يلامس من خلالها المزج بين شيئين يصبان في نفس الاتجاه، الأول يتمثل في جملة المتغيرات الدولية التي رمت بظلها إيجابا على تفاعل تركيا مع البيئة الدولية، ومن ثم ضرورة الاستجابة والتكيف، أما الشيء الثاني فهو المتعلق بالموقع الجيواستراتيجي لتركيا الذي يؤهلها لان يكون لها دورا إقليما فاعلا، وعلى أن يرتقي بها في المستقبل القريب لان تكون قوة عالمية رابعة .

فالفصل الأول من الدراسة تناول نقطة تكاد تكون الحلقة المفرقة ضمن نقاط دائرة اهتمام تركيا لاسيما في جوارها الإقليمي، ألا وهي تلك المتعلقة بالقضية الكردية في علاقات تركيا الخارجية خاصة تجاه سوريا والعراق، بحيث شكلت هذه القضية مصدر توتر وقلق للأمن القومي التركي، وبناء عليه تحركت الجهود السياسة الخارجية التركية على شاكلة مبادرات تارة حملت شعار التفاوض، وتارة أخرى حملت شعار الحرب والغارات، وبين هذا وذاك شكلت ولا تزال تشكل هذه القضية خاصة في الحدود السورية والعراقية مصدر قلق للأمن القومي التركي.

أما الفصل الثاني من الدراسة تناول قضية لا تقل اهتمام وخطورة عن القضية الكردية خاصة وإن احتوائها وتسييرها ارتبط بالحفاظ على الأمن القومي التركي ومن ثمة تعظيم المصلحة الوطنية، وهي القضية المتعلقة بالمياه.

أما الفصل الثالث فقد تناول وبشكل من التفصيل علاقات تركيا الاقتصادية مع دول المنطقة، أما الفصل الرابع من الدراسة ركز كثيرا نقطة الأمن القومي التركي، أين ربط إياه بالتواجد الإرث التاريخي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط والذي جعل منها شريك أساسي، وفاعل رئيسي في كل القضايا المستعصية التي تشهدها المنطقة والتي باتت المهدد الأول لسيادتها وأمني القومي

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد تناول بشكل من الإسهاب علاقات تركيا بإسرائيل من منظور الصراع العربي الإسرائيلي، أي هنا تمركزت الدراسة على نقطتين جديرتين بالاهتمام، البحث والتحلي وهي تلك المتعلقة بعلاقات تركيا بإسرائيل خاصة في المجال العسكري والمائي.

هذه الدراسة تعتبر من أهم الدراسات المرشدة والموجهة لنا في دراسة وتحليل أطروحتنا خاصة في المحور الثاني المتعلق بالعوامل الدولية والإقليمية المساهمة في التحول التركي تجاه المنطقة، ضف إلى ذلك تساعدنا في تفسير وتحليل محور أخر من محاور الدراسة المتعلق بالبعد الاقتصادي في علاقات تركيا بالقوى الإقليمية.

- **دراسة أحمد داوود أغلو عام 2010 العمق الاستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**: والتي تكونت من ثلاث أجزاء، بحيث تناول الجزء الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي، والذي بدوره تضمن ثلاث فصول تناولت مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي، لتمزج الدراسة في هذا الجزء بينما هو مفاهيمي وبينما هو نظري، أي بمعنى تناولت الخصوصية البنائية للاستراتيجية التركية داخليا وخارجيا أما الجزء الثاني من الدراسة حمل عنوان الإطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمنطقة الجغرافية، وهو بدوره تضمن أربعة فصول تحدثت كلها عن نظريات العمق الاستراتيجي خاصة في المناطق الجغرافية ذات الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، أما الجزء الثالث حمل عنوان مجالات التطبيق :الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية، بحيث ركز المؤلف في هذا الجزء عن أهم الوسائل الكفيلة بتعظيم مصالح تركيا الاستراتيجية لا سيما مع الجوار الإقليمي.

تعد هذا الدراسة دليلا موجها، مساعدا، ومرافقا لنا في البناء التحليلي للأطروحة خاصة في المحور المتعلق بالمقومات الذاتية لتركيا، وكذا التوجه الخارجي لها.

- **دراسة علي جلال معوض العثمانية الجديدة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط:** حاول صاحب الدراسة من خلال عمله البحثي هذا إبراز التوجهات الجديدة لحكومة العدالة والتنمية للدور المناط بتركيا على الصعيد الإقليمي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، بحيث تضمنت الدراسة ثلاثة أجزاء فالجزء الأول منها تطرق إلى مفهوم العثمانية الجديدة كنقطة بحث حاول من خلال صاحب الدراسة التعريف بسياسة تركيا الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، أما الجزء الثاني من الدراسة تناول النظرة الثاقبة لحزب العدالة والتنمية لمكانة بلده العالمية ومدى انعكاس ذلك على المستوى الإقليمي، أما الجزء الأخير من الدراسة فقد تناول الأبعاد السياسية، الاقتصادية، العسكرية، وحتى القيمية لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط .
- **–دراسة هنري جيه باركي الموسوم بـ : *Turkish Foreign Policy and the Middle East***، والصادر عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في 06 جوان 2011،استهل الباحث دراسته بتوصيف جانب فيه نوعا من المنطق والعقلانية، بحيث وصف التحول الذي شهدته تركيا بعد صول حزب العدالة والتنمية بأنه نوعي، وأشار إلى الدور الرئيسي لقيادة الحزب وعلى رأسهم أردوغان في هذا التحول، إذا ركز الباحث في النقطة المحورية الأولى من دراسته والتي حددها زمنيا من سنة 2002 إلى سنة 2007 على أهم الإصلاحات الداخلية والخارجية التي جاء بها الحزب، ناهيك عن مواقف الحزب الإيجابية تجاه بعض القضايا الإقليمية مثل : الغزو الأمريكي للعراق، والصراع العربي الإسرائيلي، أما النقطة المحورية الثانية من درسته فقد قيدها زمنيا ابتداء من سنة 2007 إلى سنة 2011 في هاته النقطة بذات تناول الباحث عدة قضايا مهمة نذكر من بينها الانتخابات الرئاسية لسنة 2007 والتي رأى فيها بأن فوز حزب العدالة والتنمية كانت ثمرة نشاط سياسي مكثف، مخطط ومدروس، كما أشار إلى أهمية العامل الاقتصادي في نجاح الحزب سياسيا، وتغير سياسية تركيا خارجيا، والتي أصبحت معتمدة على مبدأ تصفير المشكلات، أما النقطة الثالثة والهامة التي تناولها الباحث في دراسته فتمثلت في محاولة اختبار سياسية تصفير المشكلات التي تبنتها تركيا في سياستها الخارجية مع أحداث ما يسمى الربيع العربي التي شهدت بعض الدول العربية، لينهي دراسته باستنتاج هام ومهم بأنه على تركيا إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة، حيث أشار أن أحداث الربيع فتح المجال واسعا لتنافس قوى إقليمية في المنطقة وعلى رأسه ايران، كما حذر الباحث من التأثيرات السلبية للربيع العربي على الأمن القومي التركي.

هاته الدراسة مهمة جدا في تحليل ودراسة المحور الثاني من الأطروحة والتي سنحاول التركيز فيها على أهم العوامل الدافعة للتحول التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، ونخص بالذكر هنا العوامل الداخلية، والإقليمية.

- **دراسة مليحة ألتون ايشيك الموسومة** بـ: ***The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East Regional and Domestic Insecurities*** **والصادرة عن** مؤسسة الدراسات التقدمية الأوروبية-بروكسل-يوليو 2020، والتي تناولت نظرة تركيا لمكانتها الإقليمية، وكذا الصراع القائم بين القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، مع تركيزها في النقطة الأخيرة من دراستها على تحول التدخل التركي في قضايا المنطقة من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة-العسكرية-خاصة تجاه تطور الأزمتين السورية والليبية.

إن مثل هاته الدراسات تمكننا من فهم وتحليل محاور جد مهمة من الأطروحة كتلك المتعلقة بالمقاربة التركية في معالجة بعض قضايا المنطقة، كالقضية الخليجية-الخليجية، تطور القضية السورية، تطور القضية الليبية.

- **دراسة محمد أوزكان الموسومة بـ:** ***turkish activism in themiddle east after the 1990s towards a periodization of three waves***، والصادرة عن المركز العالمي للسياسة-مارس 2005،حيث أشار الباحث في دراسته إلى أهمية مرحلة نهاية الحرب الباردة في تحول الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط، مركزا في ذلك على محطات تاريخية هامة منها تورط تركيا في حرب الخليج الثانية، وكذا حاول إعطاء مسح سياسي تاريخي لفترات حكم كل من أوزال، اربكان، وحزب العدالة والتنمية، مع تسليط الضوء على إسهاماتهم في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة .

أن هاته الدراسة بمثابة أرضية خصبة في أطروحتنا خاصة في الشق المتعلق بدراسة وتحليل فترة حكم كل من تورغت أوزال، ونجم الدين اربكان، وإسهاماتهما في تعزيز التوجه التركي صوب دائرة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

شهد العالم عقد التسعينات جملة من المتغيرات التي كانت لها تداعيات وتأثيرات كبيرة على نمط تفاعل العديد من الوحدات الدولية، ولعل أبرزهم تركيا التي أدى انخراطها في حرب الخليج الثانية إلى تغير نمط سلوكها الخارجي، بحيث وجدت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على التكيف مع أفرزته البيئية الدولية والإقليمية (نهاية حرب الخليج الثانية) من تداعيات فرضت عليها إعادة ترتيب أوراقها الخارجية ، وهذا بما يضمن حماية وتأمين أمنها القومي، وتعظيم مصالحها الوطنية، وذلك عبر ببناء نسيج من العلاقات البينية مع دول عربية وأخرى شرق أوسطية، ومن هنا نتساءل قصد الإجابة على اشكالية جوهرية مفادها:

-ما هي أهم التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين 1990-2020؟ وكيف أثر ذلك على نمط تفاعلاتها الخارجية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. ما هو واقع الاستراتيجية التركية قبل سنة 1990؟ وكيف كان نمط توجهها وتفاعلها؟
2. ما هي أهم العوامل الداعمة للتحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية؟
3. ما هو موقع تركيا من الترتيبات الإقليمية المستجدة في منطقة الشرق الأوسط؟
4. ما هي أهم التحديات التي تواجه مستقبل الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟

فرضيات الدراسة:

كانت لحرب الخليج الثانية مساهمة فعلية في تمدد الاستراتيجية التركية صوب الدائرة الشرق الأوسطية، مستندة في ذلك على مقدراتها الذاتية لبناء مكانتها المستقبلية.

1. فضلت النخبة السياسية التركية ومنذ تأسيس الجمهورية وإلى غاية عقد التسعينات تبني سياسة حيادية وليدة مبدأ السلام في الداخل والسلام في الخارج.
2. لعب الساسة الأتراك بعد حرب الخليج دور كبيرا في إعادة بعث نسيج العلاقات بين تركيا ودول عربية وأخرى متوسطية.
3. إن بروز وتنامي القوى الإقليمية فرض على تركيا ضرورة إعادة بناء رؤية جديدة تضمن لها المزيد من الانخراط في معالجة قضايا المنطقة.

4. إن مستقبل الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط يفرض عليها إيجابية التكيف وسرعة الاستجابة مع أي مستجد، بما يضمنن دوام الدور الريادي والقيادي في المنطقة.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: في هذه الدراسة تم التركيز على الفترة الممتدة بين 1990-2020 لأنها الفترة التي عرفت فيها الاستراتيجية التركية تقليل الاهتمام بالدائرة الغربية والتمدد صوب الدائرة الشرق الأوسطية.

الإطار المكاني: تم ربط هذه الدراسة بتركيا كون تركيا تطمح لأن تكون قوة إقليمية مهينة في الشرق الأوسط، وترقي في النفس الوقت لأن تكون في المستقبل القريب ضمن مصاف القوى الكبرى.

الإطار المنهجي:

-منهج دراسة الحالة: وذلك لم يتميز به هذا الأخير من مميزات كتركيزه على الوحدة لمعرفة خصائصها، وكذا التعمق في دراسة حالة معينة محددة ومضبوطة، إضافة إلى تحديده لمختلف العوامل المؤثرة والمتأثرة[1]، ولذا تم التركيز على حالة تركيا بصفة عامة واستراتيجيتها حيال الشرق الأوسط بصفة خاصة.

المنهج المقارن: تكمن أهمية هذا المنهج في كونه، يساعدنا على تحديد وحدات المقارنة ومستويات المقارنة[2]، ومن هنا تم الاعتماد عليه لمحاولة إبراز أوجه الاختلاف في توجهات الاستراتيجية التركية قبل عقد التسعينات وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002.

الإطار النظري: دراستنا تستدعي الاستعانة بالنظريات التالية:

1-نظرية المباريات:

المباراة الصفرية: تعبر نظرية المباراة الصفرية عن تقاطع في المكاسب، فما يغنم به اللاعب الأول من مكسب يعني هذا خسارة اللاعب الثاني نفس المكسب والعكس صحيح، أي هنا أي مكسب لأي طرف يعبر عن خسارة للطرف الأخر، وبالتالي فإن محصلة هذا الصراع هو الصفر، فالمباراة الصفرية إذا ووفقا لهذا النمط هي لا تعدو أن تكون إلا حالة من حالات الصراع الدائم غير

[1] - رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. ط1، الجزائر، دار النهضة للنشر والتوزيع، 2008، ص157.

[2] - موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**. تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ط2، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، 2006، ص 98.

القابل للتوفيق، أي أن نمط مثل هذه الصراعات لا يقبل الحلول التوفيقية بقدر ما يسعى كل طرف من أطرافه إلى سحق الأخر وإلحاق الضرر به، ومن ثمة الظفر بالربح كاملا.[1]

المباراة غير الصفرية: أما المباريات غير الصفرية، فإنها تعني أن طرفي الصراع قد يخسران معا كما يكسبان معا، بمعنى أن المحصلة النهائية للمباراة ليست صفرا، حيث تتوزع فيها المكاسب والخسائر بين الأطراف المتبارية وفقا لقوة كل طرف واستراتيجيته في إدارة المباراة ***Win-Win Strategy***، وهذا النوع من المباريات يفترض وجود مساحة من التنسيق والتعاون والمجال المشترك بين أطرافه، ومن ثم فالصراع في هذه الحالة ليس أبديا أو دائما، وذلك على النقيض من الوجه الصفري للمباريات.[2]

أي أنه في نظرية المباراة الصفرية يتسم الصراع بين أطرافه بالتنافس الحاد، بينما نجد في نظرية المباراة غير الصفرية هناك نوع من التعاون بين أطراف الصراع، هذا ما يجعل لهم سهولة احتوائه وإدارته مقابل بعض من التنازل، وهذا ما يمكن إسقاطه أثناء تحليلنا للمقاربة التركية تجاه تطور القضيتين الليبية والسورية.

2-نظرية الدور:

تعتبر نظرية الدور واحدة من النظريات القديمة نسبيا في علم العلاقات الدولية، وهي نظرية تحاول تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، من خلال التركيز على تحليل المتغيرات المتعلقة بنخبة صناعة القرار، وطبيعة فهمهم للنظام الدولي، ولدور دولتهم داخله، وفي هذا السياق يرى والكر وسيمون أن الفاعلين يكتسبوا من وقت لأخر خبرات حول تصارع الادوار Role Conflict ،وهو الوضع الذي ينتج عن تنافس أو تصارع في التوقعات والتصورات الأفعال، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تناقض في التصورات والمنظار حول الدور الوطني لدولتين. ويجادل والكر بأن مكانة الدور تنت عن حركة انتقال أحد الأدوار، بهدف التغلب على تصارع الادوار، فإذا حاول أحد أعضاء النظام أن يضع حال لتصارع دوره، من خلال تغيير دوره في النظام، فسيؤدي ذلك إلى تغيير تموضع

[1] -حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص13.

[2] -مصطفى شفيق علام، **الانتخابات المصرية في ضوء نظرية المباريات** مجلة البيان، العدد 298، نقلا عن الموقع: http://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=1949 تاريخ الاطلاع :2021/04/22.

بيئة الادوار الأخرى في النظام،كما سيؤدي إلى تغيير توقعات الاستجابة من الأدوار الأخرى لهذا التغيير.

[1]، وبناء عليه تم الاستعانة بهذه النظرية لأنها تساعدنا في تفسير وتحليل الدور المناط بتركيا على المستوى الإقليمي، وحتى الدولي.

3-نظرية الجغرافية السياسية:

تنطلق نظرية راتزل فردريك من مسلمة مفادها ما لدي الدولة من دور سياسي يمكن أن تقوم به في المنطقة التي تحيط بها-ويكون هنا دورا محليا -أو بمقدار ما لدي الدولة من قدرة على التأثير في المحيط العالمي —هنا دور دوليا-وهكذا وبقدر إمكانيات كل دولة وإسهاماتها تكون قدرة هذه الدولة على التأثير، ويكون الدور الذي تقوم به صغيرا كان أم كبيرا.[2]

تم الاعتماد على هاته النظرية كمعيار لقياس مدى التوظيف الجيد للوحدات الدولية لموقعها الجغرافي في المنطقة، بما يضمن تواجدها وحضورها القوي في كل مستجد في الإقليم المتوسطي.

4-نظرية العمق الاستراتيجي:

هي أحد أهم النظريات السياسية المعاصرة والتي عبر عنها مهندسها الدكتور أحمد داوود أوغلو وزير خارجية تركيا السابق بكلمات موجزة: "إن تركيا لديها الأن رؤية لسياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز..سنسعى لدور إقليمي أكبر، ولم نعد بلد رد فعل".[3]

هذا وأضاف بأنه يجب على تركيا أن تقف على مسافة واحدة من كل الدول، ومن كل الفاعلين، وتتجنب الدخول في التحالفات والمحاور الإقليمية بما يجعلها دائما تبقى على مسافة واحدة مع كل الوحدات الدولية، هذا بما يساهم في طمأنة قلق الفاعلين الإقليمين والدوليين إزاء سياسات تركيا الخارجية، وأضاف أيضا بقوله :"إن المسافة التي تفصل تركيا عن الدول الأخرى ستبقى كما هي، ورغم ذلك فهناك إدراك جديد للجذور التاريخية والثقافية لتركيا نسبة لمحيطها بما يشيد تصورا جغرافيا

1 – جهاد عبد الملك عودة، **نظرية الدور و تحليل السياسة الخارجية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31، العدد 3 ،2017، ص ،597.

2 –محمد عبد السلام، **للجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، مكتبة نور، 2020، ص 30.

3 – عبد الغفور ديدي، **نظرية العمق الاستراتيجي**، دنيا الوطن، أنظر الموقع :https://pulpit.alwatanvoice.com / تاريخ التصفح : 2021/05/15.

جديدا، فهذه المسافة الفعلية والمشكلات السابقة التي أعاقت اندماج تركيا في هذه المناطق لم يعد لها معنى بالنسبة لصنع السياسة الخارجية".[1]

عموما إن تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي مكن تركيا من انتقال دورها، من الدور الوظيفي، إلى الدور الفاعل مستندة في ذلك على التوظيف الأمثل لموروثها التاريخي، وموقعها الجيواستراتيجي.

مصطلحات الدراسة:

1- **العثمانية الجديدة: مصطلح** أطلق على ما يحدث في تركيا الجديدة منذ عام 2002، أي عام صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ومن ثمة الاستفادة من الأحداث الإيجابية في التاريخ الطويل.

محاور الدراسة:

قسمت الدراسة إلى أربع فصول، بحيث سنتناول في الفصل الأول الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، وذلك من خلال التعريج على المضامين المختلفة لتحديد المفهوم، وكذا دراسة خصائص وأهمية المنطقة، تلك الأهمية التي جعلت أطماع القوى الكبرى تزيد يوما بعد يوم، ثم نمر للمبحث الثاني الذي نعتبره بمثابة أرضية خصبة لهاته الدراسة، وهذا لكونه سيسلط الضوء على العلاقات التاريخية بين تركيا والعديد من الدول المجاورة، وخاصة تلك الدول التي لها أهمية ووزن استراتيجي هام في المنطقة على غرار مصر، ايران، إسرائيل فلسطين، سوريا ،إن هذا المبحث سيفيدنا كثيرا في تحليل باقي المباحث والفصول، ثم سننهي هذا الفصل محاولين ابرزا محطة تاريخية وسياسية كان لها باع كبير في ادراك تركيا أهمية الشرق عن الغرب، نقصد بالشرق هنا منطقة الشرق الأوسط.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ: دوافع التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط سيناقش ويحلل هذا الفصل بمباحثه الثلاث أهم العوامل الداعمة والمحفزة للتحول التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، عوامل حملت في طياتها متغيرات هامة ساهمت في هذا التحول، نذكر على سبيل الحصر منها نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي، تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا على المستوى المحلي، انفجار وتصدع بعض القضايا في المنطقة على غرار أحداث 11 أيلول 2011، وثورات الربيع العربي، على المستوى الإقليمي.

[1] – عبد احلق زغدار، رملي فهيم، **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 04، 2014، ص51.

أما الفصل الثالث المعنون بـ: تركيا والترتيبات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، سيتم البحث فيه عن تأثيرات القوى الإقليمية الأخرى على المنطقة، ونقصد بالقوى الإقليمية الأخرى في المنطقة هي: كل من ايران، إسرائيل، وروسيا، بحيث سنحاول إبراز أهمية المقومات الذاتية لهاته القوى مع تحليل أدوارها في معالجة بعض المسائل المتداخلة والعالقة في المنطقة، وبعدها سنخوض غمار البحث في البعد الاقتصادي في التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، هنا سنسلط الضوء على العلاقات الاقتصادية بين تركيا والقوى الأخرى، لننهي بعد ذلك الفصل بدراسة وتحليل المقاربة التركية تجاه بؤر التوتر في الشرق الأوسط، بحيث سيعالج المبحث الأخير من هذا الفصل مجموعة من القضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط والتي أصبحت محل اهتمام تركيا نظرا لشدة توترها، وحدتها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي التركي، على غرار الأزمة الخليجية-الخليجية، تطور القضية السورية، القضية الليبية.

الفصل الرابع من الدراسة خصصناه للبحث في: التحديات التي تواجه مستقبل الاستراتيجية التركية في المنطقة، بحيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول تناول تحديات البيئة الداخلية، أما المبحث الثاني تطرق تحديات البيئة الإقليمية، أما المبحث الأخير سيتم البحث فيه تحديات البيئة العالمية.

الخاتمة: حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي ود ليل سفري و غربتي إلى من قال فيهما سبحانه و تعالى:

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ الآية 23 سورة الإسراء

إلى منبع العطف والحنان ومرسى البر و الآمان التي بدعائها كان نجاحي وتوفيقي إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وأحق الناس بصحبتها إلى من أنارت في قلبي حب السلم إلى من آثرت التضحية لأجلي بقلبها و فعلها و دعائها إلى التي لو قدمت لها الدنيا هدية في كفيها ما وفيت ، إلى روحي جدتي الغالية أهدي خالص عملي رحمك الله جدتي و أسكنك فسيح جناته.

كما لا يفوتني أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي غمرتني هي الأخرى بحنانها ودعواتها ، إلى التي أنارت درب حياتي ووقفت إلى جانبي في كل خطوة خطوتها ، إنها انتمائي الأول والأخير ، إليك أيتها الرائعة : أمي ، أمي ،أمي، أبقاك الله لنا حفظا صونا ودعما .

إلى من تحمل مشاق الدنيا وعنائها من أجل أن أعيش وأتعلم ، أنمو بشيم حميدة وأكبر تحت ولائه وطاعته ضحيت ، ودعمت ، واليوم يا أبي أهدي لك هذا العمل البحثي عربون محبة ، ثناء ، عرفان ، شكر ، وتقدير فأدماك الله لي ولي إخوتي وإلى العائلة الكريمة كافة.

كما لا يفوتني أن أهدي عملي هذا المتواضع إلى زوجتي وابني الغالي *تـمـيـم*

بدرة سليم

شكر وعرفان

في هذا المقام الذي هو بحاجة إلى خير مقال ، عجز لساني عن التعبير ليطلق حبر قلمي العنان ليكتب ألف شكر وتقدير ، وعرفان لأستاذي

المشرف* الدكتور نور الدين دخان*

الذي رافقني طيلة خمس سنوات ، مرشدا ، ناصحا ، ومعلما ، فعلا وضعته، ووضعته الأيام الدراسية في منزلة الأب والأخ ، قبل أن يكون أستاذي ، حرصه ، وحثه ، واهتمامه فرض عليا ثنائه ، فألف شكر لك دكتور نور الدين دخان ، فدمت لنا عطاء ومعرفة ودامت سائر أيامك صحة وعافية .

كما هو الشكر موصول للأساتذة المناقشين كل بأسمه ، وكل بمقامه الذين أتشرف بكل عظمة ووقار أن يناقشوا عملي البحثي هذا المتواضع .

هذا كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الأطقم الإدارية والبيداغوجية لجامعة باتنة 1 ، وإلى جميع من درسني بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة وعلى رأسهم البروفيسور نور الدين دخان ، والدكتور غربي عزوز ، والدكتور عبدالله هوادف، والدكتور شاعة محمد .

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الشرق الأوسط.

بدأت النقاشات الفكرية لتحديد مفهوم الشرق الأوسط مبكرا، حيث بات الاختلاف واضحا بين الباحثين والمؤرخين حول هذا المفهوم، مما جعل هذا الأخير تارة يتسع مداه الجغرافي، وتارة يضيق، وهذا حسب وجهة نظر كل باحث والخلفية التي انطلق منها.

عموما وبالرجوع إلى الماضي نجد أن هذا المفهوم قد ارتبط البحث والتنظير فيه مع التوسعات الاستعمارية للدول الأوربية الغربية بحثا عن مناطق النفوذ والسيطرة في هذا الحيز الجغرافي الهلامي القوام، اذ بين الاكتشافات الجغرافية والتوسعات الاستعمارية الغربية بزغ مفهوم الشرق الأوسط بخلفيات تاريخية، وأخرى جيوسياسية شكل أرضية خصبة لنقاشات فكرية ونظرية واسعة البحث والتحليل.

المطلب الأول: الشرق الأوسط دراسة في المعني والمدلول

حاولت ثلاث اتجاهات بحثية إعطاء وجهة نظرها حول معنى ومدلول مصطلح الشرق الأوسط، وهذا من بعد إقليمي محض، فالاتجاه الأول ركز في بحثه عن مدلول هذا المصطلح على ما يسمى بالتجاور والتقارب الجغرافي كمقياس يمكن بواسطته تحديد الملامح الإقليمية للمصطلح، أي بمعني أن أصحاب هذا الاتجاه انصب اهتمامهم على البعد الجغرافي في تحديد المعنى الحقيقي للمصطلح، بينما أصحاب الاتجاه الثاني لهم رؤية تتجاوز رؤية البعد الجغرافي في تحديد معنى المصطلح، أي أن هؤلاء انصرفوا للاهتمام بعناصر أخرى نجدها تتمثل في التماثل بين الدول المنخرطة في نطاق إقليمي محدد كالعناصر الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، يفهم من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه كذلك أن للروابط المشتركة بين دول إقليم الشرق الأوسط دور كبير في تحديد معنى ومدلول هذا المصطلح، في حين نجد أن لأصحاب الاتجاه الثالث لهم رؤية نقيضة للاتجاهين الآخرين، بحيث يركز أصحاب هذا الاتجاه على جل التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول المنطقة فيما بينها، يفهم من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه أيضا أن مصطلح الشرق الأوسط في المعنى والمدلول اكبر بكثير من معيار التقارب الجغرافي والتجانس الثقافي والاجتماعي بل إنه يشكل نظام تتفاعل بداخله وحدات سياسية وفقا علاقات بينية وعرضية متداخلة ومتقاطعة.[1]

عموما يمكن القول بان إقليم الشرق الأوسط، حيز جغرافي صعب التحديد بصورة واضحة أو قاطعة، ولا يرجع السبب لكون الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية منذ أواخر القرن

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 54.

الماضي، ولكن السبب يكمن في صعوبة تحديد الشرق الأوسط، راجع على أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أن يمكن أن يتسع ويضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[1]

إن وجود المتداخلات البشرية والطبيعية المكونة لإقليم الشرق الأوسط وارتباطها بالعامل الجغرافي صعب كثيرا من مهمة تحديد معنى ومدلول هذا المفهوم، بحيث لا يزال إلى الوقت الحاضر يكتنف هذا المفهوم الكثير من الغموض، بحيث يكاد يكون الاختلاف جليا وظاهرا للعيان بين البحثين والمنظرين في تحديد مفهوم الشرق الأوسط كل حسب وجهة نظره العلمية والبحثية، غير أن هناك من يرى أن مصطلح الشرق الأوسط، هو ذلك الإقليم الذي يشتمل على الدول من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضيف كاتب أو هيئة (ليبيا والسودان) أو أحدهما، وبذلك يقتصر الشرق الأوسط على مجموعة دول غربي آسيا وبإضافة مصر(وليبيا والسودان في بعض الأحيان) وفي نهاية الأمر نستطيع أن نقول: إن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح أوربي استخدم منذ بداية القرن العشرين للإشارة إلى المنطقة التي تقع إلى الشرق من أوربا الغربية، وليس إلى المنطقة التي تقع إلى الشرق من الصين أو اليابان أو روسيا، وقد كثرت التقسيمات لهذه المنطقة حسب القرب أو البعد من أوربا الغربية، فهناك الشرق والشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وكلها حسب القرب أو البعد من الدول الأوربية الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا التي استعمرت هذه المنطقة عقودا من الزمن وما زالت تتدخل فيها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية بالنسبة إليها بصورة خاصة، وللغرب الرأسمالي بصورة عامة.[2]

ومن خلال ما تقدم سنحاول تقديم أهم التعاريف الإجرائية لمصطلح الشرق الأوسط:

الموسوعة البريطانية: عرفت الشرق الأوسط بأنه يشمل "تلك الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وأحيانا إلى ما وراء ذلك". وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد حُدِّد بالبلدان والمناطق الآتية: تركيا، واليونان، وقبرص، وسورية، ولبنان، والعراق، وإيران، وفلسطين (هنا تضع

[1]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 42.

[2]- كمال سالم الشكري، **مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص ص 514، 515.

البريتانكا بين قوسين "الآن إسرائيل")، والأردن، ومصر، والسودان، وليبيا، ودول شبه الجزيرة العربية". ثم توسع كي تشمل المغرب وتونس والجزائر، بالإضافة إلى ذلك "تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط".[1]

وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي، عرف وزير الخارجية الأمريكي **جون فوستر دالاس** معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه "المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب"، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا.

يعرف **مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** الذي يصدر سنويا في لندن المنطقة: بأنها تشمل تركيا إيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر.

تعريف **شمعون بريس**: إن تعريفه لمنطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، إضافة إلى باكستان كونها دولة إسلامية.[2]

تعريف **بريجنسكي**: لقد أشار بريجنسكي في مؤلفه بين جيلين عن ضرورة استمرار الوطن العربي مجزءا، ودعا إلى خلق عوامل جديدة لبث الفتنة والنزاعات بين الدول المنطقة، والذي أشار أن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودنية مختلفة يجمعها إطار إقليمي وعلى ذلك سوف يكون هناك شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودنية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة وتتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي سيسمح لإسرائيل أن تعيش في المنطقة بعد أن تصفي فكرة القومية.[3]

تعريف الأمم المتحدة: عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، ولكن الأمم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام 1989 رأت أن التعريف لا يفي بالغرض لهذا نظرت إلى المنطقة بأنها كل دول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي هي اثنين وعشرين دولة إضافة إلى كل من إيران وإسرائيل.[4]

---

[1]- عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده**، ط1، تونس: دار نقوش عربية، 2010، ص29.

[2]- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973، ص 294.

[3]- شمعون بريس، **الشرق الأوسط الجديد**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994، ص 19.

[4]- نوفل، احمد سعيد، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة،2008، ص 19.

يعرف **المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية** منطقة الشرق الأوسط، بأنها: تلك المنطقة التي تشمل كل من إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص.

يعرف **لونسوازكي** أهم منظري العلاقات الدولية بان مصطلح الشرق الأوسط: يتضمن الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة على مصر في إفريقيا.[1]

ويعرف "**القاموس السياسي**" الشرق الأوسط بأنه: "اصطلاح جغرافي يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة القريبة من أوروبا ويطل أكثرها على البحر المتوسط وتشمل: إيران والعراق والجزيرة العربية ثم تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر وليبيا، وجمع هذه الدول عربية وإسلامية، وكان أكثرها إلى عهد قريب ضمن مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي".[2]

ويعرف البنك الدولي الشرق الأوسط بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا إيران شرقا بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فضلا عن المشرق العربي ووادي النيل، وكلا من إيران وتركيا وآسيا الوسطى.[3]

كما يعرف مصطلح الشرق الأوسط عموما: تلك المنطقة التي تتوسط الشرقيين الأدنى والأقصى وتتمتع بمواصفات وتراكيب وتعقيدات ومسالك تربط شرق الكرة الأرضية بغربها وتتألف من مجموعة أقاليم متنوعة في غرب أسيا التي تتوسط العالم وتحيط بها بحار عديدة، وتعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بثرواتها النفطية.[4]

ومن خلال التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص العناصر الآتية:

- أن مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها بل إنه مصطلح سياسي-استراتيجي في نشأته واستخدامه.
- أن هذه التسمية ليست مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير، فحين نقول الشرق بالنسبة لمن؟ وأوسط وأقصى وأدنى لمن؟ فالإجابة طبعا عند أوربا التي كانت سبب هاته التسميات.

---

[1]- ممدوح محمود مصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي،1955،، ص 41.

[2]- أحمد عطية، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، 1968، ص 680.

[3]- بديعة أشهب، **الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية الوطن العربي نموذجا**، مجلة دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد 6، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص 75.

[4] - سعد شاكر شبلي، **التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع: 2014، ص 18.

- إن اختيار تسمية الشرق الأوسط تسمية تقبع وراءها مغزى سياسي لدى الدول الأوروبية، فالشرق الأوسط منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل، أي بمعنى أنه خليط يحتوي مزيجا من القوميات والسلالات والأديان.
- بالرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط يفتقد إلى تعريف جامع ومانع له، غير أن هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على أن منطقة الشرق الأوسط: هي تلك الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي.[1]
- إن إحدى الخصائص التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط نجدها تتمثل فيما يسميه شانتك كوادات بالاستراتيجية عابرة الإقليمية التي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطها الضخم من النفط. [2]
- إن بعض مصادر الصراع والنزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط حديثة العهد، في حين أن العناصر الأخرى عميقة وتاريخية، وأساسية كامنة وهي إما داخلية أو بين الدول.

إذا فالشرق الأوسط يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وإفريقيا واسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما أنه يتحكم في أهم المضايق في العالم: هوزمر وباب المندب وقناة السويس والبسفور والدردنيل وتروى أراضيه أنهار مهمة كدجلة والفرات والنيل كذلك فهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية، ويضم فوق كل ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم.

المطلب الثاني: الشرق الأوسط دراسة تاريخية في البروز والتشكل

تاريخيا وبالتحديد منذ مضي القرن المنصرم ذاع صيت مصطلح راحت تتباين مضامينه بين مد وجزر لتطلق أبعاده السياسية رواجا علميا، وتوسعا بحثيا أكاديميا في أبعاده الاستراتيجية ومجالاته الاقتصادية الثقافية منها والاجتماعية، مفهوم غامض لطالما ارتبطت تسميته بالمصالح الغربية الاستعمارية البريطانية منها والفرنسية[3]، وفي هذا السياق يرجع مفهوم الشرق الأوسط إلى القرن

[1] – ممدوح محمود مصطفى،مرجع سابق، ص ص 42، 43.

[2] – جليل معمر علي، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (سلسلة أوراق بحثية)، 2011، ص 52.

[3]– عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 58.

الخامس عشر، أي فترة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية خاصة تلك المحاولات البرتغالية الجادة للوصول إلى الشرق، وفي هذا الإطار سميت الهند والصين بالشرق الأقصى، في حين أطلق على البلاد الواقعة في شرق البحر المتوسط بين أوروبا وهذه المنطقة، تعبير الشرق الأدنى[1]، لكن التعبير الأكثر شيوعا هو تعبير الشرق الأوسط الذي استخدم لأول مرة من طرف رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس إدوارد جوردن *Thomes Tdward Tordan* في مقال كتبه سنة 1900 والذي نوه فيه الحكومة البريطانية بالخطر الروسي المرتقب على المصالح البريطانية في الهند، خاصة إثر تقدم هذا الأخير في بلاد فارس إيران حاليا، ليعرف بعد ذلك المصطلح رواجا وتطورا تاريخا وأكاديميا وذلك عندما ارتبطت تسميته بالمقال المنشور لضابط البحرية الجنرال الأمريكي ألفرد ما هان *Mahan* سنة 1902 الصادر في نشرة مجلة *national review* تحت عنوان: "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية"، أين أطلق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية ، وليعرف بعد ذلك هذا المفهوم تداولا كبيرا وعلى نطاق واسعا وذلك عندما استقاه فلنيتن جيرول *Chirol* مراسل جريدة التايمز اللندنية في طهران، والذي اخذ يستخدمه بكثرة في مقالته التي كانت تنشر بذات الجريدة، ثم أعقبه بعد ذلك صدور كتاب هاملتون بعنوان مشاكل شرق أوسطية وكان ذلك سنة 1909، وفي سنة 1911 استخدم من طرف اللورد كيرزون حاكم الهند في إشارة منه أن عبارة الشرق الأوسط تفضي إلى دلالات جغرافية ارتبطت بالمناطق التالية : تركيا، الخليج العربي، إيران.

وبعد الحرب العالمية الأولى اكتسب مصطلح الشرق الأوسط ذيوعا حيث أنشأ ونتسون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ما عرف بإدارة الشرق الأوسط وكان ذلك في سنة 1921 حيث أنيط بالإدارة شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق[2].

وفي هذا الصدد جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتؤكد وتقر منهجيا وموضوعيا بمفهوم الشرق الأوسط ذو الإيحاءات السياسية منها والاستراتيجية وذلك عندما أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط والتي كانت قائمة تحت إشراف البريطانيون، وفي عام 1945 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية معهد الشرق الأوسط، أين حددت هذه المؤسسة القريبة من وزارة الخارجية الأمريكية مجالها الجغرافي في المنطقة الواقعة بين المغرب وباكستان، وفي سنة 1953 طرح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس مشروعه عن ضرورة حماية امن المنطقة من الخطر الشيوعي،

[1]- علي الدين هلال، وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط، د. س. ن، ص 22.

[2] - ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص ص 39-40.

بحيث جاء مشروعه ليؤكد دائما أهمية هاته الرقعة الجغرافية من الناحية التاريخية والاستراتيجية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفي السياق وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وتزايد الوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة، وتوقيع اتفاق غزة-أريحا أولاً، والاتفاقيات الثنائية المنفردة بين الكيان الصهيوني وكل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني مشروع الشرق أوسطية لاحتواء المنطقة ضمن المخطط الأمريكي الصهيوني لإجهاض المشروع القومي العربي في الوحدة والنهوض الحضاري.[1]

إن هذا المصطلح عبر عن اختلافات في الرؤى، وتناقضات في المصالح بين الأطراف الغربية-الأوروبية وأخرى أمريكية ذات الخبايا والنوايا الاستنزافية، الاستغلالية بعيدة كل بعد عن الحيز الجغرافي المحيط بهذه الدول.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية منطقة الشرق

1-الخصائص:

- سيادة اللغة العربية على غالبية سكان المنطقة، وذلك باستثناء طرفها الشمالي أين تسود اللغة التركية، أما أطراف إيران الغربية الداخلة في قلب المنطقة فتسودها اللغة الفارسية، أي أن المنطقة مزيج بين العربية والكردية والفارسية.
- تتسم منطقة الشرق الأوسط بمناخ جاف، وشبه جاف له آثاره الواضحة على معدلات النمو الاقتصادي، إذ يعد نقطة قوة في التركيب الاستراتيجي لدول هذه الأخيرة.
- يسيطر قلب الشرق الأوسط على أهم الممرات البحرية العالمية في الشرق الأوسط.

- المضائق التركية بين البحر المتوسط بوابة موسكو والكتلة الشرقية القديمة من البحر الأسود إلى عالم البحر المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس.
- قناة السويس وباب المندب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولي من أوربا إلى الاتحاد السوفيتي وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي وخليج البترول والشرق الأقصى.
- مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى منطقة إنتاج بترولي في العالم وبين أسواقه عبر البحار إلى شتى قارات العالم.

[1] - كمال سالم الشكري، مرجع سابق، ص ص 515، 516.

- تتسم منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني لا يستهان به، إذ بلغ إنتاج البترول الخام حوالي 35% بينما وصل احتياطي البترول العالمي المؤكد حولي 65.1%، ولعل هذا ما جعل المنطقة ذات موقع استراتيجي مهم، ومحل أطماع جل القوى الكبرى.[1]
- تتسم منطقة الشرق الأوسط من الناحية السياسية والاجتماعية بتناحر وتطاحن سياسي، وتشرذم طبقي.
- تضم منطقة الشرق الأوسط خليطا من القوميات والسلالات والأديان، بحيث أن القاعدة الأساسية فيها هي التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل، بحيث أصبح واضحا أن مصطلح الشرق الأوسط هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقوام من عروق شتى عربية، تركية وفارسية وكردية وغيرها، ومن أديان شتى إسلامية ومسيحية ويهودية.[2]

2-أهمية منطقة الشرق الأوسط:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التي شهدت ومنذ زمن بعيد مسرحا سياسيا واسعا لصراعات عرقية ولنزاعات إثنية، ولحروب أهلية، فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر ذات أهمية بالغة في العالم وذلك لاعتبارات استراتيجية عديدة، بحيث أصبحت اليوم فضاء شاسعا جلب إليه الأنظار الإقليمية والدولية، يأتي هذا نظرا لتعرضه لهبوب رياح الديمقراطية وعواصف التحولات الدولية والتي رمت هذه الأخيرة بظلالها على أنظمة هذه الدول التي وجدت نفسها مكبلة تصارع الشرعية وتبحث عن المشروعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونها رقعة جغرافية كبيرة تحتوي على مصالح متداخلة ومتشابكة أو متعارضة فتحت المجال واسعا لتحركات القوى الإقليمية والدولية تجاهها أمام ما يسمى بأولوية التدخل وروح المبادرة كل تحت شعار تعظيم القوة والعمل على الحفاظ و صون المصالح الاستراتيجية.

إذا يعبر الشرق الأوسط عن ذلك الكيان الجغرافي الكبير، كبر وثراء، وغنى باطنه بما هو معدن وبما هو نفيس، نابعة تخومه من رحم دول عربية-إسلامية ذات تجاور حدودي، وتقارب تاريخي، وامتزاج ثقافي قومي سياسي كل هذه الخصائص جعلت منه محل أطماع القوى الكبرى حسب أهمية

[1] - يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق، ص 128.

[2] - جليل معمر علي، مرجع سابق، ص 52.

الدولة المكونة لهذه المنطقة، وكذا حسب استراتيجية كل قوى إقليمية ودولية على حدا تجاه المنطقة بصفة عامة والدولة المشكلة للمنطقة بصفة خاصة.

أ-الأهمية الجيوبولتيكية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديما آسيا وإفريقيا، وأوروبا، وتمسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية.[1]

وفي هذا الصدد فقد شهدت المنطقة العديد من التوترات السياسية خاصة خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اشتد التنافس بين القوى الدولية على مناطق النفوذ التوسع، على غرار الصراع الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة، بحيث كانت دول المنطقة منقسمة على هذين النمطيين الإيديولوجيين وما يعنيه ذلك من تبعية، وسياسة استقطاب واحتواء لدول المنطقة من طرف الأحلاف المتصارعة ولعل أخطر تطور سياسي شهدته المنطقة هو إعلان دولة إسرائيل على فلسطين، وهو ما يعني الكثير للولايات المتحدة الأمريكية في استعمال إسرائيل كأداة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة ، سواء تعلق الأمر بوقف الزحف الشيوعي في المنطقة، أو من خلال إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، مثل تركيا، إيران، ودول المجلس التعاون الخليجي.

لم تسلم الجغرافية السياسية للمنطقة من الاعتبارات الاستراتيجية للقوى الكبرى التي رمت بكل أوراقها لكي تكون دائما حاضرة في المنطقة تحت مسميات عدة، وتبعا لشعارات متعددة، لكن الهدف الرئيس يكمن في استنزاف الثروات الباطنية لدول المنطقة، سواء كان ذلك من خلال إثارة حروب أهلية، أو إشعال فتيل نزاعات حدودية لتتدخل وفقا اطر شرعية لكن الهدف واحد وهو تعظيم المصلحة الوطنية.

[1] -كمال عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص 38.

ب–الأهمية الاستراتيجية:

حسب وجهة نظر الباحثين والمنظرين في حقل العلاقات الدولية بصفة عامة، ومجال الاستراتيجية بصفة خاصة، فإن الأهمية الاستراتيجية لأي موقع تستند إلى مجموعة العناصر المشكلة للعملية العسكرية سواء تعلق الأمر في ذلك إلى القوات المسلحة بشتى أصنافها وأنواعها، أو تعلق الأمر بالقوات التي تعمل منها هذه القوات، وعليه فإن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في العناصر التالية:

- الاتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط التي تمكن من نشر القوات العسكرية لتأمينها ضد خطر العدوان.
- القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.
- صلاحية أجواء ومياه المنطقة الطيران والملاحة طوال العام.
- الاكتفاء الذاتي في مصادر الوقود والطاقة اللازمة للعمليات البحرية.[1]

ج–الأهمية الاقتصادية:

تزخر منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني، بحيث تحوز دول المنطقة على مكانة هامة ضمن خارطة السوق النفطية، ولعل هذا ما جعلها ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده بعد أن دلت البوادر على وفرة بترولية، حيث نشطت أعمال البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى حيث كان النصيب الأكبر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وعموما فان إنتاج المنطقة من البترول وصل إلى 40% من الإنتاج العالمي كما لديها احتياطا يقدر بـ: 60 % من مجموع الاحتياط العالمي، وفي هذا الصدد أكد خبراء الطاقة بان الطاقة النفطية تعد مصدرا هاما في المستقبل، كما أن الطلب عليها سيزداد من قبل الدول الصناعية بالدرجة الأولى كذلك فان إنتاج المنطقة من النفط سيعرف تزايدا كبيرا، وأن الاحتياط الحالي سيصل إلى حوالي 991 مليار هذا وتشير بعض إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030، في حين ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط قد بلغ احتياطها النفطي عام 2010 ما يقارب حوالي 100 مليار برميل وهي: المملكة العربية السعودية العراق، إيران والكويت والإمارات العربية

[1] – ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

[2] – محمد أزعر، **السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتوازنات بعد حرب الخليج**، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 07، 1992، ص 75.

المتحدة والتي تضم فيما بينها احتياطات تقدر بـ 587.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم، فإلى جانب المورد البترول، لعب مورد الغاز الطبيعي وغيره من موارد طبيعية دورا كبيرا في جلب أنظار الدول الكبرى إلى المنطقة والتي سال لعابها استغلال نهبا واستنزافا وفقا لاستراتيجيات عدة لسياسات مختلفة،[1] وهذا لهذين موردين أهمية اقتصادية كبيرة في المنطقة بحيث:

- بلغ احتياطي البترول حوالي 68%، بينما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي و38%.
- إن أكبر آبار وحقول البترول والغاز الطبيعي على اليابسة وفي البحر في العالم تقع في منطقة الشرق الأوسط.
- تنتج المنطقة كميات كبيرة من البترول مما جعلها تتربع أعلى المعدلات في الإنتاج.
- كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.
- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.
- للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.[2]

إجمالا فبالرغم من هذا الثراء الباطني بكم وحجم هائل وكبير الذي تزخر به المنطقة، غير أن اقتصاد الدول المشكلة لها لا يزال يعني بعضا من الهشاشة والتقلبات، أي بمعنى أن المنطقة ليست متجانسة اقتصاديا ويجب على المرء أن يكون حذرا مع التعميمات: على سبيل المثال، يختلف الوضع الاقتصادي وفقا لحالة حقول النفط ومع ذلك يمكن للمرء أن يفترض أن معظم البلدان تستفيد من استغلال النفط وكثير منهم غير قادرين على نشر الرفاهية بين شعوبهم.[3]

د-الأهمية الأمنية:

لاشك بأن هناك تداخل بين الأهمية الاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، بحيث قد تكون الأولى سببا للثانية، وقد تكون الثانية نتيجة للأولى، أي بمعنى أن الجانب الأمني لأي رقعة

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و "توازن الرعب"**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 76.

[2]- مساعد ناصر جاسم العواد، **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، ص، 3 https://fac.ksu.edu.sa

[3]- ANDREA K. RIEMER, **Petro-imperialism: strategic trends and the importance of the Middle East**, *Institute for Strategy and* Security Policy, Defence Academy, Vienna, Austria,p ,573.

جغرافية عادة ما يكون مصحوب بأهم المميزات التي تطبع المنطقة خاصة منها الجغرافية والاقتصادية، مما يجعلها المنطقة عرضة للخطر في أي لحظة، فمثلا منطقة الشرق الأوسط ومن الناحية الجيواسراتيجية تزخر بموقع استراتيجي هام جعل المنطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة لمصالح الوطنية للقوى الكبرى، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم لهاته القوى لان المنطقة تزخر بتضاريس وعرة من الصعب رسم سياسات أمنية تمكن من السيطرة على المنطقة برمتها، ولهذا فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التامين على التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركة التجارة الدولية، ومن هنا بدا العمل على ضرورة الحيلولة دون تمكين أي قاعدة أو تنظيمات إرهابية على فرض السيطرة على المناطق الساحلية خاصة في جنوب اليمن نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية، ومن هنا وجب التفكير وبجدية وفق استراتيجية أمنية مدروسة لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

هـ–الأهمية الثقافية:

تتسم منطقة الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فمن الناحية العرقية السلالية يقطن هذه المنطقة ثلاثة أجناس:

- الشعوب الهندية الأوروبية في كل من إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وكل هؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.
- الشعوب التركية، ويتكلمون اللغة التركية.
- الشعوب السامية، وهم لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.

هذا ونفس الشيء نجده ينطبق من الناحية الدينية، بحيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق أهمية في العالم لكونها موطن ميلاد الديانات العظمى بما فيها ديانات الإسلام والمسيحية واليهودية، ويتضح مدى تأثير الطبيعة الدنية على البيئة المحيطة في ثقافة شعوب الشرق الأوسط وهو من أهم المقومات المؤثرة على السياسية بالمنطقة[2]، ومن الناحية اللغوية تسود اللغات العربية والفارسية

[1]– وليد محمود عبد الناصر، **التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، 2012، ص

[2] –عبد الفتاح سعيد السيسي، **الديمقراطية في الشرق الأوسط**، تر: فيصل كريم الظفري، مشروع بحث استراتيجي بكلية الحرب في الولايات المتحدة، كلية الحرب للولايات المتحدة، 2013، ص 04.

والتركية بلهجتها المحلية العديدة بالإضافة إلى اللغة العبرية والآرامية والسريانية وتاريخ منطقة الشرق الأوسط يعد الأطول في العالم.[1]

هذا التعدد الاجتماعي والتنوع الثقافي الذي طبع مجتمع منطقة الشرق الأوسط لطالما كان سببا رئيس للصراعات السياسية التي هزت كيان هذا الحيز الجغرافي.

المبحث الثاني: البعد التاريخي للعلاقات التركية مع الدول الشرق الأوسطية.

مما لا شك فيه أن تاريخ علاقات تركيا بالعالم العربي، قد حدث مع تلك الانعطافات التاريخية التي قام بها السلطان سليم الأول ، حيث أن الجيوش العثمانية كانت تهاجم الدول والإمارات الأوروبية، فتحولت إلى منطقة الشرق العربي أثناء المواجهة العثمانية–الصفوية في معركة جالديران سنة 1514 والمواجهة العثمانية–المملوكية في معركة مرج دابق سنة 1516 ومعركة الريدانية سنة 1517 وبذلك ضم العراق وبلاد الشام ومصر والحجاز إلى الدولة العثمانية.

المطلب الأول: علاقة تركيا التاريخية مع الدول الخليجية.

1–الحجاز:

كان الحجاز تحت سلطة المماليك في مصر وكان يحكم مكة المكرمة قلب الحجاز ومركز الأرض المقدسة الشريفيون أو الأشراف الحسينيون من أحفاد النبي صلى الله عليه وسلم، وبدخول السلطان سليم القاهرة عام 1517 وزوال دولة المماليك كاتب أمير مكة المكرمة الشريف بركات بن محمد داعيا إياه للدخول في طاعته.[2]

واستجاب الشريف بركات لهذه الدعوة وقبل السيادة العثمانية الجديدة وأرسل وفدا برئاسة ابنه لمقابلة السلطان سليم في القاهرة ليقدم له الولاء إلى جانب مفاتيح الحرمين الشريفين، بهذا دخل الحجاز في دائرة الحكم العثماني وأدى ذلك إلى بسط السيادة العثمانية في البحر الأحمر مما أدى إلى دفع الخطر البرتغالي عن الحجاز والبحر الأحمر واستمر هذا حتى نهاية القرن الثامن عشر.[3]

لكن عام 1744 شهد ظهور الحركة الوهابية التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، هذه الحركة التي قامت على أسس سلفية حنبلية وازداد عنفوانها بعد المصاهرة التي حدثت بين محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود أمير الدرعية، وكما قلنا آنفا فإن الدعوة الوهابية كانت سلفية حنبلية

[1] – عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 13.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض: المملكة العربية السعودية 1997، ص43.

[3]– علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، ب ط2، بيروت، لبنان :دار المعرفة، ، 2005، ص215.

مضادة للدولة العثمانية ذات النزوع الصوفي، ولذلك كان الاحتكاك العسكري بين الطرفين حتميا، خاصة بعد استيلاء الوهابيين على مكة المكرمة سنة 1805 والمدينة المنورة سنة 1806 اللتين تكتسيان رمزية دينية وشرعية تعزز من سلطة الخليفة العثماني.

وعليه فقد كفلت الدولة العثمانية والي مصر محمد علي باشا بالقضاء على هذه الحركة "وتصفية الحرمين الشريفين واستخلاصهما" من أيدي السعوديين وقد نجح محمد علي باشا في هذه المأمورية خلال الفترة (1811 إلى 1818) وبذلك تكون الدولة العثمانية قد أعادت الجزيرة العربية إلى حظيرة الدولة العثمانية.

2-اليمن:

كانت اليمن كما الحجاز تقع تحت سلطة المماليك في القاهرة، ولذلك عندما قضى العثمانيون على السلطة المملوكية ورثوا تركتها المثقلة بالمشكلات وعلى رأسها تحول طريق التجارة العالمي بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وحدوث انهيار اقتصادي في المنطقة العربية، والتفوق البرتغالي في منطقة الخليج العربي ومواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر.[1]

وطمح العثمانيون إلى إنشاء قاعدة بحرية أمامية تمكنها من مهاجمة التواجد البرتغالي في المحيط الهندي والسيطرة على مدخل البحر الأحمر ومنع الدخول الأوروبية من دخوله فكانت هذه القاعدة الأمامية هي اليمن وعلى الأخص عدن.

فتعددت المحاولات العثمانية حتى أرسل السلطان سليمان القانوني حملة يقودها "سليمان باشا أرناؤوطي" سنة 1538 بهدف احتلال اليمن وبخاصة عدن ثم إغلاق باب المندب أمام السفن البرتغالية، وهكذا دخل العثمانيون عدن سنة 1539 وتعزسنة 1545 وصنعاء سنة 1547 وبعض الموانئ في منطقة حضرموت.[2]

وتعرف هذه الحملة بالفتح العثماني الأول لليمن أما الفتح العثماني الثاني لهذا البلد فقد كان سنة 1569 بقيادة القائد سنان باشا لإعادة السيطرة العثمانية على اليمن، حيث أخضعت هذه الحملة جيزان ثم تعز وحاصرت عدن حتى سقطت واستطاع سنان باشا دخول صنعاء في 26 يوليو 1569.

[1] – إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص ص 29، 44.

[2] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص216.

ونظرا لتوزع الجيوش العثمانية ونقص الامتدادات ووعورة التضاريس اليمنية والمقاومة الشديدة للأئمة الزيدية، كل ذلك أرغم سنان باشا على عقد صلح مع الإمام المطهر الزيدي في 03 ديسمبر1570 على أساس اعتراف المطهر بالسيادة العثمانية.[1]

3-العلاقة مع إمارات الخليج:

ارتبط التواجد العثماني بمنطقة الخليج العربي باستراتيجيتهم العسكرية في مناوأة الوجود البرتغالي والتوسع الصفوي، فيعد سيطرة العثمانيين على البصرة حاولوا توجيه اهتمامهم بمنطقة شط العرب باعتباره منفذا لهم على الخليج العربي وأرادوا أن يجعلوا من البصرة قاعدة للانطلاق منها ضد البرتغاليين في مياه الخليج.

كما احتل العثمانيون القطيف عام 1550 ثم الأحساء في 1555، وعليه أصبحت الأحساء ولاية عثمانية وقاعدة أمامية للدفاع ضد التواجد البرتغالي والطموح الصفوي، وتمكن بيري ريس قائد أسطول البحر الأحمر عام 1552 من أن يطرد البرتغاليين من مسقط[2]ورغم تغيير السلطان سليمان لقادة الأسطول العثماني في الخليج العربي والبحر الأحمر، إلا أن الخطط العثمانية الهادفة إلى القضاء النهائي على النفوذ البرتغالي في المنطقة قد فشلت إلا أنهم منعوا انتشارهم وتوسعهم في الجزيرة العربية ومن الوصول إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة.[3]

وبعد الانقلاب على سلطة السلطان عبد الحميد الثاني الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي سنة 1908، قامت سياستهم في منطقة الخليج العربي على تقوية السيطرة العثمانية هناك وإضعاف سلطة حكام إمارات الخليج... واستعمال الشدة والعنف ضد القبائل العربية والخليجية وإرغام شيوخ المنطقة بالقوة على إعلان ولائهم للدولة العثمانية.[4]

إلا أن التواجد البريطاني على سواحل الخليج قد ضيق على الوجود العثماني هناك، لكن عام 1869 وبعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية سهل وصول الأساطيل العثمانية إلى البحر الأحمر والخليج العربي فضلا عن تولية مدحت باشا واليا على بغداد حيث نجح في السيطرة على الأحساء في ماي 1871 وإحكام السيطرة على قطر ولكنه فشل في السيطرة على البحرين بسبب التدخل البريطاني.

---

[1] – إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

[2] – حمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2،القاهرة :دار الشروق، 1993، ص99.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي، مرجع نفسه، ص73.

[4] – رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، 1996م، ص15.

كما دخل العثمانيون على خط الصراع بين آل سعود وآل الرشيد للسيطرة على نجد والحجاز إذ دعموا محمد بن الرشيد الذي تمكن من هزيمة آل سعود في معركة القصيم سنة 1890 لكن في عام 1902 تمكن عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية من هزيمة القوات الرشيدية والعثمانية واستردادا الرياض، ثم الأحساء سنة 1913 وعقد معاهدة بين العثمانيين والسعوديين اعترفت فيها الدولة العثمانية بالحكم السعودي شريطة الاعتراف بالسيادة العثمانية الإسلامية.

على أنه يجدر التنويه إلى أن النزاع في منطقة الخليج إبان القرنين 16م و17م كان عثمانيا – برتغاليا، وبعد اضمحلال القوة البرتغالية كقوة استعمارية، تحول الصراع خلال القرن 19 م وبداية القرن 20م في المنطقة بين العثمانيين والبريطانيين.

حيث حدث أول خلاف بين العثمانيين والبريطانيين في جويلية 1908م بعد احتلال الجيش العثماني لجزيرة الزخنونية وبعد الاحتجاج البريطاني ورغبة الدولة العثمانية في حل مشاكلها مع بريطانيا سلميا، انسحبت القوات العثمانية منها.

ولقد استمرت الاتصالات والمفاوضات العثمانية البريطانية لمدة سنتين (1911-1913) بشأن مناطق النفوذ في الخليج العربي وقامت بخصوم البحرين وقطر والكويت، وقد وقعت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية في أواخر سنة 1913 تتعلق بإجلاء العثمانيين عن قطر وتعهد بريطانيا بعدم ضم حاكم البحرين لقطر إلى سلطته، وتم إجلاء القوات التركية من قطر إبان الحرب العالمية الأولى وتحديدا في 1915/08/19 بعد نزول القوات البحرية البريطانية، وبذلك أسدل الستار آخر وجود تركي في قطر وفي كل مشيخات الخليج العربي.[1]

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتخلي تركيا عن ولاياتها العربية بموجب معاهدة لوزان 1923 وإلغاء الخلافة سنة 1924، بدأ عهد جديد في العلاقات التركية العربية ومنها العلاقات مع دول الخليج العربي.

فبعد قيام مملكة نجد والحجاز ملحقاتها وإعلان عبد العزيز آل سعود ملكا عليها عام 1926، كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بها وتم التبادل الدبلوماسي بين البلدين وتم عقد اتفاقية صداقة بينهما في: 1929/08/13.[2]

[1]- براهيم خليل العلاف، **ميثاق خير الله جلود: العلاقات الخليجية التركية (1973-1990)**، **دراسات إقليمية**، 11/5، مركز الدراسات الإقليمية، ص ص 15، 21.

[2] - محمد نور الدين، **حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية التركية**، ط1، بيروت: 2001، ص23.

وبعد تغيير اسم الدولة إلى المملكة العربية السعودية سنة 1932، شكل وفد سعودي لزيارة بعض العواصم العربية والإسلامية ومنها أنقرة، كما استعانت السعودية بالضباط الأتراك في بناء جيشها الجديد، ولما نالت الكويت استقلالها في:1929/06/19 رحبت تركيا بذلك وأقامت علاقات دبلوماسية معها، وعند الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي سنة 1971 أقامت تركيا علاقات دبلوماسية مع كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان في الفترة بين (1976-1978).[1]

وكان التبادل التجاري والاقتصادي والاستثمارات ضعيفا هذه الفترة مع حداثة استقلال دول الخليج العربي والحساسية في العلاقات بين العرب والأتراك، وكانت الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 قد أدت إلى تحسين العلاقات الخليجية التركية فبعد استخدام العرب لسلاح النفط في تلك الحرب تضررت تركيا جراء ذلك، فقامت دول الخليج العربي وبخاصة السعودية بإمداد تركيا باحتياجات النفطية بأسعار تفضيلية، كما استقبلت عددا كبيرا من العمال الأتراك الذين فقدوا وظائفهم في أوروبا.[2]

كما ساندت دول الخليج تركيا خلال الأزمة القبرصية الثانية سنة 1974 حيث قدمت دول عربية ومنها السعودية مساعدات إلى تركيا وللقطاع التركي في قبرص مما أدى إلى ترك أثر عميق في الرأي العام التركي[3]، ونتيجة للعزلة التي فرضها الغرب على تركيا عند تنجز القضية القبرصية سنة 1974 زاد التوجه التركي نحو منطقة الخليج العربي هذا الأخير كان بنفطه الوفير وثرواته المتنامية هو الحل الوافي لإخراج تركيا من عزلتها وحل أزماتها الاقتصادية وتوفير الإسناد لها في مواجهة القضية القبرصية كحلفاء إقليميين، فبدأت تركيا بمد جسور التعاون مع دول المنطقة ككل للتخلص من مشكلاتها العالقة من جهة، وللضغط على أمريكا والغرب للحصول على موقع متميز في حلف شمالي الأطلسي من جهة أخرى.[4]

[1] – عبد الفتاح رشدان، العلاقات العربية التركية في عالم متغير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 14، العدد 1، العين، أفريل 1998، ص، 19.

[2] – براهيم خليل العلاف، مرجع سابق، ص 11.

[3] – عبد الفتاح رشدان، مرجع نفسه، ص19.

[4] – بتول الموسوي، **العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45، 2014، ص76.

واتخذت تركيا قرار الحياد خلال حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق (1980-1988) ورعت مصالح كل من السعودية وإيران بعد قطع السعودية لعلاقاتها مع إيران في أفريل 1988.

ولقد طرحت تركيا مشروع أنابيب مياه السلام سنة 1987 لتزويد دول المنطقة بفائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين ويتألف هذا المشروع من خطين، فالخط الأول ينطلق من تركيا يمر عبر سوريا والأردن وفلسطين (إسرائيل) والسعودية حتى تخوم المدينة المنورة بطول 2650 كلم، أما الخط الثاني فيمتد من تركيا إلى السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعمان بطول 2950كلم، وتبلغ كمية الضخ للأنبوبين معا 06 مليون متر مكعب.[1]

أرادت تركيا من خلال هذا المشروع الضخم تزويد الدول العربية النفطية ومنها الدول الخليجية بالمياه بواسطةّ أنابيب ضخمة تموله هذه الدول، في المقابل حصول تركيا على النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية وبعض الامتيازات الأخرى، وحصولها أيضا على قروض عربية ميسرة وإعطاء الأولوية للصادرات التركية في الأسواق العربية، زيادة الاستثمارات العربية في تركيا.[2]

إلا أن تخوف الدول العربية والرفض العربي، السعودي لكلفته الباهظة، والسوري لاستفادة إسرائيل منه، حال دون تنفيذه، واندفعت تركيا في استكمال مشروع "غاب" وقطع المياه عن العراق وسوريا.[3]

وفي صورة إيجابية أخرى للعلاقات التركية -الخليجية، تضامنت دول الخليج لما تعرض له الأتراك في بلغاريا من حملات عسكرية وأمنية في نهاية سنة 1984، حيث طالبت دول عدة ومن بينها دول الخليج في ماي 1986 بتسوية مرضية للقضية، وعندما عاودت القضية الظهور مرة أخرى في صيف 1989 وفرار أعداد كبيرة من المسلمين إلى تركيا، قامت الكويت باستدعاء سفيرها في بلغاريا كما نددت السعودية بالموقف البلغاري وطالبت قطر والإمارات الحكومة البلغارية باحترام حقوق المسلمين على أراضيها.

[1] - صايل السرحان، **أثر المحددات الاستراتيجية على العلاقات التركية-العربية (2002-2011)**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، الجامعة الأردنية 2013، ص8.

[2] - فايز الزريقات، أكرم أبو حمدي، **أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**، مجلة المنارة، المجلد 17، العدد 4، سنة 2011، ص295.

[3] - محمد نور الدين، **تركيا في زمان التحول قلق والهوية صراع الخيارات**، ط1،بيروت :رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص 152.

كما تعاون الطرفان التركي والخليجي في المجال العسكري حيث صدرت تركيا للسعودية في 1983 شحنة أسلحة خفيفة وذخائر، وفي العام 1984م طورت تركيا طائرات (*F16*) في تركيا برأسمال خليجي وخبرة أمريكية.[1]

في حرب الخليج الثانية سنة 1990 تشكل وضع جديد في المنطقة سبب مشاكل لتركيا، فقد أدانت تركيا الاجتياح العراقي للكويت في:1990/08/02 ودعت إلى العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل هذا التاريخ، وأكثر من ذلك انخرطت تركيا في الحرب على العراق وتدمير قدراته العسكرية وإغلاق أنبوبي النفط العراقي في أراضيها، وأخذ تعويضات مالية ضخمة من الولايات المتحدة وأوروبا والكويت والسعودية تصل إلى ما يقارب 13 مليار دولار.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم665 الذي أتاح استخدام القوة ضد العراق من أجل الانسحاب من الكويت، شاركت تركيا في التحالف الدولي ضد العراق بثلاث قطع بحرية وفتحت أراضيها ومطاراتها لقوات التحالف الدولي.[2]

المطلب الثاني: علاقات تركيا التاريخية مع الدول المغاربية

ارتبطت تركيا تاريخيا مع دول المغرب العربي بحركة الجهاد البحري التي قادها الإخوة بربروس وهم: عروج "أوروج" وخير الدين وإسحاق وإلياس ضد الاحتلال الإسباني لسواحل البلاد المغاربية في إطار ما يسمى بحركة الاسترداد المسيحي "الروكونكيستا"، حيث دخل الأخوان عروج وخير الدين بربروس في خدمة سلطان تونس محمد الحفصي ومنحهما الإقامة في منطقة حلق الواد، حيث قاما بعديد الغارات على السفن المسيحية في البحر الأبيض المتوسط، واستطاعا تحرير جيجل من الجنويين سنة 1514 حتى تكون جيجل قاعدة للانطلاق في تحرير بجاية من الاحتلال الإسباني.[3]

حرر عروج مدينة الجزائر من الاحتلال الإسباني في 1516، حيث كان باستقباله الأمراء والأعيان ووجهاء المدينة وأعداد كبيرة من أهاليها ورحبوا به ترحيبا كبيرا[4]، وبعد مقتل عروج في تلمسان سنة 1518 وعدم الاستقرار في الجزائر، طلب خير الدين من سكان الجزائر وأشرافها ووجهائها توجيه رسالة إلى السلطات العثماني، يطلبون فيها مساعدته ضد التهديدات المسيحية

[1] – إبراهيم خليل العلاف. ميثاق خير الله جلود، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

[2] – عبد الفتاح رشدان، مرجع سابق، ص ص 23، 24.

[3] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص 233.

[4]– عزيز سامح آلتر، **الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا**، تر محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ، بيروت، لبنان، 1409هـ/1989م، ص51.

الإسبانية مقابل ولائهم للدولة العثمانية وللسلطان العثماني سنة 1519[1]، وكان رد السلطان العثماني إيجابيا حيث قبل بهذا العرض وعين خير الدين باشا بكلربك (باي لرباي) على إقليم الجزائر وصار هذا الأخير ولاية عثمانية يدعى فيه في خطبة الجمعة باسم السلطان سليم وتضرب النقود باسمه.

واحتل خير الدين مدينة تونس سنة 1534م بالإضافة إلى ثغر حلق الواد إلا أن الملك الإسباني شارل الخامس المعروف بشارلكان استرجعها في:1535/07/14 وارتكب المسيحيون أبشع الجرائم في حق سكان المدينة.[2]

وبعد تعيين قلج علي بايلرباي على الجزائر في 1568 عزم على تصفية القواعد الإسبانية في تونس، فجهز جيشا لإعادة فتحها وهزم جيش الملك الحفصي المتعاون مع الإسبان، وأخذ بيعة أهلها للسلطان سليم الثاني وعين حيدر باشا حاكما عليها، وبقيت في ميناء حلق الواد تحت سيطرة الإسبان وكان للانتصارات العثمانية على الجيوش الإسبانية دور في تشجيع سكان طرابلس بليبيا للاستنجاد بالسلطان العثماني لتخليصهم من السيطرة الإسبانية، حيث وصل وفد من أعيان وأهالي مدينة تاجوراء لمقابلة السلطان في 1519، وأعرب الوفد عن رغبته في الخلاص من الحكم الأجنبي وإعلان الطاعة للسلطان العثماني، حيث قبل السلطان هذا العرض وعين مراد آغا لولاية طرابلس وأمره بمرافقة هذا الوفد إلى بلاده.[3]

شرع مراد آغا في شن هجماته على القوات المالطية التي تسلمت طرابلس من الإسبان واستنجد بقائد الأسطول العثماني في البحر الأبيض المتوسط (طرغوث باشا)، وبعدها أمر السلطان سليمان القانوني بفتح طرابلس وأرسل أسطولا بقيادة سنان باشا وبمساعدة سكان طرابلس تمكن من طرد المالطيين من البلاد بتاريخ:1551/08/14[4]، وبذلك أصبحت ليبيا ولاية عثمانية تحت حكم السلطان العثماني في إسطنبول.

وفي سنة 1574 أمر السلطان العثماني سليم الثاني وزيره سنان باشا وقائد بحريته قلج علي بإعادة فتح تونس بصفة نهائية وطرد الإسبان وتثبيت الوجود العثماني هناك، وبعد تجميع القوات

[1]- علي الصلابي، مرجع سابق، ص 236.

[2]- محمد فريد بك المحامي، المرجع السابق، ص231.

[3] - علي الصلابي، مرجع نفسه، ص ص 228، 281.

[4]- نبيل عكيد المظفري، **نصف قرن من العلاقات الليبية –التركية 1949–1999**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2014، ص6.

العثمانية من شتى أقاليم السلطنة بدأ القتال في ربيع981هـ/1574م وانتصرت الجيوش العثمانية على الإسبان وطردوهم من البلاد التونسية ومعهم الملك الحفصي محمد بن الحسن.[1]

أما المغرب الأقصى الذي كان يخضع لسلطة الأشراف السعديين فيم يدخل في حوزة السلطة العثمانية رغم المحاولات التي بذلها حسن بن خير الدين بربروس الذي هزم الجيوش السعدية في تلمسان سنة 1551 وكان لتحالف السعديين مع الإسبان والذي أدى إلى قلب الموازين الاستراتيجية في المنطقة، دور في عزل السلطان سليمان القانوني لحسن بن خير الدين بربروس من إيالة الجزائر بدعوى الإساءة إلى حسن الجوار مع المغرب.

كما ساعدت الدولة العثمانية السعديين في معركة وادي المخازن سنة 1578 ضد الجيش البرتغالي، إذ قدمت لهم مدربين وأسلحة متنوعة وأشفعوا ذلك بفيلق عسكري، هذه المعركة انتهت بانتصار السعديين وهزيمة البرتغاليين.

وبقيت الإيالات العثمانية في المغرب العربي على ولائها وتبعيتها للدولة العثمانية بإسطنبول حتى سقوطها تحت الاستعمار الأوربي، حيث احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، وفرضت حمايتها على تونس سنة 1882، كما احتلت إيطاليا ليبيا سنة 1911.

وقد تأثر الجزائريون بفكرة الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في النصف الثاني من القرن 19م، إذ تدعمت نشاطات الجامعة الإسلامية في الجزائر ونتيجة لذلك خلقت جمعيات سرية لنشر فكرة الجامعة الإسلامية، وقد تخوفت الأوساط الفرنسية من تأثيرات هذه الفكرة على الجزائر حتى أن الحاكم العام للجزائر "جونار" أمر بغلق المقاهي ونفي وطرد أو سجن كل الجزائريين المشتبه فيهم، ويصر أحد الصحفيين الفرنسيين على القول بأنه كان في الجزائر "غليان موجه من القسطنطينية والقاهرة عبر برلين"[2]، كما أن بعضا من قادة الحركة الوطنية التونسية أمثال علي باش حمبة وعبد العزيز الثعالبي وأعضاء من حزب **"**تونس الفتاة**"** قد اختاروا العاصمة العثمانية الآستانة – إسطنبول– منفى لهم بعد الإنذار الذي تلقوه من طرف المقيم العام في تونس نتيجة نشاطاتهم السياسية الوطنية، وجعلوا من الآستانة مركزا لنشاطهم السياسي والإعلامي.

[1] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص ص 312، 313.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)** ، ج2، ، ط4بيروت لبنان: دار الغرب الإسلامي ، 1992م، ص ص 112، 113.

وتشكلت في الآستانة هيئة لتحرير شمال إفريقيا، وكان لعمل هذه الهيئة تأثير في طرابلس حينما تعاونت مع الحركة السنوسية، وكان سليمان الباروني مبعوث الدولة العثمانية في طرابلس يبعث برسله لنشر الدعوة في الجزائر وتونس. [1]

وبعد الاحتلال الإيطالي لليبيا سنة1911 وخروجها عن السيطرة العثمانية، شارك الأتراك العثمانيون في القتال بجانب الليبيين وساهموا بتدريبهم حيث أسس الضابط العثماني نوري باشا مدرسة عسكرية في مصراتة لتدريب الليبيين على فنون القتال، وعين سليمان الباروني بموجب أمر سلطاني "فرمان" حاكما على ليبيا، حيث وصل إلى مصراتة سنة 1916 وهو يحمل المساعدات المالية والعسكرية.

ويجدر التذكير إلى أن الدور العثماني انتهى في ليبيا مطلع سنة 1919، كما أن هدنة مودرس "*MUDROS*" بتاريخ: 1918/10/30 جاء في مادتها 17 قطع جميع أنواع المساعدة على ليبيا وهو ما وافقت عليه الدولة العثمانية.[2]

المطلب الثالث: علاقة تركيا التاريخية مع روسيا إيران وإسرائيل

1-علاقات تركيا التاريخية مع روسيا:

تعتبر العلاقات التركية الروسية من أهم وأعقد العلاقات عن المستوى الإقليمي والدولي نظرا لتشعبها وتجذرها تاريخيا وجغرافيا، إذ شهد تاريخ العلاقات بينهما تنافس وصراعا حادا وصل إلى حد إعلان الحروب بينهما، وصولا إلى التعاون والتنسيق بينهما فيما يخص قضايا الإقليم ومناطق التنافس وأن عرف تشابكا سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا.

فقد سعت روسيا منذ عهد الدولة العثمانية إلى الاستحواذ على القسطنطينية -إسطنبول- بصفتها رمز العالم الأرثوذكسي والسيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل للوصول إلى المياه الدافئة، ويعتبر القيصر الروسي بطرس الأكبر هو واضع أسس الاستراتيجية الروسية القاضية بالتوسع على حساب الأراضي العثمانية والسيطرة على إسطنبول وممراتها المائية والسيطرة أيضا على الساحل الشمالي للبحر الأسود.

[1] - صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط6، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1993، ص324.

[2] - نبيل عكيد المظفري، مرجع سابق، ص16.

والسمة الغالبة على العلاقات العثمانية الروسية هو الحروب، حيث خاض الروس ومنذ عام1677م ثلاثة عشر حربا ضد الأتراك العثمانيون وخلالها فقدت الدولة العثمانية مساحة كبيرة من أراضيها.[1]

إن الاستراتيجية الروسية ضد الدولة العثمانية خلال القرنيين 18م و19م والقائمة على الضغط العسكري العنيف واحتلال الأراضي قد حققت نجاحات كبيرة إذ تمكنت روسيا في عهد كاترين الثانية (1762-1796) من جعل البحر الأسود بحيرة روسية، وأمنت بالتالي لسفنها التجارية عبور الممرات إلى البحر المتوسط وكذا حماية الرعايا الأرثوذكس لدى الدولة العثمانية طبقا المعاهدة كوجوك كينارجي 1774.

وشهد القرن 19م أربعة حروب كبرى روسية-عثمانية (1806-1812) (1828-1829) (1853-1856) (1877-1878)، كان لهذا الأثر الكبير في رسم خريطة المنطقة آنذاك في القوقاز وبلاد القرم والبلقان، حيث حققت روسيا مكاسب كبيرة تحت يافطة الجامعة الأرثوذكسية ثم يافطة الجامعة السلافية هذه المكاسب التي رسمتها معاهدة سان ستيفانو 1878، غير أن مؤتمر برلين الدولي سنة 1878 قلص من مفاعيلها خشية اختلال ميزان القوى الأوربي والتخوف من اندلاع حرب أوربية عامة.

لقد كانت الحروب الروسية العثمانية وبخاصة الحرب الأخيرة (1877-1878) بمثابة الكارثة على السلطنة العثمانية، إذ خسرت أراضي في البلقان وآسيا بمساحة ما بين 212 ألف كلم^2 و232 ألف كلم^2 وسكان بلغ مجموعهم حوالي 06 ملايين نسمة بالإضافة إلى تهجير الآلاف من المسلمين من مناطق الروميللي والبوسنة والهرسك وبلغاريا والقرم والقوقاز الذين وصل عددهم إلى عدة ملايين في السنوات القليلة التالية.[2]

وفي فترة سيطرة لجنة الاتحاد والترقي ذات الميول القومية الطورانية المتطرفة على الحكم في الدولة العثمانية لم تتحسن العلاقات مع روسيا القيصرية، فدعوة الأتراك للوحدة الطورانية وتفكير الأتراك للتوجه نحو أواسط آسيا كل ذلك أدى إلى أن ينتاب القلق والخوف روسيا القيصرية.

[1] – احمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية : دراسة في التعاون والصراع**، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2011 ص15.

[2] – عبد الرؤوف سنو، مرجع سابق، ص22.

وبعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918 كانت قد تغيرت الأوضاع كثيرا إذ سقط النظام القيصري وقيام النظام الشيوعي وتشكل الاتحاد السوفياتي سنة 1917 وإلغاء الخلافة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية سنة 1923.

ويعتبر الاتحاد السوفياتي أول دولة تعترف بصورة رسمية بحكومة المجلس الوطني التركي الكبير برئاسة مصطفى كمال، كما نشطت الحركة الدبلوماسية بينهما لحل المشاكل العالقة فتكثفت الزيارات بين الدولتين تخص عنها التوقيع على معاهدة موسكو في 1921/03/16 وبموجب هذه المعاهدة اعترف السوفيات بالحدود الشمالية الشرقية لتركيا، والتخلي عن ولايتي قارص وأردهان لتركيا وأكدت المادة الثانية من هذه المعاهدة جلاء تركيا من باتوم والأراضي المحيطة بها وأن تتنازل عنها إلى جورجيا.[1]

كما وقع الطرفان السوفياتي والتركي معاهدة الصداقة والحياد بين الدولتين في باريس بتاريخ 1925/12/17م، فتعمقت العلاقات السوفياتية-التركية وتماسكت حيث كان من نتائج معاهدة 1925م عقد اتفاقية تجارية بين تركيا الاتحاد السوفياتي في 1927 وتعد الأولى من نوعها بين الدولتين.[2]

وقبيل الحرب العالمية الثانية كان هناك امتعاض سوفياتي نتيجة توقيع أنقرة لمعاهدة التحالف مع فرنسا بريطانيا في تشرين الأول 1939، حيث وجه وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف انتقادا لاذعا لهذه المعاهدة ومستهجنا العمل الذي قامت به تركيا[3]، وينبغي التنويه إلى أن الاتحاد السوفياتي في سنة 1945 قد قرر إنهاء معاهدة الصداقة والحياد مع تركيا الموقعة في 1925 وهو ما اعتبر إشارة صريحة لنشوب الحرب الباردة بين تركيا والاتحاد السوفياتي.

كما ظهر الفتور في العلاقات بين البلدين في الخطاب الذي وجهه مولوتوف للسفير التركي لدى موسكو في 1945/06/07، والذي حدد فيه ثلاثة شروط لعقد معاهدة جديدة بين الدولتين تتمثل هذه الشروط في: إعادة كل من قارص وأردهان إلى الاتحاد السوفياتي ومنح القواعد العسكرية للاتحاد السوفياتي في المضايق التركية وتعديل ميثاق مونترو وتعديل حدود تراقيا في صالح السيطرة الشيوعية البلغارية.[4]

---

[1] – احمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص ص 23، 29.

[2] – محمد كمال الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1976، ص 282.

[3] – احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، دار الحرية بغداد، 1975، ص 23.

[4] – احمد نوري النعيمي، مرجع نفسه، ص56.

ونتيجة للضغوط السوفياتية المتزايدة على تركيا اتجهت تركيا نحو المعسكر الغربي الرأسمالي كما مستها إجراءات مبدأ ترومان 1947 ومشروع مارشال 1949 وانضمامها إلى حلف شمالي الأطلسي *NATO* سنة 1952، وأنشأت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقات ثنائية مع أنقرة مجموعة من القواعد العسكرية في الأراضي التركية، وقد تركزت القواعد المهمة في غرب تركيا.

وقد لعبت الأزمة القبرصية سنة 1964 دورا بارزا في إعادة الدفء إلى العلاقات التركية السوفياتية وخاصة مع تهديد الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بعدم الدفاع عنها في حالة هجوم الاتحاد السوفياتي عليها، وعليه فقد توجه الأتراك نحو الاتحاد السوفياتي رغبة في الحصول على المعونة الاقتصادية وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين عام 1964م حيث تم تفعيل التعاون الاقتصادي والحوار بين البلدين فعقب عودة وزير الخارجية التركي فريدون أركن من موسكو سنة 1964 صرح قائلا "إن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تكون عقبة أمام انفراج العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفياتي.

كما زار سعاد خيري أوركوبلو رئيس وزراء تركيا موسكو في 1965/08/09 واتفق مع المسؤولين السوفيات على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة ودعم الجهود نزع السلاح وحق الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها والالتزام بقرارات مجلس الأمن فيما يخص القضية القبرصية.

وقاد بودغوربي وفدا إلى أنقرة في جانفي 1965م وصرح قائلا : "إن علاقاتنا مع تركيا تستند على مبدأ التعايش السلمي مع تباين الأنظمة السياسية"[1]، ومن خلال التتبع لمسارات العلاقات التركية السوفياتية خلال الحرب الباردة وما كانت تعرفه من فتور أو تحسن، نلحظ أنه عندما يحدث تقارب تركي سوفياتي فإن ذلك راجع إلى عدم ثقة الأتراك في جدية تحالفهم مع لولايات المتحدة الأمريكية وخاصة خلال الأزمة القبرصية وهو ما أدى بالرئيس التركي سليمان ديميريل إلى القول والتساؤل: "لماذا تطرق تركيا بابا واحدا في الوقت الذي تتبع فيه كل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سياسة تعاون كامل مع الاتحاد السوفياتي".[2]

وعندما تولى بولنت أجاويد رئاسة الوزراء في تركيا حاول أن يطبق سياسة الوفاق الدولية فقام بزيارة موسكو في 1978/06/23 وتم توقيع الوثيقة السياسة، حيث تناولت هذه الوثيقة أمورا عديدة كاحترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأمن المتبادل والمنفعة المتبادلة

[1] – احمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية، مرجع سابق، ص90.

[2] – إبراهيم نوار، **تركيا بين الخوف الأوربي والعنف الآسيوي**، السياسة الدولية، العدد60، أبريل، 1980، ص81.

وعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة وعدم استخدام أراضيها مكانا للعدوان ضد الدول الأخرى، واتفق الطرفان أيضا على برنامج التبادل العلمي والتعاون الاقتصادي وتقديم المساعدات لتركيا في المجالات الاقتصادية والبيئية.

ورغم الإدانة التركية للاجتياح السوفياتي لأفغانستان سنة 1979 إلا أنها لم تقطع علاقاتها السياسية به ولم تنخرط في حملة العقوبات عليه، إذ أعلنت تركيا عدم حظرها بيع القمح للاتحاد السوفياتي وأنها ستستمر في إرسال شحنات القمح المتعاقد عليها بين الحكومتين.

وتؤكد الأرقام حجم المبادلات الاقتصادية والمساعدات بين البلدين عن عمق وأهمية علاقاتها، فقد وصل حجم التبادل السلعي بينهما في 1981 إلى ما يقارب 8.417 مليون روبل وزاد النقل النوعي للتبادل التجاري بينهما أكثر من 8% عام 1981 مقابل 2.2% عام 1978م.[1]

كما وقع الاتحاد السوفياتي اتفاقية في 1984/09/18 بموجبها يقوم بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي لمدة 25 سنة ابتداء من 1987، وبعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز دولة روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي اعترفت تركيا بها سنة 1991.

وقبيل انهيار الاتحاد السوفياتي قام وزير الخارجية السوفياتي إدوارد شيفزنادزه بزيارة أنقرة عام 1990 كما قام الرئيس التركي توركوت أوزال بزيارة موسكو عام 1991، ووقع خلالها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون.[2]

2-علاقات تركيا التاريخية مع إيران:

تعتبر العلاقات التركية الإيرانية من أعقد العلاقات البينية في منطقة الشرق الأوسط وأهمها لارتباطها بمحدد التاريخ والجغرافيا واختلاف الأنظمة السياسية وتعاقبها في البلدين، حيث أن الصراع الصفوي-العثماني الذي نشب في النصف الأول من القرن 16 ميلادي كان له تأثير في سياسة واستراتيجية كلا الدولتين آنذاك، لاسيما عندما اتخذ ذلك الصراع السمة المذهبية، فالدولة العثمانية آنذاك كانت تعتبر قائدة العالم السني وإيران الصفوية كانت تعتبر قائدة العالم الشيعي.

[1] – احمد نوري النعيمي، العلاقات الروسية التركية، مرجع سابق، ص ص 115، 120.

[2] – سماح العلياوي، **العلاقات الروسية التركية بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات السياسية**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 14، العدد1، آذار 2019، ص35.

وتعد معركة جالديران فاتحة الصراع العثماني-الصفوي وهذه المعركة وقعت بتاريخ 1514/08/23 وقد انتصر السلطان سليم الأول بفضل الأسلحة النارية المتطورة الجديدة، وبعد الموقعة ضم السلطان سليم إلى ملكه ولايتي ديا ربكر وكردستان واحتل تبريز العاصمة الصفوية.[1]

وشهدت العلاقات بين الدولتين سلسلة من الحروب والسيطرة على مناطق النفوذ انتهت بتوقيع معاهدة "قصري شرين" سنة 1639 وهو ما درجت السلطان التركية على تذكير الإيرانيين بأن العلاقات تعود إلى قرون بعيدة.[2]

وكان لإلغاء الخلافة العثمانية وإعلان ميلاد الجمهورية التركية سنة 1923م حدثا تاريخيا في علاقات البلدين الجارين، فقد كان لهذا التحول التركي الأثر الطيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية في أخر أيامها، وبفضل هذه التطورات شعرت طهران قد تخلصت وإلى حد كبير من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخيا من جهة الغرب.[3]

وجاء تنصيب رضا بهلوي شاها لإيران (1926-1941م) فاتحة العلاقات التركية الإيرانية والتي عرفت تحسنا مضطردا بسبب عدة عوامل منها تأثر الشاه رضا بهلوي وإعجابه الشخصي بمصطفي كمال ورغبته في محاكاة إصلاحاته التي طور من خلالها بلاده وتوجت هذه العلاقات بتوقيع البلدين على معاهدة للصداقة في 1926/04/22 ووقعت الكثير من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، ولكن اندلاع الانتفاضات الكردية المسلحة كان يلقي بظلاله على العلاقات بين البلدين وأدى إلى اهتزازها، خاصة مع قيام حركة الشيخ سعيد بيران عام 1925م وحركة "أغري داغ" أو "أرارات" بين عامين (1927-1930).

كما وقع البلدان أيضا في:1932/01/23م أول اتفاقية حدودية نصت على إنهاء النزاع الحدودي بينهما والذي استمر بينهما قرونا طويلة[4]، وتحالف الطرفان الإيراني والتركي لمواجهة التهديد السوفياتي والذي ما يزال يحمل أحلام روسيا القيصرية بالوصول إلى المياه الدافئة حيث تعتبر إيران

---

[1] – أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص80.

[2] – جانكيز تشاندر، **العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية**،، ط3، تر: مختار نور الدين: عودة العثمانية الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث الإمارات العربية المتحدة، 2011م.

[3] – فراقد سلمان، **العلاقات التركية الإيرانية، مجلة دراسات إيرانية**، العدد15، 2013، ص 3.

[4] – منهل العقراوي وآخرون، **العلاقات التركية الإيرانية (1923–2003)**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 22، 23.

وتركيا حاجزا طبيعيا يحول بينه وبين الوصول إلى مبتغاه، وعليه فقد دخل البلدان ضمن التحالفات الإقليمية لمواجهة النفوذ السوفياتي فظهر في بداية الأمر ميثاق سعد آباد عام 1937م وحلف بغداد عام 1955م، ومن بعده المعاهدة المركزية *Cnto* كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من الغرب بشكل كبير.[1]

تواصل الوفاق والتعاون التركي الإيراني حيث أن كليهما يدور في الفلك الغربي وتوطد هذا التنسيق بوصول الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979م) إلى سدة الحكم وخاصة التنسيق السياسي في الاتجاهات الخارجية، وهذا لحاجة البلدين للمساعدات الاقتصادية الغربية بسبب لتدهور الأوضاع الاقتصادية والكساد التجاري الكبير الذي كانت تعانيان منه بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية.[2]

وعلى رغم من سقوط نظام الرئيس التركي جلال بايار ورئيس وزرائه عدنان مندريس إثر انقلاب 1960/05/27م الذي قاده الجنرال جمال كورسيل، إلا أن العلاقات لم تتأثر بهذا التغير حيث قام شاه إيران بقطع زيارته لأوروبا والمرور بأنقرة في 1960/05/31م والتقى بقائد الانقلاب جمال كورسيل وتباحث معه بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين معترفا بذلك النظام الجديد في تركيا، وشهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران زخما كبيرا توج بتأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتقني أطلق عليها تسمية منظمة التعاون الإقليمي للتنمية في 1964/07/21م.

وجاء الحدث الكبير في تاريخ العلاقات بين البلدين الجارين وهو انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م وميلاد نظام الجمهورية الإسلامية وتطبيق نظرية ولاية الفقيه التي جسدها الخميني، وبفعل هذا الحدث التاريخي الكبير خرجت إيران من الفلك الغربي والأمريكي، وقد تخوفت تركيا العلمانية من النظام الإسلامي الوليد في إيران لسببين اثنين وهما الخوف من تأثير التيارات الإسلامية الإيرانية على تركيا والثاني خوف تركيا من فشل الثورة وما يترتب عليه من تفكك إيران وإمكانية قيام دولة كردية.[3]

وعلى الرغم من هذا كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد الذي تشكل في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية، إذ أصدر رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد تصريحا في

[1] - فراقد داود سلمان، مرجع سابق، ص03.

[2] - منهل العقراوي وآخرون، مرجع سابق، ص32.

[3] - روبرت أولسن: **المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية**، تر، محمد، إحسان، دار إراس للطباعة والنشر، أربيل، كوردستان، العراق، 2001، ص45.

1979/04/13 هنأ فيه الإيرانيين على انتصار ثورتهم متمنيا لهم التوفيق داعيا إلى تعزيز العلاقات وتوثيقها بين البلدين.[1]

إن تركيا وإيران ونتيجة للخبرة التاريخية وتراكم الأحداث لم تسطيعا الاستغناء عن علاقاتها الثنائية رغم تغير الأنظمة الحاكمة وتحول الأيديولوجيات وتبدل المحاور التحالفات، حيث يقول في هذا الصدد أحمد داود أوغلو: "وبينما كان من المتوقع أن ينعكس التوتر الذي نجم عن الخيار الاستراتيجي الذي اتخذته تركيا بتوجهها إلى الولايات المتحدة عندما توجهت إيران نحو الاتحاد السوفياتي على العلاقات التركية الإيرانية، وجدنا أن الضرورات الإقليمية والاقتصاد السياسي قد دفع بالمسارات إلى خلاف ما كان متوقعا".[2]

فتوالت الزيارات الرسمية وتبودلت على أعلى مستوى وازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصلت الصادرات التركية إلى إيران عام 1982 إلى مبلغ 791.07 مليون دولار ثم وصل عام 1985 إلى 1.078.9 مليون دولار وازدادت الاستيرادات التركية النفطية من إيران حتى أصبحت إيران إحدى الدول العشرة الأولى التي تتعامل معها تركيا.[3]

وقد كانت المشكلة الكردية هي العقدة في العلاقات التركية الإيرانية فرغم إبرام الطرفين التركي والإيراني لاتفاقية أمنية في 1984/11/28، والتي تلزم الطرفين بمنع أي نشاط على أراضيه موجه ضد أمن الطرف الآخر، فقد كانت الحملات العسكرية التركية ضد حزب العمال في كردستان العراق بين عامي 1986-1987م تثير مخاوف النظام الإيراني، حيث اتهم رئيس مجلس النواب الإيراني هاشمي رفسنجاني أنقرة بالتخطيط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك.[4]

وعلى إثر الحدث العالمي الأبرز في القرن العشرين وهو سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة عام 1991م واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي، زاد التنافس الإيراني-التركي خاصة في منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، إذ أن استقلال أذربيجان زاد المخاوف الإيرانية من التأثير القوي الأذري في أذربيجان الإيرانية وخاصة بتوظيف الرموز القومية التركية، حيث يتواجد في إيران 10 ملايين آذري.

---

[1] – منهل العقراوي وآخرون، مرجع سابق، ص186.

[2] – أحمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: **موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** ، تر: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، مر: بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط1 ،قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص468.

[3] – فراقد داود سلمان، مرجع سابق، ص04.

[4] – روبرت أوسن، مرجع سابق، ص49.

أضف إلى ذلك أن إيران أصبح لديها جيران جدد على حدودها الشمالية إثر تفكك الاتحاد السوفياتي كما ذكرنا سابقا وهما دولتا تركمانستان وأذربيجان، هذا الواقع الجديد الذي ظهر وصلات إيران بالاتحاد السوفياتي سابقا وروسيا التي خلفته القوية نسبيا، كل ذلك أعطى إيران ميزة أولية في التعامل مع جمهوريات وسط آسيا الجديدة التي تتشارك معها في صلات ثقافية ولغوية وتاريخية.[1]

إذا فقد مثلت آسيا الوسطى-جنوب القوقاز ساحة تنافس إيراني تركي وخاصة وأن هذه المنطقة تزخر بموارد نفطية ضخمة وتمثل منطقة حيوية، وفي إطار المشكلة الكردية تحصل المسؤولون الأتراك على معلومات تفيد بأن قادة حزب العمال الكردستاني ***PKK*** كانوا يعبرون إلى إيران ويعقدون لقاءات مع مسؤولين إيرانيين كبار ومع قادة الحرس الثوري الإيراني، وأن حزب العمال يشتري كمية من الأسلحة من خلال اتصالات مع الحرس الثوري الإيراني، وقد عين عبد الله أوج آلان أخاه عثمان بصفة مسؤول عن هذه الاتصالات.

ونظرا لاختلاف توجهات النظامين الإيراني الإسلامي الثوري، والتركي العلماني فقد ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين، فإيران كانت تعمل على تصدير ثورتها إلى دول الجوار، حيث تأسست منظمة حزب الله في تركيا سنة 1981 بزعامة حسين ولي أوغلو، الذي تبنى رموز وشعارات الثورة الإيرانية، وردا على هذا قامت تركيا بتقديم اللجوء السياسي لأكثر من مليون إيراني وتستضيف المعارضة الإيرانية (منظمة مجاهدي خلق)، وأكثر من ذلك قام قائد انقلاب 1980 الجنرال كنعان إيفرين باستضافة رموز المعارضة الإيرانية وخاصة العسكريين كالجنرال بهرام أريان والجنرال جواد معين زادة في مكتبه ووعدهم بتقديم تسهيلات عسكرية إليهم للقيام بثورة ضد نظام الخميني.[2]

ورغم الخلافات الإيرانية التركية، إلا أن تركيا التزمت الحياد خلال الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988)، بل عملت على إيقاف الحرب وإيجاد حل دبلوماسي للقضايا العالقة وشاركت في بعض المبادرات والوساطات من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، وقام المسؤولون الأتراك بمبادرات فردية وجماعية في هذا الإطار، حيث زار رئيس الوزراء التركي بولند أولصو بغداد وطهران وأيضا زيارة رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال إلى طهران في 1984 وعرضه للوساطة التركية في إطار الاستراتيجية الغربية لضمان وصول إمدادات الطاقة وهو ما سنتحدث عنه لاحقا في علاقات تركيا التاريخية بدول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

[1] - عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ط1، الدوحة، قطر، 2012م، ص280.

[2] - منهل العقراوي وآخرون، مرجع سابق، ص245-249.

إذا فالإدراك الاستراتيجي التركي لا يمكنه تجاوز الدور الإيراني باعتباره لاعبا إقليميا مهما، ومن ثم فالتقييم الاستراتيجي لسياسة التركية اتجاه إيران في منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز كشف الضعف التركي في هذه المناطق حيث يقول أحمد داود أوغلو "...فقد انتهجت تركيا في عقد التسعينيات وعلى عكس موقفها في عقد الثمانينيات، سياسة تنظر إلى إيران بوصفها بؤرة منافسة، نتيجة لعدم قدرة تركيا على تحقيق التوازن بين الخيارات الدولية والسياسات الإقليمية مما أضعف السياسة الخارجية التركية في هذه المناطق أمام الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا".[1]

وفي سياق التنافس التركي الإيراني في منطقة القوقاز، اعترفت إيران باستقلال أرمينيا عام 1991 وحاولت إيران من خلال علاقاتها مع أرمينيا والسعي إلى تعزيزها بهدف الضغط على أذربيجان ردا على تدخل أذربيجان المدعومة تركيا، من التدخل في شؤون الأقلية الأذرية في شمال إيران، كما تعززت علاقاتهما الاقتصادية بشكل كبير وصلت إلى مرحلة الشراكة نتيجة لعلاقاتها مع كل من أذربيجان وتركيا[2]، وسنتطرق إلى هذا بشيء من التفصيل في المطلب اللاحق الخاص بعلاقات تركيا التاريخية بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.

لقد سعت تركيا في اتجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز إلى ملأ الفراغ السياسي الناجم عن سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي والحيلولة دون تغلل إيران فيها، لما لذلك من آثار سلبية على تركيا في حالة قيام أنظمة حكم في هذه الجمهوريات موالية لإيران أو منجذبة لأنموذجها، أو لجهة قيام أنظمة حكم إسلامية مما يعني حرمان تركيا من دور إقليمي محتمل لها في المنطقة.[3]

وأخيرا فإن حرب الخليج الثانية 1991م عرفت تباينا في الموقفين التركي والإيراني، حيث انخرط الطرف التركي بكل قوة في التحالف الدولي الذي تشكل لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، أما الطرف الإيراني فقد التزم الحياد رافضا الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، حيث أدت حرب الخليج الثانية إلى ظهور فراغ للسلطة في شمال العراق وبالتالي وجود أرضية ملائمة لنشاط حزب العمال الكردستاني *PKK* في شمال العراق، كما أفرزت حرب الخليج الثانية واقعا جديدا في المنطقة تمثل في تواجد قوة مهيمنة على قلب منطقة الشرق الأوسط، مع تواجد عسكري كثيف في منطقة

[1] – أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص471.

[2] – محمد عبد الرحمن العبيدي، **إيران وجمهوريات القوقاز**، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 14، 2009، ص14.

[3] – أحمد جاسم الشمري ويونس عباس نعمة، **التوجه التركي نحو آسيا والقوقاز (1990–1998)**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 25، العدد 03، 2017، ص 1272.

الخليج العربي والمحيط الهندي وتركيا مشكلة بذلك قوة ردع مهيمنة ألا وهو التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث رأت إيران وقدرت أن التحالف التركي الغربي موجه ضدها بالأساس وأن الدور التركي بالمنطقة هو اختزال وتهميش للدور الإيراني، غير أن لعب الأمريكيين بالورقة الكردية وسعيها إلى إيجاد حلول مناسبة لقيام دولة كردية في المستقبل، دفع تركيا وإيران إلى التنسيق والتشاور فيما بينهما حول هذا الموضوع وقوى من التعاون والعمل المشترك بين البلدين الجارين.[1]

3-علاقات تركيا التاريخية مع إسرائيل:

تعتبر إسرائيل دولة حديثة العهد بالظهور على مسرح الأحداث الدولية، إذ أعلن عن ميلادها في 1948/05/15م، وبالتالي فإن علاقاتها بتركيا ليست بذلك العمق التاريخي مثلما هو الحال في علاقاتها مع روسيا وإيران والدول العربية والبلقانية وغيرها، وذلك لا يعني التقليل من أهمية تداخل وتقاطع مصالح الدولتين وتعقدها، وعدم قدرة الطرفين عن الاستغناء عن بعضهما خاصة من الناحية الأمنية والعسكرية والتقنية.

إذا فقد اعترفت تركيا بإسرائيل في مارس 1949، لتكون بذلك أول دولة مسلمة تعترف بها، حيث جاء على لسان الرئيس التركي عصمت إينونو في نوفمبر 1949 قوله: "لم يتم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الأوسط"[2]، وبعد هذا الاعتراف أقامت معها علاقات دبلوماسية واقتصادية سنة 1950 وسمحت لليهود الأتراك بالهجرة إلى إسرائيل.[3]

إن هذا الاعتراف التركي بقيام، دولة إسرائيل لم يكن فعلا معزولا وإنما كان نتيجة للجهد الذي قام به الإسرائيليون لتخليص دولتهم الوليدة من حالة العزلة في المحيط العربي، وطرح ما سماه بن غوريون وهو من مؤسسي دولة إسرائيل فكرة الحلف المحيط لتحقيق الأمن القومي الإسرائيليين وذلك

[1] – منهل العقراوي وآخرون، مرجع سابق، ص294.

[2] – كمال الأسطل، وئام النجار، **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 01، يناير 2011، ص137.

[3] – أديب صالح عبد اللهيبي، وفهد عباس السبعاوي: **التحالف التركي-الإسرائيلي في تسعينات القرن العشرين وانعكاساته على الأمن الوطني السوري**، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، 2012، ص01.

عن طريق عدم تحويل الدول غير العربية إلى أعداء، فقد كان بن غوريون يرى في تركيا كقوة غير عربية وذات توجه لائكي علماني نستطيع فك الحصار المفروض على بلاده.[1]

واتجهت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل في سبيل تقوية مركزها في المنظومة الغربية وتفاعلها معها على أن اعتبار إسرائيل جزء من هاته المنظومة ورغبة تركيا في الاستفادة من تأثير اللوبي اليهودي المؤثر في صنع وتوجيه السياسات الأمريكية في مواجهة اللوبي اليوناني والأرميني في الولايات المتحدة، حيث يقول أحمد داود أوغلو: "نجد أن العلاقات التركية الإسرائيلية قد اتسمت بخصوصية تبادلية في العلاقات التركية الأمريكية، قد أدت فعاليات اللوبي اليوناني والأرميني ضد تركيا إلى سعي تركيا إلى الحصول على دعم اللوبي اليهودي باعتباره عنصرا موازنا، وأبدي اللوبي اليهودي بدوره اهتماما بتوظيف هذا الدور التوازني على نحو بفتح الطريق أمام العلاقات التركية الإسرائيلية".[2]

كما أن الخطر السوفياتي الذي كانت تخشاه تركيا على حدودها الشمالي وطموحه لمد نفوذه إلى المياه الدافئة ومنطقة الخليج العربي والمشرق العربي، جاء اعتراف تركيا بإسرائيل ليشكل من وجهة نظر أنقرة عنصر توازن مضاد للأطماع السوفياتية في المحيط الإقليمي الجنوبي التركي وحليفا محتملا في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط العربي.

وعرفت العلاقات التركية الإسرائيلية مراوحة بين التعاون والتنسيق أحيانا والتوترات والخلافات أحيانا أخرى بحسب المصالح والمتطلبات لكلا الدولتين، ليصل إلى درجة التعاون والتحالف الاستراتيجي ومن تم تبادل السفراء بين البلدين، حيث عين إلياهو ساسون مندوبا فوق العادة في أنقرة برتبة وزير مفوض، أما تركيا فعينت سيف الله حسن سفير لها في تل أبيب.[3]

ورغم التوتر الذي شاب العلاقات بين البلدين بعد أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956 وقيام أنقرة بسحب سفيرها لدى تل أبيب، عاد الدفء إلى علاقاتهما خاصة مع الوحدة السورية–المصرية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في 1958، واندلاع ثورة 1958/07/14 في العراق التي قضت على النظام الملكي الحليف لتركيا والغرب، فوقعت تركيا مع إيران وإسرائيل اتفاق الرمح

[1] – مراد فول: **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرط الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، إشراف حسين بوقارة، يوسف فاتاس، السنة الجامعية 2010–2011، ص71.

[2] – أحمد داود أوغلو،مرجع سابق، ص ص453، 454.

[3] – أحمد جاسم إبراهيم، **تركيا والمشرق العربي 1967–1979**، ط1سوريا: دار ليندا للطباعة والنشر، السويداء، 2018، ص42.

الثاقب في ماي 1958 إذ أكد هذا الاتفاق على ضرورة تبادل المعلومات الأمنية والاستخبارية بين الدول.[1]

لكن الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 عدلت السياسة التركية اتجاه إسرائيل وأصبحت أكثر اتزانا، حيث طالبت تركيا إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واعترضت على قرار إسرائيل بإلحاق القدس الشرقية لها إداريا واعتباره باطلا، كما تعاطت بإيجابية مع القرار الأممي رقم 242 الذي يدعو لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.[2]

غير أن الأزمة القبرصية 1963-1964 التي شكلت لدى صناع القرار في تركيا معيارا مرجعيا لتقيين علاقاتها الخارجية، حيث فوجئت تركيا بالموقف العربي المؤيد لليونان وفي نفس الوقت كانت تنتظر الدعم الإسرائيلي، لكن الرسالة الإسرائيلية إلى الرئيس القبرصي مكاريوس الثالث والتي أعرب من خلالها الرئيس الإسرائيلي زلمان شازار عن تضامنه مع الشعب القبرصي في محنته واستعداد إسرائيل لتقديم المساعدات للشعب القبرصي، كل ذلك أحدث صدمة في تركيا، الأمر الذي جعل رئيس الحكومة التركية عصمت إينونو يوجه رسالة لنظيره الإسرائيلي ليفي إشكول حيث قال فيها: "أصابتنا خيبة أمل أن نرى الرسالة فسرت كإشارة دعم لمكاريوس".

هذه الرسالة الإسرائيلية أثارت الرأي العام التركي فشنت الصحافة التركية هجوما حادا على الموقف الإسرائيلي، وزاد في تأزم العلاقات بين البلدين امتناع إسرائيل عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1965 عند مناقشتها للقضية القبرصية، ونتيجة للتطورات الحاصلة أبلغ مدير المخابرات العسكرية التركية، الملحق العسكري الإسرائيلي بأنقرة، قرار تركيا بتجميد العلاقات أو ما اصطلح عليه بـ: فسخ الروابط الاستخباراتية.[3]

وخلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 تعاطت تركيا بإيجابية مع الدول العربية حيث رفضت تركيا طلب أمريكا لاستخدام مجالها الجوي أمام الطائرات الأمريكية لنقل الأسلحة ونقل العتاد العسكري لإسرائيل، ثم في عام 1974 اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأيدت القرار الأممي الصادر في نوفمبر 1975 باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.[4]

---

[1] – ديب صالح عبد اللهيبي وفهد عباس السبعاوي، مرجع سابق، ص ص 1، 2.

[2] – طارق زياد الشرطي، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية**، ط1،عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2014، ص181.

[3] – مراد فول، مرجع سابق، ص89-91.

[4] – ديب صالح عبد اللهيبي، فهد عباس السبعاوي: مرجع سابق، ص02.

غير أن الحدث السياسي والتاريخي والاستراتيجي الذي هز منطقة الشرق الأوسط والممثل انتصار الثورة الاسلامية في إيران عام 1979، حتم عودة التعاون الأمني والاستخباراتي وتبادل المعلومات بين تركيا وإسرائيل.

وقد حظي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات باستقبال شعبي ورسمي عند وصوله إلى أنقرة بتاريخ: 1979/10/05 لافتتاح مقر المنظمة، وقد صرح حييها رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد: "إن واجب بلاده يقضي بأن تكون تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني ومع حريته واستقلاله".[1]

وبعد الانقلاب العسكري على الحكم المدني في تركيا في 1980/09/12م تم تخفيض مستوى العلاقات مع إسرائيل وأغلقت تركيا قنصليتها بالقدس وجمدت العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين[2]، وهذا احتجاجا على قيام إسرائيل بسن قانون يعتبر القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ومع ذلك بادر قائد الانقلاب العسكري في تركيا كنعان إيفرين بلقاء زعيم الطائفة اليهودية في تركيا لتأكيد خيارات النظام الجديد الداعمة لإسرائيل.

وبعد توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد مع الجانب الإسرائيلي عام 1979 وتوقيع معاهدة السلام بينهما عاودت تركيا ترقية العلاقات مع اسرائيل ورفع التمثيل الدبلوماسي في 1986/09/05، ونشط التبادل التجاري بينهما وزاد عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا ليصل إلى أكثر من 160 ألف سنة 1990.[3]

ونتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية وتخوف تركيا من إقامة بلغاريا واليونان القوتين المنافستين لها على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل سارعت تركيا إلى رفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى السفراء حيث تم تعيين سفيري البلدين في 1991/12/31م، لتعرف العلاقات بينهما نموا وانتعاشا كبيرين.

المطلب الرابع: علاقة تركيا التاريخية مع العراق دول المشرق العربي

خصصنا الحديث في هذا المطلب عن العلاقات التاريخية لتركيا مع العراق وسوريا ومصر للثقل السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لهذه الدول ومركزيتها في النظام الإقليمي العربي وتجذر وتشابك

[1] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص ص232، 233.

[2] – طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص181.

[3] – مراد فول، مرجع سابق، ص99.

علاقتها مع تركيا، أما فلسطين فلأنها القضية المركزية للعرب والمسلمين وعرفت حيالها السياسة التركية تغيرات وتحولات عميقة على مدى أكثر من سبعين عاما.[1]

1-علاقة تركيا التاريخية مع العراق:

يرتبط العراق بعلاقات تاريخية وجغرافية وعرقية مع تركيا فلقد دخل العراق تحت سلطة الدولة العثمانية وكان ساحة صراع بينها وبين الدولة الصفوية الفارسية ذات المذهب الشيعي، إذ أنه بعد معركة جالديران في عام 1514 فرض العثمانيون نفوذهم على الموصل ولكن بغداد بقيت تحت النفوذ الصفوي إلى أن دخلها العثمانيون في 1534/12/31.

وتوالى الصراع الصفوي العثماني على العراق خاصة وأن هذا الأخير يضم العتبات الشيعية المقدسة في بغداد سامراء والنجف وكربلاء، وتولى المماليك الحكم في العراق تحت السلطة العثمانية من 1704 إلى 1831 ومن 1831 إلى 1914 خضع العراق للحكومة المركزية في إسطنبول[2]، على أنه بعد إعلان قيام الجمهورية التركية في 1923 وإلغاء الخلافة العثمانية استجدت أوضاع سياسية وجيوسياسية على الأرض، منها قيام الدولة العراقية واعتراف تركيا بها عام 1927 وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين في عام 1929، كما زار الملك فيصل الأول تركيا في جويلية 1931 وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالتجارة و الإقامة وتسليم المجرمين.[3]

وتوطدت العلاقات التركية العراقية على مر السنوات ليوقع الطرفان في عام 1946 على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار حيث أكدت هذه الاتفاقية على السيطرة المشتركة على الأنهار من قبل الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما.

لكن يجب التنويه إلى أنه في غمرة الدفء الذي عرفته علاقات البلدين إلا أنها عرفت فتورا بعد الحركة التي قام بها القائد العسكري رشيد عالي الكيلاني ورفاقه والسيطرة على الحكم في بغداد بتاريخ: 1941/04/01 وخشية تركيا من تغلغل النفوذ الألماني في العراق خاصة وأن رشيد عالي الكيلاني معادي للنفوذ البريطاني في العراق، وعليه فلم تعترف أنقرة بحكومته، ولكنها مع ذلك قامت بدور الوساطة بين العراق وبريطانيا وقد قبل العراق الوساطة التركية.[4]

---

[1] – أحمد نوري النعيمي، العلاقات الروسية التركية، مرجع سابق، ص300.

[2] – أسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص 123.

[3] – عزيز جبر شيال، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، حزيران 2012، ص41.

[4] –أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431 هـ/2010م، ص19.

كما تزعمت تركيا حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) عام 1955، الذي أنشأته الدول الغربية لتطويق الوطن العربي ووضع حاجز بينه وبين الاتحاد السوفياتي.[1]

وبعد انقلاب 1958/07/14 وإسقاط النظام الملكي في العراق شهدت العلاقات العراقية التركية نوعا من الفتور، وأرادت الحكومة التركية التدخل في العراق وحركت قواتها نحو الحدود الجنوبية إلا أن الرفض الأمريكي حال دون ذلك.

شهدت فترة الستينيات عدم استقرار على الساحة السياسية العراقية حيث توالت الانقلابات العسكرية وتغير الأنظمة السياسية الحاكمة في بغداد إذ وقع انقلاب عسكري على حكم عبد الكريم قاسم في 1963/02/08، اعترفت تركيا بعده بالحكم الجديد الذي قاده عبد السلام عارف، وبعد انتخابات 1965 في تركيا عرفت العلاقات بين البلدين انتعاشا وخاصة على الصعد الاقتصادية والتجارية والثقافية وكما اعترفت تركيا بالنظام الجديد في العراق الذي انبثق إثر انقلاب بـ 1968.[2]

وتعتبر فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين هي العصر الذهبي في العلاقات التركية–العراقية، إذ تم تبادل الزيارات للمسؤولين في كلا البلدين وزيادة التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري، فتم التوقيع على اتفاقيات بين البلدين عام 1976 شملت التعاون الاقتصادي والفني في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والأشغال العامة والري والإسكان.[3]

وخلال الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988 التزمت تركيا الحياد مع احتفاظها بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة مع كلا البلدين المتحاربين، كما اعتمد العراق على تركيا في تصدير نفطه وفي نقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق ولقد حصلت تركيا حوالي 250 مليون دولار عام 1987 من عائدات النفط العراقي.[4]

لكن الاجتياح العراقي للكويت في 1990/08/02 وضع حدا للإيجابية التي اتسمت بها العلاقات التركية–العراقية، حيث انضمت تركيا للتحالف الدولي الذي تشكل لإخراج العراق من الأراضي الكويتية، واعتبرت تركيا أن غزو العراق للكويت فرصة ذهبية لاستعادة دورها الإقليمي الذي اضمحل بتفكك الاتحاد السوفياتي فسمحت لقوات التحالف الدولي باستخدام القواعد الأطلسية على أراضيها لتنفيذ الغارات على العراق.

[1] – عبد الفتاح رشدان، مرجع سابق، ص15.

[2]– أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص19.

[3] – عزيز جبر شيال، مرجع سابق، ص41.

[4] – عبد الفتاح رشدان، مرجع سابق، ص 20–21.

وخلال هذه الحرب نشطت الساحة السياسية والإعلامية التركية بشأن الدعوة إلى ضم الموصل وكركوك إلى الأراضي التركية حيث أنه ما زال في تركيا من يعتقد بتركية الموصل وكركوك، رغم أن معاهدة جوان 1926 قد رسمت الحدود بين البلدين واعترفت أنقرة بها وتاليا كون الموصل وكركوك جزءا من الأراضي العراقية.

كما نشرت وسائل الإعلام التركية ما سمي بـ" خريطة أوزال" في خريف 1990 والتي تشير إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية ضمن اتحاد فيدرالي، كما استخدم الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال مصطلح "الشعوب العراقية".[1]

اقترحت تركيا في هذا الإطار قيامها هي برفقة إيران وسوريا بضمان هذه الكونفدرالية، إلا أن سوريا وإيران قابلتا هذه العرض التركي بالرفض ودعتا إلى ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي العراقية.

وعليه يمكن القول أن تركيا بعد حرب الخليج الثانية قد تخلصت من قوة إقليمية مجاورة لها وهي العراق وبذلك فسح المجال لها للعب دور إقليمي فاعل وحاسم. لقد تأثر العراق بمشاريع تركيا المائية ونعني بها مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(*Gap*) الهادف إلى إنجاز 21 سدا على الفرات و04 سدود على دجلة و17 محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى توسيع مناطق الإنتاج الزراعي والصناعي والنقل والمواصلات[2]، ويغطي هذا المشروع 06 محافظات تركية وهي غازي عينتيب أدي يامان، شاتلي أورفا، سيرت، ديار بكر، ماردين، حيث تأثر نهر الفرات تأثرا كبيرا إذ وصل الوارد المائي إلى العراق إلى 07 مليار م^3 وانخفض تصريف منسوب نهر دجلة من 49.5 مليار م^3 سنة 1989 إلى 44.5 مليار م^3 سنة 1990.

كما أن تركيا أقامت في سنوات التسعينيات مجموعة من السدود خفضت الوارد من مياه النهر إلى 20.93 مليارم^3.

إن مشاريع تركيا المائية لم يكن لها تأثير فقط على تقلص موارد العراق المائية فحسب بل كان لها تأثيرات بيئية أيضا، حيث أدى انخفاض الوارد المائي السنوي لنهري دجلة والفرات إلى رداءة نوعية المياه وزيادة الأملاح الذائبة فيها وكذا المواد الصلبة.[3]

[1] – إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص153.

[2] – ياسر محمد عليوي، **متغير المياه في العلاقات العراقية التركية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث، ص244.

[3] – حامد عبيد حداد، **المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات: الأهداف والنوايا**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد65، ص247.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية و قيام لجيش العراقي بالسيطرة على المنطقة الشمالية في نيسان/أفريل 1991، مما نجم عنه موجات نزوح كبيرة من المواطنين الأكراد والتركمان حيث قدر عددهم بـ:500 ألف موطن داخل الأراضي التركية مما جعل الحكومة التركية تلجأ إلى نشاء المناطق الآمنة، وتعزز ذلك بالقرار الدولي رقم:688 بتاريخ: 1991/04/05 الذي فرض الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق، وانطلاق طلعات المراقبة الجوية من القواعد الجوية التركية فيما عرف بعملية: "توفير الراحة"، وبالنسبة للمخاوف التركية من الطموحات الكردية في شمال العراق، فقد ظلت تركيا تتبع سياسة مركبة في الحالة الكردية العراقية حيث عملت على ملأ الفراغ الذي ظهر بعد 1991، فأقدمت على دعم البارزاني والطالباني لضمان استقرار شمال العراق، ولكنها لم تسمح لأي منهما بالذهاب بعيدا باتجاه الانفصال ونضوج فكرة الدولة الكردية.[1]

2-علاقات تركيا التاريخية مع سوريا:

ترتبط تركيا وسوريا بوشائج ضاربة في التاريخ بالإضافة إلى الجوار الجغرافي والتداخل السكاني وتشابك المصالح والأزمات وخاصة مشكلة المياه والأكراد.

لقد دخل الأتراك العثمانيون سوريا بعد معركة مرج دابق قرب حلب ضد جيش المماليك في 1516/08/24 هذه المعركة التي انتهت بانتصار الجيش العثماني ودخول السلطان سليم الأول مدينة حلب ثم دمشق التي أقام فيها قرابة شهرين قدم له خلالها زعماء ووجهاء بلاد الشام فروض الولاء والطاعة.

واستمر حكم الدولة العثمانية لسوريا وبلاد الشام حتى 1918 غداة نهاية الحرب العالمية الأولى خلال هذه المدة الطويلة من 1516 من 1981 حدثت انتفاضات وثورات ضد الحكم العثماني في بلاد الشام مثل ثورة فخر الدين المعني الثاني زعيم الدروز عام 1613 وانتهت في 1618م وثورة جان بردي الغزالي في دمشق 1520 وانتهت في 1521، وحركة ظاهر العمر من 1170-1775 والي صيدا وعكا.[2]

لكن الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد و الترقي في إسطنبول وعزل السلطان عبد الحميد الثاني، وقوة حضور التيار القومي التركي "الطوراني" على الساحة السياسية العثمانية وسيطرته على مقاليد السلطة في إسطنبول، سرع حركة التتريك وتهميش القوميات الأخرى ومنها العربية على

[1] - غازي فيصل غدير، **سياسة تركيا اتجاه العراق(1991-2003)**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الرابع عشر،2009م، ص 33.

[2] - إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص ص102، 110.

وجه الخصوص مما ساهم في صعود وتنامي قوة التيار القومي العربي وخاصة مع حملة الإعدامات التي قام بها جمال باشا قائد الجيوش العثمانية في بلاد الشام سنة 1915 الأمر الذي أدى إلى اندلاع الثورة العربية الكبرى سنة 1916 لتنتهي بهزيمة العثمانيين ومغادرتهم البلاد العربية، ورسمت اتفاقية لوزان 1923 الحدود الحالية للدولة التركية لتشهد العلاقات العربية التركية جمودا، حيث كانت السياسة التركية خلال هذه الفترة قائمة على القطيعة مع العالم الإسلامي واتباع منهج الغرب وإظهار العرب بمظهر المتآمرين لمساعدتهم الحلفاء في الحرب العالمية الأولى.[1]

ويعتبر سلخ لواء الإسكندرون من سوريا وضمه إلى تركيا سنة 1938 في عهد الرئيس عصمت إينونو حدث مهما في العلاقات التركية-السورية دخلت معها هذه العلاقات في حالة الشك وعدم الثقة والعداء والتأزم، خاصة بعد التواطؤ التركي—الفرنسي وإجراء تعداد سكاني مزور وانتخابات مزورة في 1938/07/31 فاز فيها أتراك الإسكندرون بـ 22 مقعدا من أصل 40.

وفي 1938/08/02 عقد برلمان اللواء جلسة أطلق فيها سمية "دولة هاتاي" بدلا من لواء الإسكندرون، واعترفت فرنسا لتركيا بضم اللواء الذي ألحق بتركيا نهائيا في 1939/08/30.[2]

ومع اعتراف تركيا بإسرائيل سنة 1949 ساءت علاقاتها مع الدولة العربية هذه الأخيرة وعلى رأسها سورية ومصر ارتبطت بتحالف وثيق مع الاتحاد السوفياتي، حيث عرفت العلاقات التركية السورية تدهورا مستمرا منذ عام 1955 لا سيما وأن سوريا قد قررت مع مصر والسعودية تشكيل حلف تحت مسمى "ميثاق الدفاع المشترك" الذي نص على إنشاء قيادة عسكرية موحدة، وهو ما آثار حفيظة تركيا التي هددت باتخاذ العمل المناسب ضد سوريا.

كما أن المواقف القومية للدولة السورية ورفضها لفكرة حلف بغداد ورفضها القبول بمبدأ إيزنهاور وتحالفها مع مصر وعلاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي كل ذلك زاد عليها من الضغوط الغربية وخاصة من جانب تركيا، حيث شعرت الأخيرة بعدم الارتياح للوضع في سوريا خاصة بعد صعود التيار اليساري للحكم بعد نجاحه في انتخابات 1957.[3]

وخلال سنة 1957 كاد أن يحدث اشتباك عسكري تركي-سوري خاصة بعد إنزال القوات المصرية في مدينة اللاذقية السورية لكن التدخل السوفياتي والأمريكي هدأ الوضع.[4]

---

[1] – عبد الفتاح رشدان، مرجع سابق، ص14.

[2] – وليد رضوان، **العلاقات العربية – التركية**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص ص87، 88.

[3] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 79، 87.

[4] – وليد رضوان، مرجع نفسه، ص126.

كما امتعضت أنقرة من إعلان الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة في 1958/02/22 حيث قال رئيس وزراء التركي عدنان مندريس "إنه من المحزن حقا أن يبيت الشخص وبجواره دولة صغيرة، ينهض في اليوم التالي ويجد إلى جواره دولة عظمى وأكبر من تلك بخمس مرات".[1]

ومع ذلك اعترفت تركيا بالجمهورية العربية المتحدة في 1958/03/11 كما كانت أول دولة أجنبية ترحب بانفصام الوحدة السورية-المصرية في 1961/09/28 إذ أعلنت اعترافها في اليوم التالي للانفصال بالنظام الجديد في سوريا حيث قال نائب رئيس الوزراء التركي أكرم علي جان: "إن تركيا في مصلحتها أن تكون في جوارها جمهورية سورية مستقلة".

وكنتيجة لهذا السلوك التركي المعادي سوريا أبدت هذه الأخيرة تأييدها لليونان والقبارصة اليونانيين في المسألة القبرصية 1964 وهو ما أثر سلبا في العلاقات بينهما.[2]

وبعد إدراك تركيا لعزلتها عن المحيط العربي والإسلامي الذي كشفته الأزمة القبرصية سنة 1964 حاولت تلطيف علاقاتها بالعرب، حيث أنها دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار وحاولت تقديم مساعدات غذائية وإنسانية للدول العربية ومنها سوريا وذلك عن طريق الهلال الأحمر التركي حيث قدم لها مبلغ 100 ألف دولار.[3]

لقد مثلت سياسة المحاور والدخول في الأحلاف العسكرية والسياسية عاملا محددا وموجها ومؤثرا في العلاقات التركية-السورية خلال فترة الخمسينيات، حيث أن تركيا وسوريا لا تزال الواحدة تنظر إلى الأخرى بأنها على الجانب الآخر في عالم ثنائي القطبية... وباختصار أن رواسب المواجهة بين الشرق والغرب ستستمر بين تركيا وسوريا بعض الوقت.[4]

وفي بداية السبعينيات عرفت العلاقات بين البلدين توترا، فبعد اغتيال القنصل الإسرائيلي في إسطنبول في 1971، وجهت السلطات التركية أصابع الاهتمام إلى سوريا حيث صرح الوزراء التركي

[1] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص93.

[2] – محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص256.

[3] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع نفسه، ص113.

[4] – فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم بحوري**، ط1،قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ، 1993، ص65.

هالوك بولكاين "بأنه بالرغم من عدم وجود دليل على أية علاقة ارتباط بين الإرهابيين وبين الدول العربية، لكنه من الواضح بأن تلك المنظمات قد تدربت على يد منظمة فتح في سوريا".[1]

وفي الثمانينيات عندما طرحت تركيا مشروع "أنابيب مياه السلام" القاضي بتزويد بعض الدول العربية بالإضافة إلى إسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيحان وهذه سنة 1987 رفضت سوريا مرور هذه الأنابيب عبر أراضيها[2]، ومشروع تنمية جنوب شرق الأناضول المعروف بالغاب (*Gap*) الذي يتضمن إنجاز 22 سدا و19 محطة توليد كهربائية، وتعتبر سوريا والعراق هذه المشروع تهديدا لها ويحمل أضرارا كبيرة حيث تشير بعض التقديرات بأن مشروع الغاب في مرحلته النهائية سيختزل تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30 و50 بالمئة وسوف يعني هذا خسارة للماء تكاد لا تطاق بالنسبة إلى سورية والعراق.

ونقطة أخرى وترت العلاقات بين البلدين الجارين وهو الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني *PKK* من أجل تغيير الموقف التركي من قضية المياه إذا أن بروتوكول عام 1987 حول تدفق المياه نحو سوريا –تخصيص– لم يرض سوريا، كما أن إثارة سوريا لقضية المياه في المنظمات العربية طالبة تأييدها ضد أنقرة، كانت تركيا ترد بضرورة أن يتوقف النظام السوري عن دعم أنشطة حزب العمال الكردستاني *PKK* وتسليم زعيمه عبد الله أوج آلان.[3]

إن هذه العلاقات المضطربة والمتوترة بين البلدين الجارين ساهمت في عدم الاستقرار في المنطقة، وضيعت فرص التعاون بينهما بما يعود بالمنفعة على شعبي البلدين، حيث يوصف أحمد داود أوغلو هذه العلاقة بين تركيا وسوريا بقوله أنها: "تشكل نموذجا للكسل والخمول والإحجام على نحو قل أن يرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي إلى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية... وتتوفر لديها القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومستمرة في مجلات الزراعة والتجارة والنقل، فضلا عن استخدامات المناطق المائية المشتركة".[4]

وفي قضية المياه المستجدة دائما بين تركيا والعراق من جهة وتركيا وسوريا من جهة أخرى، طرحت القيادة التركية في:1991/02/11 فكرة عقد قمة مياه شرق أوسطية في إسطنبول في الفترة

[1] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص165.

[2] – صايل السرحان، مرجع سابق، ص227.

[3] – هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديدة**، تر: فاضل جتكر، المملكة العربية السعودية :مكتبة العبيكان، الرياض، 1422هـ/2001م، ص239.

[4] – أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 437.

من03-09 نوفمبر 1991 بمشاركة دول "الشرق الأوسط" بما فيها إسرائيل وبعض الدول ومنها الولايات المتحدة وكندا وهذا لمناقشة قضية المياه في الشرق الأوسط ومشروع مياه السلام وخطط تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن "الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة"، إلا أن الرفض السوري ومعارضتها مشاركة إسرائيل في هذه القمة جعل أوزال يعلن تأجيل القمة إلى مارس- أفريل 1992.

وقد استفز الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل السوريين حينما صرح في:1990/05/06 بأنه: " على الجميع أن يدرك أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي"، داعيا السوريين إلى الاعتراف بهذا الحق في تصريحه بتاريخ:1995/05/15.

وبخصوص المسألة الكردية قام رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال بزيارة سوريا في جويلية 1987، حيث تم إبرام اتفاقية أمنية بمقتضاها تقوم الدولة السورية بفرض قيود صارمة على نشاط حزب العمال الكردستاني PKK ومنع عناصره من التسلل وعبور الحدود لتنفيذ عمليات عسكرية.

كما وجه أوزال تحذيرا إلى دول الجوار وخاصة سوريا إذا استمرت في دعم أنشطة حزب العمال الكردستاني موضحا أن تركيا لن تتردد في الدخول في صراع مسلح في المنطقة وهذا في تصريح له بتاريخ: 1989/09/03.[1]

3-علاقة تركيا التاريخية بمصر:

كانت مصر تحت حكم المماليك الذين ساءت علاقاتهم مع الدولة العثمانية بسبب الموقف السلبي الذي اتخذوه في الصراع العثماني-الصفوي، والجيشان المملوكي والعثماني في معركة مرج دابق في 1516/8/24، وبعد ترتيب الأمور في بلاد الشام زحف السلطان سليم الأول إلى مصر والتقى الجيشان في يناير 1517 في معركة الريدانية التي انتهت بهزيمة الجيش المملوكي ودخول العثمانيين مدينة القاهرة وإعدام السلطان طومان باي في 1517/04/13 وتم بذلك دخول مصر دائرة الحكم العثماني.[2]

وانتقلت إلى آل عثمان بصفة آلية مفاتيح الحرمين الشريفين التي كان يتولاها المماليك كما سلم محمد المتوكل على الله آخر ذرية خلفاء العباسيين المقيم في القاهرة السلطان سليم الأول الآثار

[1] - جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1، بيروت، لبنان، أوت 1998، ص، 199.

[2] - إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مرجع سابق، ص ص 38، 39.

النبوية الشريفة وهي البيرق والسيف والبردة إضافة إلى تنازله عن حقه في الخلافة الإسلامية له، ومنذ ذلك التاريخ أصبح كل سلطان عثماني خليفة للمسلمين وأميرا للمؤمنين وقاد علي بك الكبير ثورة هدف من خلالها إلى الانفصال بمصر عن الدولة العثمانية عام 1770 انتهت بهزيمته في 1773/04/24.[1]

إلا أن الحدث الأبرز في تاريخ مصر العثمانية والذي أسس لمرحلة جديدة هو الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة 1798، إذ تعتبر الحملة الفرنسية على مصر أول هجوم صليبي على ولاية عربية من ولايات الدولة العثمانية في التاريخ الحديث، وأعلن السلطان سليم الثالث الجهاد ضد الفرنسيين.[2]

ونتيجة للضغط الشعبي المصري والمتمثل في ثورتي القاهرة الأولى في 1798/10/21 التي دامت 03 أيام والثانية التي دامت شهر كاملا من 03/20-1800/04/20، والضغط الخارجي العثماني البريطاني وانكسار الأسطول الفرنسي أمام الأسطول الإنجليزي في معركة أبي قير البحرية في أوت 1898، كل هذا عجل برحيل الجيوش الفرنسية من مصر سنة 1801 بموجب اتفاقية العريش.

وتولى محمد علي باشا حكم مصر سنة 1805 حيث كان قائد القوة الألبانية التي أرسلتها الدولة العثمانية لمقاتلة القوات الفرنسية وإخراجها من مصر، واستطاع إرساء أسس دولة قوية عمادها الجيش كما بنى اقتصادا قويا أيضا ونتيجة لقوة جيشه استعانت به الدولة العثمانية للقضاء على الخطر الوهابي-السعودي في نجد والحجاز خلال الفترة (1811-1818) وكذا القضاء على الثورة اليونانية 1823-1827.

وازدادت طموحات محمد علي باشا فاحتل بلاد الشام سنة 1831م وصلت جيوشه إلى الأناضول سنة 1832 فوقع الطرفان المصري والعثماني معاهدة كوتاهية في 1832/05/05، حيث نصت على انسحاب المصريين من الأناضول وترجع جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس وتعطي لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته ويعين أيضا واليا على بلاد الشام وابنه إبراهيم باشا على واليا على أضنة.[3]

[1] – محمد فريد بك المحامي، مرجع سابق، ص194.

[2] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص360.

[3] – محمد فريد بك المحامي، مرجع نفسه، ص451.

تفجر الصراع مرة أخرى بين الطرفين فتدخلت بريطانيا لصالح الدولة العثمانية وهزمت جيوش محمد علي في الشام ووقعت معاهدة لندن في سنة 1840 وتتضمن انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام واكتفاء محمد علي باشا بحكم مصر وراثيا وأن يحدد الجيش بـ 18 ألف جندي وأن تدفع مصر للدولة العثمانية ثمانين ألف كيس من القمح سنويا.[1]

وبقيت مصر تابعة اسميا للدولة العثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية عليها في 1882 ونهائيا سنة 1914 عند اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ومع إلغاء السلطة العثمانية سنة 1923 والخلافة الإسلامية سنة 1924 وإعلان النظام الجمهوري وعلمانية الدولة التركية ابتعدت تركيا عن الدائرة العربية والإسلامية واندفعت نحو الدائرة الغربية، وشهدت العلاقات العربية التركية فجوة كبيرة ومنها المصرية، وازدادت الهوة بين العرب وتركيا بعد اعترافها بإسرائيل سنة 1949 وتبادل التمثيل الدبلوماسي سنة 1950 وألقى هذا بظلاله على العلاقات مع مصر، حيث وقفت تركيا بجانب القوى الغربية محتجة على قرار مصر بمنع السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس حيث جاء هذا الموقف التركي ضربة للعلاقات التركية المصرية وآثار انتقادا مريرا في مصر.[2]

وبعد انتصار ثورة 1952/07/23 ورحيل الملك فاروق عن البلاد لم تتخذ الحكومة التركية موقفا واضحا إزاءها كما أنها تجنبت اتخاذ موقف مناوئا لها.

لكن كانت هناك آمال كبيرة في تركيا على النظام الجديد في مصر الذي كان يقوده اللواء محمد نجيب كما جاء على لسان المسؤولين الأتراك، كما قامت بعثة مصرية برئاسة اللواء حسن رجب بزيارة إلى تركيا في جوان 1953 تلبية لدعوة الحكومة التركية، كما طلبت مصر من تركيا المساعدة في مجال القوانين والأنظمة حتى تستفيد منها في مشاريع الإصلاحات إلى التي باشرتها الحكومة المصرية لإصلاح الأوضاع الداخلية في البلاد.

ولكن هذا الدفء في العلاقات التركية-المصرية لم يستمر طويلا إذا عرفت العلاقات بينهما فتورا كبيرا تجلى بشكل واضح في طرد السفير التركي لدى القاهرة "لواء فؤاد خلوصي طوغاي" بتاريخ: 1954/12/04 بسبب تصريح هذا السفير بألفاظ معادية لمصر واستمراره في انتقاد سياستها

[1] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص405.

[2] – فيليب روبنس، مرجع السابق، ص95.

الخارجية باستمرار، حيث ضاقت الدولة المصرية بهذه التصرفات وطالبته بمغادرة مصر في غضون 24 ساعة.

وزادت العلاقات تأزما بسبب الموقف التركي المتماهي مع الموقف البريطاني بشأن مطالبة مصر بجلاء القوات البريطانية من قناة السويس إذا اعتبرت أنقرة ذلك خطرا على أمنها القومي، وضمت صوتها إلى بريطانيا في المناقشات التي جرت بالأمم المتحدة بخصوص هذه القضية.[1]

غير أن العدوان الثلاثي: البريطاني والفرنسي والإسرائيلي على مصر بتاريخ أكتوبر 1956، جعل من تركيا تعدل من مواقفها المتطرفة والمتماهية مع الغرب وإسرائيل إذ سحبت السفير التركي في تل أبيب بتاريخ: 1956/10/26 وتخفيض التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سكرتير ثان وهذا كنتيجة لضغط الرأي العام التركي المتضامن مع مصر.[2]

ولأن العلاقات التركية المصرية كانت تعرف هشاشة كبيرة فما لبثت أن عادت إلى التوتر مجددا بعد إقرار مبدأ آيزنهاور عام 1957 وممارسة الضغوط على سوريا من أجل الانضمام إلى حلف بغداد والسير في فلك المشروع الأمريكي، وعندما رفضت سوريا هذه الضغوط قامت الولايات المتحدة بدفع حلفائها وعلى رأسهم تركيا للقيام بعمل عسكري ضد سوريا واستجابت تركيا لذلك وحشدت نحو 150 ألف جندي على الحدود السورية التركية وأجرت مناورات استفزازية لتصعيد الضغوط على الحكومة السورية لفك ارتباطها مع مصر إلا أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ندد في: 1957/09/09 بالضغوط الغربية والتركية على سوريا وأعلن أن مصر ستقف بجانب سوريا، وأكثر من ذلك اجتمعت القيادة العسكرية السورية- المصرية الموحدة لمناقشة السبل وتنسيق الجهود من أجل التصدي للعدوان التركي كما أعلن في 1957/10/03 عن وصول قوات مصرية إلى ميناء اللاذقية لدعم السوريين.

وبعد إعلان قيام الوحدة بين مصر وسوريا في 1958/02/01 تحت مسمى الجمهورية العربية المتحدة وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر أول رئيس لهذه الجمهورية بتاريخ: 1958/02/22 عارضت تركيا هذه الوحدة وقال رئيس وزراء التركي عدنان مندريس "أنه لأمر لا يدعوا إلى الارتياح

[1] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 52، 58.

[2] – محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص 196.

أن ينام المرء وعلى حدوده دولة تعدادها أربعة ملايين نسمة، ويستيقظ في الصباح فيجد أنها أصبحت ثلاثين مليونا".[1]

ولكنها رغم ذلك اعترفت بها بتاريخ 1958/03/11 وصرح وزير خارجيتها فطين رشدي زورلو بقوله: "إن علاقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة علاقات طيبة، وأن هناك علاقات دبلوماسية متبادلة على مستوى السفارة بين البلدين".

وبعد انهيار الوحدة السورية–المصرية بتاريخ: 1961/09/28 رحبت تركيا بالوضع وكانت أول دولة تعترف بالحكومة السورية الجديدة، حيث قال نائب رئيس الوزراء التركي أكرم علي جان "إن تركيا في مصلحتها أن تكون في جوارها جمهورية سورية مستقلة"، ونتيجة لهذا الموقف التركي السلبي من الوحدة السورية المصرية أعلنت مصر قطع علاقتها الدبلوماسية مع تركيا في 1961/10/01، كما وجه الرئيس المصري جمال عبد الناصر انتقادات لاذعة للحكومة التركية ووصفها بأن حكومة عسكرية فاشية.[2]

وخلال الأزمة القبرصية الأولى في 1964 وقف العرب بجانب قبرص ضد تركيا كما قامت مصر بحشد كتلة دول عدم الانحياز من أجل المطالبة بالحفاظ على استقلال قبرص وسيادتها، وأكثر من ذلك قامت بإرسال الأسلحة والعتاد إلى القبارصة اليونانيين وصوتت ضد تركيا في الأمم المتحدة سنة 1965 بشأن القضية القبرصية.

إن رد الفعل العربي المؤيد للقبارصة اليونانيين ضد تركيا جعل من الأخيرة تعيد تقييم سياستها اتجاه العرب وتجنح إلى الاعتدال في علاقاتها معهم، وتخرج قليلا من العباءة الأمريكية والغربية وتسعى إلى نوع من الاستقلالية في علاقاتها الخارجية خاصة اتجاه الدول العربية، ففي الفترة التي سبقت الحرب الإسرائيلية سنة 1967 والمعروفة بحرب الأيام الستة أبدت تركيا تفهمها للوضع المصري ورفضت الانضمام إلى مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بفتح خليج العقبة للسفن الإسرائيلية، كما أبدت تركيا القرار الأممي رقم 242 الذي طالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها في 1967.[3]

[1] – إيمان عبد الله حمود، **العلاقات المصرية – التركية من عام 1956م إلى عام 1962**، مجلة كلية الآداب، العدد، 102، 2012 ، ص ص 149، 152.

[2] – أحمد جاسم إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 95، 98.

[3] – فيليب روبنس، مرجع سابق، ص 98.

وأبدت مصر على لسان سفيرها بأنقرة عباس الشافعي خلال مؤتمر صحفي بتاريخ: 1968/02/18 على شكر الحكومة المصرية وامتنانها لتركيا على مساندتها للقضية العربية خلال الحرب مع إسرائيل، وبرز الخلاف المصري-التركي في مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط بتاريخ: 22-1969/09/25 حول دعوة مشاركة وفد فلسطيني للمشاركة في المؤتمر الذي رفضته تركيا، كما تحفظت على بعض توصيات البيان الختامي للقمة وهو ما جعل رئيس الوفد المصري محمد أنور السادات يوجه كلامه إلى رئيس الوفد التركي قائلا: "لماذا التحفظ: هل نحن في محفل دولي؟ نحو إخوة في أمة إسلامية وإنني لأشعر بخيبة أمل كبيرة".

وبعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر تغيرت السياسة المصرية حيث انتهجت في عهد خليفته أنور السادات نهجا غربيا واضحا يتقاطع مع المواقف التركية في أكثر من قضية.[1]

ومثال على ذلك دفاع العرب وعلى رأسهم مصر عن حقوق القبارصة الأتراك في اجتماع لوساكا المتعلقة بقبرص ورفضوا قرارات الرئيس القبرصي "مكاريوس الثالث"، وقد كان لمبادرة الرئيس المصري الراحل أنور السادات بزيارة القدس المحتلة سنة 1977 وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل بكامب ديفيد سنة 1978 دور في إزالة الحرج لتركيا في علاقتها مع إسرائيل، حيث رحبت الحكومة التركية بزيارة السادات وصرح في هذا الصدد وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل بأن هذه الزيارة خطوة في الاتجاه الصحيح شرط أن تتخلى إسرائيل عن جميع الأراضي المحتلة وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، وقام جاغليانكل بزيارة القاهرة في أكتوبر 1977 وجرى التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر وتركيا لمدة 05 سنوات.

وفي الثمانينيات طورت تركيا علاقتها مع الدول العربية ومنها مصر حيث ساندتها في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بعد استبعادها منها بسبب معاهدة كامب ديفيد، كما أن الاستراتيجية التركية ترى في العلاقات الثنائية التركية المصرية والتركية-الأردنية تخلص من المخاطر التي تنتج عن ردود الأفعال العربية عن تطور العلاقات التركية الإسرائيلية.[2]

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي انطلق مسار التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي خلال مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 حيث أيدت كل من مصر وتركيا هذا المسار التفاوضي، إذا قامت

[1] – محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص200.

[2] – أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص447.

مصر بدفع السلطة الوطنية الفلسطينية للاستمرار في التفاوض، كما انخرطت تركيا في المفاوضات المتعدد الأطراف المعنية بقضايا المياه واللاجئين والبيئة والحد من التسلح.[1]

وفي إطار الاهتمام التركي بمنطقة آسيا الوسطى التي ترتبط بتركيا بوشائج التاريخ واللغة والعرق، عملت تركيا على التعاون مع الدول العربية للاستثمار الاقتصادي في دول هذه المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل بتاريخ:1994/05/06 حينما قال:" إن تركيا بوابة الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتوجد بها إمكانان للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي".

وفي سياق آخر للتعاون التركي-المصري في جمهوريات آسيا الوسطى ما صرح به وزير الدفاع الألماني خلال زيارته لمصر بتاريخ:1992/02/11 حيث قال: "إن مصر وتركيا يمكنهما أن يلعبا دورا مهما في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.[2]

4-تركيا والقضية الفلسطينية:

أشرنا في المطالب السابقة إلى علاقات تركيا مع الدول الإقليمية والتي تقع في جوارها الجغرافي بينما في هذه الجزئية نتكلم عن علاقتها بفلسطين القضية، بما أن هذه الأخيرة لا تحمل صفة الدولة المستقلة، وباعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين وبقدر اقتراب تركيا أو ابتعادها عن هذه القضية يقاس درجة حضورها ومقبوليتها على المستوى الرسمي والشعبي العربي والإسلامي.

فلقد ارتبطت تركيا تاريخيا بفلسطين كونها جزءا من الدولة العثمانية التي فتحت بلاد الشام في العام 1516، وذلك عندما هزمت المماليك في معركة دابق بحلب كما أوضحنا ذلك في المطالب السابقة.

ولخصوصية فلسطين الدينية والعقائدية ولمكانتها الروحية لأتباع الأديان السماوية الثلاث فقد أولت لها الدولة العثمانية وضعا خاصا، تمثل في إنشاء مجلس بلدي في مدينة القدس عام 1863، وجعلت فلسطين ولاية مستقلة عن سوريا عام 1872 وكمتصرفية مستقلة عن ولاية سوريا سنة 1874.[3]

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، **مثلث العلاقات المصرية-التركية-الإيرانية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ص 377، 378.

[2] - جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 278.

[3] - طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص217.

وقد وقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أمام مطامع اليهود في فلسطين حيث رفض عروض قادتهم وعلى رأسهم زعيم الحركة الصهيونية تيودور هرتزل أثناء مقابلته له عام 1901م، وطلبه من السلطان العثماني السماح لهم بالهجرة والاستيطان في فلسطين مقابل بذل الأموال لتخفيف مديونية الدولة العثمانية، حيث يقول السلطان عبد الحميد الثاني: "لماذا نترك القدس؟ ... أنها أرضنا في كل وقت وفي كل زمان وستبقى كذلك، فهي من مدننا المقدسة وتقع في أرض إسلامية لا بد أن تظل القدس لنا".[1]

وعندما عرفت القضية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الثانية تطورات وصلت إلى منابر الأمم المتحدة، حيث التأمت في نوفمبر 1947 الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين، حيث عارضت تركيا ذلك القرار منسجمة بذلك مع مقاربتها قبل الحرب مع البلاد العربية، وكنتيجة للرغبة التركية الجامحة في التحالف مع المعسكر الغربي ومواجهة الضغوط السوفياتية، اعترفت تركيا بإسرائيل بتاريخ: 1949/03/28م لتكون بذلك أول دولة مسلمة تعترف بالكيان الجديد.

وفي سنة 1950 أصبح اعتراف تركيا بإسرائيل أمرا واقعا بتعيين وزير فوق العادة في تل أبيب وفي سنة 1952 بتبادل السفراء[2]، وقد عرفت السياسة التركية اتجاه القضية الفلسطينية تبدلات وتغيرات بحساب ميزان القوى داخليا وخارجيا، إذ أنها عارضت احتلال إسرائيل للأراضي العربية في حرب 1967، وطالبت بانسحاب القوات الإسرائيلية ودفع التعويضات عن الأضرار وحل القضية الفلسطينية[3]، واعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في جانفي 1975، وفي نوفمبر 1979 افتتح قائد المنظمة ياسر عرفات أول مكتب لها في أنقرة في عهد حكومة بولند أجاويد.[4]

كما قامت تركيا بخطوات عديدة لتحسين صورتها لدى فلسطين والعرب حيث أغلقت قنصليتها في القدس عام 1980، وخفضت تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل في أوت 1980 إلى درجة سكرتير ثاني.[5]

[1] – علي الصلابي، مرجع سابق، ص 485.

[2] – فيليب روبنس، مرجع سابق، ص93.

[3] – عبد الفتاح رشدان، مرجع سابق، ص18.

[4] – محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص200.

[5] – وليد رضوان، مرجع سابق، ص196.

وبعد إعلان الزعيم ياسر عرفات أنه على استعداد أن يقبل بقرار الأمم المتحدة رقم 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف الضمني بإسرائيل، اعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر في نوفمبر 1988 في أول يوم من إعلانها لتكون بذلك أول دولة في المعسكر الغربي تعترف بالدولة الفلسطينية.

هذا الموقف التركي المتطور اتجاه القضية الفلسطينية كان له أثر عند القيادات الفلسطينية حيث صرح قائد منظمة التحرير الراحل ياسر عرفات في لقاء مع الإعلاميين الأتراك عام 1989 عن افتخاره بالدعم التركي للقضية الفلسطينية مذكرا في الوقت نفسه برفض السلطان عبد الحميد الثاني تسليم فلسطين للإنجليز واليهود.

ودعمت تركيا مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في نوفمبر 1991 بين الدول العربية وإسرائيل، حيث رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 1991/11/23 بهذا المؤتمر واعتبره خطوة هامة في طريق السلام، كما أكد البيان على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 والاعتراف بالحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني وتأسيس الدولة الفلسطينية مع إقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة.[1]

المبحث الثالث: تركيا وحرب الخليج الثانية: أفضلية الشرق على الغرب.

لقد أدركت تركيا بان الهدف الرئيس من حرب الخليج الثانية ليست مشكلة الكويت فحسب، بل ايمانها ايضا بضرورة تحجيم دور العراق كقوة إقليمية حتى لا تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في نفط الخليج مستقبلا ، لذا سارعت إلى الانضمام للتحالف الدولي، هذا وادركت تركيا أيضا الانكشاف الأمني لدول الخليج و مدى اتساع الفراغ الاستراتيجي من هذا الانكشاف، لذا سارعت للتحالف الدولي ضد العراق ، وهذا ليس من منطلق التزاماتها مع الحلف، بل من منطلق ادراكها بطبيعة أهدافها النابعة من مصالحها القومية، وتأكيدا منها لإثبات جدارتها واهميتها إقليميا ودوليا .

المطلب الأول: الأدراك التركي لطريقة التفكير الاستراتيجي الغربي.

إن طبيعة الدور التركي –وكأي قوة إقليمية أخرى– محكوم بالتنافس والتنازع ، والتوترات الإقليمية على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة إدراكها لحدود قوتها ونفوذها، بحيث تسعى تركيا شأنها في ذلك شأن الكثير من القوى الدولية والإقليمية للتمدد وللنفوذ

[1] – إيمان دبي، مرجع سابق، ص181.

والسيطرة في المجال الإقليمي ،إلا أن هذا السعي ليس بالأمر السهل ، وهذا لعوامل ذاتية تتعلق بالدولة والقيادة التركية ، وأخرى متعلقة بالتنافس بين قوى الاقليمية الصاعدة السامية هي الأخرى للتمدد والتوسع وبسط السيطرة ، وهذا ما سعت إليه تركيا عقب حرب الخليج الثانية في منطقة الشرق الأوسط، لكن وبالنسبة للعالم يوجد انقسام حول السياسة الخارجية العربية فليس من الممكن أن تستجيب قوى الإقليم العربي الشعبية والرسمية وتفتح الأبواب على مصراعيها أمام الأطماع التركية وخاصة بعد تقليص سيطرة الأحزاب الدينية المدعومة من تركيا وبشكل خاص حركة الإخوان المسلمين التي تم إقصاءها عن السلطة في كل من مصر وتونس ودخول هذه الحركة في صراعات مع قوى سياسية حزبية وقوى سياسية رسمية وبخاصة بعد تصاعد القوى الإرهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الإرهابي.

حاولت تركيا التمدد مستغلة التطورات العنيفة والصراعات التي تعيشها دول الجوار العربي لصالحها ، وخاصة بعد احتلال العراق 2003 من قبل أمريكا ، وقد وساعدها في ذلك الكثير من الدول العربية وكذلك إيران، وهو ما حدث كذلك في سوريا وليبيا واليمن بعد تشكيل ما أطلق عليه التحالف العربي حيث أسندت مهام قيادة التحالف إلى المملكة العربية السعودية وبمشاركة دول عربية من بينها مصر والأردن والسودان، حيث بارك هذا التحالف عدد كبير من الدول العربية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي السادس والعشرين في شرم الشيخ في العام 2015.[1]

أما تركيا فقد عبرت عن اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وقد أطلقت تلك المشاركة فاعلية على المكانة التركية تجاه الشرق الأوسط والمنطقة العربية الآسيوية بشكل خاص لاسيما وأن تركيا تعد تقليديا جزء من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي[2]، خاصة بعد ادراك المسؤولون الأتراك حجم وطبيعة التطورات الإقليمية التي جرت في المنطقة منذ حرب الخليج الثانية حيث قيم مستشار وزير الخارجية التركي ذلك بانه من الضروري التعامل بموضوعية مع الواقع، خاصة بعد تدمير قوة العراق وإفراغ القضية الفلسطينية من مضمونها وتمزق القومية العربية وصارت جامعة الدول العربية حبرا على ورق وخرجت إسرائيل وحدها المستفيدة من تلك الحرب.[3]

[1] – محمود عليان، **التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالا**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016، ص 91.

[2] – عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص 35.

[3] – محمود عليان، مرجع نفسه، ص 93.

وفي سياق متصل استغلت قيادة حزب العدالة والتنمية التركي فرصة التطورات التي حدثت في كل من سوريا والعراق خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، إذ أصبحت بوابتي تركيا نحو العالم العربي أي سوريا والعراق تحت التأثير الإيراني المباشر وهو ما اعتبره الأتراك وضعا غير مقبول، وهذا أحد مبررات السياسة التركية تجاه الأزمة السورية في الوقت الذي يسعى الغرب لعزل ايران يقوم بإتاحة المجال للدور التركي للتمدد في أي فراغ مستجد ورعاية التحول السياسي في المنطقة، هنا يظهر التحفز التركي نحو علاقات عميقة مع التيارات الإسلامية التي وصلت للسلطة للتأثير على بناء "الأنظمة الجديدة " منذ بداية تكونها[1]، ورغم ما وفرته الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية (التشتت والانقسام والصراع الداخلي) من فرص كبيرة لنجاح الاستراتيجية التركية، وذلك بفقدان العراق لقوتها العسكرية وحاجة دول الخليج ليكون لتركيا دورا في المنطقة يوازي الدور الإيراني، وتصدع الأوضاع في اليمن وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية وانتصار التيارات ذات التوجه الإسلامي والمتأثرة بالنموذج التركي بتونس والمغرب ومصر وربما ليبيا، فبالرغم من هذه الظروف المساعدة إلا أن المهمة التركية لا تبدوا محسومة بل هناك عوائق قد تحول دون تحقيق غاياتها على أرض الواقع، وهذا لا يعني أيضا بأن تركيا لم تتمكن بالمطلق التمدد وخاصة لدى بعض دول الخليج العربي مثل قطر والمملكة السعودية حيث دخلت الأخيرة في صراع مسلح مع اليمن بحجة التصدي للحوثيين.[2]

لقد أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أية قضية من القضايا استنادا إلى الدور الذي يجب أن تقوم به، وتتراوح هذه الخيارات بين دور "المراقبة" (موقفها من حرب الخليج الأولى) ودور التورط الكامل (أعمالها العسكرية في شمال العراق) وتتراوح الخيارات المتوسطة بين الدور المحدد (في التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية) وعدم الاستثناء من السياسات الآخذة في التبلور فيما يتعلق بشكل خاص بالترتيبات الشرق أوسطية الجاري تصميمها.

وبهذا يدرك الأتراك كثيرا خاصة وفي إطار صنع القرار الخارجي والتفاعل ضمن البيئتين الإقليمية والدولية ما تملكه تركيا من إمكانات وخصائص ذاتية وموضوعية فريدة من نوعها، نذكر على سبيل الحصر موقعها بالنسبة للجغرافيا السياسية، وروابطها الخاصة مع الغرب لاسيما الولايات

[1] – محمد مصطفى علوش، **العرب في ميزان دول الجوار الإقليمي**، مطبعة الشرق، 2015.

[2] – محمود عليان، مرجع سابق، ص 93.

المتحدة الأمريكية بوضعها المهيمن على المجالين الإقليمي والدولي، وعلاقاتها الاقتصادية–التاريخية–الثقافية مع الدول العربية، خاصة اذا تعلق الأمر باستغلال امتدادها السياسي والاقتصادي مع الجمهوريات التركية الإسلامية لتجعل من نفسها عامل استقرار وتوازن، وبالتالي تكون قدت بنت تركيا رؤية لموضعها الاستراتيجي الإقليمي وذلك عبر تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة وذلك بالحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي، والسعي دائما لبناء مصالح إقليمية واسعة ستجعل من تركيا سلة الغذاء ومركز اقتصاد لشعوب المنطقة باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والتجارة الدولية.[1]

المطلب الثاني: منطق الحديقة الخلفية لتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط

لعبت مجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية دروا كبيرا في تحول اهتمام صانع القرار التركي بمنطقة الشرق الأوسط، كيف ولا تركيا تعد جزءا من الكل ضمن هذا الحيز الجغرافي الكبير، وبناء عليه كان لابد على تركيا أن لا تهمل دورها الإقليمي في المنطقة، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لزاما على صانع القرار التركي التطلع دائما لان تكون قوة إقليمية ودولية نافذة على الصعيدين الدولي والإقليمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والصين، وبهذا فقد أتاحت مجموعة من الظروف لتركيا التطلع بهاته الأدوار لبلوغ مجموعة من السمات نذكرها على النحوي الآتي:

1–انهيار النظام الإقليمي العربي:

الذي تلاشى بشكل كامل بعد سقوط نظام صدام حسين، فنظام صدام حسين كان يمثل الحلقة الأساسية في النظام الإقليمي العربي، والذي شكل وحدة لها مكانتها في الشرق الأوسط، إذ أن نظام صدام حسين القومي ربط بين الأنظمة العربية القومية) سوريا–ليبيا ولو بشكل معنوي ومادي، بحيث أن وجود النظام القومي العربي آنذاك كان له أهمية كبيرة، لكن بعد سقوط ذلك النظام انهار النظام الإقليمي العربي وترك فراغا خطيرا نظرا لتنامي قوة إيران، مما جعل الساسة الأتراك يسارعون إلى ملأ الفراغ حتى لا يغزو النفوذ الإيراني كل المنطقة.[2]

[1] – عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص، 05.

[2]–مصطفى اللباد، **الدور الإقليمي التركي: الملامح والأسباب**، نقلا عن الموقع www.asharqalarabi.org.uk/markaz

2-انهيار الاتحاد السوفياتي:

دفع إلى ظهور نظام عالمي جديد أحادي القطبية والذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في صيف عام 1991، فبغياب الاتحاد السوفياتي انتهى دور تركيا التقليدي في مجابهة المد الشيوعي في الشرق الأوسط، ما دفعها للبحث عن دور جديد.[1]

3-تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا:

ويتجلى هذا من خلال تصريح أحد الساسة الأمريكيين عن دولة تركيا: " دولة هامة بالنسبة للولايات المتحدة ولاستقرار أوربا، إنها دولة مواجهة واشنطن أنها جديدة وتماثل في أهميتها ما كان لألمانيا الغربية لدى الولايات المتحدة وأوروبا إبان الحرب الباردة، إن مزايا تركيا قائمة قبل 11 سبتمبر 2001 ولا تزال بعده، وهي الدولة المحورية في الحرب على الإرهاب وفي مساعي الاستقرار والديمقراطية في العالم الإسلامي، وهي جزء لا يتجزأ من أوربا، ويخلق تجاهل هذه الحقيقة مشكلات تاريخية كثيرة وسيكون انضمام تركيا لأوروبا امرأ جوهريا للأمن والاستقرار والرفاهية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

4-تمتع تركيا بوفرة الخيارات الاستراتيجية:

وذلك لامتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة، تواجد القومية التركية، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضوا فاعلا في العديد من النظم الإقليمية.[3]

5-تعثر الدور الأمريكي في المنطقة:

حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، ولعل هذا ما جعل تركيا تتطلع لعب دور إقليمي ريادي وقيادي.[4]

6-تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

حيث ترى أوربا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها بالإضافة إلى تخوف الاتحاد الأوروبي من أن تكون تركيا أكبر دولة في حالة انضمامها من خلال عدد

[1] -أحمد نافع، **النظام الإقليمي العربي..التحدي والاستجابة**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد12، 2002، ص 110.

[2] - ياسر أحمد ياسين، مرجع سابق، ص 308.

[3] -عبد الله تركماني، مرجع سابق، ص 159.

[4]- اسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، **سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق، سوريا ولبنان**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، القاهرة، 2009، ص 150.

سكانها ما قد يطمس الهوية الأوروبية. كذلك تماس الحدود الأوروبية لمنطقة الشرق الوسط ما قد ينتج عنه انتقال للأزمات عبر تركيا للاتحاد.[1]

وعليه ساهمت هذه المتغيرات وبشكل جلي في زيادة الوعي والإدراك لدى صانع القرار التركي بأهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لدولة بحجم تركيا خاصة مع ما تحوزه من إمكانات ستجعل من تجسيدها على أرض الواقع مكاسب جديدة لسياسة الخارجية المبنية دوما على المزيد من تعظيم المصلحة الوطنية.

المطلب الثالث: أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجوار الإقليمي.

كان هناك حدثين شكلا العلاقات التركية–الأمريكية خلال حقبة التسعينات، الأول جاء مع نهاية الحرب الباردة عندما أدركت تركيا بان أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، كدولة مواجهة بين حلفي وارسو والناتو قد تضاءلت بشكل كبير، وأما الحدث الثاني جاء بعد منتصف 1990 عندما قامت تركيا، على عهد الرئيس الأسبق توركوت اوزال، بالاشتراك في تحالف دولي لمواجهة العراق أبان حرب الخليج الثانية، وبغية تجاوز سلبيات الحدث الأول كان على صانع القرار التركي استثمار الفرصة التي وفرها الحدث الثاني لاستجلاب الأهمية لبلاده لذا يمكن القول، وعلى عكس ما كان متوقعا، بأن تركيا والولايات المتحدة تشترك في مدى واسع من المصالح الاستراتيجية ليس اقلها ضمان وجود حكومات موالية وقوية ومستقرة في القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون في القضايا العالمية ك(الإرهاب) ومكافحة المخدرات واحتواء العراق، وبصورة عامة فان تركيا بحثت عن شراكة قوية مع واشنطن تعتمد على تصورها لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة على أساس إنها لا تزال تشكل تقاطع طرق استراتيجية تقرب بين مناطق أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[2]

الولايات المتحدة من جانبها أولت اهتماما كبيرا بعلاقاتها مع تركيا نظرا لموقع الأخيرة الفريد بين أوروبا وآسيا، وطوال سنوات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي كان لعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي دور كبير في إطار سياسة الاحتواء للمعسكر الاشتراكي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كان لتركيا دورا مطلوبا نظرا لعلاقاتها مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي خرجت، لتوها، من

[1]– فتيحة لتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد الخامس، 2018، ص، 212.

[2]– Sean Kay and Judith Yaphe," **Turkey's International Affairs**: **Shaping the U.S – Turkey Strategic Partnership**", **Strategic Forum**, Number 122, July 1997, P.1.

الهيمنة السوفيتية، ومع دول الشرق الأوسط كذلك، لذلك فان واشنطن وطيلة السنوات المنصرمة، بقيت تراقب سياسة تركيا الخارجية ونفوذها على الدول المحيطة بها، وتتابع تأثير مشاكلها الداخلية على علاقاتها الخارجية، وكان الاهتمام الأمريكي ينصب على علاقات تركيا مع اليونان كونها عضوا في حلف شمال الأطلسي، وانبعاث الإسلام في تركيا وكيفية تعامل الحكومة التركية مع القضية الكردية، كما استعانت واشنطن بتركيا في جهود احتواء العراق عقب حرب الخليج الثانية.[1]

عموما تعد تركيا وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي جزءا حيويا من "منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مما يتطلب توفير المزيد من الدعم السياسي والعسكري لتقوية قدراتها الدفاعية وأيضا حمايتها من أية تهديدات إقليمية أو من دول الجوار، وعلى المستوى اللوجستي والاستخباراتي اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والاستخباراتي، وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001، زادت أهمية تركيا وعدها لاعبا رئيسا في إطار ما عرف ب (الحرب على الإرهاب)، لاسيما بعد أن قامت بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول 2001، فضلا عن إرسال تركيا لما يقارب 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أهتمت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا عبر صندوق النقد الدولي من خلال إقراض أنقرة " 7.5 مليار دولار لإنقاذ تركيا من الركود الاقتصادي الذي أصابها عام 2001، وفي عام 2002 تم *Qualified Industrial Zone* تشكيل منطقة صناعية مشتركة بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل (QIZ) السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية أسهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين.[2]

[1] -Stephen Kinzer,"**Crescent and Star**: **Turkey Between Two World**, In: www.gom.com.eg.

[2] -رنا مولود شاكر، **العلاقات الأمريكية –التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد12، 2018، ص ص 170، 171.

المبحث الأول: الدوافع المتعلقة بطبيعة النظام الدولي

شهدت البيئة الدولية نهاية الثمانينات موجة من التحولات أثرت كثيرا على نمط تفاعل العديد من الوحدات الدولية، التي تأتي تركيا في مقدمتهم، وعليه سنحاول بحث أثر تلك المتغيرات على السلوك الخارجي التركي، وذلك استنادا لفرضية كينث والتز المستقاة من نظريته في العلاقات الدولية والموسومة بـ: النظرية الواقعية الجديدة عندما تميز قائلا: "البنية تفرض السلوك على الوحدة".

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة

شهد النظام العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين تحولات وتغيرات جمة أدت إلى تبدل خارطة النظام العالمي، وتبدل موازين القوى العالمية، حيث جاءت لحظة التغيير مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى دويلات، كانت أهمية هذا الحدث أنه أعلن نهاية نظام عالمي قام على ثنائية قطبية ميزته حرب باردة استمرت حوالي نصف قرن بزعامة الو.م.أ والاتحاد السوفياتي، وبعدها دخل العالم في مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الدولية، هي مرحلة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وفي هذا السياق فقد خلفت نهاية الحرب الباردة تداعيات كبيرة على سلوكيات بعض القوى الدولية، بل وأثرت وبشكل مباشر في توجهاتها الخارجية، والتي كانت تركيا من ضمنها، إذ أن التهديدات التي كانت تطال تركيا من الاتحاد السوفياتي سابقا قد أسهمت بشكل جلي في إعادة صياغة مرتكزات وأسس توجهاتها الخارجية، وبالتالي فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى القضاء على التهديد السوفياتي لأمن تركيا، وفي ظل ما تطور من مستجدات على الصعيدين الدولي والإقليمي بعد عام 1991، حيث أشار الكثير من المراقبين والباحثين إلى أن تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة قد اكتسبت الحرية في إتباع سياسة أكثر نشاطا ومرونة في مناطق عدة مثل منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، هنا توجب على صانع القرار التركي التكيف مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها وستفرضها البنية الدولية والإقليمية خصوصا في ظل عدم تبلور نظام عالمي جديد واضح المعالم آنذاك تتفرع عنه أنظمة إقليمية حديثة ومستقرة، ربما ينجم عنه محاذير أمنية جديدة تواجه تركيا في محيطها الجغرافي-السياسي الشامل خاصة في منطقة الشرق الأوسط، القوقاز وحوض البحر الأسود، وفعلا قد تبلورت المخاوف الأمنية الجديدة لتركيا في نقاط أساسية تمثلت في: الخوف من تخلي الغرب عن تركيا، الخوف من فقدان الأراضي التركية، والمتغيرات الجديدة التي فرضتها الحتمية

[1] – هنري كنسيجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟**، بيروت : دار الكتاب العربي، 2003، ص38.

الجغرافية بعد عام 1991 كما أسلفنا أعلاه، ضف إلى ذلك جملة المتغيرات الأخرى التي لعبت دورا كبيرا في تعزيز مثل هكذا قناعات- المشاركة النشطة في القضايا الإقليمية- لدى صانع القرار الخارجي التركي، تفكك الاتحاد اليوغوسلافي والسوفياتي وحرب البلقان، وحصول الأكراد على الحكم الذاتي في شمال العراق، إن جملة هاته المتغيرات عززت قناعة النخبة الحاكمة بأن تركيا أصبحت أكثر عرضة لانعدام الأمن في المناطق المجاورة لها، ومع ذلك فإن هذه التغيرات الجذرية في محيطها الإقليمي قد أوجدت مناطق نفوذ جديدة توجب على تركيا التحرك صوبها وفق استراتيجية محكمة.[1]

عموما تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بما يلي:

1- أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تغيير الدور التقليدي لتركيا بوصفها كانت تمثل قاعدة أطلسية متقدمة في مواجهة الخطر الذي كان يمثله الاتحاد لتصبح من بين أكثر أعضاء الحلف الأطلسي انغماسا في شؤون السوفييتي، البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

2- جعلت حرب الخليج الثانية بظروفها ونتائجها تركيا ولأول مرة منذ سبعين عاما عنصرا أساسيا وجزء لا يتجزأ من استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عاملي النفط والأمن، المتأتيين أساسا من تغييب سلطة الحكومة العراقية عن شمال العراق، ومن خلال نشوء كيان كردي فيه مع ما يمثله ذلك من مساس مباشر بأوضاع الأمن القومي.

3- إن بدء مفاوضات التسوية بين العرب و"اسرائيل" واعتراف بعض الدول العربية بالكيان "الإسرائيلي"، واحتمالات التوصل إلى اتفاقية سلام بين سوريا ولبنان من جهة و "إسرائيل" من جهة ثانية، وفر لتركيا إمكانات لتجاوز الكثير من المحاذير والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية.

4- إن نظام الشرق الأوسط الذي كان مطروحا في ذلك الوقت هو نظام محكوم بالغلبة "الإسرائيلية"، وبكونه امتداد للنظام الدولي الأحادي القطبية المحكوم بالغلبة الأمريكية ومن ثم فإن حجم الدور التركي في الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الأمريكية-"الإسرائيلية".

[1] - نهرين جواد شرقي، **مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 54، 2018، ص 419.

5– تغييب العراق–كقوة اقتصادية وعسكرية هامة–من الدائرة الإقليمية، إلى جانب تغيير تأثيره التقليدي كدولة جارة لتركيا.

6– انطلاق عملية التسوية للصراع العربي–"الإسرائيلي" (مؤتمر مدريد 1991/10/30) حيث أصبحت تركيا عضوا في اللجان الخمس متعددة الأطراف.

7– طرح مشروع النظام الشرق أوسطي، بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية والبيئية.[1]

وبناء على ما تقدم، لقد شكلت نهاية الحرب الباردة منعرجا حاسما في توجه تركيا الخارجي خاصة صوب الدائرة الشرق الأوسطية، حيث أسهمت تلك المتغيرات في الانغماس التركي في المنطقة على شكل متوازي يحقق لها المصالح المشتركة بينها وبين حليفها المهيمن (الو.م.أ)، فضلا عن هذا غياب لاعبين إقليمين كحال العراق مثلا وما تركه ذلك من فراغ استراتيجي كان لابد من ملئه من قبل تركيا بغية الحصول على مكاسب أكبر، ومكانة أفضل، وهذا ولا يمكن تجاهل المتغيرات الداخلية لاسيما ما تعلق منها الاقتصاد التركي ومعاناه خلال هذه المرحلة من خسائر وتراجع بسبب عدم استقرار لعدة أسباب، الأمر الذي دفع تركيا نحو تجاهل توجهها نحو الغرب وبما يخدم ويحقق مصالحها.

المطلب الثاني: تفكك الاتحاد السوفياتي

في الوقت الذي كانت تركيا تواجه فيه التأثيرات السلبية لنهاية الحرب الباردة فيما يتصل بأمنها القومي وسياستها الخارجية النابعة من التصورات القائلة بتضاؤل أهميتها الجيوبولتيكية لدى الغرب، فإن الانهيار السريع والمفاجئ للاتحاد السوفيتي وما تمخض عنه من انكشاف عدد كبير من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما نظرت إليه تركيا، كفرصة تاريخية غير مسبوقة يجب استغلالها تحقيقا لمكاسب سياسية واقتصادية متنوعة، وعدت تركيا فاعلا مهما بسبب روابطها التاريخية والثقافية واللغوية فضلا عن العرقية مع أغلب الدول المستقلة عن موسكو.

وفي هذا السياق أوفدت تركيا وفدا يترأسه بلال شمشير *Bilal Simsir* سفير لدى الوزارة الخارجية التركية، حيث أعرب هذا الأخير لرؤساء الجمهوريات عن مدى دعم واهتمام تركيا بهاته الدول، وهذا لم يقتصر دورها عند هذا الحد بل تعداها لاحقا إلى الاعتراف بهاته الجمهورية المنبثة عن تفكك الاتحاد السوفياتي، هذا وشرعت تتحدث عن ضرورة مد جسر التعاون في بناء الدولة داخل

[1] – مروان عوني كمال، أحمد نجم مشعان، **الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، 2017، ص ص 238، 239.

هاته الجمهوريات، بحيث أن هذا التعاون من شأنه تعزيز الأمن القومي التركي تارة، والتطلع للعب دور إيجابي من شأنه تمكين تركيا بان تكون الفاعل رقم واحد في المنطقة تارة أخرى .

وفي هذا الصدد أكد أوزال: "إن تركيا ستصبح قوة عظمى نهاية القرن الحالي، ليس بسبب الظروف الحالية، بل لأن هذا الدور مطلوب منها من الخارج" في إشارة منه بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأول لتركيا في المنطقة لتنفيذ مخططاتها على مدى بعيد، وكأن بأوزال أراد أن يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تركيا حليفا استراتيجيا لها في المنطقة، وأنه يجب على الجمهورية المستقلة أن تحتدي بها.[1]

1-تركيا والجمهوريات المستقلة حديثا:

مع إعلان استقلال الجمهوريات المنبثقة عن تفكك الاتحاد السوفياتي 20 حزيران 1991[2]، سارعت تركيا إلى الاعتراف بهذا الاستقلال فقد أعلنت الخارجية التركية وبشكل حذر، في 9 تشرين ثاني 1991 اعترافها باستقلال أذربيجان، وكان ذلك الحذر مبررا طالما أن دولة الاتحاد السوفيتي لم تكن قد تفككت بعد، وبعد عشرة أيام من ذلك اعترفت الحكومة التركية بباقي الجمهوريات، وقد أتاح الاعتراف التركي المبكر، وتأثير المجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، فرصة كبيرة لحصول هذه الجمهوريات على اعتراف المجتمع الدولي بها.[3]

ومن الجهة التركية أكد تورغوت أوزال بأن تركيا مستعدة لأداء دور كبير ينتظرها في الشرق الأوسط الموسع الذي يشمل البلقان وآسيا الوسطى والشرق الأوسط الحالي[4] الحق فإن تركيا باندفاعتها نحو آسيا الوسطى والقوقاز إنما تسعى للانتقال من أطراف أوروبا لتكون في مركز القلب من واقع سياسي واقتصادي جديد في أوراسيا، التي تحظى باهتمام متزايد ليس فقط بما تتوافر عليه من إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة حسب، وإنما يعدها أحد الممرات الأساسية للتجارة وطرق النقل التي تربط الشرق بالغرب، كما أن الأداء الاقتصادي للدول الغربية قد يتوقف بدرجة أكبر على سياسات

[1] – حنا عزو بهنان، **تركيا والاتحاد السوفياتي 1980–1996 دراسة سياسية اقتصادية**، مركز الدراسات الإقليمية، 2009، ص 8.

[2] – President Suleyman Demirel`s Press Conference, Cankaya Palace, Ankara, 23 December 1993, Turkish Review, Ankara, Winter, 1993, P10.

[3] – صلاح زهر الدين، "**شروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات والتوثيق، 1996، ص 218.

[4] – احمد نوري النعيمي، "**الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية** "، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2003، ص 11.

الأطراف الفاعلة الجديدة في المنطقة ومستوى أداءها، وهي بذلك تخطط لان تصبح الدولة المحورية في أوراسيا.[1]

وإزاء ذلك دعا القادة الأتراك نظرائهم في الدول الجديدة إلى توحيد الجهود لإعادة انبعاث الأمة التركية، لذلك وبسبب الوضع غير المألوف الذي وجدت هذه الجمهوريات نفسها فيه، استجابت للدعوات التركية تلك، ففي المؤتمر الذي نظمته أنقرة في سنة 1990 تحت شعار (توحيد الأمة التركية من الصين إلى البلقان) ركز المؤتمرون على ضرورة استعادة "الأمة التركية لوحدتها حيثما يتواجد الأتراك"، وخلال أول مؤتمر قمة للجمهوريات الإسلامية، باستثناء طاجيكستان، عقد في أنقرة بتاريخ 10/19/ 1994 أكد أوزال لقادة تلك الجمهوريات بأن " **لغتنا واحدة، وتاريخنا واحد وثقافتنا واحدة، ويمكن أن يكون جهدنا وقوتنا واحدة** "[2]، أما سليمان ديميريل رئيس الوزراء آنذاك، فقد أكد على حقيقة وجود عالما للأتراك بقوله: "**إن تعبير العالم التركي ليس تعبيرا قصصيا، نحن الأتراك يجب علينا أن نضع دائماً هدفنا عالياً ونعمل على بناءه**"[3]، وكان أوزال قد طرح خلال مؤتمر (مركز عالم العمل) في 3 تشرين الأول 1991 أفكارا للمجتمعين، ومن بينهم أغنى رجال الأعمال وهبي قوتش، بهدف تأسيس (تركيا عظيمة) خلال عشر سنوات، في حين كتب يلنور شفيق، رئيس تحرير صحيفة (ديلى نيوز) التركية، يقول: " أن عهدا جديدا قد بدأ بالنسبة لتركيا ويجب أن لا نتعجب إذا ما غدت تركيا مركزا للنظام العالمي الجديد"، ودعت صحيفة (ملييت) التركية إلى إيجاد مجلس للجمهوريات التركية يقوم على تنسيق المساعدات الاقتصادية والثقافية وتوجيهها للجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز في اطار أهداف السياسة الخارجية التركية الرامية إلى دعم هذهِ البلدان عن طريق ترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وأن تركيا تستطيع أن تقدم الكثير من الدعم والمساعدة لبناء هياكل هذهِ الدول على أسس ديمقراطية.[4]

---

[1]- براهيم خليل احمد، "**صراع النفوذ التركي – الإيراني في جمهوريات قفقاسيا وآسيا الوسطى الإسلامية**"، **في: جمهوريات آسيا الوسطى وقفقاسيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص117.

[2] – صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص، 218. .

[3]- President Suleyman Demirel`s, **Press Conference**, **Cankaya Palace**, Ankara, 23 December 1993, Turkish Review, Ankara, Winter, 1993, P,10.

[4]- أحمد نوري النعيمي، "الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية"، مرجع سابق، ص 11.

وكان أوزال قد أكد في تشرين أول 1991 على ضرورة دعم اقتصاديات هذهِ الجمهوريات لأن ازدهارها الاقتصادي سيكون الوسيلة الوحيدة لتجنب قيام حركات متطرفة في الجمهوريات الخمس، أن انهيار الشيوعية خلق جوا جديدا حولنا قد ينطوي على شيء من الخطر.[1]

يبدو أن النخب التركية تبغي من وراء طروحاتها تلك التلاقي مع أهداف ومصالح الغرب من خلال إفصاحها عن قدرة تركيا في إعادة صوغ وتنمية الجمهوريات المنفرطة عن الاتحاد السوفيتي بفضل الأنموذج السياسي التركي والديمقراطية الموجهة، وأنها ستنافس دولا أخرى في المنطقة، وبدلا عن دفع هذه الجمهوريات نحو الصراعات الدينية والعرقية فان تركيا قادرة على دفع التحول الديمقراطي في هذه البلدان سلميا.

والحق فإن تركيا، وكما يرى الصحفي التركي سنكير كندار، بدأت تدرك أنها لا تستطيع أن تهرب من موقعها الجغرافي، وأنها تتطلع إلى أحياء مجال نفوذ الإمبراطورية العثمانية لكي تضمن موقعا في إطار إعادة تشكيل هذهِ المنطقة الهامة على خريطة عالم ما بعد الحرب الباردة.[2]

2-دوافع التفاعل التركي مع جمهوريات أسيا الوسطى:

بحكم ما تمتلكه الجمهوريات الإسلامية من مكامن هائلة للطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، والمعادن المتنوعة، فضلا عما توفره أسواقها من قدرة الاستيعاب المنتجات التركية، إندفع الأتراك في إقامة الروابط الاقتصادية معها، ولعل الأهم لدى تركيا هو الاحتياج الدائم لمصادر الطاقة (النفط والغاز) الذي يشكل عنصر قلق في إدامة الحياة الاقتصادية التركية خاصة أن الأخيرة تسعى لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لمقاربة المستويات الأوروبية.

إن احتياجات تركيا من الطاقة شكلت عنصرا مهما في زيادة أهمية هذه المنطقة بالنسبة لها، لذلك طرحت مشروعات عدة لنقل النفط عبر مجالها الحيوي، منها مشروع باكو-جيهان بطاقة نقل تبلغ (50) مليون طن سنويا، وخط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي موازي للخط الأول، ومشروع ثالث لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.

أما العوائد المالية السنوية المتحققة من مرور خطوط النفط عبر تركيا فقد قدرت بنحو (500) مليون دولار فضلاً عن أن خط باكو-جيهان سيؤمن لها استيراد النفط لمدة (40) عاماً مع توفير

[1]- إبراهيم خليل احمد، مرجع سابق، ص 117.

[2]- نبيل عبد الفتاح، " **العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: 1993، ص 63.

نفقات النقل الحالية والبالغة (140–150) مليون دولار[1]، كما أن خط الأنابيب المزدوج لنقل النفط والغاز الكازاخي والتركماني والأذري إلى جيهان على ساحل البحر المتوسط، فأنه سيجعل من تركيا قوة اقتصادية كبيرة.

من جهتها فإن الجمهوريات الإسلامية تعد أسواقا واعدة يمكنها تحقيق الكثير لتركيا وبما يعوضها عن منافسة السلع الغربية لمنتجاتها في الأسواق الأوروبية ولذلك ازداد حجم التبادل التجاري مع هذهِ الجمهوريات بشكل كبير إذ بلغ 2 بليون دولار نهاية عام 1991 بعد أن كان (40) مليون دولار نهاية عام 1990، وتم خلال زيارة ديميريل رئيس الوزراء وقتها إلى المنطقة في ماي 1992، إبرام عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي منها صفقات لاعتمادات بقيمة 250 مليون دولار مع أوزبكستان، و200 مليون مع تركمانستان و 75 مليون مع قرقيزستان، والاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين تركيا وهذهِ البلدان وكإجراء أولي خفضت الحكومة التركية نسبة الضرائب على التجارة مع أذربيجان، وتقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ 250 مليون دولار للتبادل التجاري معها.

وفي مجال التعاون النفطي بين تركيا وهذهِ الجمهوريات، أبرمت شركة (*DBBM*) النفطية التركية أتفاق مع الحكومة الكازاخية في تموز 1992 لتطوير أربع حقول نفطية، وبناء 17 محطة حرارية بالاشتراك مع شركة النفط الوطنية (*TPAOI*) التي كانت قد أنجزت نهاية عام 1992 خمس حقول نفطية.[2]

وفي مجال الاستثمارات فإن هذه الجمهوريات ستكون مهمة بما توفره من فرص لجذب الاستثمارات التركية، وفي الوقت نفسه جسرا لتمتين علاقات تركيا الاقتصادية مع سائر الدول الإسلامية، وبهذا الصدد أعلن ريتشارد بيركلي السفير الأمريكي الأسبق في أنقرة أمام (مجلس العمل التركي–الأمريكي) في نيسان 1992 بأن من مصلحة تركيا الاهتمام بـ (الجمهوريات التركية) وأن الولايات المتحدة تساندها في هذا المسعى، "**وأن رجال الأعمال الأتراك باستطاعتهم أن يؤسسوا علاقات ممتازة بهذهِ الدول..أن لتركيا فرصة كبيرة في آسيا الوسطى ونحن سوف نساعدكم**"، وفي هذا السياق عقدت تركيا عدة اتفاقيات مع تلك الجمهوريات تتيح للقطاع الخاص التركي للعمل والاستثمار فيها، فقد حول (بنك أكسم) التركي قروض تصل إلى 1.2 مليار دولار للشركات التركية

[1] – أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية، مرجع سابق، ص35.

[2]– Foreign Policy Institute.“**Turkish Foreign Policy`s Objective`s**”, **Dispolitika**, **Ankara**, Vol: XVII, No: 1-2. P.15

العاملة في تلك البلدان التي تقوم بأنشاء العديد من المشروعات المشتركة في البنى التحتية الكبيرة، في معامل صناعية كبيرة ومستشفيات وفنادق، ومشروعات في مجال الصناعات الاستهلاكية . وقد قدر مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية مجموع استثمارات الشركات التركية في تلك الدول بـ (3.5) مليار دولار، وقد وفرت تلك الاستثمارات فرص عمل بلغت في أذربيجان وحدها نحو (400) ألف فرصة عمل جديدة.[1]

أما في الجانب الغذائي، فإن هذه الجمهوريات، وبحكم حاجاتها المتزايدة لتأمين إمدادات الغذاء بسبب نموها السكاني، فإنها تشكل سوقا مهما للمنتجات الغذائية التركية، ورغم أن مجموع ما حققته تركيا في هذا الجانب هو 130مليون دولار عام 1992 فأن التوقعات تشير إلى احتمال تحقيق عوائد مالية كبيرة لتركيا، وتشكل الحبوب لا سيما القمح وكذلك الدقيق نسبة 75% من الصادرات الغذائية التركية إلى هذهِ الجمهوريات وكانت حصة أذربيجان منها أكثر من النصف[2]، وقام بنك الاستيراد والتصدير التركي بتقديم مبلغ 900 مليون دولار على شكل ائتمانات حكومية لتطوير التجارة بين تركيا وهذهِ الجمهوريات وهو مبلغ يعد مهماً إذا ما أخذ حجم ووضع الاقتصاد التركي بالحسبان، وقد بلغت قيمة الصادرات التركية إلى هذه الأسواق نحو 831 في العام نفسه مشتملةً على الأطعمة المصنعة والمنسوجات والمكائن ووسائط النقل . أما واردات تركيا من هذهِ الدول فقد بلغت 450 مليون دولار مشتملة على المنتجات المعدنية.

والحق فأن القادة ورجال الأعمال الأتراك يأملون بازدياد حجم تجارة بلادهم مع هذه البلدان بشكل أكبر بعدما تتمكن العديد من هذهِ الدول توفير عوائد مالية من خلال تصدير الطاقة إلى تركيا والأسواق العالمية وحصولها على العملة الصعبة.[3]

أما بشأن التطور التنظيمي لعلاقات تركيا الاقتصادية مع الجمهوريات الإسلامية فقد تم في تشرين الأول 1992 عقد مؤتمر قمة لرؤسائها حيث أكد المؤتمرون على تطوير العلاقات بين بلدانهم في المجالات كافة وأكد إعلان أنقرة الصادر عن المؤتمر المذكور على تشكيل (مجموعات العمل) لإنجاز

[1] - Werner Campel, "**Economic & Political Development in Centeral Asian Turkish Republics**", Eurasian Studies, Ankara, No: 2, Summer 1994, P.17.

[2] – أحمد نوري النعيمي، الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية"، مرجع سابق، ص38.

[3] – غاريت ونرو، **"تركيا وآسيا الوسطى"، في: رون أيسون وآخرون، أمن آسيا الوسطى: السياق الدولي الجديد"**، بغداد: معهد بروكنز، واشنطن، (ترجمة) فالح عبد القادر، بيت الحكمة، 2002، ص ص 206 ،207.

مشروعات النقل والاتصالات وتحسين التجارة والتعاون الاقتصادي وتطوير الصناعة الاقتصادية بين هذهِ الجمهوريات التي ستقود بالنتيجة إلى التجارة الحرة".

وفي 15 تشرين ثاني 1992، ونتيجة للدور التركي، أعلن عن انضمام هذه الجمهوريات إلى عضوية منظمة التعاون الاقتصادي (*ECO*) إلى جانب أعضاءها السابقين، تركيا وإيران وباكستان، وقد شاركت الدول الجديدة في اجتماعات المنظمة المذكورة في 19 مارس 1993 بمدينة عشق آباد، عاصمة تركمانستان جرى التوقيع خلالها على اتفاقيات جماعية، تجارية وجمركية، وثقافية[1]، وخلال اجتماع قادة دول المنظمة في إسطنبول بتاريخ 7/6/ 1994، جرى إعطاء الأولوية لتنمية البنى التحتية لاسيما شبكة المواصلات بين الدول الأعضاء.

إن هذه الدول كانت بحاجة إلى كوادر مدربة وبنى تحتية، لذلك قامت الحكومة التركية بأرسال آلاف الخبراء والفنيين للعمل في شتى النشاطات الاقتصادية والفنية والمصانع ومحطات الطاقة الكهربائية، ولتوحيد الجهود التركية في هذا الشأن تم تشكيل (وكالة التعاون الدولي التركية) للمساعدة في تطور تلك البلدان بتقديم الدعم الاقتصادي والتجاري والفني والثقافي، وكانت برامج ومشروعات الوكالة تعتمد على الحاجات الخاصة بكل بلد، ومنها ما كان يخصص لغرض تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المشتملة على إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية العامة والخصخصة وإدارة الأعمال، والتدريب في القطاعات المصرفية والصحية.[2]

عموما إن ما تملكه هاته الجمهوريات المستقلة حديثا من إمكانات مادية لقد فتح المجال واسعا أمام تركيا للتحرك صوبها لبناء نسيج من العلاقات الإقليمية المبنية على المنفعة المتبادلة، بحيث أن تركيا منطلقة من قوة موقعها الاستراتيجي بحثا عن مناطق نفوذ، ومن ثمة بناء مكانة إقليمية محترمة، وفي المقابل من ذلك وجدت هاته الجمهوريات نفسها معنية أكثر من ذي قبل أولا على الصعيد الداخلي: إعادة بناء الدولة، أما على الصعيد الخارجي: تفادي العزلة من خلال نسج تفاعلات جديدة مع دول إقليمية جديدة.

[1] – صبيح محمد إبراهيم، "**جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين التنافس التركي والإيراني والصراعات الدولية** "، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية، 1993، ص 117.

[2] – نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 62.

المطلب الثالث: تركيا والاتحاد والأوروبي

سعت الجمهورية التركية ومنذ تاريخ تأسيسها سنة 1923 إلى الاندماج بالعالم الغربي وبالخصوص إلى أوربا تحديدا، بحيث وفي المدة التي أعقبت الحقبة الأتاتوركية وبداية الحرب الباردة، إذا كانت طرفا في أي مستجد أو طارئ دولي، فقد كانت الحامية الجنوبية الشرقية للمعسكر الغربي وبالتحديد لأوروبا الغربية، إن هذا التوجه نحو الغرب والذي سجله التاريخ حاول الأتراك تجسيده وترسيخه بمحاولات جادة وطلبات عديدة وبشكل يكاد كل مرة يختلف عن سابقه للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن الرفض المتواصل للدول العضوة في الاتحاد جعلت هذا المسعى يتحول من مجرد طلب عضوية في منظمة حكومية إلى مطلب وطني وقومي وجب على صانع القرار السياسي التركي العمل بشكل جاد وجدي لبلوغه، خاصة في ظل وجود عائق اسمه الهوية منع تركيا من الحصول على العضوية.[1]

1-مراحل طلبات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

-المرحلة الأولى ماقبل سنة 2002: لقد بدأت مسيرة محاولات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 على يد كمال أتاتورك، الذي رفع بدوره شعار "تركيا دولة دمقراطية علمانية"، هو شعار جاء ليؤكد ضرورة اجتثاث الرموز الإسلامية من الهوية التركية، وهذا حتى يتسنى للساسة الأتراك الحصول على عضوية كاملة في "الاتحاد الأوروبي"، ولقد اعتبر الساسة الأتراك أن حصولهم على هاته العضوية يعد أبرز حلقات استكمال مشاركتها في المؤسسات الغربية وشهادة التصديق على قبول الغرب للالتحاق التركي الكامل بركبها بالمعاني الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وثمة دلائل كثيرة على صحة هذا التأويل، فالنخبة الحاكمة وهي تتطلع للانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها تكاد تعلن عن إدراكها بأن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد إطار إقليمي اقتصادي بحت يضم دولا تنتمي جغرافيا إلى القارة الأوروبية، وإنما هو إطار له أسسه غير المنظورة، فكريا وثقافيا وفلسفيا ومنذ أن تأسست السوق الأوروبية المشتركة على إثر توقيع معاهدة 25 آذار 1957 ودخلت حيز التنفيذ في بداية كانون الثاني 1958 وتركيا تحاول الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث أنها تقدمت بطلب الانتساب إليها في حزيران 1959، أي عقب طلب اليونان الانتساب إليها، وقد لاقت تركيا صعوبات جمة في انتسابها إلى السوق، لأنها

[1] -مهند حميد مهيدي، **العقبات التي تعترض انضمام تركيا للاتحاد الأوربي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس، 2012، ص 251.

تشكو دائما من عجز ميزانها التجاري، وبالرغم من هذه الصعوبات وافقت دول السوق على انتساب تركيا إليها في 12 أيلول 1963 واستطاعت تركيا أن توقع على البروتوكول الإضافي مع السوق الأوروبية المشتركة في 23 تشرين الأول 1980، وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1983.[1]

وفي ذات السياق أن أهم الشروط التي يضعها الاتحاد الأوربي أمام تركيا لقبول عضويتها هي إجراء تعديلات جذرية في سياستها الاقتصادية، والإسراع في سلوك نهج سياسي أكثر ديمقراطية وانفتاحا، على حد قول كثير من رجال السياسة في أوربا، وفيما تصر الدول الأوربية على أن هذه المسائل هي المحور الأساسي في العلاقات معها، تدافع تركيا عن فكرة أن ما يمكن تقديمه لن يتجاوز الخط الأحمر الذي وضعته-تركيا-لنفسها والذي لن تسمح لأحد بتجاوزه لان ذلك سيصبح تدخلا في شؤونها الداخلية ويمس سيادتها واستقلالها.[2]

-مرحلة ما بعد 2002: استطاع حزب العدالة والتنمية، وهو حزب براغماتي ذو جذور إسلامية ليست متطرفة، مؤيدة لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الفوز في الانتخابات -البرلمانية لعام 2002، وأن يشكل الحكومة برئاسة رجب طيب أردوغان، وعد أردوغان خلال إعلانه البرنامج الانتخابي للحزب " **أن الاتحاد الأوربي هو أولوية الأولويات في برنامجه الحزبي**"، وكان جادا في ذلك، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي هو أحد السبل القوية لإزالة الشوائب التي تعانيها تركيا في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

وفي إطار هذا السعي الجاد رسمت المفوضية الأوربية خطة شراكة انضمام تركيا، موضحة بالتفصيل كيفية تلبية تركيا لمعايير كوبنهاكن، وقد نقحت الوثيقة خلال عام 2002، وفي العام نفسه وافق المجلس الأوربي على أن تبدأ مفاوضات الانضمام من دون تأخير إذا قرر قادة الاتحاد الأوربي أن تركيا قد أوفت بالمعايير المطلوبة بعد أن تقدم المفوضية الأوربية تقريراً بتنفيذ تركيا معايير كوبنهاكن، وتوصية المفوضية بخصوص كون فتح باب المفاوضات صار أمرا ملائماً، إذ كانت الكثير من الدلائل تشير إلى أنه في قمة كوبنهاكن عام 2002 سيتم قبول تركيا كدولة مرشحة، وأنه سيبدأ فتح مفاوضات الانضمام معها، وفي في 6 تشرين الأول 2004 أصدرت المفوضية الأوربية توصياتها كما

[1] -مازن خليل إبراهيم، **دور حزب العدالة والتنمية التركي في الصراع الأيديولوجي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي**، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23، العدد، 04، 2012، ص 1076.

[2] -مصطفى جاسم حسين، تركيا **والاتحاد الأوربي -بحث في مرحل الانضمام ومحدداته**، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 211، 2014، ص 315.

كان متوقعا بأن تركيا نفذت المعايير الضرورية لبدء مفاوضات الانضمام، وجرى تحديثها بالشرط القائل: إن على تركيا أن تلتزم بوضع ستة تشريعات: قانون الجمعيات، القانون الجزائي الجديد، قانون محاكم الاستئناف الوسيطة، قانون الإجراءات الجنائية، والتشريع الذي تأسست بموجبه الشرطة القضائية، والتشريع الخاص بتنفيذ العقوبات والإجراءات (موضع التنفيذ، وقد وصف رئيس الاتحاد الأوربي القرار بأنه "يعني أنها مؤهلة"، وعليه صدر قرار فتح باب مفاوضات الانضمام سنة 2004 رسميا.

لقد حدد تاريخ الثالث من أكتوبر 2005، موعدا لبدء المفاوضات، استنادا إلى توصية قدمتها اللجنة، مفادها أن فتح أبواب التفاوض مع تركيا تأتي بعد أن تفي الأخيرة بمعايير كوبنياغن السياسية. وبما إن مسيرة الانضمام بدأت في ستينيات القرن الماضي، إلا أن عام 2550، يعد بداية فعلية لعملية أورَبة *Europeanization* تركيا، دون تحديد سقف زمني لنيل بطاقة العضوية.

في سنة 2006 تبنى كاميل أورلينغ عضو الاتحاد الأوربي *Camille Aorling* الاتحاد الأوربي تقريرا دعا فيه إلى فتح المفاوضات مع تركيا، وهو بذلك ينهي مدة زمنية طويلة من الانتظار، ولكن هذا في الوقت نفسه لا يعني أن موافقة انضمام تركيا سوف تكون آلية، قد أشار التقرير الصادر عن البرلمان الأوربي إلى "أنه سيكون متيقظاً بخصوص الإصلاحات التي سوف تفرض على تركيا، بما يتلاءم مع معايير كوبنهاكن، مع إشارة خاصة إلى احترام الحريات الأساسية، ومبدأ سيادة القانون، وفي ذات السياق أكد المفوض الأوربي المكلف بشؤون التوسع *O.R*yan أولي راين أن عملية انضمام تركيا إلى المنظومة الموحدة "لن تكون سريعة" لأنها تعامل مثل أية دولة مرشحة للعضوية، "وعليها الوفاء بالمعايير المطلوبة تحت مراقبتنا، وتقيمنا الدائم لذلك"، مذكرا في الوقت نفسه بأن وتيرة التفاوض تتعلق مباشرةً بالإصلاحات القانونية والديمقراطية التي يقوم بها البلد المرشح، ووصف المفوض الأوربي الإصلاحات التي قامت بها تركيا ب "البطيئة" في عام 2007، "وهو أمر يشاطرنا البرلمان الأوربي الرأي بشأنه".[1]

لا يزال الحلم الأوروبي ينتاب الساسة الأتراك، ولاتزال عجلة المفاوضات مستمرة، لكن الشيء الذي يجب التنويه له هو جملة الإصلاحات التي مررها البرلمان التركي سنة 2003 بحجة الانضمام إلى الاتحاد، هي إصلاحات جعلت من تركيا تستفيق بعد سبات طويل، كيف ولا وهي من أصبحت

[1]- أحمد محمود علو السامرائي، **الاتحاد الأوربي والقضية الكردية في تركيا 1991 –2008**، مجلة السياسية والدولية، العدد34، 2016، ص ص 315، 317.

تلك بالنمر الاقتصادي، والنموذج رقم واحد في منطقة الشرق الأوسط في التحول الديمقراطي، لكن كل هذا لم يشفع لها لأن الهوية التركية ذات تركيبة إسلامية.

2-موقف الولايات المتحدة الأمريكية من طلب عضوية تركيا:

اتسم موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بالداعم والمساند، إذ اعتبرت واشنطن التحاق تركيا بأوروبا هدفا أمريكيا، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم واستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب على بوابة تركيا، وكذلك محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية ممثلة في فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، وبين القوى الجديدة الحليف للولايات المتحدة الأمريكية على غرار تركيا وبولندا.[1]

3-أسباب رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

أ-الأسباب المعلنة:

- أن تركيا دولة آسيوية، وليست دولة أوروبية بشكل كامل.
- عدم تلبية تركيا للشروط الجديدة والإضافية التي فرضها عليها البرلمان الأوروبي، إلى جانب "معايير كوبنهاجن"، للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.
- المعارضة الشعبية الأوروبية القوية لدخول تركيا إلى النادي الأوروبي الغنى والتكلفة الاقتصادية العالية المنتظر أن تتحملها أوروبا لتحقيق ذلك.
- رفض تركيا الاعتراف بالجمهورية القبرصية -الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي-وإصرارها على منع السفن والطائرات القبرصية من استخدام الموانئ والمطارات التركية والذي تراه الدول الأوروبية بمثابة خطوة أولى للاعتراف التركي بالحكومة القبرصية اليونانية؛ ولكن تركيا تصر على عدم الاعتراف بالجمهورية القبرصية ما لم يقم الاتحاد الأوروبي باتخاذ خطوات متزامنة لفتح التجارة بين الدول الأعضاء به، وبين الكيان التركي في شمال جزيرة قبرص.

[1] -عبد الناصر محمد سرور، **معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 8، العدد24، 2012، ص 157.

- رفض الجمهورية القبرصية انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، واستخدامها لحق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به بصفتها دولة عضوا في الاتحاد في عرقلة مفاوضات الانضمام.
- استمرار عمل تركيا بعقوبة الإعدام، وعدم العمل من المنظور الأوروبي بقانون الدفاع عن حقوق الإنسان.
- وجود مجموعة من القضايا المعلقة بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا، والتي من أهمها الآتي: (أ) القضية الأرمينية –(ب) قضية الأقلية الكردية–(ج) القضية القبرصية(د) القضايا الخلافية التركية/ اليونانية(هـ) معارضة تركيا الاشتراك العسكري، واستخدام أراضيها في غزو العراق عام 2003.

ب–الأسباب غير المعلنة:

- أن تركيا "وريث الإمبراطورية العثمانية" لا تمثل دولة بقدر ما تمثله من بقايا الخلافة العثمانية، وأن صراعها القديم مع أوروبا ما زال قابعا في العقلية الأوروبية.
- استحالة اندماج دولة تركيا، ذات الهوية الإسلامية، في دول القارة الأوروبية المسيحية، ذلك أن الدول الأوروبية على قناعة تامة من أن الهوية التركية من الداخل هي هوية إسلامية على الرغم مما تدعيه تركيا من أنها دولة علمانية، وتنص على ذلك في دستورها؛ ولكن الأوروبيون يرونها دولة علمانية غير مكتملة الأركان.
- إثارة تركيا لإشكالية أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حيث تعداد السكان، فعند حلول عام 2015 سوف يتجاوز تعداد سكان تركيا (70.1 مليون نسمة حالياً) تعداد سكان ألمانيا –أكبر الدول الأعضاء حالياً من حيث تعداد السكان–؛ الأمر الذي سوف يكون له انعكاسات تثير القلق على وزن تركيا في عملية التصويت وفى تمثيلها داخل الاتحاد الأوروبي خصما من وزن وتمثيل دولة ألمانيا. [1]
- أن الاتحاد الأوروبي ينفق معظم أمواله في تطوير المجال الزراعي وفى تقديم المساعدات إلى المناطق الفقيرة من الدول الأعضاء به، وتركيا تحتاج إلى الأمرين معا بصورة كبيرة، وبشكل ملح؛ ما من شأنه أن يشكل عبئا على الميزانية الأوروبية، التي تعاني أصلا من مشاكل

[1] - الموقف الحالي (يناير 2011) من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، انظر الموقع:
file:///C:/Users/Intel%20L%20Info/Desktop/Al%20Moqatel%20 تاريخ الاطلاع: 2020/12/12

تمويلية خطيرة، وتحتاج إلى إصلاحات جدية، سواء بانضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، أم من غير انضمامها.

- رفض أوروبا اقتسام حدودها الخارجية –حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي–مع كل من إيران، وسورية، والعراق.[1]

المطلب الرابع: تركيا وحلف الشمال الأطلسي

كان حلف شمال الأطلسي قد أقيم على أساس وجود رغبة قوية ومشتركة لربط أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية في مواجهة الخطر السوفيتي، وتقليل المخاوف الأوروبية إزاء التهديد الألماني المحتمل، وقد أسهم الحلف في تعميق الإحساس بوحدة أوروبا الغربية وأمنها، كما وفر للولايات المتحدة آلية لإنعاش أوروبا اقتصاديا وعسكريا، إلا أنه بقي في نظر الجميع بمثابة أداة وحيدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي بحسبان هذا التهديد هو السبب الرئيسي في إنشاءه، لذلك عد انهيار الأخير وزوال حلف وارسو مبرراً لانتفاء علة وجوده.

في ضوء ذلك دارت نقاشات واسعة حول جدوى الحلف في حقبة ما بعد الحرب الباردة بين قائل بأنه لم يعد للحلف قيمة بعد انتفاء سبب وجوده المتمثل بالدفاع عن أوروبا الغربية ضد الخطر السوفيتي، وبين مدافعين عن أهمية استمراره والحاجة لوجوده لمنع تجدد عدم الاستقرار أو الصراع بين دول أوروبا الغربية ذاتها، وبالتالي سادت وجهة النظر الثانية بالإبقاء على الحلف وتطويره على مستوى الأهداف والمهام، وعقيدة العمل العسكري ناهيك عن التغير الذي طرأ على مؤسساته وتوسع نطاقه الجغرافي.[2]

1–دور تركيا الجديد في حلف شمال الأطلسي:

أدت التطورات الحاصلة في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى انخفاض اهتمام وتركيز الغرب من الاستراتيجية وتحديدا دورها في حلف شمال الأطلسي مما أثار تساؤلات عدة حول ماهية هذا الدور وجدواه، وقد كان ذلك مصحوبا بإعلان واشنطن مطلع عام 1990 عزمها سحب جنودها وإزالة الأسلحة النووية من بعض قواعدها في الأراضي التركية البالغة (26) قاعدة في إطار سعيها لتخفيف وجودها العسكري في العالم، الأمر الذي عده الأتراك تطورا يؤثر سلبا على القيمة الدفاعية لتركيا

[1] – الموقف الحالي (يناير 2011) من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، انظر الموقع:
file:///C:/Users/Intel%20L%20Info/Desktop/Al%20Moqatel%20 تاريخ الاطلاع: 2020/12/12

[2] – صلاح سالم زرنوقة، " **الناتو بين مرحلتين" السياسة الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، أبريل 1997، ص69.

بالنسبة لأمن الغرب[1]، كذلك انخفض الخط البياني للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الغربية لتركيا[2]، إن ما يعزز هذه التصورات هو النشاطات المكثفة التي قامت بها تركيا من اجل تعزيز علاقاتها مع دول جوارها سواء في منطقة الشرق الأوسط أو تجاه أسيا الوسطى والقوقاز[3]، التي كانت في أمس الحاجة إلى أية دولة تمد لها يد المساعدة حتى ولو معنويا، وذلك في محاولة لإيجاد أدوار بديلة لتركيا في حال رفضها كليا من قبل الغرب، وفي الوقت نفسه حاول الأتراك التمسك بأسباب علاقات بلادهم مع الغرب لاسيما في إطار حلف شمال الأطلسي بالإشارة إلى إن أهمية تركيا إنما تعود إلى الترابط بين الموقع الجغرافي ومتغيرات الوضع الدولي فالاعتبار الأول بقي ذاته رغم التغيرات التي اكتنفت المتغير الثاني.[4]

والحق فان ما يؤيد الرأي الأخير، هو إن التداعيات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية قد أعادت لتركيا أهميتها الاستراتيجية وفق التصورات الغربية، وكذا بالنسبة لحاجة تركيا للمظلة الأمنية الغربية (الناتو) لتدعيم أمنها القومي، إذ إن التغيرات التي كشف عنها تراجع التهديد السوفيتي، عنصر الشد بين تركيا والغرب، لم تفرز وضعا أكثر أمنا واستقرارا لتركيا، فالأوضاع غير المستقرة في المناطق المحيطة بتركيا تؤكد حقيقة انه إذا كانت تلك المخاطر والتهديدات قد تضاءلت إلى حد ما بالنسبة للغرب فإنها قد تضاعفت بالنسبة لتركيا وزاد معها قلقها الأمني، وبالتالي أكيد بقاء حاجة تركيا لمظلة الحلف الأمنية إن لم تكن قد زادت عما كانت عليه إبان الحرب الباردة[5]، وذلك بسبب الشكوك وحالة عدم اليقين التي يعيشها العالم فتغيرات السياسة الدولية كشفت عن ظهور قوميات صغيرة وكيانات عرقية ودينية، وانتشار مبدأ التحرر أو التوحد في أقاليم كانت، وحتى وقت قريب، تشكل وحدة سياسية، هذه التغيرات جعلت تركيا في وضع حرج، في واحدة من أكثر مناطق العالم عدم استقرار، لاسيما وإن إقرار الإدارة الأمريكية بـ (مبدأ الجوار القريب) الروسي والمتضمن بان لروسيا

1- Mahmut Ali Aykan , "Turkish Perceptive on Turkish – Us – Relation , Concerning (Persian) Gulf in the Post Cold war Era 1989-1995 ," Middle East Journal , Vol : 50 , No : 3 , Summer 1996 , PP.345-346.

2 – خليل إبراهيم محمود، **السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة من 1945 – 1991**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995، ص 153.

3 - Stephen F. Larrabee & Ian 0.Lesser, "**Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty** ", Center for Middle East Policy. Washington, 2002, P.161.

4 - Oral Sanders,"Turkry's Role in Nato: A Time for New Perspectives", Nato Review, No: 3, June 1993, P.1., www. Online library

5 – نبيل محمد سليم،" **تطور العلاقات التركية – الأمريكية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997، ص113.

الاتحادية حقوق مشروعة في جوارها القريب ولدى حلفاءها السابقين من دول حلف وارسو، وحقها في إيجاد صيغ مناسبة لضمان أمنها واستقرارها، مما زاد من قلق تركيا خشية أن يكون ذلك مبررا لروسيا الاتحادية يمكنها من الهيمنة الفعلية على جوارها القريب المتاخم لتركيا أو لمناطق حيوية لتركيا.

من جهة أخرى فان تركيز الولايات المتحدة على حماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها الذاتية دون الاهتمام بمصالح حلفائها الآخرين، قد أثار شكوكا لدى القادة الأتراك حول جدوى مبدأ الأمن الجماعي الذي كرسه حلف شمال الأطلسي وفقا للمادة الخامسة من معاهدة الحلف المنشئة له والتي كرست وبفاعلية مبدأ (الواحد في سبيل الكل والكل في سبيل الواحد).[1]

كانت تركيا ومنذ البدايات الأولى لنهاية الحرب الباردة تدعو للتمسك بحلف شمال الأطلسي فقد سبق لتوركوت اوزال رئيس الوزراء آنذاك أن أكد خلال اجتماع مجلس الحلف في تشرين الثاني 1986، على دعم بلاده للمبادرات الرامية إلى الانفراج والتعاون في أوروبا والعالم مشيرا إلى ضرورة إيلاء الاهتمام بالحفاظ على قابليات الحلف الدفاعية وتعزيزها.

ففي اجتماع باريس لدول اتحاد غرب أوروبا في حزيران 1991 أشار تورغوت اوزال أيضا إلى **"أن الحلف لعب دورا هاما في (إنهاء) الحرب الباردة، وهو منظمة فعالة ، ومن الأهمية بمكان الحفاظ عليها والقيام بالتغيرات الضرورية ضمن المنظمة تماشيا مع التطورات في أوروبا والعالم، إن تكامل الأمن العسكري والتعاون الأمني الأوروبي ينبغي أن يبقى مهمة حلف الأطلسي"**[2]، مبينا تصوراته بشان الدور التركي في الحلف بقوله " وفي هذا السياق فان التعاون، في إطار الحلف، مع دعم الولايات المتحدة أمرا أساسيا للتوازن الأطلسي، ونحن سنحجم عن أية محاولة لتقليل الوجود الأمريكي في أوروبا".

فضلا عن ذلك سعت تركيا إلى إيجاد مهام جديدة للحلف إذ دعت الأخيرة، خلال اجتماع وزراء خارجية دول الحلف في استانبول عام 1994، إلى إيجاد مفاهيم جديدة للحلف مثل (خارج منطقة الحلف)، والردع، والمهام المزدوجة، مما يعني إخراج الحلف من إطاره الدفاعي الذي كان قد تمسك به طيلة حقبة الحرب الباردة كونه أنشئ للدفاع عن أوروبا الغربية ومنطقة شمال الأطلسي ضد الخطر السوفيتي، نحو مهام غير دفاعية تمتد إلى جوار مناطق نفوذه وكما سبقت الإشارة إلى أن حرب

[1]- زبغنيو بريجنسكي، " **رقعه الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية** "، (ترجمة) أمل الشرقي، عمان: دار الأهلية، 1998، ص116.

[2]- نبيل محمد سليم، مرجع سابق، ص115.

الخليج الثانية 1991 قد أعادت الاعتبار لأهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب، وانطلاقا من إدراك صانع القرار التركي لأهمية دور بلاده في إطار التحالف الغربي ضد العراق، فإنهم وضعوا مطالب أمام الولايات المتحدة وحلفاءها لقاء مشاركتها في الحرب والسماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية خارج مهام الحلف، وتمثلت الاستجابة الأمريكية بتقديم دعم مالي وعسكري، من خلال الموافقة على تحديث وتطوير الجيش التركي وتعهد حلف شمال الأطلسي بمد نطاق عملياته على كامل الأراضي التركية في حال تعرضها لأي عدوان.[1]

وكان أمين عام الحلف السابق، خافيير سولانا، قد أشار إلى انه يؤيد التزام الحلف بالدفاع عن تركيا ليس ضد التهديدات السوفيتية (سابقاً) بل أن يشمل تهديدات دول الشرق الأوسط أيضاً لذلك وافق الحلف في 18 آب 1990 على الالتزام بالدفاع عن تركيا عسكريا[2]، والمقصود هنا بتهديدات دول (الشرق الأوسط) على ما يبدو، هي تلك التي كان يخشى الأتراك قدومها من سوريا والعراق بسبب القضايا الخلافية معهما، لاسيما أن هذه التعهدات جاءت على خلفية أزمتي المياه 1989-1990، والخليج الثانية 1990.

والحق فان هناك جملة اعتبارات تدفع أنقرة باتجاه تعزيز دورها في إطار الحلف، لعل أهمها ما يأتي:

أ-الأهمية الجيوبوليتيكية والعسكرية لتركيا:

إن تمتع تركيا بأهمية جيوسياسية فائقة بالنسبة للحلف بوصفها ملتقى قارتي أوروبا وآسيا وتحكمها بالممر البحري الوحيد، المضايق، ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للتوازنات السياسية في أوروبا، وإطلالتها على البحرين الأسود والمتوسط، هذا الموقع كان له انعكاساته على حركة السياسة الخارجية التركية وتفاعلاتها إذ دفع بها لأن تكون طرفا فاعلا في التوازنات التي نشأت بين القوى العظمى سابقا وحاضرا، وما ارتباطها الوثيق بالاستراتيجية الأطلسية لتحقيق التوازن بين الشرق والغرب أبان الحرب الباردة إلا دليلاً على عظم هذه الأهمية التي لم تتأثر كثيرا عكس ما كان يتصور – بانتهاء تلك الحرب .

[1] – جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ص56، 57.

[2] – محمد خليفة، " **تركيا وأزمة الخليج**"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد (2)، ربيع 1991، ص ص118، 119.

أما بخوص أهمية تركيا العسكرية في الحلف، فيلاحظ من تحليل مؤشرات القدرة العسكرية التركية لعام 1993 (مثلا) أن حجم الإنفاق العسكري التركي بلغ نحو (11) مليار دولار، يقوم الحلف بتوفير(9.6) مليار منها، ويصل حجم القوات المسلحة عند التعبئة نحو (1.5) مليون جندي. أما حجم القوات العاملة فيصل إلى (480) ألف جندي لذا تعد تركيا ثاني دولة بعد الولايات المتحدة في الحلف من حيث تعداد قواتها العسكرية.

ويشار هنا إلى إن تركيا كانت قد أبرمت مع الولايات المتحدة اتفاقية للتعاون العسكري عام 1985 تسمح بموجبها للأخيرة زيادة عدد منشاتها العسكرية في تركيا مقابل مساعدات عسكرية أمريكية تصل إلى (185) مليون دولار، وبعد حرب الخليج الثانية وافقت تركيا على تخزين معدات عسكرية أمريكية تبلغ قيمتها (908) مليون دولار في أراضيها لأغراض الطوارئ تستخدمها قوات حلف شمال الأطلسي عندما تتهدد المصالح الأمريكية والغربية للخطر، ضماناً لسرعة الأجراء المضاد وتخفيضاً لأكلاف النقل وتعقيداته.[1]

ب–الدور السياسي والاستراتيجي لتركيا بعد الحرب الباردة:

مع حلول عقد التسعينات عدت تركيا من بين أهم الدول تحركا في المنطقة ، هو الأمر الذي جعلها تتميز عن باقي دول المنطقة ، وكذا أهلها للقيام بدور أكثر أهمية من ذي قبل ، فقد أتاحت نهاية الحرب الباردة لتركيا إمكانية إتباع سياسة أكثر مرونة في فضاءها الإقليمي كما ظهر ذلك جليا إبان حرب الخليج الثانية 1991 [2]، لاسيما أنها الدولة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي التي تحاد العراق مباشرة ، ولأنها تجاور فضلا عن الأخير كل من سوريا وإيران اللتين يعدهما الغرب مصدر تهديد لأمنه ومصالحه ، الأمر الذي أدى إلى تعاظم دورها بعد أن كادت تفقده بسبب انتفاء الخطر السوفيتي.[3]

ج–التحالف العسكري التركي–الإسرائيلي:

كانت تركيا تدرك تماما أهمية (إسرائيل) في الاستراتيجية الغربية، وكانت تعي جيدا أهمية دور اللوبي اليهودي في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة، كل هذا دفع بالحكومات التركية المتعاقبة، بما فيها حكومة حزب الرفاه الائتلافية، إلى مزيد من التعاون مع إسرائيل الذي أثمر عن توقيع

[1] – احمد تهامي عبد الحي، " **تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، يوليو 1997، ص111.

[2] – جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ص 56، 57

[3] – مصطفى كامل محمد،" تركيا: **القدرة والتوجه والدور**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996، ص20.

اتفاق التعاون العسكري بينهما في 23 شباط 1996 والذي عد بمثابة نواة لمحور سياسي- دفاعي ضد قوتين إقليميتين يعدهما الجانبين احد مصادر التهديد لأمنهما ومصالحهما وهما إيران وسوريا.

والحق فإن اتفاق التعاون العسكري بين الطرفين هو أكثر من مجرد تعاون في مجال التدريب، وفتح الأجواء التركية أمام الطيران العسكري الإسرائيلي، بل هو حلف دفاعي استراتيجي متكامل يغطي مختلف مجالات التعاون والتنسيق والتخطيط المشترك، وينطلق من نظرة مشتركة إلى مصالح الجانبين وأهدافهما وتحديدا دقيقا لآليات المواجهة لتلك المخاطر دون أن يغيب عن التصور الدور والدعم الأمريكي فضلاً عن دول حلف شمال الأطلسي الأخرى عدا عن اليونان.[1]

د-اعتبارات أخرى:

إن هذه الاعتبارات تتمثل في دور النخب المؤثرة في صنع القرار السياسي التركي لاسيما القوى ذات الطابع الأمني-العسكري، فالمؤسسة العسكرية التركية التي طالما مارست دورها كقيم على النظام السياسي ضد الأحزاب والقوى الإسلامية واليسارية والحركات القومية الانفصالية لم تظهر أي ميل لإجراء تغيير ذا مغزى في أسس الاستراتيجية التي عرفت بها تركيا سابقا ، والمتمثلة بان الأمن القومي التركي لا يمكن ضمانه إلا بالارتباط الوثيق مع الغرب من خلال حلف شمال الأطلسي[2]، فقد سبق لنجيب تورماتاي، رئيس الأركان التركي الأسبق، أن أشار في عام 1990، محددا لاستراتيجية الدفاعية لتركيا، إلى إن العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والأهداف القومية هي التي تعين سياسة كل بلد...وأن الاتجاه الدفاعي لسياسة تركيا الأمنية هي في انسجام تام مع الاتجاه الدفاعي لسياسة الأمن الجماعي لحلف شمال الأطلسي، وان الحلف يشكل عاملا متما لسياستنا الأمنية".[3]

كما أن المجموعات البيروقراطية، المؤثرة في صنع القرار، هي الأخرى بقيت على ما يبدو تتصرف بحساسية نابعة من مفاهيمها التقليدية حول السياسة الأمنية تجاه روسيا الاتحادية رغم التطور

[1] - هشام فوزي عبد العزيز، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية –التركية ".أنظر الموقع : www.uqu.edie.sa. تاريخ التصفح: 2020/12/15.

[2] - اندرو ما نغو، " **تركيا: الحليف القلق**"، (ترجمة) صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1992، ص605 .

[3]- Necip Torumtay, « urkey's Defense Strategy », Turkish Review Quarterly Digest (TRDQ), Spring 1999, PP.9-10.

الذي شهدته العلاقات بين البلدين، مما يعني لها، إن الإبقاء على دور تركي فاعل في الحلف خير ضمان لتركيا تجاه تحدد محتمل لمخاطر التهديد الروسي ضدها.[1]

وعلى صعيد التطورات الإقليمية المحيطة بتركيا وتأثيراتها على دور هاته الأخيرة في حلف الأطلسي، يمكننا الإشارة إلى إن تصاعد التوتر في العلاقات التركية-السورية عام 1996 بسبب اتهام الحكومة التركية لسوريا دعمها (الإرهاب الكردي) ضد بلادها فقد أكدت مصادر حلف شمال الأطلسي "إن الحلف يتابع باهتمام بالغ الوضع المتأزم بين سوريا وتركيا، من خلال متابعة الوضع العسكري عن كثب على طول الحدود بين البلدين لان أي تحرك للقوات سواء أكان طبيعياً أو غير طبيعي في مناطق قريبة من دولة عضو في الحلف يشكل عامل قلق".

وفي أعقاب التوقيع على اتفاق التعاون العسكري بين (إسرائيل) وتركيا عام 1996، أخذت الأخيرة تركز على ثوابت الدعاية الأمريكية-الغربية ضد سوريا، فقد عبر وزير الدفاع التركي، في 5 أيار 1997 بعد عودته من زيارة (إسرائيل)، عن "قلق تركيا من جهود سوريا لتطوير قدراتها في مجال الحرب الكيماوية والصواريخ البالستية، لان امتلاك هكذا أسلحة يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط ولكن أيضاً لحلف شمال الأطلسي".

وجدد الحلف وقوفه إلى جانب تركيا ضد سوريا بمناسبة أزمة 1998، التي أوصلت البلدين إلى حافة الحرب، على خلفية الدعم السوري المزعوم لحزب (*PKK*) وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان، وانتهت بتسوية كان أحد بنودها خروج الأخير من سوريا نهائيا.

وهكذا بدا دور تركيا في الحلف مهما، وان هذا الدور يكتسب ضرورته من الأهمية الجيوبولوتيكية والعسكرية لتركيا كبوابة دخول إلى الشرق الأوسط بعد أن كانت تشكل مخفراً أماميا للحلف في مواجهة الاتحاد السوفيتي أو دولة عازلة بين المعسكرين المتنافسين وقت ذاك، فالمتغيرات الدولية الجديدة دعمت الدور التركي في حلف شمال الأطلسي بحكم تبني الأخير لمهام جديدة تقوم على الأسس التالية:[2]

1- التزام أعضاء الحلف، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بالدفاع عن شعوبهم وأراضيهم وحريتهم وهو التزام يقوم على الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

[1] - نبيل محمد سليم، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

[2] - د.عبد الرحمن رشدي الهواري، **المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 137، يوليو 1999، ص ص280، 281.

2- مواجهة التحديات الأمنية ضمن المنطق (الاوروأطلسية) وما حولها.

3- يضع الحلف في الاعتبار بان مصالح الحلف الأمنية قد تتعرض لأنماط جديدة من الأعمال العدوانية على أعضاءه، منها (الإرهاب) والتخريب والجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق المواد الحيوية إليه (النفط مثلا).

4- القيام بدور جاد في الرقابة الدولية على الأسلحة، وتعزيز دوره في الرقابة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والمخاطر الناتجة عنها.

5- العمل على إبعاد المخاطر المحتملة، من خلال التعامل المبكر مع الأزمات سيما تلك المؤثرة في أمن أعضاءه.

6- اعتماد مفهوم استراتيجي جديد في إطار الاستراتيجية الأمنية-الدفاعية للحلف تتمثل باعتماد مبدأ (خارج المنطقة) أي امتداد فعاليات الحلف خارج نطاقه الجغرافي التقليدي لعملياته والمعينة بموجب المادة من المعاهدة المنشئة للحلف مما يعني تدخلاً في شؤون دول أخرى من غير أعضاءه. [1]

المبحث الثاني: الدوافع المتعلقة بالبيئة الداخلية.

إن المتتبع للتاريخ السياسي التركي، وبالعودة إلى الماضي القريب سيكتشف بأن بداية التسعينات كانت مرحلة هامة وحساسة في تاريخ الجمهورية التركية، إذا شهدت الحياة السياسية في تركيا مد وجز على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، ففي الجانب الخارجي فبالرغم من النضج الذي شهدته تركيا على المستوى الخارجي بعد تولي أوزال السلطة، وبعده أربكان، إلا أنه وعلى المستوى الداخلي كانت البلاد تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي بسبب تواصل واستمرار مسلسل الانقلابات العسكرية.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 شهدت الحياة العامة في تركيا تحولا مشهودا على إثر الإصلاحات التي انتهجها الحزب على المستويين الداخلي والخارجي، بحيث ساهمت وبشكل جلي في دفع التحول الاستراتيجي التركي صوب المنطقة.

المطلب الأول: التحول في نظام الحكم التركي 1990-2002

قبل الحديث عن التحول الذي طرأ على نظام الحكم التركي في الفترة الممتدة ما بين 1990-2002، يتوجب علينا الأمر الرجوع إلى تاريخ الحياة السياسية في تركيا قبل وبعد تأسيس الجمهورية

[1] - عبد الرحمن رشدي الهواري، مرجع سابق ، 281.

التركية سنة 1923، والتي شهدت العديد من الإشكالات والإرهاصات التي كادت في كل مرة أن تبعث باستقرار الدولة وأمنها، فأول إرهاصة واجهت تركيا تمثلت في مشروع الحداثة أو التغريب في خطوة أريد منها تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولة مدنية قوامها الثقافية والحضارية غربية محضا، ولأن التاريخ عبارة عن مسار متواصل يتضمن مراحل متعاقبة ذات الخصائص والمميزات المتعددة والمتنوعة، فإن الإرهاصة التالية التي واجهت تركيا قبل أن تكون جمهورية تمثلت في الصدام والتنافس بين ما هو علماني وما هو إسلامي، فالمتتبع للمسار التاريخي للحياة السياسية التركية يجد أن هذه الإرهاصة هي وليدة للإرهاصة الأولى، فبعد صراع الهوية الذي نشب بين الحداثيين والمحافظين نشب صراع ذو طابع ديني بين من ينادي بالعلمانية ومن يتشبث بالأصول الإسلامية، لتستمر الحياة السياسية في تركيا على أنقاض الصراعات الدفينة ليظهر صراع آخر ومن نوع آخر اتسم بالخطورة لكونه ربط إيجاد حل له بضمان مستقبل البلاد، وتجلى هذا الصراع بأولية وضع دستور من عدمه مولدا جدلا نخبويا أثر كثيرا على العملية السياسية التي ووضعت تركيا أمام امتحان صعب، بحيث وجدت نفسها أمام خيارين، إما الوقوع في أيدي القوى الغربية ويأتي هذا الخيار في كون الإمبراطورية العثمانية آيلة إلى الزوال، أو إيجاد وضع دستوري تنظيمي يسير الشأن العام على المستوى المحلي ويوجه الحياة السياسية للدولة على المستوى الخارجي.

بعد تأسيس الجمهورية التركية عرفت الحياة السياسية بها نوعا من الاستقرار والسلم، كون البلاد تخلت عن الخلافة على حد تعبير كمال أتاتورك، الذي نصب نفسه رئيسا للجمهورية وتحت عين حامية وفاحصة وضامنة لاستمراره ألا وهي المؤسسة العسكرية التي حملت شعار " الجيش هو من أوجد الدولة، فهو المسؤول الأول والأخير عنها"، شعار جاء ليحمل في ثناياه صراعا أقل ما يقال عنه أنه صراع السيطرة على السلطة بين ما هو مدني وما هو عسكري، وبدأ هذا الأخير جليا وظاهرا للعيان وعلى كافة المستويات، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية وقانونية، وذلك من خلال ما أرسته من صلاحيات وفقا للدساتير المتداولة على الجمهورية التركية، أو من خلال تقديم نفسها بأنها الأجدر لقيادة البلاد على المستوى الداخلي والخارجي وهو ما يجسد إزاحة كل ما هو مدني من السلطة أو بالأحرى بقاء السيطرة العسكرية على حساب التهميش المقنن للمدنيين، واستمر الحال على حاله حتى مع ميلاد ما يسمى بالتعددية الحزبية التي أوجدت ما يسمى بالمعارضة السياسية التي رفعت في أول ظهور لها شعار التنديد والاستنكار للإجراءات والأساليب المنتهجة من قبل المؤسسة العسكرية المتمثلة في التدخل السافر في الحياة السياسية، فمن انقلاب عسكري وتعديل دستوري، إلى

انقلاب عسكري وتعديل دستوري جديد، كل هذا أثر على مسار عمل النظام السياسي التركي الذي وجد نفسه يتخبط في أزمات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، هزت بكيانه في كل مرة، وعليه سنسلط الضوء على أهم مرحلة شهد الحياة السياسية التركية، وهي مرحلة الانقلاب العسكري لسنة 1980 والذي يعد نقطة تحول فعلية في طبيعة نظام الحكم التركي لاسيما مع وصول تورغت أوزال إلى الحكم.

1-الانقلاب العسكري لسنة 1980:

إذا كان الهدف الرئيسي للديمقراطية يكمن في أحقية الشعب في اختيار ممثليه لتولي مشارف السلطة، فإن الديمقراطية في تركيا تكمن في أحقية الجيش في التدخل في العملية السياسية، وبالتالي فرض السيطرة العسكرية والإطاحة بالحكومة المدنية، في وسط دهشة وحيرة كبيرة تغمر الشعب التركي، وبناء عليه يعتبر هذا الانقلاب الأخطر من حيث مخلفاته المادية والمعنوية، والأكثر تأثيرا على العملية السياسية، لربما يعود هذا لطول مدته التي تعدت ثلاث سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه كان وليد مجموعة من الإفرازات المتمثلة في تراكم تحاقنات سياسية اقتصادية واجتماعية، يأتي هذا كله تحت سياق الاستقطاب الإيديولوجي الذي كاد أن يزج بتركيا إلى حرب أهلية محدودة.[1]

أ-دوافع الانقلاب:

- **الدوافع السياسية:** شهدت تركيا في أوائل سنة 1980 تصاعدا رهيبا وعجيبا للعمليات الإرهابية التي استهدفت العامة والخاصة، والتي كانت نتاج صدام إرادتين سياسيتين الأولى متمثلة في اليمين، والثانية متمثلة في اليسار، وفي هذا الصدد بلغ عدد ضحايا الإرهاب في شهر أيلول من نفس السنة حوالي 220 ضحية بمعدل 56 منظمة إرهابية ذات توجهات دينية إسلامية منها وكردية، ولعل هذا ما جعل الجنرال كنعان افرين يصرح: "إننا نعيش في حالة من الفوضى والرعب"، ويظهر من كلامه أن الحكومة المدنية فقدت السيطرة على زمام الأمور، وهنا كان لزاما التدخل لإرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية.[2]

[1]- محمد نور الدين، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 683.

[2]- علي حمزة سليمان الحسناوي، **ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960-1980**، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد الثالث، 2010، ص 120.

- **الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:** لعل المتتبع للشأن الاقتصادي التركي يلاحظ أن الأزمة التي مرت بها الحكومة التركية في نهاية السبعينات وبداية الثمانيات راجعة بالدرجة الأولى إلى سنوات الخمسينات، والتي راحت جذورها تمتد إلى غاية اللحظة السابقة الذكر وهنا وصل معدل التضخم 40%سنة 1776 لينعكس بذلك بدوره على اليد العاملة التي راحت البطالة تقصفها بأرقام تجاوزت 50%.

وتزامن كل هذا مع أزمة المديونية التي أغرقت البلاد بشيفرات تعدت 12.5مليون دولار تركي، وهو ما يقودنا إلى القول بأن تركيا عانت فعلا وضعا اجتماعيا خطيرا جاء وليد تراجع الوضع الاقتصادي حيث أصبح الفقر مقابل ازدياد معدلات السكان، وكذا الهجرة من الريف إلى المدينة إحدى أهم التحديات التي تواجه الحكومة التركية الحالية والمستقبلية.[1]

- **الدوافع الدينية:** هناك من اتهم السلوكيات المنتهجة من قبل زعيم حزب الخلاص الوطني أربكان، بأنها السبب الرئيس في إدخال البلاد في إعصار طائفي تجسدت أطرافه في كل من التيار الإسلامي والتيار العلماني وراحت تظهر في تزيين المشهد السياسي التركي باعثتا في ذلك فوضى عارمة يصعب استتباباها، خاصة وأنها وصلت بالمتظاهرين إلى حمل لافتات مكتوب عليها بالعربية تركية إسلامية، ولعل هذا ما أثر حفيظة العسكر والذي رأى بأن هذا النهج منافي لمبادئ أتاتورك القاضية بالعلمانية خاصة وأنه عدا الحامي لها.[2]
- **الدوافع الخارجية** : كان لنجاح الثورة الإسلامية في إيران تأثيرا بالغا على البيئة الدولية، وهنا نتذكر مقولة كينث والتز الذي يقول بأن البنية تفرض السلوك على الوحدة، انطلاقا من هذا الافتراض نجد أن هذا النجاح المحقق في إيران ألقى بظلاله على الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة، وعلى تركيا بصفة خاصة ونظرا لما تحوزه من موقع استراتيجي زاخرا بمورد المائية، جعلها محل أطماع إيران بالدرجة الأولى والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الثانية، هذا ما تجسد من خلال مفارقتين، رغبة إيران في إنجاح الثورة الإسلامية في تركيا وامتدادها إلى جميع دول الإقليم هذا من جهة، ومن جهة أخرى رهبة الولايات المتحدة الأمريكية من الوضع الأهون في تركيا والذي قد يصنع المفاجئات في أي لحظة، هنا

[1]- احمد شاكر العلاق، **انقلاب عام 1980م في تركيا**، نقلا عن :.https://ahmedalalaq.wordpress.com تاريخ التصفح: 03/13/ 2019.

[2]- علي حمزة سليمان الحسناوي، مرجع سابق، ص 121.

تحركت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الصندوق النقد الدولي بإمداد تركيا بمعونات اقتصادية مكنت الجيش من خلالها من أن يتقوى ويستعد للانقلاب كما هو مبين في الجدول أدناه.[1]

جدول رقم01: يوضح المساعدات الأمريكية منذ الخمسينات (ملايين الدولارات)

السنة	برنامج المساعدات العسكرية منح MAP	مواد دفاعية ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية منح EDA	المبيعات العسكرية الخارجية قروض FNS	الإجمالي
1971-1950	2922.8	483.8	-	3402.4
1971	98.7	105.3	-	203.6
1972	60.6	103.8	15.0	179.4
1973	66.1	120.6	20.0	206.7
1974	80.5	37.2	75.0	192.7
1975	13.3	7.1	75.0	95.4
1976	-	-	125.0	125.0
1977	-	-	125.0	125.0
1978	0.2	-	175.0	175.2
1979	5.3	-	175.0	180.3
1980	3.4	-	250.0	253.4

المصدر: طلال يونس الجليلي قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، ص 85.

ب-استيلاء الجيش على السلطة:

وأمام هذه الأوضاع المتأزمة، وأمام سكون حركة السياسيين حيالها تحرك الجيش بقيادة الجنرال كنعان افرين رئيس الأركان ورئيس الانقلاب العسكري للقول في البيان المدلى على مسامع الأتراك: "اضطرت القوات المسلحة التركية لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلاد والأمة وحقوق وحريات الشعب وضمان أمن حياة الناس وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم، ولضمان تطبيق النظام والقانون وبتعبير أخر استعادت سيادة الدولة والمحافظة على وحدة البلاد والأمة والحيلولة دون حدوث حرب أهلية وتثبيت الدولة وسلطاتها والقضاء على الأسباب التي حالت دون تطبيق النظام الديمقراطي".[2]

[1]- فادي محمود صبري صيدم، مرجع سابق، ص 74.

[2] - عقيل سعيد محفوط، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص 68.

أي هنا نستشف بأن الجنرال أكد أن أهداف البيان تكمن في تجنب التسييس المعتمد لعامة الشعب، وكذا الوقوف والحيلولة دون وجود مسببات تقود في المستقبل القريب إلى حدوث تمزق سياسي واستقطاب إيديولوجي، وأضاف الجنرال أيضا في إحدى اجتماعات المجلس الأمن القومي بأن الانقلابين يسعون بجهد لإقامة حكومة مدنية ذات أبعاد علمانية تسير على النهج الليبرالي وتوعد بتسليم السلطة في أول موعد انتخابي لاحق.[1]

ج–مكانة العسكريين والمدنيين من دستور 1982:

وكما جرت عليه العادة وفي كل انقلاب أصبح العسكريون على تقليد، إذا لم يكن هناك دستور بعد انقلاب، كان هناك تعديل له، إلا أن هذا الأخير جاء بدستور جديد لتركيا وهو دستور سنة 1982 المتآلف من 177 مادة منها 16 مؤقتة، حيث حملت طيات مواد هذا الأخير إلغاء مجلس الشيوخ وكذا انخفاض في عضوية المجلس الوطني التركي الكبير إلى 440 عضو وتصاحب هذا توسيع سلطات الرئيس من خلال منحه صلاحية الاعتراض على أي من التعديلات الدستورية والجلوس على كرسي الرئاسة لمدة 07 سنوات، كما قام بحضر الرؤساء والأمناء العامين وأصحاب المناصب العليا الذين كانوا في سدت الحكم من ممارسة النشاط السياسي لمدة 10 سنوات، وهذا وقد نصت المادة المؤقتة الأولى من الدستور بأن يتولى الجنرال كنعان افرين رئاسة الجمهورية لمدة 07 سنوات، تنص المادة 15 المؤقتة بوجوب حصانة أعضاء المجلس الأمن القومي.[2]

لكن الشيء المهم في هذا الدستور والذي توجب علينا الوقوف عنده هو ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 118، والتي أكدت بأن مجلس الأمن القومي هو تلك الأداة التي تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، ومن هنا أضحى يحتكر وظيفة جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية والقيام بجميع المعلومات التي تهم الدولة وترتيبها وتقييم ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وبناء على هذا أصبحت قراراته ملزمة للحكومة ويجب عليها تنفيذها حرفيا وهنا وللتنويه ومن أجل القيام بهذه المهمة استحدث الدستور الأمانة العامة للمجلس، يتولى

[1]- http://www.allaboutturkey.com/darbe.htm Military interventions in Turkey, 2015/03/15 : تاريخ الاطلاع.

[2]- Dr. Gerassimos Karabelias, **CIVIL–MILITARY RELATIONS: A COMPARATIVE6 ANALYSIS OF THE ROLE OF THE MILITARY IN THE POLITICAL TRANSFORMATION OF POST–WAR TURKEY AND GREECE: 1980–1995**, , Final Report submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO) in June 1998.p.29,30.

أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة، كما تم تحديد مهامها كما أشرنا سابقا بتولي الشأن العسكري ولاقتصادي والسياسي والثقافي، فضلا عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الأتاتوركية وبهذه المهمة أصبحت الأمانة بمثابة ذاكرة الدولة ومركز عملياتها.

هذا وحتى تتجسد فعلا السيطرة العسكرية ووفقا لأطر قانونية، جاء في متن الفقرة الأخيرة من المادة 175 من الدستور الأنف: "حق رئيس الجمهورية في رفض قرارات المجلس التشريعي الخاصة بإجراء تعديلات دستورية "[1]. ويتضح جليا من نص هذه المادة مدى رغبة إدارة الانقلاب في قطع الطريق أمام أي جناح مدني يكتنف تخمينه الوصول إلى السلطة بعيدا عن النفوذ العسكري. .

بهذا نستشف بأن الجيش فعلا حجز مكانا له كأرقى وأسمى مؤسسة دستورية من خلال تضخيم أجهزة مجلس الأمن القومي، وكذا من خلال توسيع صلاحياته، التي جعلت من المؤسسة العسكرية بصفة عامة تبسط سيطرتها ونفوذها، وتنقل بالمجتمع تحوي العسكرة.

1-فترة حكم تورغت أوزال 1983 -1993:

يعد أوزال من أبرز الشخصيات السياسية التي حكمت تركيا بعد مصطفى كمال أتاتورك، بحيث امتدت فترة تقلده للحكم ما بين (1983-1993)، هي الفترة التي خلفت أثارا واضحة في الحياة العامة التركية خاصة ما تعلق منها بالتوجه الخارجي التركي الجديد، إن الاسهامات السياسية الجلية التي قدمها اوزال في الحياة العامة التركية جعلت الباحثين والأكاديميين وحتى السياسيين يطلقون على المدة الزمنية التي تقلد فيها اوزال السلطة بالفترة الأوزالية.[2]

- **أوزال والسياسة الداخلية** : في سنة 1983 حقق تورغت أوزال رئيس حزب الوطن الأم فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية، حيث شرع منذ الولهة الأولى من تسلمه السلطة في تنفيذ مشروعه للإصلاح الاقتصادي، وفعلا استطاع أثناء فترة وجوده في السلطة من أن يحول تركيا من دولة قليلة النمو في الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى قوة إقليمية في التسعينات من نفس القرن، ويمكن ملاحظة ذلك بشكل جلي وواضح في المجال الاقتصادي، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 1.9% عام 1983 إلى 3.3% عام 1990، وزاد معدل النمو في القطاع الصناعي من 1.2% سنة 1983 إلى 7.93% سنة

[1]- TURKIYE CUMHURİYETİ ANAYASASI, Kanun No.: 2709Kabul Tarihi: 7.11.1982, p,41

[2] -أفراح ناثر جاسم، **توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة، دراسات إقليمية**، مركز الدراسات الإقليمية، السنة3، العدد6، كانون الثاني 2007.، ص 01.

1993، وزادت الصادرات من 6.11مليار دولار سنة 1983 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1989، وازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (113) مليون دولار في عام 1984 إلى (663) مليون دولار عام 1989 ، وازدادت تعاقدات شركات المقاولات التركية ومعظمها في بلدان عربية مجاورة[1]، كما كان لتركيا عمليات تجارية هائلة وواسعة في منطقة الخليج العربي لاسيما مع المملكة العربية السعودية[2]، لكن وبالرغم من كل هذه الإنجازات إلا أنها انعكست سلبا على شعبية حزب الوطن الأم وزعيمه اوزال، ولعل السبب الرئيس في تدني هذه الشعبية، هي الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية اللبرالية التي طبقها، إذ عاود معدل التضخم للارتفاع ليصل إلى 80% وانخفاض القدرة الشرائية إلى نسبة 47%[3] فضلا عن ازدياد الفساد السياسي الكبير الذي تميزت به قيادات الحزب والوزراء وعائلة اوزال التي جمعت ثروات طائلة كانوا يتباهون بها دون وجل، هو الأمر الذي أدى إلى تعرض اوزال نفسه لمحاولة اغتيال في 18 حزيران 1988 من قبل أحد أفراد جناح اليمين المعروف بـ (كوماندوركارتال) واسمه (ديسيراغ).[4]

وعلى العكس مما كان متوقعا، وفي نهاية الثمانينيات رأى أوزال بأن شخصيته السياسية تمكنه من المضي في طموحه السياسي لتقلد منصب رئيس الجمهورية، و في 31 تشرين الأول 1989 أنتخب رئيسا لدولة التركية خلفا للرئيس ايفيرين[5]، إذ استطاع الفوز بعد انتخابه من قبل أعضاء حزبه فقط الذين لا يمثلون سوى 20% من أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، وتمثل دور أوزال في صنع القرارات الداخلية في تركيا باختياره المباشر لرئيس المجلس الوطني يلدرم آق بولوط ***Yildirim Akbulut*** لخلافته في زعامة حزب الوطن الأم (*ANAP*) والحكومة بعد انتخابه رئيسا للجمهورية سنة 1989 كي يستغل (ضعف شخصية) بولوط في مواصلة دوره المهيمن في إدارة شؤون الحزب والحكومة والدولة، حتى ساد آنذاك اعتقاد لدى رأي العام التركي مفاده بأن أوزال يحكم من خلف الستار، وهو فعلا يجمع بين رئاسة الدولة والحزب الحاكم، فضلا عن هذا فقط اختار أوزال أشخاص من أعضاء أسرته لمناصب حزبية حكومية مهمة، منها زوجته سمرا التي انتخبت رئيسة لفرع ذلك الحزب

[1] – أفراح ناثر جاسم، مرجع سابق، ص 4.

[2] –جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص، 20.

[3] – رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان –الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق، ص146.

[4] – فيروز احمد، **صنع تركيا الحديثة**، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995، ص ص443، 445.

[5] –يحي أحمد حسن، **تركيا والبحث عن المستقبل**، د ط، القاهرة: 2006، ص 93.

في استانبول في 28 نيسان 1991 بفضل دعمه وتدخله رغم معارضة الكثير من كوادر الحزب ونوابه وثلاثة وزراء ترشيحها لشغل ذلك المنصب.[1]

إن انتخابات تشرين الأول 1991 البرلمانية شهدت تشكيل ديميريل حكومة ائتلافية ضمن حزبه والحزب الوطن الأم، يأتي هذا بالرغم من الخلاقات السياسية التي كانت قائمة بينه وبين اوزال ، غير أن ذلك لم يمنعهما من العمل مع بعض ، بحيث تمكن الطرفان من التعامل والتعاون في صنع القرارات وتسيير شؤون الدولة الداخلية والخارجية، مما ساعد على اتساع مساحة الاتفاق بينهما، من هذا المنبر تعبيرهما عن توجهات سياسية متقاربة يمينية، إزاء المشكلات الداخلية السياسية والاقتصادية، وعدم اختلافهما جوهريا بشأن ثوابت السياسة الخارجية ومصالحهما وتوجهاتهما، وان لم يمنع ذلك حرص (ديميريل) على الممارسة الفعلية لاختصاصاته الدستورية، بوصفه رئيس وزراء في نظام برلماني، مما شكل قيدا على ما كان يتمتع به اوزال قبل هذه الانتخابات من حرية اكبر في عملية صنع القرار.

- **أوزال والسياسة الخارجية:** إن الفترة التي ترأس فيها أوزال الحكم شكلت نقلة نوعية في إدارة السياسة الخارجية التركية، وهذا وفقا لرؤية واضحة تتضمن تحويل تركيا على المستوى الخارجي إلى قوة إقليمية وعالمية تعمل على خلق الانسجام مع حالة من التنوع التي تتميز بها ولعل هذا ما جعل تورغت أوزال يقول: "**إن الشعب التركي ليس عبأ للدولة، وإنما الحكومة هي التي يجب أن تكون خادما للشعب**"، لقد أراد أوزال بتركيا أن تحرر من سياط الماضي المغلق، وأن لا تبقى سجينة الشعارات الكمالية، وأراد أيضا أن يكون القرن القادم هو قرن تركيا[2]، وكان لنهج أوزال ونظرته هذه أثر بالغ الأهمية في سياسة تركيا الخارجية، وخصوصا في الفترة الممتدة ما بين 1989-1991 عندما أشرف شخصيا على عدد من القرارات السياسية الحاسمة والمبادرات الجديدة[3]، على غرار حرب الخليج الثانية عام 1991 والتي كانت بمثابة الحدث الأساسي الذي مهد الطريق لسياسة تركية اكثر فاعلية في الوطن العربي، فاشتراكها ومؤازرتها للتحالف الغربي ضد العراق، شكل ابتعادا ملحوظا في سياستها المرتكزة على عدم التدخل في الصراعات والحروب الإقليمية، فكانت الخطوة الأولى لها إغلاق أنبوبي النفط اللذين ينقلان صادرات النفط العراقي، وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام

[1]- حنا عزو بهنان، موقع **رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية 5 (11)، 2008، ص 16.

[2]- جمال خالد محمد الفاضي، **التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة 2002-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية، جامعة قناة السويس –الإسماعيلية: القاهرة، 2010، 2015، ص 115.

[3]- صبري سياري، **تركيا والشرق الأوسط في التسعينات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31 (1998)، ص 3.

قاعدتي (انجرليك) و(باطمان) الجويتين في العمليات العسكرية ضد العراق، للالتزام بالحظر الجوي المفروض عليه.[1]

ومن جانب آخر شهدت سنوات حكم الرئيس اوزال في بداية التسعينات تغيرات متسارعة منحت السياسة الخارجية التركية حيوية بارزة في العلاقات السياسية مع دول المنطقة، فبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية 1991، شهد المحيط الإقليمي لتركيا تحولات كبرى، إذ تم استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز ومعظمها كانت من المجتمعات الناطقة بالتركية، وتجمعها مع تركيا روابط العرق والدين واللغة والثقافة، فبدأ اوزال بالتحدث عن إعادة تشكيل الدولة التركية عبر توجهات إسلامية معتدلة وذلك بأن تأخذ تركيا دورا قياديا في المنطقة[2]، ولعل هذا ما جعله يؤكد: **"نحن مستعدون لتنفيذ كل المشروعات التي تعيد بناء المنطقة اقتصاديا بما في ذلك مشاريع تنمية الموارد المائية ومنها طريق لإيصال مياه الأنهار التركية(أنابيب السلام) لجزيرة العربية في خطوط تسير جنبا إلى جنب مع أنابيب الغاز والنفط".**[3]

أولى اوزال اهتمامه بالدول المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، استخدام العلاقة الثقافية والعلاقات التاريخية مع دول آسيا الوسطى وفيما يتعلق بالعلاقات التركية الأرمنية اتجه نحو التطبيع على هوية مشحونة عاطفيا بالرغم من وجود قضايا لاتزال معلقة مثل مشكلة الحدود بين تركيا وأرمينيا، والاعتراف بالإبادة الجماعية أو النزاع بين أذربيجان وأرمينيا.

كذلك سعى اوزال لإنشاء اتحاد تركي وبذل عدة محاولات لتطبيع العلاقات الدولية مع الاتحاد لأوروبي[4]، في حين استمرت سياسة اوزال الخارجية كما هي عليه الحال بالنسبة لعلاقات تركيا بالولايات المتحدة، وذلك لما يعرف عنه من ميل للغرب الرأسمالي والولايات المتحدة. ونظرا لهذه السياسة التي وجدت لها آفاقا مفتوحة أمامها، فأن الحكومة التركية احتلت المرتبة الثالثة بعد الكيان الصهيوني ومصر في الحصول على المساعدات الأمريكية العسكرية فضلا عن المساعدات الاقتصادية والدعم المالي.

---

[1]- جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص27.

[2] - خير الدين عبد الرحمن، **القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشرين**، عمان: دار الجليل للنشر، 1996، ص413.

[3] -منال الصالح، **أثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داود أوغلو (2009 –2014) دراسة تحليلية**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، 2018، ص 112.

[4] -منال الصالح، المرجع نفسه، ص 113.

فبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه تورغت أوزال على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي جعل البعض يصفه بأنه: "**المصنع الذي أعاد إنتاج الثقافة الوطنية التركية، القائم على التفاهم بين الإسلام والثقافة التركية، والبدء في تشكيل هوية تركية جديدة**"[1]، غير أن هذا الدور أدى إلى نتائج متعارضة، فمثلا بالرغم من أن حرب الخليج الثانية أظهرت بوضوح أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب في منطقة الخليج، فإن هذا لم يؤد بالضرورة إلى علاقات أفضل لتركيا بالغرب، كذلك لم تتحقق الآمال الاقتصادية المتوقعة، إذ لم تزدد صادرات تركيا إلى الشرق الأوسط. والأهم من ذلك أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق كما أن الحظر المفروض على العراق كان قد أصاب الحركة التجارية والاقتصادية بالشلل في جنوب تركيا ودفع سكانها ورجال الأعمال فيها إلى الهجرة كما أن الهجمات التي سببت خسائر في الأرواح البشرية البريئة والممتلكات التي يشنها الأكراد انطلاقا من الأراضي العراقية سببت خسائر فادحة للاقتصاد التركي بسبب الوضع القائم في شمال العراق.

إن أكبر الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد التركي قد نتج من إغلاق أنبوب النفط العراقي قد إثر في احتياجات تركيا من النفط، حيث أن تركيا أفنت 61% من احتياجاتها من النفط من السعودية، إذ استوردت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 1991 ما قيمته 623 مليون دولار من النفط السعودي منها 452 مليون دولار كهبة والباقي 171 مليون دولار يمكن تسديده نقدا وفي الوقت نفسه تم استيراد ما قيمته 171 مليون دولار من النفط الليبي. وفي هذا المجال أكدت الصحف التركية بأن الأضرار التي لحقت بتركيا جراء إغلاق أنبوب النفط منذ 6 آب 1990 إلى 10آب1991 بلغت 396 مليون دولار.[2]

والحقيقة أن الاقتصاد التركي قد لحقت به خسائر كبيرة بسبب الحصار على العراق، ولعل أبرز مظاهر تلك الخسائر ما يأتي: [3]

- قارب معدل صرف الدولار لليرة التركية معدل التضخم في تركيا فقد ارتفع معدل الشراء لليرة التركية للدولار من قبل البنك المركزي التركي من 89.3 عام 1980 إلى 2927 عام 1990 و38418 عام 1994.

[1] – جمال خالد محمد الفاضي، مرجع سابق، ص 116.

[2] – هاني ارسلان، **تركيا وامن الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، يوليو 1991، ص104.

[3] – رواء زكي يونس، **أثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980–1995**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 1998، ص104.

- إن العجز المستمر في الميزان التجاري انعكس تأثيره المباشر على عجز ميزان المدفوعات التركي كما ارتفع العجز في الحساب الجاري.
- تفاقم أزمة المديونية وتوجه السلطات العالية التركية بالافتراض الداخلي والخارجي، وتزامن ذلك مع ارتفاع معدلات البطالة في تركيا.
- الارتفاع في معدلات الأسعار ومن ثم ازدياد أثار التضخم على شرائح المجتمع التركي.

وقد اعترف الرئيس التركي اوزال بتلك الحقيقة بقوله:" إن تركيا قد تكبدت أضرارا نتيجة الحظر على العراق، وقد حسبنا حساباتنا لهذه الأضرار التي ستتكبدها...إن تركيا وبشكل أكيد فقد تكبدت أضرارا، ويجب علينا التفكير بكيفية التعويض عن هذه الأضرار، إن المهم هو التأكيد بأن تركيا منطقة مستقرة وآمنة، وهناك مناقشات حول تعويض تركيا عن الأضرار التي تكبدتها نتيجة الحظر".

كان من الطبيعي أن يترك الحظر على العراق أثرا سلبيا في تركيا واقتصادها، لان العراق يعد المصدر الرئيس للاحتياطات النفطية التركية قبل الحصار كما يشكل سوقا واسعا أمام الصادرات التركية وخاصة السلع الزراعية كما تحصل تركيا على منافع عديدة جراء شرائها النفط العراقي ولا تحصل عليها من مصادر أخرى، وهي أن تركيا تحصل على أرباح بين 400-600 مليون دولار لقاء مرور أنبوب النفط العراقي عبر أراضيها ولقاء الخدمات الأخرى. كذلك حصولها على النفط العراقي بأسعار تفضيلية وتشغيل الأيدي العاملة التركية في المجالات الملحقة بالتصدير والنقل والتأمين والشحن والموانئ كذلك تسديد أثمان النفط بالاحتياط. ويستحق القسط الأول بعد سنة من التجهيز، فضلا عن انخفاض نفقات إيصال النفط إلى الموانئ التركية نتيجة لقرب مصادر الإنتاج، فضلا عن هذه الامتيازات فأنه يمكن تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشأ.[1]

وعلى أية حال، لا يمكن للحكومة التركية إن تحجب تلك الحقيقة عن الرأي العام التركي، الذي تضرر كثيرا من أحداث حرب الخليج الثانية، فأعلنت اعترافها بتلك الخسائر ومن ذلك تصريح وزارة الخارجية لصحيفة الزمان التركية قالت فيه:" إن كمية كبيرة من النفط العراقي الموجود في أنبوب نفط خط كركوك- يومورتاليك تقدر قيمته بـ400 مليون دولار اصبح غير صالح للاستخدام... وان تركيا تخسر 715 الف دولار يوميا من جراء غلق الأنبوب، وان مصاريف الصيانة للأنبوب من 2

[1] - رواء زكي يونس، مرجع سابق، ص117.

نيسان 1993 تقدر بـ 157 مليون دولار.. إن عدم تشغيل الخط لمدة طويلة تسبب في تأثر النفط الموجود داخله وتعرض الخط لأضرار كبيرة، لهذا الأسباب فأننا مع إعادة عمليات تصدير النفط عبر خط كركوك يومورتاليك".

كما إن الصحافة التركية لم تكن بعيدة عن تلك الأوضاع فقد نشرت صحيفة (ملليت) مقالا حول سوء الأوضاع في جنوب شرقي الأناضول بسبب الحصار الاقتصادي على العراق جاء فيها :"إن حرصنا الشديد على تطبيق المقاطعة الاقتصادية على العراق قد أدى إلى انهيار اقتصاد منطقة جنوب شرقي الأناضول، ولهذا فأن البطالة والفقر سترداد بين المواطنين هناك بنسبة كبيرة جدا، وهذا ما سيسهل على عناصر *PKK* مهمة كسب هؤلاء الشباب الفقراء إلى صفوفهم وبهذا ستتحول العمليات الإرهابية الصغيرة إلى عمليات مسلحة تقوم بها مجموعات كبيرة من تلك العناصر.

وهكذا تأثرت تركيا كثيرا من جراء الحرب والحصار على العراق وتكبدت خسار كبيرة وذلك لكون العراق جار لتركيا وما يشكله من ثقل اقتصادي كبير في تمويل الاقتصاد التركي فضلا عن خسائرها على الجانب الأمني.[1]

2-فترة حكم سليمان ديمريل:

يعد سليمان ديمريل واحد من الشخصيات السياسية البارزة التي لعبت دورا كبيرا في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر، بحيث استطاع بذكائه ودهائه السياسي الدخول إلى عالم السياسة وهو في مقتبل العمر، وتقلد عدة مناصب إدارية وسياسية سامية رفيعة، إن هاته المناصب جعلت من سليمان ديمريل يتميز ويطغى ويبرز بشكلي واضح وجلي عن سابقيه من شخصيات سياسية على غرار كل من بولند أجاويد (*Bulent Ecevit*) عصمت اينونو (*Ismet Inonu*) وتوركوت أوزال (*Turgut Ozal*).[2]

لقد مثل وفاة الرئيس تورغوت اوزال في 17 نيسان/ أفريل 1993، انتخاب البرلمان التركي في 17 /05/ 1993 ديميريل رئيسا للجمهورية، وتولي تانسو تشيللر رئاسة الحكومة الائتلافية في 1993/06/25، وبصرف النظر عن وصول ديميريل إلى رئاسة الدولة عبر هذه الآلية (الانتخاب غير المباشر عن طريق البرلمان) ورغم احتجاجه السابق عليها، فإن قراره بالتخلي عن رئاسة الحكومة والحزب ليتولى رئاسة الدولة يمكن تفسيره وفقا للاعتبارات الآتية:

[1] – رواء زكي يونس، مرجع سابق، ص 120.

[2] – ريان ذنون العباسي، مرجع سابق، ص 316

- الطموح الشخصي لديميريل كسياسي مخضرم أراد تتويج حياته السياسية بهذا المنصب.
- إدراك ويقين ديميريل في ضوء خبراته السياسية السابقة أن الحكومات الائتلافية عادة ما تكون قصيرة العمر بسبب تباين رؤى أطرافها ومواقفهم، فحكومته الائتلافية الرابعة استمرت 27 شهرا والثالثة أقل من 4 أشهر.
- سعي ديميريل ومحاولته أن يؤدي دورا سياسيا مؤثرا –مهيمنا في عملية صنع القرار من موقع رئاسة الدولة على نحو لا يكاد يختلف كثيرا عن دور أوزال السابق في التفاعلات الحزبية والسياسات الداخلية والخارجية، رغم انه كان في مقدمة المعارضين له قبل انتخابات 1991.[1]
- إن دور سليمان ديميريل لم يختلف كثيرا عن دور أوزال السابق في الحزب و في السياستين الداخلية والخارجية رغم أنه كان في مقدمة المعارضين له قبل انتخابات 1991 وتجاوز أوزال اختصاصاته الدستورية، ومنها عدم معارضته بعد تسلمه منصب الرئاسة لوجود قوات أمريكية على الأراضي التركية لحماية أكراد العراق أولا، ومواصلة القوات التركية البرية اجتياز الحدود العراقية ثانيا، وكذلك قيام القوات الجوية بطلعات جوية واسعة أيضا منذ عام 1995 لا بل أن القوات البرية قامت بأكبر العمليات وأطولها زمنيا في عهد ديميريل منها: عملية (فولاذ) التي استغرقت من 21 آذار وحتى 4 أيار 1994 وشارك فيها أكثر من 30 ألف جندي تركي توغلوا أكثر من 40 كم شمالي العراق وفي مساحة قدرها 250 كم^2، وأعقبها عملية أخرى في 22 رغم ما أثارته تلك العمليات من ردود أفعال دولية وإقليمية وعربية ثانيا، فضلا عن تصريحات ديميريل بشأن المطالبة بولاية الموصل (موصل- كركوك- اربيل- السليمانية) ثالثا، ومع ذلك فإن ديميريل من جهة أخرى عارض العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق، كذلك طالب برفع الحظر المفروض على العراق بسبب الآثار السلبية التي لحق بالاقتصاد التركي جراء تلك العقوبات وتوقف إمدادات النفط عبر خط كركوك- يومور تاليك، من خلال التصريح الذي أدلى به بعد مباحثاته في القاهرة مع نظيره المصري حسني مبارك في 7 أيار 1994.[2]

[1] – جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 39.

[2]– حنا عزو بهنان، مرجع سابق، ص 18.

3-فترة حكم حزب الرفاه (أربكان):

أرسى القانون الصادر في الجريدة الرسمية في 24 نيسان 1980 ضرورة تنظيم الحياة الحزبية في تركيا والذي أنيط بمجموعة من الشروط الواجب توافرها في أي تنظيم يريد ممارسة نشاط سياسي، وحتى يتسنى له ذلك يجب أن يكون له تواجد في 34 محافظة من أصل 67 هذا إلى جانب احترامه للعلمانية وابتعاده عن التسميات الدينية والعرقية، وكما يجب أن تضم قائمته حوالي 20 عضوا يصادق عليها مجلس الأمن القومي، الذي لم يفوت الفرصة هو الأخر أين بعث بالأحزاب الفتية للانضباط بالنظام الانتخابي الجديد القائم على التمثيل النسبي، والقار بضرورة حصول أي حزب حتى يطرق باب البرلمان أن يتجاوز نسبة 10%من الأصوات المعبر عنها.[1]

وأمام هذه القيود القانونية والسياسية والإدارية، ولد من رحم الاستقرار السياسي المعاش في تركيا وعلى أعقاب التجربة الفاشلة لحزب السلامة الوطني، انبثق حزب الرفاه الإسلامي في 19 يوليو عام 1983 بقيادة أحمد تكدال والذي لم يتوالى في تسليم مشعل الزعامة للخبير السياسي الذي رفع عنه الحضر بعد ما كان عضوا نشاط وفاعلا في حزب السلامة الوطني ألا وهو نجم الدين أربكان الذي أنتخب رئيسا للحزب سنة 1987،والذي لم يخفي نواياه الإسلامية إ تجاه الأوضاع التركية، والذي أرجع سبب تواجدها في وحل من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبالدرجة الأولى إلى فصل الدين عن السياسية.

-نظرة حزب الرفاه للوضع العام في تركيا:

استهل حزب الرفاه مسيرته السياسية بثوب المعارض الرافض للوضع الكارثي الذي تعيشه تركيا، حيث باشر في تقديم انتقادات لاذعة لحكومة أوزال والذي راح يتهمها بالانحلال والتراخي، كما وانتقد وبشدة النظام المالي الرأسمالي وانعكاساته على المجتمع التركي وفي هذا الصدد يشير أربكان نجم الدين زعيم الرفاه إلى وجود خمس جراثيم تنخر جسم النظام السياسي، وبالتالي تسحق الأمة وتخرب بذلك الاقتصاد التركي، وهي الفائدة والضريبة الظالمة، صك النقود بدون رصيد، ونظام القروض، بحيث أن كل جرثومة من هذه الجراثيم تسحق المداخيل المحدودة لملاين العمال والمزارعين والموظفين مما أدى إلى انتشار ظاهرة التضخم واستشرائها متجلية في الغلاء والبطالة والجوع والفقر والتخلف، كما راح يرفض زعيم الحزب وبشدة أسلوب القوة كوسيلة للوصول إلى السلطة، وفي المقابل

[1] - يوسف إبراهيم الجهماني، **حزب الرفاه والرهان على السلطة**، ط1،سوريا : حوارن للنشر،1997، ص18.

من ذلك نجده يؤمن بمبدأ الحوار والإقناع ويرفض ويذم العنف والإرهاب لأنه لا يمت بالصلة للإسلام.[1]

تجدر الإشارة هنا أن خبرت وتمرس زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان ساعده كثيرا في تشخيص مرض تركيا والذي ارجع مسبباته الأولى إلى العلمانية وتوجهاتها الاقتصادية التي قادتها إلى الهاوية من هنا ارتأى إلى وجوب الأخذ بالنظام الإسلامي بغية الانتقال بتركيا من وضع سيئ إلى وضع أحسن.

-تطلعات حزب الرفاه للحياة العامة في تركيا "النظام العادل" كبديل:

في سنة 1993 وضع أربكان فلسفة حزبه الجديدة في إطار نظري، أسماه النظام العادل استخلص فيه كما يقول مزايا النظامين الاشتراكي والرأسمالي دون سلبياتهما، وعبر عن ذلك في عبارات بسيطة لاقت رواجا جماهيريا بأنه:

- نظام ضد الربا وليس الربح.
- ضد الاحتكار وليس المنافسة.
- ضد التخطيط المركزي وليس ضد العدالة الاجتماعية.

يبدوا من خلال هذا الكلام أن أربكان اقتصادي التركيز وإسلامي التوجه، وبالرغم من أن تركيزه قد انصب على الجانب الاقتصادي لكنه لم يغفل الجوانب أخرى في نظامه العادل والتي يمكن نستشفها من خلال العناصر التالية:

أ-الاقتصاد:

تجلت نظرة أربكان الإصلاحية للاقتصاد من خلال إرسائه لـ 21 أساسا، ثلاث أسس عامة بالدولة، وسبعة منها متعلقة بالمال، وسبعة أخرى متعلقة بالقروض وسبعة متعلقة بالضرائب، أما السبعة الباقية لها علاقة بالتامين الاجتماعي.[2]

- **دور الدولة في الاقتصاد:** يري أربكان أن الدولة يجب أن تتيح حرية السوق ولا تتدخل في الأسعار ولا تتقاضي أية فائدة والأهم أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها وضرائب محددة أمام أي مستثمر، لا بل دعا إلى تقنين الضرائب وتثبيتها ضمن الدستور لأن ذلك سيمنح المستثمر الثقة ويمكنه من التخطيط للمستقبل دون قلقل, لأن تدخل الدول في القروض قد أدي

[1] - فاضل كاظم حسين، مرجع سابق، ص392.

[2] - ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة : مكتبة الأسرة، 2006، ص124.

وحسب وجهة نظر أربكان إلى سياسة انتقائية فاشلة إذ زادت الأغنياء غنى ووقفت أمام إمكانية الطبقات الأدنى للقيام بالنشاطات الاستثمارية لأن القروض برأيه يجب أن(تكون من حق الجميع) .

ب–المجال الاجتماعي والثقافي:

ولما لهذين المجالين من أهمية قصوى في كنف المجتمع التركي إلا أن أربكان لم يفوت الفرصة وألقى نظرة عميقة لكل منهما على حدا وراح نظامه العادل يركز على ما يلي:

- **في المجال الاجتماعي** وجه خطابا إلى الفئات التي كانت مهمشة سابقا ومغيبة سياسيا ضمن التقسيم التقليدي التركي المركز–المحيط ووجد أن الحل لهذه المشكلات يكمن في النظام العادل الذي طرحه والذي دعا إلى فيه إلى العدالة وضمان البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحماية ملكية الدولة والعلاقات الأسرية، أما في المجال الثقافي اتبع الرفاه سياسة إعادة تثقيف المجتمع بثقافة إسلامية، وهو الذي يمكن أن نعتبره احد أهم عوامل نجاح وصعود الإسلامي السياسي في تركيا بقيادة الرفاه، حيث أن الخطاب الثقافي أخذ يستوعب ويجذب الطبقات المثقفة المنددة والمستنكرة بالديكتاتورية الكمالية والرافضة للأصول الدينية الإسلامية، هذه المنظومة القيمية التي بثها رفاه في نفوس المثقفين أضحت سندا قويا له في حلبته السياسية.[1]
- **المجال السياسي**: لطالما كانت الديمقراطية منشد التغيير لدى كل مواطن رافض للعلمانية الكمالية والسيطرة العسكرية، جاء النظام العادل ليبلور مفهومه الخاص لهذه العملية السياسية والتي يقول فيها: الديمقراطية ليست نظام انتخابات تجري كل خمس سنوات، حيث ترتكز على نظام الأكثرية، بل يقول: لا وجود لنظام الأكثرية في النظام العادل، بل وجود ائتلاف وطني يعترف ويصون حق الأقلية في ظل استحقاق الأغلبية وبناء عليه نجد نظرة أربكان للديمقراطية تكمن في: "الديمقراطية وسيلة وليست غاية فالغاية عنده تحقيق السعادة للناس".

هنا نستشف من خلال تركيزه على الإتلاف، نجده أن يحاول تطبيق ما يسمى باللامركزية.

- **السياسة الخارجية**: حدد حزب الرفاه في نظامه العادل خمس محاور تضبط علاقات تركيا الخارجية:

[1] – منال صالح، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسية التركية 1969–1997**،ط1،بيروت : الدار العربية للعلوم نشرون،2012، ص 105، 107.

- تشكيل منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية بين الدول والشعوب الإسلامية والهدف منها تحويل العام الإسلامي إلى كتلة عالمية واحدة.
- تشكيل منظمة التعاون والدفاع المشترك للدول الإسلامية تعمل على وقف الظلم ومنع التعدي.
- تشكيل منظمة واتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية.
- تشكيل منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية بهدف التنسيق مع جماعات الدول الإسلامية ومراكز أبحاثها.[1]

رغم قوة الطرح التي أبداها أربكان زعيم حزب الرفاه وفي سابقة لم تحدث في تركيا والتي حاول أن يدخل التاريخ من خلال إعطاء صبغة جديدة للوضع العام في تركيا، منتقلا بالمجتمع التركي، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، من خلال ما أطلق عليه بالنظام العادل، الذي تميز على المستوى الداخلي بتطبيق الشريعة الإسلامية، وهو ما يوحي مباشرة إلى دحض العلمانية والإيديولوجية الكمالية، هو ما سيشكل بدوره ثقلا كبيرا على المؤسسة العسكرية الملقى عليها حمل حماية إرث أتاتورك وبالتالي يؤدي ذلك مكوثها في الثكنة، هذا من جهة ومن جهة أخرى مشروعه الذي انطلق من الخاص أي الوضع الداخلي التركي إلى العام من خلال نشر نموذجه إلى جميع الدول العربية والإسلامية المجاورة، لكن يبدو أن مسيرة أربكان السياسية محفوفة بالمخاطر خاصة أنه سيواجه عقبتين صعبتي المنال، الأولى على الصعيد الداخلي والمتمثلة في المؤسسة العسكرية، والثانية على الصعيد الخارجي والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للقيم الإسلامية.

-حزب الرفاه الإسلامي والعملية السياسية عامي 1994-1995:

أ-حزب الرفاه الإسلامي والانتخابات البلدية سنة 1994:

دخل حزب الرفاه في 27 مارس 1994 العملية السياسية بصفة عامة والانتخابات البلدية بصفة خاصة بقوة كبيرة مدججا في ذلك بالقيم الدينية الإسلامية حيث أسفرت نتائج الاقتراع عن حصده 19.7% مكنته من احتلال المرتب الثالث.

وبهذه النصر المحقق يكون حزب الرفاه قد حقق تطورا كبيرا في حصد ثقة الناخبين، عدما نال سنة 1989 نسبة 9.8%، وسنة 1991 نسبة 16.9%، وسنة 1994 يكسب أكبر المدن التركية أنقرة عاصمة أتاتورك وإسطنبول نافذة الغرب، وهذا النصر له أكثر من دلالة: أولا ازدياد الشعور

[1] - فاضل كاظم حسين، مرجع سابق، ص398.

الإسلامي في تركيا خاصة بعد حر ب الخليج الثانية، أما الشيء الثاني يتجسد في حنكة زعيم الحزب أربكان في استغلال الانقسام الحد بين التيارين اليسار واليمين[1]، وعليه يمكن أن نرجع بصفة عامة عوامل نجاح الحزب في ما يلي:

- التعامل الواقعي مع القضية الكردية، من خلال منحهم المزيد من الحرية.
- التأكيد على مبدأ المساواة بين الشيعة والسنة، أي هنا حرية المعتقد.
- بنية وهيكلة الحزب جعلتها يتميز بحسن التنظيم والانتشار وسعة الاستقطاب.
- تحقيق التكامل والاندماج، من خلال طمأنة ناخبيه أن تركيا ليست الجزائر.
- تصدع أحزب اليمين واليسار وتناحرهما وفشلهما في تقديم برنامج توافقي يرضي الناخبين.[2]

- **ردود أفعال المؤسسة العسكرية اتجاه حزب الرفاه:** أما فيما يتعلق برد فعل الجيش باعتباره الباع الأكبر للسياستين الداخلية والخارجية في تركيا، والمقرر الأول والأخير الذي يحمل شماعة أتاتورك مهددا بها من يجرأ على تجاوز مبادئها، فكان موقفه معبر عنه حسب استفتاء أجرته مؤسسة *verso* ضمن الجيش التركي وذلك لحساب مجلة نقطة الأسبوعية التركية، وشمل الاستفتاء عينة بلغ عددها حوالي 478 عسكريا في الاستطلاع المنشور في عددها التاسع عشر نجد بان نسبة 27.2% لا يعتبرون نتائج الانتخابات جيدة بينما اعتبرت نسبة 26.6% النتائج وخيمة جدا، وعليه نجد أن إجمالي 51.9% نجدهم يؤكدون على أن هذه النتائج جاءت ضد العلمانية، وبناء على عينة بلغت نسبتها 43.1% ضرورة تدخل الجيش لأجراء انقلاب عسكري.

وعليه نستنتج أن الجيش رفض هضم فكرة النصر الذي حققه حزب الرفاه الإسلامي وراح يتخوف منه في قادم الاستحقاقات الانتخابية.

–حزب الرفاه الإسلامي والانتخابات البرلمانية سنة 1995:

وافق المجلس الوطني التركي الكبير في 27 تشرين الأول عام 1995 على تقديم الانتخابات البرلمانية، والتي أجريت بموجب موافقته في 24 كانون الأول عام 1995، إذ حصل حزب الرفاه على نسبة 21.32%من أصوات الناخبين أي ما يعادل 158 مقعدا برلمانيا من أصل 550 مقعدا برلمانيا.

[1] – يوسف البراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص ص 37،38.

[2] – فاضل كاظم حسين، مرجع سابق، ص ص 404، 405.

إن نتائج الانتخابات البرلمانية المنعقدة مجرياتها في كانون 1995 لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب المتنافسة بالأغلبية عدا الانتصار النسبي الذي حققه حزب الرفاه، ومن هنا كان لابد من العودة إلى الصيغ الائتلافية الأمر الذي أدخل البلاد في حالة من الفراغ السياسي استمرت مدة حوالي شهرين ونصف، يأتي هذا إبان الصعوبة التي وجدتها الأحزاب السياسية المشاركة في تشكيل حكومة ائتلافية، وأمام هذا الوضع السياسي المتسم بالتعقيد سعت المؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى والأحزاب العلمانية المعادية للدين الإسلامي بالدرجة الثانية إلى قطع الطريق أمام حزب الرفاه حتى يحول دون تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب الصغيرة وبالفعل نجحت المؤسسة العسكرية في دفع زعماء حزب الوطن الأم وحزب الطريق القويم إلى تشكيل حكومة ائتلافية وذلك باقتراع الثقة في 12 مارس 1996، ولأن هذا التشكيل جاء وليد ضغوطات عسكرية بعيدة عن الإرادة والحرية السياسية، لكن سرعان ما آلت حكومة الائتلاف برئاسة مسعود يلماظ إلى الفشل بعد مضي حوالي 03 أشهر من تشكيلها، ولعل السبب الأول يعود إلى الخلافات الناشبة بين الطرفين والتي أدت بدورها إلى انسحاب الشريك والحليف السياسي تانسو تشيلر.

بعد انهيار حكومة الائتلاف وجدت المؤسسة العسكرية نفسها أمام الأمر الواقع الذي فرض عليها قبول الائتلاف المشكل بين أربكان زعيم حزب الرفاه وتانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق القويم.[1]

يأتي هذا الائتلاف نظير الفراغ السياسي الرهيب الذي وضع تركيا في مأزق شديد خاصة مع تطلعاتها للانضمام للاتحاد الأوربي، وعليه استغل أربكان هذا الظرف بكل حنكة، أين تحصل على ثقة البرلمان 08 يوليو 1996، وعليه قامت حكومة الائتلاف بين الحزبين على الشروط التالية:

- تولى أربكان رئاسة الحكومة لسنتين الأولى والثانية، في حين تتولى تشلر السنتين الثالثة والرابعة وعلى أن تكون الخامسة بالاتفاق بين الطرفين.
- يتم تقييم أداء الحكومة الائتلافية بعد السنة الأولى من رئاسة الحكومة لتشلر التي تدعو بدورها إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

وللتنويه أنه وبالرغم من أن حزب الرفاه هو المتحصل على الأغلبية النسبية إلا أن تقسيم الوزارات كان بالتساوي، حيث أسديا لحزب الطريق القويم الوزارات السيادية الدفاع والخارجية

[1] – مركز الحضارة للدراسات السياسية، **التحولات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية**، تقرير استراتيجي أمتي في العالم، ص8.

والداخلية وبينما أسديا لحزب الرفاه الوزارات ذات الصفة الاقتصادية، كالصناعة والتجارة، والجدير بالذكر هنا أن المسؤولية الملقاة على عاتق حزب الرفاه كبيرة جدا، وهذا نظرا لكون تركيا تعيش حالة تضخم وصلت حوالي 75% بينما وصلت البطالة حوالي 17% إضافة إلى الديون الخارجية التي تفاقمت لتصل قيمتها 73 مليار دولار.[1]

-أربكان وإدارة العملية السياسية خلال فترة توليه رئاسة الجمهورية:

- **أربكان والسياسة الداخلية:** منذ اعتلائه سدة الحكم عمل أربكان على خلق توليفة وانسجام وتوازن بين توجهات حزبه السياسية-الإسلامية وبين التوجهات السياسية لشريكته في حكومة الائتلاف، وبين رغبة المؤسسة العسكرية الجامحة والمستمرة في التدخل في الحياة السياسية والتطلع دائما لإدارتها والسيطرة عليها، ومن هذا الباب قد ابدى أربكان نواياه الجادة والحسنة في تقديم تنازلات كثيرة مقابل إتباع سياسات عامة تتسم بالثبات وديمقراطية أكبر من خلال إشراكه الفواعل السابقة، ولعل هذا ما دفعه إلى طرح برنامج حكومته أمام البرلمان المتضمن هيكلة اقتصاد الدولة وخصخصة الشركات العامة، وتنظيم البنوك وفقا للقوانين والتشريعات، وتطوير سوق البورصة، وتشجيع الاستثمار في البلاد، وكذلك إيجاد حلول لمعالجة مشكلات جنوب شرق تركيا، والاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة، وحرية العقيدة والوجدان وتقوية الممارسات والفعاليات وفقا لمصالح تركيا، مؤكدا في ذلك على الالتزام لتطبيق برنامج حزب الرفاه قائلا": إنه مع النظام العادل حسب القاموس الرفاهي-إلغاء الفوائد في توزيع الضرائب في تركيا، ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وإنهاء الظلم".

هذا وشخص أربكان هوية حكومته بأنها حكومة الفقراء، وأن الثقل الأساس سيكون للاهتمام بهم وتوفير الخدمات لهم، فقد دأب في كل تصريحاته "نحن حكومة الفقراء إما الخدمات وإما الرحيل، وقد فسر ذلك بقوله إن هذه الطبقة التي يتبرأ منها الجميع نحن أصحابها.

- **أربكان والسياسة الخارجية:** على غرار ما دأبت عليه السياسة الخارجية التركية من جمود وثبات ولاء للدائرة الغربية استنادا لمسلمة مفادها: عدم المساس بالمبادئ الكمالية، سعى أربكان للانفتاح على العالم الإسلامي والعربي في خطوة أراد من خلالها تجسيد أهداف

[1] - مركز الحضارة للدراسات السياسية، مرجع سابق، ص8.

حزبه في إقامة روابط التعاون في شتى المجالات الاقتصادية، الثقافية والسياسية مع الدول الإسلامية والعربية، من خلال تحالف اقتصادي على غرار مجموعة الدول السبع التي تضم كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، فرنسا وكندا، في صدد دعا قائلا: "إن الدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط ومنطقة أسيا تمتلك الكثير من المواهب والقدرات لتوفيرها احتياجاتها التكنولوجية والصناعية، يجب أن تمد الطريق لاحتمال تخليها عن الاعتماد على الدول الأجنبية".[1]

بهذا نجد أن السياسة الخارجية التركية في عهد أربكان قد تشكلت بمعارضة الغرب بطريقتين مختلفتين، بحيث هاجم أربكان القيم الغربية والإمبريالية، واتهم الغرب بعرقلة تقدم البلدان النامية الإسلامية وعلاوة على هذه الانتقادات المألوفة، كانت لأربكان تحفظات على تحالف تركيا التاريخي مع الولايات المتحدة، وفي هذا السياق أوضح أن الأحزاب قامت بتقديم عطاءات للولايات للتقرب منها لعقود، وسعت هذه الأنظمة المقلدة إلى خدمة الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد قدم حزب الرفاه بديلا دوليا لإصلاح السياسة الخارجية التي قيدتها تحالفات الحرب الباردة لسنوات طوال، وصف حزب الرفاه سياسته الخارجية بأنها ذات طبيعة مستقلة – وتعطي الأولوية لمصالح تركيا وتعكس قيمها وقد كانت أن رؤية أربكان القائمة على الهوية والتي تر تركيا هي قائدة العالم الإسلامي محاولة مبكرة لزيادة القوة وانتقاء أقصى قدر من المرونة في السياسة الخارجية، ومع ذلك نجد أن حزب الرفاه عجز عن تنفيذ رؤيته في السياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى جزئيا إلى طبيعة التحالف الذي دخل فيه هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب أن أفكاره أثارت شكوك الجيش المهيمن على السياسة آنذاك، كما تجدر الإشارة إلى أن المناخ السياسي في يونيو 1996 عمل على تحجيم قدرة أربكان على تنفيذ أهداف سياسته الخارجية، فمن وجهة النظر العسكرية، كانت كلّ من الهويتين الإسلامية والكردية تشكل تحديات لطبيعة الجمهورية التركية العلمانية، كما أدى تصاعد الأنشطة المسلحة لكل من حزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي إلى علمنة هذه الهويات وزاد من نفوذ وقوة الجيش في مسائل الأمن والسياسة الخارجية، كما رأى الجيش بأن السياسة الخارجية لا ربكان تعد تهديدا لعلمانية الجمهورية التركية.[2]

[1] – منال صالح، مرجع سابق، ص ص 238-254

[2] – غالب دالاي، دوف فريدمان، **حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي**، رؤية تركية، 2013، ص ص 50، 51.

-مجلس الأمن القومي التركي والإطاحة بحكومة حزب الرفاه:

استطاع المحنك السياسي زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان من امتصاص غضب القوى العلمانية والمؤسسة العسكرية على الوجه الخصوص من خلال التلويح في خرجاته بضرورة الحلي بالروح العلمانية والكمالية، لكن مع مرور الوقت راح ضاربا تلك المبادئ الموروثة عرض الحائط في محاولة منه بتجسيد أفكاره الإسلامية التي تمثلت في ما يلي:

- تشريع حرية ارتداء الحجاب في دوائر الدولة.
- السماح للحجاج الأتراك بالانتقال برا إلى مكة المكرمة.
- بناء جامع في منطقة تقسيم وفي منطقة قصر تشانكايا الجمهوري وهما أرقى الأحياء في العاصمة.
- استضافته لرؤساء الطرق الدينية في حفل إفطار في رمضان، مع العلم أن هذه الاستضافة الرسمية لرجال الدين ممنوعة منذ 1925.
- الاحتفال الديني بمدينة سجناء إحياء ليوم القدس.
- مشروع الدول الإسلامية الثمانية ذي البعد الاقتصادي. [1]

وبهذا تمثلت قراءة المؤسسة العسكرية للسياسات المتبعة من قبل حزب الرفاه وبالتحديد زعيمها أربكان والقائمة على أساس الأصولية الإسلامية على أنها تعد المهدد المباشر للنظام العلماني والإيديولوجية الكمالية ولهذا فوضت أمر خلاصها لمجلس الأمن القومي كهيئة استشارية دستورية والتي مارست هي الأخرى دورها في الضغط على الحكومة من خلال اجتماع المجلس المنعقد في 28 فبراير 1997، أين أبان المجلس عن استيائه من الوضع الذي آلت إليه البلاد، جراء السياسيات الدينية الهادفة إلى تجريد العلمانية، ولهذا قدم المجلس للحكومة 18 مطلبا نذكر على سبيل الحصر منها ما يلي :

- فرض قيود على الدعم المالي الخارجي للرفاه خصوصا عبر شبكة المنظور القومي ملي كورش الناشطة في ألمانيا بين العمال الأتراك.
- طالب الجيش مقاطعة الشركات الإسلامية المؤيدة للرفاه.

[1] - يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص112.

- إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، وزيادة فترة التعليم الأساسي من 05 سنوات إلى 08 سنوات بما يعني توجيه ضربة شديدة إلى مداري الأئمة والخطباء والتي يبلغ عددها 550 مدرسة تضم 500 ألف طالب.
- حظر توظيف المفصولين من الخدمة العسكرية لنشاطاتهم وارتباطاتهم الإسلامية في الأجهزة الحكومية.
- إقالة أكثر من 160 ضابط من الجيش ذوي الاتجاهات الإسلامية.
- الالتزام الكامل والمطلق بالمادة 174 من الدستور المتضمنة المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية.
- حل أي جماعة إسلامية مسلحة وتسجيل كافة الأسلحة النارية.[1]

ونتيجة الضغوط الممارسة من قبل المؤسسة العسكرية بصفة عامة ومجلس الأمن القومي بصفة خاصة وأمام الحملة الشرسة الإعلامية ذات التمويل العسكري وجد حزب الرفاه نفسه يتخبط في مشاكل ناجمة عن سياستيه الطموحة ذات المرجعية الدينية، والمبادئ العلمانية الكمالية من خلال روافدها على غرار المؤسسة العسكرية وباقي مؤسسات المدنية الأخرى ذات الطابع العلماني، وبهذا يكون أربكان قد اضطر خلال ستة أشهر لتقديم استقالته، أين تم رفع دعوى على الحزب وإغلاقه بسب أرائه المناهضة للعلمانية وبالتالي عدا مفهوم النظام العادل بأنه مشروع ديني غير شرعي، هذا على الرغم من عدم القيام بأي تلفظ ديني مباشر، وإزاء كل ذلك شلت الحركة السياسية للحزب تماما.[2]

4-حزب العدالة والتنمية في تركيا: دراسة تاريخية في التشكل والتطور.

أ-نشأة وتأسيس حزب العدالة والتنمية:

ترجع الجذور التاريخية لبزوغ حزب العدالة والتنمية إلى التجربة السياسية التي قادها حزب السلامة الوطني المؤسس من قبل نجم الدين أربكان سنة 1972، والذي ألغي بعد ذلك من قبل الجيش في السادس عشر من شهر أكتوبر عام1981 ليعلن بعد ذلك عن ميلاد حزب جديد خاض هو الآخر المخاض السياسي، ليصبح كما أشرنا سالفا أول حزب إسلامي يشكل حكومة ائتلافية مع

[1] - يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص 112.

[2] - ياسين أكتاي، **السياسة الإسلامية بين مبادئ الإسلام ومتطلبات العلمانية في تركيا، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث**، ص ص 10، 11.

حزب الطريق الأم، ألا وهو حزب الرفاه الذي اتسم بمواقفه المعادية للجيش والمؤسسة العسكرية بالتحديد ليلقى هو الآخر حتفه بعد ما وجهت له مجموعة من الاتهامات التي نخص بالذكر منها: المساس بالمبادئ الأتاتوركية والمتمثلة في قداسة العلمانية، وإزاء هذه التهم حضر الحزب وعلقت حقوقه السياسية وكان ذلك سنة1997، وفي سنة2001 عرفت الساحة السياسية بروز حزب جديد لقي نفس مصير سابقه بعد أن حله قرار صادر عن المحكمة الدستورية وفي نفس السنة، أي أنه لم يعمر طويلا ألا وهو حزب الفضيلة وبعد أن حل هذا الأخير انقسم قياديوه إلى قسمين، قسم يتزعمه أربكان الذي أنشا حزب السعادة وقسم ثاني يتزعمه أردوغان، والذي أنشأ على أعقابه حزب العدالة والتنمية.[1]

وفي المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 آب 2001 رفع مؤسسو الحزب شعار العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع، حينها أعلن أردوغان نفيه معاداة العلمانية والتي اعتبرها مبدأ أساسيا للسلم الاجتماعي، في حين مضى يضيف مدى حياد الدولة عن المعتقدات الدينية، بينما ذهب رفيقه في نفس الدرب عبد الله غول ليؤكد وبعد يوم واحد من التأسيس قائلا: **"أن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع... وأن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بقدر ما هو أداة للخدمة"**[2]، وبهذا نخلص أن الحزب تأسس من أرمادة لها خبرة وحنكة في المجال السياسي ما يؤهلها للسير بخطى ثابتة ومتأنية صوب تحقيق الأفضل لتركيا ويتعلق الأمر هنا: بولنت ارينك، جميل جيجك، عبد القادر أكسو، حسين سيليك وكوكسال توبتان وهذا ما يوحي مباشرة أن حزب العدالة والتنمية قد تشكل من توليفة تتعدد وتختلف باختلاف الألوان والمشارب الفكرية والدينية، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى حالة الفراغ السياسي التي هزت كيان تركيا قبل سنة 2002 مؤدية إلى انتشار أفكار ممزوجة بالاستياء والتذمر من الوضع المعاش خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي .

ب–التوجه الفكري للحزب وعضويته:

يصنف حزب العدالة والتنمية ضمن التيار الإسلامي المعتدل المحترم للحريات الدينية والفكرية، والمنفتح على العالم من خلال نهجه لسياسات قائمة على التسامح والحوار بعيدا استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، بل أنه حزب يصف نفسه بالوسطي، المحافظ والديمقراطي.

[1]– أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وتيران وتركيا**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص 266.

[2]– جمال كمال إسماعيل كركولي، **أزمة الرئاسة التركية 2007**، مجلة الدراسات الإقليمية: مركز الدراسات الإقليمية، العدد05، 2008، ص 193.

أما عن بنيته الهيكلية والعضوية فأواصرها منسوجة وفقا لتنظيم وتخطيط محكم، يتسنى له وبموجبه التغلغل في كافة أجزاء المجتمع ومن ثمة تعبئة أفراده تبعا لما هو مخطوط له، فعلى سبيل الذكر يمتلك رئيس الحزب مساعدين مشرفين على عدة قطاعات من بينها الانتخابات والشؤون القانونية والتنظيم والسياسة والإعلام والعلاقات الخارجية والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات العامة، هذا وكما تشرف وتسهر لجنة الانضباط على ضمان احترام القوانين المنظمة، في حين تشاركها في هذه المهمة هيئة مراقبة داخلية، بالإضافة إلى هذا يفتح الحزب أبوابه لكل المواطنين الراغبين للانضمام إليه شريطة التعهد بقبول واحترام قوانين الحزب.[1]

ج–البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية:

لعل المتتبع للتاريخ السياسي التركي خاصة في الفترة التي أعقبت طفو حزب العدالة والتنمية على المسرح السياسي واكتساحه لخصومه بقوة، هو ذلك البرنامج الثري الذي يحمل في طياته التطلعات التي حاول من خلالها الارتقاء بتركيا من الأسوأ إلى الأحسن، حيث تتصدر قائمة البرنامج سمو أعضاء الحزب ومؤسسيه لتحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون، وكذا توسيع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية بالشكل الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا.[2]

أي هنا تتجلى نظرة مؤسسي الحزب إلى تعزيز أواصر التنمية السياسية مرتكزين في ذلك على فواعلها الداخلية، وفي المجال الاجتماعي لم يخفي أيضا الحزب نواياها في دفع عجلة التنمية الاجتماعية مستثمرا في ذلك بإثراء مصادر خدمات الدولة الاجتماعية وتفعيل سرعتها وكفاءتها وذلك بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية، أي هنا يتوعد الحزب على نهج سياسات اجتماعية التي من شأنها تحقيق السعادة والرفاهية لكل المواطنين على حد سوى دون تخصيص بل اعتماد مبدأ التعميم، بحيث يصبح الهم الأول والأخير للحزب يتمثل في ترسيخ الدولة الاجتماعية التي تتكفل بالعاطلين والفقراء والبائسين وذوي الاحتياجات الخاصة.

هذا وكما تضمن البرنامج فقرات خاصة بالخدمات الاجتماعية الثقافية والصحية وتأمين متطلباتها والعمل على حل المشكلات الاقتصادية الجسيمة، من خلال تطبيق الإصلاحات

[1] – حزب العدالة والتنمية،ww.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/،تاريخ الاطلاع : 2015/04/16.

[2] – أحمد فيروز، مرجع سابق، ص 350.

الاقتصادية التي يطالب بها كل من صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي والتي ترتكز على سياسة تقشفية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير القدرة التنافسية للصناعات التركية.

أي هنا أيقن المسؤول الأول عن الحزب أن الخلل الأول يكمن في الناحية الاقتصادية ولعل هذا ما جعله يشير بأصابعه إلى المؤسسة العسكرية الذي اعتبرها نقطة انطلاق نحو تحقيق معدلات كبيرة في النمو والإنتاج.[1]

لكن الشيء الجميل في برنامج هذا الحزب والذي يجعلنا نتوقف عنده لإلقاء نظرة عميقة عليه هو نواياه الجادة والمعلنة في محاربة ظاهرة انتشرت بقوة ونخرت جسم المجتمع التركي باعثة به إلى الحضيض، ألا وهي ظاهرة الفساد، وفي هذا الصدد يحمل الحزب نية صادقة للحد من هذه الآفة والتي أرجع مصدرها الأول إلى الاستخدام السيئ للسلطة، وعليه شد العزم على معالجتها من خلال السياسات التالية:

- إعداد برنامج كامل لمكافحة الفساد والبدء في تنفيذه فورا.
- تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات والهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه، وتقوم هذه الوحدة أيضا بتنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد والتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد، وكذلك المتابعة المستمرة لاستراتيجية مكافحة الفساد.
- السماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد والاستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.
- اعتماد معايير خاصة لتعيين الموظف الذي سيعمل في مجالات الإدارة العامة العليا التي يحتمل وقوع الفساد بها مع إخضاعه للرقابة في إطار ضوابط خاصة.
- تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري عن صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع العام.
- تحويل الصلاحية التي يخولها الدستور إلى البرلمان والتي يستطيع بموجبها الطلب من ديوان المحاسبة القيام بتدقيق الحسابات بشكل قانوني.

ومن الفساد انتقل مؤسسو هذا الحزب إلى التطلع نحو الأفق وذلك من خلال التركيز على القوة الناعمة التي يمكن أن تحجز مكانة مرموقة لدولتهم في الساحة الدولية، أو تركها على الهامش، ولهذا

[1] – طارق عبد الجليل، **برنامج حزب العدالة والتنمية، 14 أغسطس 2001**، مركز القاهرة للدارسات التركية، ص 50.

سارع الحزب من خلال هذا البرنامج إلى تسليط الضوء على أهمية العلم والتكنولوجية آملين في حذو الخطط التالية:

- تناول العلوم الرئيسية والتطبيقية بصورة متوازنة، ودعم مشروعاتهما.
- البدء الفوري في إنشاء نظام الابتكار الوطني.
- التوسع في الأبحاث العلمية والتكنولوجيا بتركيا، ودعم كل الجهود المبذولة لتوجيه الاختراعات الجديدة إلى عملية الإنتاج، وسن التشريعات اللازمة لذلك.
- رفع الحصة المخصصة من ميزانية الدولة للبحث والتطوير خلال أعوام إلى معدلات تفوق مثيلاتها في الاتحاد الأوروبي.
- تفعيل البنية التحتية لشبكة المعلومات القومية التي ستيسر الوصول إلى المعلومات بسرعة لكل إفراد الدولة.[1]
- أي هنا يأمل القائمون على البرنامج إلى الاستثمار في التكنولوجية لتحقيق معدلات كبيرة في التنمية الشاملة.

المطلب الثاني: إصلاحات حزب العدالة والتنمية ودورها في تغيير بنية النظام السياسي.

1-حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم:

لم يكن الطريق الذي نهجه حزب العدالة والتنمية مفروش بالورود بقدر ما كان محفوفا بالمخاطر، ويأتي هذا نظرا للعديد من التجاوزات التي ارتكبت ضده من قبل مناوئيه، خاصة تلك المضايقات المتبعة من قبل القوى العلمانية عشية الانتخابات العامة سنة 2002، لكن هذه المضايقات لم تزد قيادة الحزب إلى عزيمة وإرادة للدخول في الانتخابات وفي وقت مبكرا وفقا لاستراتيجية مثلى تتضمن معالجة جميع المشاكل التي تكتنف وتواجه المجتمع التركي، ومن ثمة السعي لتقديم حلول مضنية لها، وبعد سنة واحدة من التأسيس دقت ساعة الحسم عندما قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية 1999-2002 إجراءات انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، وفي ظل جو يتسم بالتوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية دق ناقوس:" يوم الانتخاب يكرم المرء أو يخاب"، ليعلن حزب العدالة والتنمية ترشحه للانتخابات لتمثيل منتخبيه

[1] - طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص ص 52، 55.

بقيادة عبدالله غول بدلا من أردوغان الذي فرض عليه الحضر منذ عام 1998[1]، وليسدل ستار صناديق الاقتراع بعد ذلك عن فوز مستحق لحزب العدالة والتنمية بحصوله على 34.29% حيث شارك في هذه الانتخابات مرشحون لثمانية عشر حزبا، في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين 41 مليونا و631 ألفا و967 ناخبا أين بلغت نسبة التصويت 79% من المسجلين وكانت النتائج حسب الترتيب التالي: حزب العدالة والتنمية 34.29 %، حزب الشعب الجمهوري 19.34% حزب الطريق القويم 9.6% حزب الحركة القومية 8.4%،حزب الشباب 8.2%،حزب ديمقراطية الشعب الكردي 6.2% حزب الوطن الأم 5.2%،حزب السعادة 2.5 %،حزب اليسار الديمقراطي 1.2%،وحزب تركيا الجديد 1.1% في حين لم يبلغ أي من الأحزاب الثمانية الباقية على ما نسبته 1% من أصوات الناخبين، وبهذا يكون حزب العدالة والتنمية قد صل على 263 مقعدا في البرلمان من أصل 550.[2]

أ–مؤشرات نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 2002:

هناك عدة مؤشرات وليدة المجتمع جاءت تلوح للأفق لتؤكد أحقية حزب العدالة والتنمية في نيله هذا الاستحقاق.

- **رغبة الشعب التركي في التغيير:** بعد أن خاب أملهم في الأحزاب السياسية ذات التجربة الفاشلة استعاد الشعب أمله بحسم صوته لصالح العدالة والتنمية رغبة منهم أن يعمل على حل مشاكلهم العالقة وعلى كافة الأصعدة.
- **رغبة الشعب التركي في استتباب الاستقرار:** بعد ما عاشوا لحظات مريرة وعصيبة خرج الشعب التركي عن صمته مدافعا عن توجهاته الإسلامية في الاستحقاق الانتخابي واضعا ثقته في العدالة والتنمية وصارفا في ذلك النظر عن باقي الأحزاب الأخرى والتي تأتي في مقدمتها حزب السعادة الإسلامي، وهذا يدل على رغبة الشعب التركي في التغيير.
- **إنصاف الشعب التركي للسياسي المحظور اردوغان:** نظرا لما يتحلى به اردوغان من شخصية كاريزمية عدت من قبل القانون التركي، بمثابة شخصية إجرامية، جاءت نتائج

[1] – سعد عبد العزيز مسلط، **حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر والحجاب**، مركز الدراسات الإقليمية، 2010، ص ص9، 10.

[2] – فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية أنظر الموقع : news.bb.cu.uk/hi/arabicnews/newsid//http تاريخ التصفح : ، 2019/05/15.

الانتخابات بمثابة المحكمة الشعبية التي راجعت القضية مرة أخرى وحكمت له بالبراءة وليس هذا فقط، بل وكافأته بتسليم حزبه مقاليد السلطة وبأغلبية ساحقة.[1]

والجديد بالذكر هنا أن نتائج هذه الانتخابات جاءت لتحمل مفارقتين الأولى القضاء على حكومات الائتلاف التي عرفاها تركيا، أما الشيء الثاني هو أن نتائج الانتخابات نزلت كالصاعقة على الأوساط السياسية التركية وأحدثت زلزالا في التنازلات والانسحابات لتختم بالاستقالات خاصة من الخصوم السياسيين.

وبهذا عدت مسألة رفع الحضر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبد الله غول، إذ تمكن البرلمان من تعديل المادة 3012 من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على أردوغان ليتسنى له الترشيح، ومن ثمة تولي رئاسة الحكومة.[2]

ب–بنية النظام السياسي التركي المتغيرة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية:

يشير المتتبع للشأن التركي ومن خلال إلقائه نظرة دستورية قانونية لتشكيلة الجمهورية التركية، أن النظام السياسي بها هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني علماني متميز بدكتاتورية ديمقراطية محدودة الأوجه، يأتي هذا كون ميكانيزمات اللعبة السياسية في خضمه محاكة على قياس العلمانية الأتاتوركية التي تحميها المؤسسة العسكرية، ولعل هذا ما يوحي مباشرة إلى تشدد العلمانية في الأصول الدستورية، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد حكم وتنصيب نفسه صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في المجال السياسي، استطاع الارتقاء بنظامه السياسي إلى أن يصبح نموذجا ملفتا للانتباه داخليا وخارجيا، لكونه قائما على وسطية تتمثل في الثلاثية التالية:

- يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال انتهاج الواقعية والبرغماتية والاعتدال.
- يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون وعدالة وإصلاح وشفافية.[3]

[1] – راغب السرجان، **قصة أردوغان**، ط4، القاهرة: دار الكتب المصرية ،2012، ص ص 2، 93.

[2] – سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مرجع سابق، ص10.

[3] – باكير حسن علي وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

1-المؤسسات الدستورية: أرسى الدستور التركي على مبدأ الفصل بين السلطات من خلال ما يلي:

2-السلطة التنفيذية: تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة.

- **رئاسة الجمهورية:** ويجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، وذلك من بين أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان) الذين تجاوزوا الأربعين من العمر وأكملوا تعليمهم العالي أو من بين المواطنين الأتراك المستوفين لتلك الشروط والمؤهلين لعضوية الجمعية الوطنية، وعلى أن وتكون فترة رئاسته 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وبهذه الصفة يعد رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة المشرف على المهمات التالية: الإشراف على تطبيق الدستور وإصدار القوانين وإعادة مشروعات القوانين إلى الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان)،وكذا طرح القوانين المتعلقة بتعديل الدستور على الاستفتاء، وكذا تعيين رئيس الأركان العامة ورئيس الوزراء ودعوة الجمعية الوطنية للانعقاد عند الضرورة، إعلان الأحكام العرضية وحالة الطوارئ وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية، هذا بالإضافة إلى رئاسته لمجلس الأمن الوطني...الخ.
- **مجلس الوزراء:** وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي برلماني يتكون من رئيس الوزراء وعادة ما يكون الرئيس أكبر الأحزاب تمثيلا يعينه رئيس الجمهورية، ومن أهم اختصاصاته: يضمن بصفته رئيسا لمجلس الوزراء التعاون بين الوزراء كما يشرف على إعداد برامج السياسة العامة ووضع الميزانية، ويتحمل لتطبيق تلك السياسة، كما يتحمل كل وزير المسؤولية أمام رئيس الوزراء عن تصريف الشؤون الواقعة ضمن اختصاصه.[1]
- **الإدارة العامة:** هي الجسم الإداري التنفيذي على مستوى الدولة وتتخذ شكلين إدارة مركزية وإدارات محلية.

3-السلطة التشريعية: وتمثلها الجمعية الوطنية التركية الكبرى أي البرلمان، وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 07 من الدستور، وهي صلاحية غير قابلة للتفويض وتتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام وذلك بعد التعديل الدستوري الذي أجري عام 2007، وتشمل اختصاصاتها المكفولة لها بمقتضى الدستور: التشريع وتعديل القوانين وإبطالها، والإشراف على عمل

[1] – دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، (ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: تحديث مشروع الدساتير المقارنة)، تم إعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح constituteproject.org،ص ص 37، 40.

مجلس الوزراء، إصدار المراسيم، وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية ومناقشة مشروع الميزانية. [1]

4-السلطة القضائية: عندما نتحدث هنا عن السلطة القضائية، أي هنا نحن نتكلم عن القضاء الدولي والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري.

- **المحكمة الدستورية:** تقع في أعلى هرم الهيئة القضائية في تركيا وتتكون من 11عضوا أصليا و04 أعضاء احتياطيين، وتتطلع بالمهام التالية:
  - حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها.
  - التحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصفة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان.
  - البت في دعاوي الأحزاب السياسية.
  - مراقبة الشؤون المالية للأحزاب السياسية.
  - التدقيق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان.
- **مجلس الأمن القومي:** هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية وقائد قوات الجندرمة تحت رئاسة رئيس الجمهورية وفي 03 أكتوبر 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل، هذا وقد تم تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة للمجلس بتاريخ 17اغسطس 2004، بحيث أوكل للمجلس مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.[2]

وبهذا نستشف أن التغيير الذي مس النظام السياسي التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية لا يتجسد فقط في مبدأ الفصل بين السلطات الذي يبدوا ظاهرا للعيان، لكن التعمق في المواد الدستورية المهيكلة لشكل النظام والمحددة لصلاحيات كل هيئة على حدا، نجد أن الرقابة المدنية طبعت وسمت وطفت على كل الهيئات العمومية هذا بعدما كانت حكرا على المؤسسة العسكرية ولعل هذا ما يجعلنا نخلص إلى الانطلاقة الفعلية في عملية بسط السيطرة المدنية.

1 - ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2012، ص18.

2- علي حسن باكير وآخرون، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو-سياسية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص30.

2-عوامل نجاح حكومة حزب العدالة والتنمية في التغيير السياسي:

تضافرت عدة عوامل وطنية المولد وعبر وطنية المنشد دفعت بحكومة العدالة والتنمية بضرورة إلقاء نظرة عميقة من الداخل، والتمعن بنظرة ثاقبة للخارج، فعلى المستوى الداخلي مثلا وقفت حكومة اردوغان على الأزمة الاقتصادية الناجمة عن السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة على تركيا، والتي زلزلت البلاد مؤدية إلى عجز الميزانية، التي فاق عجزها حوالي 22.93 مليار دولا، وهذا ما انجر عنه عواقب وخيمة تصدرها انخفاض الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسجيل حالة من الاستياء التي أصبحت تضيق نفسية كل ناخب تركي تذمرا ورفضا للوضع الذي تعيشه البلاد، والذي جرى هو الآخر بتركيا إلى المشروطية السياسية وما يتولد عنها من تبعات، ففي هذه المرحلة بالذات شهدت تركيا رضوخا لشروط الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والمؤسسات الدولية بالدرجة الثانية [1]،أما الشيء الثاني الذي يتوجب علينا نحن كباحثين التوقف عنده كمرحلة بحثية مهمة، والذي يعد مفتاح نجاح حزب العدالة والتنمية، وهو الاستثمار في الأزمة السياسية التي كانت تركن البلاد ذات اليمين وذات اليسار قبل وصول حكومة اردوغان إلى السلطة لتعطي نظرة مغايرة للوضع ولتسمو لتجاوز معضلة الحكومات الائتلافية التي قادت تركيا إلى الانحراف السياسي والتخلف الاقتصادي، والنخر الاجتماعي واستشراء الفساد الإداري.[2]

هذا عن العوامل ذات البعد الداخلي التي مهدت الطريق لحكومة العدالة والتنمية للسير بخطى ثابتة للتغيير ومن ثمة تحقيق النجاح، ولما كان هذا المبتغى عملت حكومة حزب العدالة والتنمية بجد واجتهاد للاستثمار في العامل الخارجي، ألا وهو المتمثل في المطلب القومي لدى العامة والخاصة في تركيا والممتثل في انضمام هذه الأخيرة إلى القطار الأوروبي، وفي سعي منها لتحقيق هذا المنشد والذي عدا بمثابة نقطة الإصلاح الأولى المتبناة في برنامج الحكومة، وخاصة أنه يفضي إلى تعديل نموذج العلاقات المدنية العسكرية والتي لم يخرج منذ تأسيس الجمهورية عن أنماط تخول للعسكريين بسط الوصاية أو الرقابة على الحياة السياسية، وعلى نظير ذلك فإن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعد سحبا لكافة سلطاتها ولقوتها الاقتصادية الخاصة وهذا ما يعني أيضا إعادة تنظيم وضعيتها الدستورية وفق المعايير الأوروبية[3]، وبعد استلام أروغان لمقاليد الحكم

[1] – عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص 33.

[2] – فادي محمود صبري صيدم، مرجع سابق، ص 126.

[3] – طارق عبد الجليل، **الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، قضايا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص03.

وضع نصب عين حكومته ضرورة وجوب الارتقاء بمعايير كوبنهاغن التي تعتبر بوابة تركيا للالتحاق بركب السفينة الأوروبية وعليه فهذه المعايير تتمثل في ما يلي:

أ-المعيار السياسي:

- إرساء أسس الديمقراطية النيابية.
- بناء دولة القانون، قواعد الاستبداد.
- احترام حقوق الإنسان، وإلغاء التشريعات المنافية لها.
- احترام حقوق والأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

ب-المعيار الاقتصادي:

- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.
- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.
- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.
- بناء أسواق محلية قادرة على أن تتحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.
- مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.[1]

والجدير بالذكر هنا أن هذين المعيارين يتلاءمان مع الأهداف الرئيسة لحكومة العادلة والتنمية الممثلة في رئيسها رجب طيب أردوغان من خلال إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية، ومن ثم جعل العملية السياسية تتجه نحو الحكم المدن.

وحتى يتسنى لحكومة العدالة والتنمية بلوغ مقاصد معاير كوبنهاغن عملت على استصدار جملة من الحزم القانونية والإصلاحية نجملها على النحو الآتي:

- **الإصلاحات في المجال السياسي**: في هذا السياق عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تجسيد مجموعة من الأفكار على أرض الواقع في محاولة منها إلى إعادة بعث الخارطة السياسة التركية من جديد وذلك من خلال ما هو متبنى من إصلاحات.

[1] - معمر خولي، مرجع سابق، ص 28.

- عزيز قيم الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة، الاستقامة، وحكم المؤسسات والقانون.
- احتكام الشعب إلى صناديق الاقتراع.
- إتباع برنامج سياسي يهدف أولا وأخيرا إلى خدمة الشعب.
- النهوض بالدولة بدون تسرع في التنفيذ.
- استطاعت قوة الحزب التوفيق بين مجموعة من المفاهيم وعملت على تجذ يرها على أرض الواقع مثل: الديمقراطية والإسلام، الانفتاح والاستقلال، الإصلاح والاعتدال، التسامح والبرغماتية.[1]

- **الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان:** حجمت العلمانية المتغطرسة كل ما يمت بالصلة للحقوق والحريات وذلك وفقا لمبدأ العلمانية المقدس لدى المؤسسة العسكرية لكن ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عمل على تقليص نفوذ القائمين على العلمانية وفق ما تقتضيه حقوق الإنسان فعمل الحزب على سن جملة من القوانين والتي نجملها على النحو الاتي:

- تقديم مشروع قرار يشدد على أنه: "لا يجوز إبعاد الطالبات الجامعيات لأسباب تتعلق بالزي والملابس"، هذا وكما يتضمن نصوصا أخرى بشأن إطلاق حرية الملبس في مؤسسات التعليم العالي.
- تحريم التعذيب في السجون وفي مخافر الشرطة ومعاقبة كل من لم يلتزم بذلك.
- سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات
- حق الأقليات في التعليم بلغاتها، فأصبح بمقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات والصحف باللغة الكردية.
- استصدار قانون نعت بقانون أربكان يقضي بتنفيذ عقوبة السجن التي لا تتجاوز الثلاث سنوات على المسنين في بيوتهم، أي تحويل الحكم بالسجن إلى الإقامة الجبرية.
- إصدار قانون العفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب تركيا. [2]

[1] – محمد مبروك، **النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي**، القاهرة: مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، ص 414.

[2] – الحمامي هشام، **الحركة الإسلامية في تركيا، اربكان واردوغان**، مجلة المجتمع، العدد 1772، 2003، ص، 35.

هذه القوانين المستصدرة ألقت بظلال التفاؤل على المواطنين الذين رأوا في هذا الحزب من خلال حكومته المشكلة بمثابة المتنفس بعد الكبت الطويل.

- **الإصلاحات الدستورية:** تعتبر الإصلاحات الدستورية التي تضمنها حزب العدالة والتنمية بمثابة اللبنة الأولى للسيطرة المدنية على حساب الهيمنة العسكرية.
  - تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
  - ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب ويجب أن يكون قد أتم الأربعين وحامل لشهادة عليا.
  - تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات، ولمدتين على الأكثر.
  - رفع أعضاء المجلس القضاء الأعلى من 07 أعضاء إلى 22 عضوا.[1]
- **الإصلاحات الاقتصادية:** كان الانتقال من نظام الدولتية إلى اقتصاد السوق ليس بالأمر الهين إنما جاء وليد مجموعة من التراكمات التي أفرزتها الحكومات المتعاقبة على تركيا فالإخفاقات السياسية الناجمة عن عدم اليقين لم تشفق هي الأخرى عن البلاد بل راح يسود ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة العجز في الحساب الإداري للاقتصاد الذي أضحى أكبر المتضررين إثر الهزات التي تواجهه على مستوى الداخل أو الخارج[2]، لكن نظرة وحنكة رئيس الحكومة ومعاونيه وتجاربهم السابقة جعلتهم يخطون خطوات ثابتة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمباشرة كانت من بوابة تكليف الاقتصادي المحنك كمال ديرفيس بتطهير القطاع المالي من الفساد مستغلين بذلك ما يسمى في الاقتصاد بالنافذة الديمغرافية.

أي هنا استغلال الإمكانات البشرية لصالح الاقتصاد من خلال فسح مجال الحرية الابتكار والإبداع، لكن شرط أن يكون ذلك مصحوبا بحكومة رشيدة[3]، ومن هنا يمكن أن نستشف مؤشرات التغير من خلال ما يلي:

---

[1] – معمر خولي، مرجع سابق، ص 21.

[2] – رؤية تركية، الاقتصاد التركي خلال عقد حزب العدالة والتنمية، نقلا عن الموقع : http://rouyaturkiyyah.com،أطلع عليه يوم 2019/04/30:.

[3] – سونر جاغاياتي، المعجزة الاقتصادية التركية، نقلا عن الموقع :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkish-wirtschaftswunder أطلع عليه يوم :2019/04/26.

- استمرار معدلات النمو التي وصلت حوالي 06.8%.
- قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008.
- ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار.
- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.
- ارتفاع معدل الاستثمار في القطاع الخاص إلى نسبة 300% بينما القطاع العام 100%.
- انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5% بعد أزمة 2001 إلى 02%.
- انخفاض النسبة الإجمالية لأسهم ديون القطاع العام من الناتج القومي الإجمالي من 107% إلى 39.5%.
- انخفاض نسبة الديون من الناتج القومي الإجمالي من 23% في نهاية سنة 2001 إلى 5.5% في نهاية سنة 2008.
- انخفاض معدلات الفائدة لدى البنك المركزي سنة 2009 9.75 % مسجلة اقل نسبة منذ عام 1980. [1]
- ارتفاع الصادرات من 28 مليار سنة 2000الى 131 مليار سنة 2008، كما ارتفعت الواردات من 55 مليار إلى 202 مليار، وهذا ما يؤشر على ارتفاع التجارة الخارجية من 15 مليار إلى 72مليار.
- تقلص ديون تركيا لصندوق النقد الدولي من 23.5مليار دولار ليصل الانخفاض إلى 6.8 مليار دور سنة 2009.

[1] – إبراهيم أوزتورك، **التحولات الاقتصادية بين عامي 2002–2008**، قطر: الدار العربية للعلوم: 2009، ص ص 52، 53.

- ارتفاع أجور الموظفين والعاملين بين سنة 2002-2009 إلى 188% أي وصلت زيادة الأجور إلى ضعفي التضخم.
- ارتفعت نسبة القروض المقدمة لأصحاب العمل من 154 مليون ليرة في سنة 2002 إلى 303 مليار ليرة في سنة 2008.
- إزالة 06 أصفار من الليرة التركية.
- ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في تركيا من 1مليار دولار إلى 10مليار دولار في نهاية سنة 2005.
- ارتفاع عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا من 5000 شركة سنة 2001 إلى 24.000 شركة.[1]

وبهذا يمكن القول بأن السبب الرئيس في صعود الأرقام حسب الإحصائيات الاقتصادية المشار إليها أعلاه يكمن في مدى انفتاح حكومة العدالة والتنمية على الأخر، الناجم عن دخولها في تعاون مشترك مع اتحاد العمال الصناعيين (الموصياد) والذي اعتبر بمثابة الانطلاقة الأولى والفعلية للنهضة الاقتصادية، ولعل ما يؤكد ذلك هو سمو وإعلان حكومة العدالة والتنمية عن رفع العديد من المناشد والحرص والعمل على بلوغها في مدى القريب وهو المتمثل في الوصول بالاقتصاد التركي مستقبلا (2023) إلى حجز إحدى المراتب العشر عالميا، بدلا من الثبات في المرتبة السادسة عشرة بعد الإصلاحات المنتهجة حديثا، هذا وكما يسعى القائمين على الحكومة الحالية الارتقاء بمدينة إسطنبول وجعلها في المستقبل القريب ضمن أفضل عشرة مراكز اقتصادية عالمية.[2]

- **الإصلاحات في مجال الصحة:** لم تغض حكومة حزب العدالة والتنمية البصر عن هذا المجال، نظرا لأهميته ومدى خطورته بل وضعته نصب أعينها جراء التهميش واللامبالاة الذي طبع هذا القطاع الحساس من قبل المتعاقبين على قصر الحكومة وفي هذا الصدد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على ما يلي:
  - رفع الميزانية المخصصة للقطاع الصحي من 3 مليارات إلى 13 مليار سنة 2010.
  - مجانية العلاج وفي جل التخصصات.

[1] - إبراهيم أوزتورك، مرجع سابق، ص 53.

[2] - راغب السرخاني، مرجع سابق، ص ص 99-116.

- تخصيص سيارات وطائرات إسعاف دون مقابل.
- تم تشيد في الفترة الممتدة ما بين 2002-2009، 251 مستشفى و1028 مستوصف.
- انتقال تركيا في سنة 2010 إلى نظام طبيب العائلة في كل المدن.
- بلغ عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا في سنة 2002، 5.685 أما في سنة 2011 فبلغ العدد 14.503 آلة.
- يمكن للمريض مراجعة أي مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.
- ارتفاع عدد أجهزة *MR* إلى 238 جهاز. [1]

- **الإصلاحات في مجال التربية والتعليم:** بدأت السياسة التعليمية التي مارسها حزب العدالة والتنمية بحركة إصلاح جذرية في مجال التعليم والتربية وفقا لما يلي:

- مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد بما يتوافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي ووفقا لما يتم إكسابه للطلاب من مهارات.
- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي بصورة تحقق إمكانية الاختيار والتوجيه، ورفع عدد سنواته من 08 أعوام دراسية إلى 12 عاما.
- مجانية التعليم في المدارس الحكومية مع مراعاة معيار الجود والتكيف مع التكنولوجية.
- وضع مواد اختيارية تساعد الطالب على التوجه للتعلم العام والفني في المراحل الأولى وفقا لاهتماماتهم وقدراتهم.
- مضاعفة المنح الدراسية 07 مرات فقد وصلت المنحة الدراسية سنة 2011، 100ليرة تركية بعد إن كانت 12 ليرة سنة 2003.
- في إطار دعم العائلات المعوزة تم فتح حسابات مصرفية لأمهات وليات أمر الطلبة، يأتي هذا في إطار دعم العائلات المعوزة ذات الدخل المتدني، حيث يبلغ مقدر المبلغ المودع للطلبة الذكور في مرحلة التعليم الإلزامي 30 ليرة تركية، أما الإناث 35 ليرة تركية، أما بالنسبة للتعليم الثانوي الذكور 35 ليرة تركية، أما الإناث 55 ليرة تركية شهريا.

[1] – مر الله ايشلر، مغزى التحولات التي حدثت في تركيا ومستقبل العلاقات التركية –العربية، نقلا عن الموقع : http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html، اطلع عليه يوم 2019/04/25.

- مساعدة أطفال الشهداء، حيث قامت في هذا الصدد حكومة العدالة والتنمية بزيادة نسبة المنح الدراسية التي تقدم لهم بنسبة 25%.
- زيادة عدد المعاقين المتمدرسين 10 أضعاف، في حين تكفلت الحكومة بنقلهم مجانا- كان عدد الجامعات التركية 76جامعة في تركيا سنة 2002 جامعة حكومية و23 جامعة أهلية والفترة ما بين 2002-2010 أنشأت الحكومة الحالية 49 جامعة حكومية و29 جامعة أهلية.
- أنشأت الحكومة 153 مسكنا للطلبة يوجد فيه 64.333 وذلك منذ سنة 2003.

- **الإصلاحات في مجال الموصلات:** نظرا لما يحوزه هذا القطاع من أهمية استراتيجية فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على الاهتمام به كونه مثل البنية التحتية للاقتصاد.
  - إعطاء أولوية خاصة لتطوير السكك الحديدية بالتعاون مع القطاع الخاص، وفي إطار مفهوم معاصر للإدارة.
  - تحويل الطرق البرية العامة إلى طرق سريعة، وتفعيل الخدمات التعليمية لرفع مستوى الأمان وخدمات المراقبة والإشراف والخدمات الهندسية.
  - زيادة القوة التنافسية الدولية لأسطول تركيا التجاري البحري.
  - دعم قطاع بناء السفن ليتوافق مع متطلبات مالكي السفن سواء المحليين أو الأجانب.
  - بناء جسور ومنافذ للقرى من اجل تسهيل التنقل والمواصلات، وفي هذا الصدد تم تشييد 1020 جسر و30 ألف منفذ مياه في المناطق الريفية. [1]

كان للإصلاح في مجال الموصلات دورا حيويا في تفعيل ودعم عجلة التنمية والنمو في تركيا.

- **الإصلاح في مجال السياسة الخارجية** : تعتبر السياسة الخارجية عنصرا أساسيا في برنامج حزب العدالة والتنمية، حظي بنصيب وافر من التجديد والتطوير، إذا تخلى عن مخاطبة المشاعر الإسلامية، وتجاوز العناصر العاطفية في بناء العلاقات السياسية مع الدول الإسلامية، نحو رؤى عقلانية تتسم بالتوازن والمرونة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وفق قواعد النظم الدولية، وقد تبنى الحزب نظرية العمق الاستراتيجي التي وضعها داوود أوغلو في السياسة الخارجية وهي تقوم

[1] – محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قادة حزب العالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص ص 103، 107.

على توظيف تركيا وضعيتها في الساحة الدولية، هذا وقد ساهمت هذه النظرية في نقل تركيا من الدول الهامشية إلى وضعية الدولة المركزية لأنها قامت على عدة مبادئ نذكر منها:[1]

- **التوفيق بين الحريات والأمن:** راحت تركيا تخطو خطى ثابتة من خلال وضع عين على تفعيل الإصلاح السياسي وتجسيده على أرض الواقع، وعين أخرى من خلال الإيفاء بالمتطلبات الأمنية، ولعل هذه النقطة تعد نقط بالغة الاهتمام خاصة بالنسبة للقوى الكبرى.[2]
- **تصفير المشكلات من خلال علاقات حسن الجوار:** وذلك من خلال العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد اتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998، كذلك علاقات تركيا مع جورجيا وبلغاريا، وبالتالي إخراج تركيا من بلد محاط بالأعداء إلى بلد محاط بالأصدقاء.[3]
- **انفتاح السياسة الخارجية وتعدد أبعادها:** ففي ظل الظروف والتحولات الدولية الراهنة، فإنه من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واجد، وبدلا من أن تكون تركيا مصدرا للمشاكل، على العكس تكون بلدا مبادرا لحل المشاكل وطرح الحلول، ومن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار عل أنه بديل عن الأخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض.[4]
- **دور الدبلوماسية في حجز مكانة دولية مرموقة لتركيا:** وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية، واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية

[1]- نعيمة بغدادي باي، **استراتيجية التغير عند حزب العدالة والتنمية في تركيا من خلال الإصلاحات الداخلية والخارجية**، ص ص 234، 235.

[2]- محمد نور الدين، **السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 138.

[3] - عربي لادمي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للد راسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص 50.

[4] - عبد الحق زغدار، فهيم رملي، **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع- ديسمبر 2014، ص 50.

لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات.[1]

- **حركية السياسة الخارجية التركية:** ضرورة دخول تركيا في قلب التفاعلات الدولية وإتباع أسلوب المصلحة الوطنية.[2]

المطلب الثالث: تنامي قوة تركيا في شتى المجالات

إن سياسة أي دولة قائمة على مجموعة من الاعتبارات الضمنية التي تعد مقوما ومرتكزا محددا ومرشدا لصانع القرار لأي دولة في رسم وتوجيه سياسة بلده الخارجية خاصة ما تعلق منها بالمقوم الجيوبوليتكي، التاريخي- الحضاري، وحتى الاقتصادي، الديمغرافي والعسكري، ففي حالة امتلاك أي بلد لمثل هاته المقومات، وفي حالة استغلالها استغلالا أمثلا ستزيد حتما من دائرة ادارك صانع القرار لبيئته الخارجية مما يسمح له من وضع أجندة سياسية محكمة تمكن دولته من التحرك في بيئتها الإقليمية والدولية بفاعلية كبيرة مما يكسب هاته الأخيرة مكانة دولية وإقليمية مرموقة ناهيك عن مصالح وطنية متبادلة ومتعاظمة.

وفي هذا السياق يقول احمد داود أوغلوا في كتابه العمق الاستراتيجي، خاصة وفي خضم حديثنا عن أهمية المقوم الذاتي والموضوعي في بناء استراتيجية أي دولة، انه يجب على تركيا استغلال عمقها الاستراتيجي، بحيث تزخر تركيا بمجموعة من المقومات الاستراتيجية مما يكسبها صفة الدولة المركزية تجاه منطقة الشرق الأوسط، هاته المنطقة التي كانت فيما سبق خارجة عن دائرة اهتمام صانع القرار التركي، الذي كان لا يعير لها أي اهتمام بل أنه كان منغمسا بالدائرة الغربية لكن إدراكه فيما بعد لمقومات بلده وأهمية المنطقة خاصة مما تزخر به من ثروات باطنية هائلة لزم عليه العمل على بناء سياسة توفيقية تضمن من جهة مصالح بلده الاستراتيجية، ومن جهة أخرى العمل على إقامة تحالفات إقليمية ودولية تزيد من تعظيم مصالح بلده الاستراتيجية .

1-المجال الجيوبوليتيكي:

يرتبط الموقع الجغرافي للدولة ارتباطا وثيق بمدى فاعلية وحيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجال الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية، بحيث تسهم هذه الأخيرة في تكوين سياسة الدولة

[1] - عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص51.

[2] - محمد نور الدين، السياسة الخارجية... أسس ومرتكزات، مرجع سابق، ص138.

وشخصيتها[1]، وهنا يقول نابليون: "إن السياسة الخارجية للدولة تكمن في جغرافيتها"[2]، بينما يركز منظري الجغرافية السياسية أولا على دراسة مدى التوافق الجغرافي بين الدولة والأمة وهو ما يشير مباشرة إلى تحديد المعالم الحدودية للدولة، أما الأمر الثاني فيتعلق بدراسة موارد الدولة التي تتحكم فيها لتحقيق أهدافها: كرفاهية الشعب وحمايته، فمبين هاته الموارد الموقع الجغرافي، حجم الدولة، وشكلها، أي بمعنى أخر العوامل التي تؤثر في استراتيجية الدولة خاصة ما تعلق بتحديد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة والتي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، وتأثيرها السلبي والإيجابي في قوة الدولة.[3]

وفي هذا الصدد يتعرض روزنو إلى دور المعطى الجيوسياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما، إلى أهميته كمصدر من مصادر القوة فيقول: "إن كل الأرض، خصوبتها ومناخها بالإضافة إلى موقعها بالنسبة للأقاليم الجغرافية الأخرى الممرات والمعابر المائية" يسهم كل ذلك في المحيط السيكولوجي، الذي من خلاله يصوغ صانعي القرار سياسة بلدهم تجاه العالم الخارجي خاصة ما تعلق بالطبيعة التفاعلية للوحدة السياسية داخل المجتمع الدولي.[4]

وبهذا يعد المقوم الجيوبولتيكي أحد أهم المقومات التي يرتكز عليها صانع القرار الخارجي لدولة ما لتوجيه سياسة بلده الخارجية، حيث يساهم هذا الإدراك والوعي التام المنبثق من استغلال ما هو كائن من إمكانات مادية خاصة ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للبلد، من جهة المساهمة في إكساب هذا الأخير القوة الفعلية للوحدة الدولية إقليميا ودوليا، ومن جهة أخرى يسهل للدولة الدخول في علاقات تعاونية وصراعية في نفس الوقت.

وبناء عليه يكتسب الموقع الجغرافي لتركيا أهمية كبيرة بالنسبة لصانع القرار الخارجي التركي أو بالنسبة لباقي الوحدات الدولية الأخرى الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك لكون المكان الذي تحتله تركيا جغرافيا يعد مميزا وفريد من نوعه، بحيث تعتبر تركيا دولة مترامية الأطراف تمتد من إفريقيا إلى أوراسيا، فهذا التوصيف يجعل من تركيا بلد مركزي ذوي هويات إقليمية متعددة لا يمكن

---

[1]- كامل أبو ظاهر، **الجيوبوليتكيا والجغرافية السياسية**، 2012، ص 5.https://www.academia.edu

[2]- محمد نصر مهنا، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، ص 202.

[3]- محمد عبد الغاني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية: 2010، ص 05.

[4]- إيمان دني، مرجع سابق، ص 77.

اختزالها في صفة واحدة موحدة، فالتركيب والتعقيد الجغرافي الذي يكتسي تركيا يمنحها القدرة على المناورة الإقليمية في العديد من المناطق.[1]

فالجمهورية تركيا تقع في قارتي أسيا وأوروبا الغربية، بحيث تبلغ مساحتها حوالي 779542كم فهذه المساحة الشاسعة تخومها حدود تلامس معالمها الجغرافيا على النحوي الآتي ذكره: من الشمال الغربي بلغاريا واليونان، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الشرقي جورجيا وأرمينيا ومن الشرق كل من إيران وإقليم ناكسيفان الأذربيجاني، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر ايجه.

الشكل رقم 01: الموقع الجغرافي لتركيا.[2]

المصدر: علي حسن باكير ص، 19.

فمن خلال ما تقدم نلاحظ أن تركيا تجاور ثماني 08 دول عبر الأطوال الحدودية التالية: طول الحدود مع أرمينيا 268 كم، طول الحدود مع أذربيجان 09 كم، طول الحدود مع بلغاريا 240 كم طول الحدود مع جورجيا 252 كم، طول الحدود مع اليونان 206 كم، طول الحدود مع إيران 499 كم، طول الحدود مع العراق 331 كم، طول الحدود مع سوريا 822 كم.

أما الحدود الساحلية 7200 كم، والمياه الإقليمية في بحر ايجه 6 أميال، والبحر المتوسط 12 ميلا والبحر الأسود 12 ميلا.[3]

[1] – علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 19.

[2] – زياد طارق الشرطي، مرجع سابق، ص 67.

[3] – عقيل سعيد محفوظ، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص 75.

الجدول رقم (02): الأطوال الحدودية لتركيا

الدولة	أرمينيا	أذربيجان	بلغاريا	جورجيا	اليونان	إيران	العراق	سـور يا	الحدود البحرية
طول الحدود كم	268	9	240	252	206	499	331	822	7200

المصدر: عقيل سعيد محفوظ، ص 76.

إن المعطيات الجغرافية التي تتميز بها تركيا الآن جعلتها ذات أهمية كبيرة على الصعيد العالمي وليس والإقليمي فقط، ومن هنا يحاول صانع القرار التركي استغلال هاته الإمكانيات للنهوض بتركيا داخليا وخارجيا، بحيث يكسب الموقع الجغرافي لتركيا أهمية كبيرة على النحوي الاتي ذكره:

- توسطها قارات العالم القديم الثلاث: آسيا وأوروبا وإفريقيا، مما يعطيها خاصية التأثير الحيوي على الصعيد الإقليمي وفي شتى المجالات.
- إن الحيز الجغرافي لتركيا يقبع وسط فضاء جغرافي أطلق عليه تسمية أوراسيا، الأمر الذي يؤهل تركيا لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي، خاصة وأنها تجاور03 حدود مائية ومن ثلاثة جهات مختلفة كما أسلفنا الحصر سابقا، البحر الأبيض المتوسط في الشمال، بحر ايجه في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، هذا وناهيك أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين وهما: مضيف البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر المتوسط وبحر مرمره ويبلغ طوله حوالي 30 كم وعرضه بالتقدير حوالي 01 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجه طوله 60 كم وعرضه يتراوح تقديره بين 01-06 كم، مما يزكي تركيا أن تكون قوة جيوسياسية بامتياز.[1]

وعليه نخلص إلى أن تركيا تتمتع بميزات جغرافية منحتها مكانة جيوستراتجية هامة، سواء تعلق الأمر بتوسطها لقارات العالم القديم، وكذا وامتداد أراضيها بين آسيا (97%) وأوروبا (3%) كما اسلفنا سابقا، أو تعلق الأمر بوقوعها في قلب منطقة اوراسيا، هذا وبالإضافة إلى تلامس حدودها تشارك حدود مع 8 دول مجاورة لها، مما يمنحها القدرة على التفاعل مع محيطها تأثيرا وتأثرا، كما يتيح لها أيضا وعلى الصعيد الخارجي بدائل كثيرة في اختيار السياسات والتحالفات هذا ونشير أن أهم ميزة للموقع الجغرافي التركي وجود إثنين من أكثر مضايق العالم أهمية ضمن أراضيها وهما مضيق

[1] – علي حسن باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 24.

البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ومضيق الدرنيل الرابط بين بحر مرمرة والبحر المتوسط عبر بحر إيجة.[1]

إن هذه المقدرات التي يكتسيها الموقع الجغرافي لتركيا يجعل منها ذات أهمية استراتيجية في أي تفاعلات سياسية دولية وإقليمية، وتجدر الإشارة هنا أن تركيا وبحكم موقعها المميز تتحكم في طرق نقل الطاقة إلى منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يسهل عليها الدخول في علاقات تعاون استراتيجي، اقتصادي وعسكري وحتى امني داخل المنطق، فهذا النسيج المتنوع من العلاقات والنابع من المعطى الجغرافي يجعل من تركيا فاعل حيويا في منطقة الشرق الأوسط مما يتيح لها التحرك بكل سلاسة لإدارة أي نزاع أو توتر داخل المنطقة، وهنا نهب بتطلع تركيا بحكم موقعها الجيوبولتيكي لدور القيادة الإقليمية .

الجدول رقم 03: مؤشرات جغرافية.

المساحة	
المجموع	783562 كم^2
اليابسة	769632 كم^2
الماء	13930 كم^2
الأطـوال	
الحدود البرية	2648 كم
الشريط الساحلي	7200 كم
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5166 م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0 م (البحر المتوسط)

المصدر: علي حسن باكير، ص، 21.

المرتكزات الديمغرافية:

إن سر نجاح الدولة لبلوغ ما يسمى بالنهضة وفي شتى المجالات كان لابد لها من التركيز على عامل مهم، ألا وهو العنصر البشري خاصة ذلك المتميز بالحيوية البيولوجية والعطاء والفاعلية الاجتماعية، وفي هذا الشأن يبلغ سكان الجهورية التركية حسب تقديرات سنة 2002 (8.44

[1] – عبد القادر محمد علي، **الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، ص 03.

مليون) ساكن، غير أنها وحسب إحصائيات وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من المتوقع أن يصل معدل سكان تركيا سنة 2015 (28.1مليون) أي بزيادة سكانية تصل إلى معدل 02%.

فعلى الرغم من طول ربوع هذا البلد إلا أن الواقع المعاش يفرض تسجيل ملاحظة تتمثل في كون سكان الجمهورية يقبعون في ثلاث مدن كبرى، إسطنبول، أنقرة، وأزمير وهذا وتتمتع هذه الدولة الفتية والشابة من حيث متوسط الأعمار بتوليفة سكانية متنوعة بين البعد الهوياتي والأخر ذي الجذور الدينية، فيغلب على جل القاطنين بصفة دائمة في تركيا سكانا ذوي انتماء إسلامي محض أي ما يقدر بـ: نسبة أربعة أخماس من العدد الإجمالي لسكان الجمهورية، أما البقية باختلاف أجناسهم وأعراقهم، فينصرفون تحت لواء أقليات كردية، علوية، وشيعية[1]، هذا الكم الهائل من السكان، وفي حالة ما سمح لتركيا مستقبلا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل منها الدولة رقم واحد لأنها البلد الأكثر كثافة سكانية من ثمة سينجر عن هذا المؤثر نقلا سياسيا يوازي هذه الكثافة في البرلمان واللجان الأخرى، وبالتالي سيفوق الثقل الذي تتمتع بدول كبرى كفرنسا ألمانيا، وإيطاليا، هذا وفضلا عن ما سيتمتع به الساكن التركي من حرية التنقل والإقامة، و من ثمة سيجتاح حوالي عشرة ملاين عنصرا تركيا أوربا، هذا وما يعنيه ذلك من تبيعات ستعود بالفائدة الإيجابية لدولة الأمة وفي شتى الأصعدة وكافة المجالات.[2]

وبهذا نخلص أن كلا المرتكزين سواء تعلق الأمر بالموقع الجغرافي، أو ارتبط الحديث بالتعداد السكاني، فكلاهما مجتمعان وفي ثوبهما الإيجابي يلعبان دورا كبيرا في دعم وجود الدولة داخليا والظهور بنسق عالي شيمه الحيوية والفاعلية والأخذ دائما بزمام المبادرة خارجيا، وفي حالة بزوغها بزيا سلبيا سيجعلان من الدولة تتأرجح من أعلى هرم التوقير، إلى أسفل القاعدة تقهقرا وتشتتا، فتركيا أدركت مؤخرا، أي خلال نهاية عقد التسعينات، وبداية عقد الألفية أهمية هذين العاملين في بناء دولة قوية وإعادة هيكلتها داخليا، وإعادة توجيه سياساتها خارجيا، أي هناك أن صانع القرار أدر ك أهمية المورد للانطلاق في استراتيجيات مدروسة، ومبنية على أهداف مستقبلية صوب الوصول إليها

[1] – عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 75-76.

[2] – أحمد ياسر، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهر: مكتبة الأسرة، 2006.

الجدول رقم 04: مؤشرات عن عدد السكان (2011).

المؤشر	التعداد
عدد السكان	78.785.548
نسبة الحضر	%70.5
معدل النمو	%1.235
ذكور	35901154
إناث	35615946
0-14سنة	%26.3
15-64سنة	%66.9
65 فأكثر	%6.6

المصدر: جمال خالد محمد الفاضي، مرجع سابق، ص 141

أي إن المقوم الجيبولتكي يعد ركيزة داعمة وموجهة لاستراتيجية الدولة داخليا وخارجيا.

02-المجال الاقتصادي والعسكري.

-المجال الاقتصادي:

لطالما كان العامل الاقتصادي ومنذ زمن طويل من بين أهم العوامل المفسرة للسلوك الخارجي للدول، إذ يقول في هذا الصدد أفلاطون : النقود سبب للحروب، بل ذهب إلى القول أيضا : إنه يجب أن تظل "الجمهورية" فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها، بين ذهبت النظرية الماركسية للقول بان الاقتصاد هو المحدد الرئيسي للسلوك السياسي للدول، وبناء عليه تلعب العوامل الاقتصادية دورا أساسيا في اختيارات سياسات الدول الخارجية خاصة وأن تنفيذ هذه السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية المتاحة، فهذه الموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سياسات متعددة ذات مجالات مختلفة: كسباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أو غيرها من سياسات أخرى ، إذا فكلما كان وضع الدولة قويا وإيجابيا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمع لها من تدعيم إرادتها السياسية في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى[1]، ذلك أن القوى

[1] – محمد أحمد علي مفتي، المحددات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية، نقلا عن الموقع :
http://www.alukah.net/culture/0/70044/ تاريخ الاطلاع: 2017/08/10.

الاقتصادية الدولية غالبا ما تلجا إلى توظيف العوامل المادية لكسب مواقف الدول والتأثير في توجهاتها الخارجية خاصة تجاه الحالات النزاعية في العلاقات الدولية.[1]

إذا يعد المقوم الاقتصادي ركيزة دينامية من ركائز الوحدات الدولية للتنافس على المصالح الوطنية على الصعيد الإقليمي أو الدولي، إذ يسمح هذا الأخير للوحدات الدولية التي تحوزه من بناء نسيج ومنظومة من العلاقات الخارجية القائمة دوما على تعظيم وكسب المصالح الوطنية.

حسب وجهة نظر الخبراء، وتبعا للإحصائيات الاقتصادية المدونة مؤخرا، عدا الاقتصاد التركي ضمن أكثر الاقتصاديات العالمية حيوية، إذا أضحى يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كيف لا وهو واحد من أهم وأكبر الاقتصاديات في البلقان والشرق الأوسط،[2] هذه الحيوية الاقتصادية المسجلة لم تأتي وليدة الفراغ، إنما جاءت منبثقة عن عدة إرهاصات، بداء من إرهاصة بناء الدولة الوطنية وصولا إلى الوقت الراهن ، فمنذ تأسيس الجمهورية وطيلة فترة حكم الأتاتوركية المدججة بالإيديولوجية العلمانية ذات الحزب الواحد، أي الحزب العتيد، حزب الشعب الجمهوري سنة 1923وحتى عام 1950، اتسمت سلوكات النخبة السياسية بوحدة الهدف بين الدولة الجديدة وبين الطبقتين الاقتصاديتين الرئيستين: البرجوازية الوليدة، وكبار الملاك، كل هذا التغير في النظام الاقتصادي والاجتماعي جاء ليتماشى مع الأيدلوجية العلمانية للنظام العام في تركيا، وبهذا أصبح النظام السياسي الحاكم بمثابة الحاكم لكونه يسن التشريعات والقوانين، والمحكوم لكونه يفكر باقي أفراد المجتمع، هذه الجدلية استطاعت أن تبعد الدولة عن الاقتصاد، أي أن تتركه اقتصاد حر يشكل بنفسه البرجوازية المتوسطة التي تحرك الاقتصاد[3]، غير أن التوجه الليبرالي للقائد السياسي آنذاك حالة دون الانتقال الجيد إلى ما يسمى بالنظام الرأسمالي ولعل السب الرئيس يعود، إلى ضعف البنية التحتية للدولة، لأنها خرجت مثقلة من الناحية المادية جراء انتهاء الحرب العالمية الأولى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الامتيازات التي حظي بها الأجانب، كالإعفاء الضريبي، ليتزامن مع كل هذا الأزمة المالية العالمية أزمة الكساد سنة 1929، ليدخل الاقتصاد التركي في الثلاثينات منعرجا جديدا حيث أصبح هناك تيار حديث النشأة ينادي بالدولتية.

[1] – حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، الجزائر: مطبعة دار هومة، 2012، ص 83.

[2] – إيمان دبي، مرجع سابق، ص ص 83، 85.

[3] – محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قادة حزب العالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟**، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012، ص 61،62.

من خلال التخطيط الاقتصادي ترسمت هذه الفكرة كمبدأ، ونجحت في تحقيق أرقام لا بأس بها خاصة في القطاع الصناعي حيث كونت فرع صناعية هامة لها على غرار الغزل، والنسيج، والتعدين، وصناعة الحديد والصلب، كل هذا أعطى دفعة للاقتصاد بدرجة خاصة، ولتجذير الدولتية بصفة عامة، لكن سرعان ما أخذت تيار الدولتية يفقد المصداقية، وراح يدفع ثمن القرار السياسي القار بالاستعداد في الدخول في حرب عالمية ثانية غاليا، إذ وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية تكبدت تركيا خسائر مادية كبيرة تمثلت توجيه السيولة المالية نحو التسليح والتجنيد ضاربة بذلك التصنيع عرض الحائط ومطلقة سياسة تقشفية عصفت بالحياة الاجتماعية للفرد التركي إلى الدرك الأهون.[1]

وبما أن الاقتصاد التركي ولد في البداية من رحم إرهاصة بناء الدولة، فإن عقد الخمسينات جعل الاقتصاد التركي يمر على إرهاصة أخرى، ألا وهي التعددية الحزبية والتطلع لتعزيز لما يسمى بمعالم التنمية السياسية، بحيث زال تسلط الحزب العتيد، ليحل محله الحزب الديمقراطي برئاسة عدنان مندريس، الذي تخلى عن فكرة الدولتية ليصب اهتمامه للتركيز على سياسة اقتصادية ذات بعدين أساسين: الأول تحسين أوضاع الفلاحين في القرى، والثاني تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام رأس المال الأجنبي، فعلى الرغم من تركيز السياسة الاقتصادية للحزب الديمقراطي على المحوريين السابقين، فإن الأول لم يتحقق لأن إعانات الحكومة لم تصل إلى صغار الفلاحين، بل على النقيض من ذلك فقد استغلت من طرف كبار ملاكي الأراضي، أما البعد الثاني فقد جاء لتلبية مطالب التجار الأثرياء حتى يتخلصوا من قيود الدولة، وعلى العموم كانت البداية الأولى لحكومة مندريس بمثابة سنوات ذهبية شهدها الاقتصاد التركي، ولعل ذلك يعود إلى زيادة الطلب الأوروبي على الغذاء، إضافة إلى الحرب الكورية وما تبعها من لاحقات تمثلت في تصدير الأغذية والمواد الأولية.

هذا وقد ازدهرت كذلك الصناعات الصغيرة، وزادة الفعالية للأنشطة التجارية لأصحاب رؤوس المال، وحتى لا يفوتنا وللتنويه فان هذه الطفرة التي شهدها الاقتصاد التركي كانت نابعة من نقل ملكية وسائل الإنتاج من القاطع الحكومي إلى القطاع الخاص فسعيا من صانع القرار إلى تحويل المجتمع التركي إلى مجتمع، غير أن الاعتماد الصناعي بدلا من تكامل القطاعات سرعا في نخر جسم النظام الاقتصادي بالمرض والذي تجلت مظاهره في عجز الميزان التجاري الذي وصل سنة1960

[1] – تورال، **التحول الديمقراطي في تركيا**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2012، ص ص 13، 14.

1326 مليون ليرة تركيا، كما بلغت ديون تركيا الخارجية وفي نفس السنة 12 مليار ليرة تركية، بينما عرفت الليرة التركية تراجع رهيب أين وصلت نسبة 300% وهذا ما يؤشر وحسب الخبراء إلى وجود ما يسمى بأزمة اقتصادية عامة[1]، والدليل على صحة ذلك هو استمرار العجز في سنوات السبعينات حين بلغ 302 بليون ليرة تركية، ليبلغ عام 1977 71 بليون ليرة تركية، كما تزايد ديون تركيا الخارجية التي شهدت ارتفاع وصل إلى 15 بليون دولا رافق هذه المؤشرات إحباط الطبقة العاملة التي عبرت هي الأخرى عن المتدهور الذي تعيش البلد ن وهذا من خلال في مظاهرات تنديدا بالتدهور الاقتصادي الذي لا يحمد عقباه.[2]

الجدول رقم 05: يوضح الصادرات والواردات، والناتج القومي الإجمالي.

	1950	1952	1955	1958	1961	1963	1965	1968	1970
	الليرات التركية								
الصادرات	0.7	1.0	0.9	0.7	3.1	3.3	4.2	4.5	6.4
الواردات	0.8	1.6	1.4	0.9	4.6	6.2	5.2	6.9	10.3
النتاج القومي الإجمالي	10.4	16.8	21.1	36.1	49.1	63.3	73.2	10.50	134.2

المصدر : *http://www.nber.org/chapters/c4106 The Turkish economy and its growth: an overviewp,16*

وكما أشرنا سابقا استمر وضع الاقتصاد التركي في التدهور إلى أن وصل حزب الرفاه بزعامة أربكان إلى سدة الحكم الذي حاول هو الأخر إعطاء دفعة نوعية للاقتصاد التركي من منظور إسلامي ، بحيث تجلت نظرته للأزمة التي يعانها الاقتصاد إلى الفساد وسوء توزيع الدخل خاصة في ظل حكومة حزب العدالة ناهيك هذا عن غياب الاستقرار السياسي، وكذا الضبط الاجتماعي، فالفترة التي سبقت وصوله للحكم شهدت الساحة السياسية التركية ثلاث انقلابات رمت بظلالها السلبية على تركيا، وهذا وقد انتهج الزعيم اربكان سياسة إصلاحية سميت بالنظام العادل قامت على

[1] – عطار عبد الأمير حوشان، **انقلاب 27 أيار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا**، مجلة البحوث المستقلة، العدد السابع عشر، 2014، ص 151.

[2] – هزبر حسن شالوخ، **انقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا تدراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها**، مجلة كلية التربية، العدد الرابع، 2008، ص ص 197، 201.

21 أساس من بينها ثلاث أسس عامة بالدولة وسبعة متعلقة بالمال، وسبعة متعلقة بالقروض، وسبعة متعلقة بالضرائب، سبعة أخرى لها علاقة بالتأمين الاجتماعي، كما هو مبين في الجدول [1].

الجدول رقم 06: النظام الاقتصادي العادل

النظام الاقتصادي العادل		أس النظام الاقتصادي		المخطط
هام	هام	هام	هام	هام
-كل شخص مأمن. -لا نقود مقابل التأمين. -في التقاعد والبطالة حسب موصفات معينة يحس راتبه التقاعدي. في التقاعد والبطالة الراتب التقاعدي من الميزانية. البطالة والتقاعد في حالة الرغبة. المتقاعد يفقد حقه في القروض	مقابل خدمات الدولة . ضريبة واحدة . -من جنس الإنتاج. -لا ضرائب على الدخل. -الضرائب قروض وخدمات تأمين. -حصص الإنتاج يعينها الدستور	-مقابل شركة شركاء بالربح. -مقابل الحق . مقابل العمل . -مقابل الضرائب المدفوعة -مقابل المشروع. -السلم.	السلفة تساوي النقود. -لا ربا. نقود بلا رصيد . -مقابل النقود الأرض المصنع السلعة الذهب والفضة -في حالة الرغبة يتم تغير السلعة إلى نقد. -المساواة في المعاملة. -قاعدة العرض والطل	الدولة الخطة العامة المشروع التوجيه. -التشجيع والتأييد. -الدولة الخدمات العامة وخدمات التنظيم. -الأشخاص والفعليان الاقتصادية

المصدر: منال صالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسية التركية 1969-1997، ص ص 101، 102.

لكن بالرغم من هذا التفكير الاستراتيجي لأربكان إلا أن سياسته العدائية للغرب جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة يسارعا الزمن للإطاحة به ودحضه تماما، وهذا ما كان من خلال الانقلاب الأبيض سنة 1997.

وهكذا فقد عرف الاقتصاد التركي في عقد التسعينات العديد من الهزات الناجمة عن عدم استقرار الحكومات الائتلافية، والتي أثقلت كاهله بالديون المحلية وأخرى خارجية، لكن عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم 2003رسمت استراتيجية محكمة نابعة من الواقع المعاش وخالصة من يقين وحنكة قيادة الحزب تحت ما يسمى بتركيا الجديدة لمعالجة الوضع الاقتصادي بالدرجة وباقي

[1] - منال صالح، مرجع سابق، ص ص 102، 105.

الأوضاع بدرجة متفاوتة، ولعل هذا مكان عندما وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، كما اتخذت تدابير من شأنها تعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة لتجنب الوقوع في فخ الديون، ونتيجة لهذه السياسة سجل الاقتصاد التركي خلال أول عشر سنوات من وصول العدالة والتنمية للحكم في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 قفزة نوعية، إذ استطاع الحزب إنقاذ البلاد من واحدة من أكبر الأزمات الاقتصادية، وذلك بعد انهيار الليرة التركية بنسبة 100% وارتفع التضخم إلى مستويات قياسية، حيث وصل إلى 70% وأفلست على إثرها نصف البنوك التركية[1]، إذ عرف الاقتصاد نموا بنسبة 6.2 % في سنة 2002 متعافيا من انكماش الذي بلغ 5.7% في عام 2001 بالمثل شهدت البلاد نموا بلغت نسبته 5.3% في 2003، و9.4% في 2004، و8.4% في 2005، و.9% في 2006. خلال هذه الفترة، لم يكن النمو الاقتصادي راجعًا فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك في الوقت نفسه، أسهمت استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة في الإنتاج المحلي بفضل هذه الأسباب كلها، وفضلا عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التقشف الاقتصادي بعد الأزمة، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007 [2]، والى جانب كل هذا قفز الناتج المحلي الإجمالي من 147.7 مليار دولا سنة 2001 إلى 362.5 مليار دولار سنة 2005، ليرتفع بذلك نصيب الفرد السنوي من الناج المحلي من 2230 دولار في العام سنة 2001 إلى 8400 سنة 2005، هذا وكما أكد تقرير البنك الدولي لعام 2010 عن تركيا أنه على مدى السنوات الخمس من 2002-2007 لم يقل متوسط النمو الاقتصادي عن 06%، وأن الدين العام قد انخفض من 64% من الناتج المحلي الإجمالي إلى من الناتج المحلي الإجمالي إلى 39% في نهاية عام 2007، إلى جانب هذا تمخضت عن السياسة الاقتصادية الأرقام التالية:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف.
- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75%إلى80%.

[1] – أحمد عارف ارحيل الكفارنة، **الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 45، العدد44، 2018، ص 225.

[2] –رؤية تركية، الاقتصاد التركي خلال عقد حزب العدالة والتنمية أطلع عليه يوم :2016/04/30. http://rouyaturkiyyah.com

- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت إلى نسبة 100%.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل 39%، و22% في القطاع الحكومي.
- انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي من 16.5%إلى اقل من2%.[1]

هذا وتسعى الحكومة التركية إلى دفع اقتصادها لبلوغ مطلع سنة 2023 المرتبة العاشرة عالميا، والثالثة أوروبيا، وفي هذا الصدد أشار وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي في تصريحات له على أنه يتابع بكثب التقارير الصادرة عن الصندوق النقد الدولي والتي وضعت الاقتصاد التركي مؤخرا في المرتبة الثالثة عشرة عالميا، والخامسة أوروبيا.

وبحسب ذات التقارير، فإن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التركي بلغ 1.51 تريليون دولار على أساس القوة الشرائية، في حين كان 1.5 تريليون دولار في إسبانيا عام 2012.

ولفت الوزير التركي الانتباه إلى أن الوقت لم يسعف وكالات التصنيف الائتماني لتجديد التخمينات حول نمو وتطور الاقتصاد التركي، مبينا أن بعض الوكالات توقعت نمو الاقتصاد في 2017 بنسبة 2%، والبعض الآخر توقع بنسبة 2.8%، و3%، إلا أن الاقتصاد في الربع الأول حقق نموا بنسبة 5%، هذا وتوقع زيبكجي تحقيق الاقتصاد التركي نموا في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ما بين 5.1% أو 5.5%، مشيرا إلى أن النمو الاقتصادي سيصل إلى 7.5% في الربع الثالث من العام.

وبحسب ذات التقارير دائما، فإن الناتج المحلي الإجمالي حسب التوقعات في نهاية عام 2017 سيكون في تركيا 2.08 تريليون دولار، وتسبقها في ذلك إيطاليا بمستوى 2.3 تريليون دولار، وفرنسا 2.83 تريليون دولار، ثم بريطانيا 2.91 تريليون دولار، وألمانيا 4.13 تريليون دولار. بينما تليها إسبانيا بـ1.77 تريليون دولار. كما قدر التقرير القوة الشرائية للفرد في تركيا في العام الجاري (2017) بـ25 ألفا و780 دولارا، في حين كانت تعادل 16 ألفا و900 دولار عام 2010. وتهدف تركيا لرفع متوسط دخل الفرد لديها إلى 25 ألف في عام 2023 مقابل نحو 10 آلاف دولار حاليا.[2]

[1] – إبراهيم أوزتورك، **التحولات الاقتصادية بين عامي 2002–2008**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص ص 52، 53.

[2] – سعيد عبد الرزاق، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالمياً في 2023 https://aawsat.com/home/article/1010051 تاريخ التصفح: 2018/09/15.

-المجال العسكري:

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.[1]

وفي هذا السياق تقبع القوات التركية المسلحة، أو بالأحرى الجيش التركي في المراتب الأولى عالميا من تعداد الجيوش، بحيث يعد أكبر ثاني جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثامن اكبر جيش عالميا باحتياطي بلغ تعداد الإجمالي حولي 308 ألف جندي، بحيث وصل عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا حوالي 12 مليون، بينما وصل عدد من يدخل سن التجنيد 680 ألف كل عام، بينما يتوزع حوالي 515100 شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين 402000 للقوات البرية و60100 للجوية، و53000 للبحرية، هذا وكما يمكن للجيش أن يجند 378700من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة، وهذا ولدى الأتراك أيضا 40الف جندي في قبرص التركية وحوالي3000 جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (الناتو).[2]

الجدول رقم 07: التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية.

السلاح / السنة	دبابات قتال رئيسية	المدفعية	الطائرات المقاتلة	طائرات هيلوكوبتر
1990	3714	4191	163	273
1994	4919	4275	174	262
1998	4205	4274	168	291
2002	4205	2990	168	534

وبهذا نجد أن تركيا قد اهتمت بتطوير قدراتها العسكرية، حيث سجلت تواجدها كحليف لعدة منظمات دولية ذات طابع أمني كالناتو مثلا، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أنها بنت علاقات استراتيجية متينة مع دول صديقة كإسرائيل مثلا، ومن هنا ومن خلال هذه التركيبة العسكرية

[1] – عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص 25.

[2] – علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 36.

يتبين أن هذا البلد أضحى يتمتع بقاعدة لوجستية متقدمة، وذات موقع استراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وأصبح له أيضا القدرة على أداء دور إقليمي عسكري.[1]

الجدول رقم 08: يوضح الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي.

السلاح / السنة	الغواصات	سفن حربية	قوارب	قوارب بالنفط
1990	15	10	16	28
1995	16	16	17	27
2000	14	22	21	28
2003	13	19	21	28

هذا وقد عملت تركيا على رفع منتوجاتها الصناعة العسكرية التركية إذ بلغت في عام 2015 بقيمة 2.2 مليارات دولار صدرت منها 0.2 مليار، وذلك بارتفاع نسبته 22 % مقارنة بالأعوام السابقة، هذا وتخطط تركيا لرفع قيمة صادراتها العسكرية لملياري دولار في السنوات القادمة، لتقفز بذلك من المرتبة 15 إلى العاشرة عالميا لجهة التصدير العسكري، وفي هذا الصدد تسعى تركيا إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي فيما يخص الصناعات الدفاعية بشكل كامل، مع مئوية تأسيس الجمهورية التركية عام 2023.

ويمكن من خلال الجدول التالي الاطلاع على حجم التطور التركي على مستوى الصناعات العسكرية: [2]

[1] – جليل عمر علي، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991 –2006**، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص39.

[2] – محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 5.

الجدول رقم 09: التطور التركي على مستوى الصناعات العسكرية.

مروحيات مقاتلة من نوع "تي 129 أتاك"	تطوير لمروحية "إيه 129 " الإيطالية
طائرات بدون طيار من نوع "عنقاء	طائرات بدون طيار من نوع "عنقاء
طائرات مقاتلة تركية من "إف إكس 1 وطائرات "حُركوش" التدريبية	طائرات مقاتلة تركية من "إف إكس 1
"كورفيت ميلغم" أول سفينة حربية تركية بالكامل بتكلفة 220 مليون دولار وهي	"كورفيت ميلغم" أول سفينة حربية تركية بالكامل بتكلفة 220 مليون دولار وهي
بيرقدار أول سفينة برمائية تركية من نوع بطول 021 مترا وعرض 020	بيرقدار أول سفينة برمائية تركية من نوع بطول 021 مترا وعرض 020
طرادات بحرية شبح من طراز "آدا". يتم العمل عليها.	طرادات بحرية شبح من طراز "آدا". يتم العمل عليها.
2هاوتزر ذاتي الحركة 022 ملم فيرتينا	2هاوتزر ذاتي الحركة 022 ملم فيرتينا
caliber T155	caliber T155
مدفع ميدان ثقيل صناعة تركية بترخيص من كوريا	مدفع ميدان ثقيل صناعة تركية بترخيص من كوريا
الجنوبية ويبلغ مداه أكثر من 20 كيلومترا. 14	الجنوبية ويبلغ مداه أكثر من 20 كيلومترا. 14
8المدرعة "أرما" مدرعة برمائية متعددة الاستخدامات، مزودة بحماية ضدّ الألغام	8المدرعة "أرما" مدرعة برمائية متعددة الاستخدامات، مزودة بحماية ضدّ الألغام
	إجراء أكثر من ألف اختبار للمنظومة. 15 ويبلغ مداه 020 كيلومترا،
وتم تصميمه لخداع وتشويش أية أجهزة رادار معادية. وقد تم	وتم تصميمه لخداع وتشويش أية أجهزة رادار معادية. وقد تم
نشره على الحدود السورية وذكرت وسائل إعلامية أن بإمكانه	نشره على الحدود السورية وذكرت وسائل إعلامية أن بإمكانه

المصدر: علي حسن باكير، ص 36.

وبهذا نجد أن تركيا قد اهتمت بتطوير قدراتها العسكرية، حيث سجلت تواجدها كحليف لعدة منظمات دولية ذات طابع أمني كالناتو مثلا، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أنها بنت علاقات استراتيجية متينة مع دول صديقة كإسرائيل مثلا، ومن هنا ومن خلال هذه التركيبة العسكرية

يتبين أن هذا البلد أضحى يتمتع بقاعدة لوجستية متقدمة، وذات موقع استراتيجي مهم وقريب من مسرح العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وأصبح له أيضا القدرة على أداء دور إقليمي عسكري.

3-المجال الحضاري:

إن الدارس والمتتبع للتاريخ السياسي للدولة التركية، ومنذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 يجد بأن هناك جدل بين أولوية السياسة عن الدين تارة، وفصل الدين عن السياسة تارة أخرى، كيف لا وغالبية سكان هاته الدولة 99 %يدينون بالديانة الإسلامية، بين الدولة تقر بمبدأ العلمانية، وفي الوقت نفسه يؤمن الدستور التركي بحرية المعتقد والدين.

وعليه فإن البعد الحضاري للفكر الاستراتيجي التركي المعاصر يتمثل في ثلاث مرتكزات أساسية، أولها: تركيا تحاول أن تتصالح مع ذاتها الحضارية-الإسلامية بسلام وتعتز بماضيها العثماني متعدد الثقافات والأعراق، وثانيها: استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية والتخلص من الضعف أو بالنقص تجاه الأخرين، والثالث: الاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي.[1]

المبحث الثالث: الدوافع المتعلقة بالجوار الإقليمي.

البيئة الإقليمية لدولة ما، هي النطاقات الجغرافية التي ترتبط معها تلك الدولة بروابط حضارية، اجتماعية، ثقافية، تاريخية، إذ تعد منطقة الشرق الأوسط أحد المكونات الأساسية لبيئة تركيا الإقليمية، وهذا نظرا للتفاعلات التاريخية والروابط الثقافية التي تربط تركيا بهاته المنطقة لاسيما التقارب الجغرافي والترابط الاقتصادي، والتداخل السياسي، والامتداد الأمني[2]، وعليه سنركز في مبحثنا هذا على أهم القضايا التي جعلت من تركيا تنغمس أكثر في الدائرة الشرق الأوسطية.

المطلب الأول: القضية الفلسطينية ومسار التسوية السلمية.

إن قياس درجة تماسك أو تنافر في العلاقة بين كل من تركيا وفلسطين يقودنا إلى الرجوع إلى الماضي البعيد، بحيث اتسمت العلاقة بين البلدين بالترابط التعاوني، والتآزر في وحدة الدين، فعاطفة الدين الإسلامي لعبت دورا كبيرا في علاقات حسن الجوار بين كل من تركيا وفلسطين، لتنتقل وبعد

[1] – طارق محمد ذنون الطائي، **مستقبل الدور الإقليمي التركي، الفرص والكوابح**، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، 2018، ص 231.

[2] –بكر محمد رشيد البدور، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص223.

ذلك العلاقة بينهما إلى منحنى تصاعدي خاصة بعد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، والذي زاد هو الأخر في تمتن العلاقات بين البلدين كون الطرف التركي رفض مستنكرا اغتصاب الصهاينة للوحدة الوطنية الفلسطينية[1]، ولقد عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا، فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية مثار للجدل ومنشأ الخلاف الأساسي بين العرب وتركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي الرسمي مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني واعتراف تركيا به عام 1949.

إن أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل، وتصويتها على القرار رقم 1943 الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام 1948، وافتتاح سفارة لها في تل أبيب في 9 مارس1950، ووقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس1951، وخطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مندريس في واشنطن والذي جاء فيه لوم للعرب وقال فيه: **"لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة"**، ولكن بعد إعدام عدنان مندريس وفي فترة الستينات السبعينات والثمانينات عرف الموقف التركي تجاه العرب والقضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة ووقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وفي 22 جوان 1967 خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا: **"إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها"**، وفي نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا سجل لها في التاريخ من القضية الفلسطينية وهو إقامة حكومة بولنت أجاويد في نوفمبر1979 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية وسمح لها بفتح مكتب في أنقرة وبعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة وسحبت القائم بأعمالها من تل أبيب وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني وإن هذا الموقف كان أهم العوامل التي ساهمت في التقارب التركي-العربي بعد عدة عقود من القطيعة.[2]

إن الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية يكمن بمجموعة من الثوابت منها: أن فلسطين تعتبر بوابة لدخول تركيا كلاعب إقليمي في المنطقة العربية التي تعتبر نظام إقليمي متكامل وهام جدا بما يشمله من موارد وموانئ ومنافذ للملاحة البحرية باهتمام تركيا بالقضية الفلسطينية وتحديدا غزة التي

[1] -محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص ص 43، 50.

[2] - عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص ص 92، 96.

تلقى تعاطفا عربيا وإسلاميا كبيرا، تحظى تركيا على اعتراف إسلامي كبير بدورها مما يساعد تركيا في عدة مستويات سياسية واقتصادية وتجارية، إضافة لتعزيز قوتها الناعمة.[1]

إثر انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في نوفمبر 1991 بين الدول العربية والكيان الصهيوني رحب بيان لوزارة الخارجية التركية في 23 من نفس الشهر بهذا المؤتمر، واعتبره خطوة هامة في طريق السلام، وأكد البيان على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل ودائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني بالإضافة إلى تأسيس الدولة الفلسطينية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة.[2]

إن التحولات في سياسات تركيا الخارجية تجاه العرب وفلسطين تعتبر قياسا إلى السياسات السابقة إنجازا غير مسبوق، ولعل انتقادات أردوغان للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب، حيث كان أردوغان في هذا المجال أكثر" "عروبة" من بعض الزعماء العرب، ولم تكتف تركيا بالانتقادات اللفظية، ففي موازاة حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني لم تتوان في المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني.[3]

وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية عام 2002 تقلده زمام الحكم في تركيا ظهر تبلور واضح في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وأزال عنها جل الغموض الذي كان يلبسها، حيث سجلت أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية في فترة 2010/2002 وهي كالآتي:

- رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلبا لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للقائه في تشرين الثاني 2003 احتجاجا على المجازر التي ارتكبها هذا الأخير في حق الفلسطينيين واستقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج.
- فض "أردوغان" مقابلة "إيهود أولمرت" نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي في زيارته 2004 وفي نفس اليوم استقبل "أردوغان" رئيس الحكومة السوري ناجي العطري وصرح "أردوغان"

[1] – درهم علي درهم القمش، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2010/2002**، المجلد السادس، العدد الثالث، 2015، ص 180.

[2] – عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص ص 92-99.

[3] –باسم القاسم وآخرون (محررون)، تقرير معلومات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص33.

إسرائيل بوصفها بالإرهابية باعتبار أنها هي وكل من يؤيدها كانوا يطلقون هذه الصفة على حركة حماس التي تدافع عن الأرض وتسعى لاسترداد الحقوق الضائعة، وبالتالي كان هذا الوصف بداية لبلورة فهم مغاير لمصطلح الإرهاب بالنسبة للدول الأخرى.

- تنديد تركيا على لسان رئيس وزرائها باغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس عام 2004 وسحب سفيرها من إسرائيل، ووصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم رفح للاجئين بأنه إرهاب دولة.
- ترحيب تركيا بفوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 عكس العديد من الدول التي نددت بهذا الفوز وعلى أ رسها إسرائيل، حيث أعلنت وزارة الشؤون الخارجية التركية أنه على جميع الأطراف المعنية أن تحترم نتيجة الانتخابات الديمقراطية التي فازت وفقها حركة حماس، أن أي محاولة من جهات خارجية فاعلية لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية ستكون ضد مبادئ الديمقراطية، كما دعت وزارة الخارجية التركية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لزيارة تركيا، إن هذا الموقف جاء تحذيرا للاتحاد الأوربي وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم جميعا يعتبرون حركة حماس حركة إرهابي، كما أن دعوتها لقادة حركة حماس لزيارة أنقرة يعتبر تأكيدا وإشارة على قدرة تركيا التوسط بين حماس وإسرائيل لتحقيق.[1]

فمنذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من إسرائيل والفلسطينيين، بما أن منحى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية.[2]

لقد أثبت حزب العدالة والتنمية عمق توجهه الإسلامي من خلال هذا الدعم القوي للملف الفلسطيني، وهو ما أظهره خلال تحرك دبلوماسيته التي كانت أنشط من أي دبلوماسية عربية وإقليمية، كما كان الموقف الشعبي التركي بمظاهراته المليونية من أكبر الداعمين للجهاد الفلسطيني. وتوج" أردوغان" مواقفه السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية بمواجهته الشهيرة مع الرئيس الإسرائيلي

[1] – عربي لادمي محمد، مرجع سابق، ص92-99

[2] – باسم القاسم وآخرون (محررون)، مرجع سابق، ص 35.

"شيمون بيريز" وانسحابه من مؤتمر دافوس الاقتصادي المنعقد يوم 29جانفي 2009 ما اعتبر إهانة للرئيس الإسرائيلي في العرف الدبلوماسي.[1]

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على المنطقة.

إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر سجلت ضمن أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين لأن هذه الأحداث لم تظهر من الفراغ بل هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي منها حرب الخليج الثانية وهذه الأخيرة نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية 1988/1980 والجهود الأمريكية الكبيرة لاستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالميا ضد الأنظمة الشيوعية(35) كما أن هذه الأحداث كانت بمثابة محطة انطلاق جديدة لتركيا في تفعيل دورها الإقليمي، بعد أن سعت لإعادة تنظيم وضعها الداخلي وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط نلاحظ أنها ارتبطت بالأساس بالإمكانات الذاتية لها والمتغيرات التي أعقبت تداعيات أحداث أيلول 2001 التي مكنت حزب العدالة والتنمية من الفوز بالانتخابات من تشكيل حكومة الوحدة عام 2002 والتحكم في الرئاسيات الثلاث "الجمهورية، البرلمانية والحكومة".

لذلك عد ذلك العام عام التحول في تركيا وبرزت ملامح تأثيره واضحا في توجهات تركيا الإقليمية الشرق أوسطية وتفوقها في تطوير علاقاتها مستندا إلى أسس العمق الاستراتيجي ومبادئه من خلال توظيف الإرث التاريخي والجوار الجغرافي وتطبيق سياسة "صفر المشاكل" إذ حققت موقفها قبولا عاليا[2]، إضافة إلى سعيها لإيجاد الحلول لمعالجة الأزمات فكان دورها في مفاوضات السلام في النزاع العربي- الإسرائيلي وكذا تعاونها مع إيران لمعالجة أزمة المشروع النووي بشكل دبلوماسي هادئ وغير مستفز لجميع الأطراف ودورها المتوازن تجاه الإطراق السياسية في العراق بعد عام 2003 فضلا عن تحقيق حزب العدالة والتنمية نصرا جديدا بفوزه في انتخابات عام 2011 ودوره في متابعة أحداث ثورات " الربيع العربي" التي شهدتها تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، حيث تعد تركيا لاعبا إقليميا فاعلا في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بعد تعثر قبولها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الأمر الذي

[1] – شفيق شقير، **الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية**، ورقة مقدمة في مؤتمر: مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة، 2014/11/27، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

[2] –كمال عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول2001**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص 05.

قادها إلى إعادة توجيه دفة السياسة الخارجية فيها عبر الاستثمار لمعطيات الجغرافيا–السياسية التركية كونها تتوسط منطقة "الأوروآسيا" المنطقة التي تستمر عليها الصراع من أجل السيادة على العالم.[1]

ومنذ انتهاء الحرب الباردة عملت تركيا على تحويل أولويات سياستها الخارجية من الهواجس الأمنية إلى اعتماد القوة الناعمة والتحول إلى لاعب أكثر استقلالا مصمم على استخدام الكثير من وسائل الاندماج الإقليمي لكي تأخذ على محمل الجد كدولة قائمة بذاتها.

إن تشديد تركيا على المشاركة في ترتيب أعمال المنطقة ورسم تصورها المستقبلية ليس بالأمر المستجد ولكن الجديد هو المدى الذي ستندفع فيه تركيا ولن يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل يتعداه إلى الجوانب الأمنية أيضا وخصوصا أن تركيا تحتل وضعا استراتيجيا حساسا[2]، إن الاندفاع والحماس التركي لتكريس النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومن ثم الاندماج فيه لم يأت من فراغ بل هو نابع من تصورات استثمار الفرص المستقبلية التي يمكن أن يحققها لها هذا المشروع ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- إن وجودها ضمن نظام الشرق الأوسطي يحقق لها تفاعلات اقتصادية من خلال تعاملها مع العرب وإسرائيل.
- أن هذا النظام يسهم في تطوير التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج العربي وتشجيع المال الخليجي على الاستثمار في تركيا.
- إن هذا يتيح لتركيا فرصة التدخل في الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.
- إن كل ما تقدم سيسهم في المحصلة النهائية بتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية المتضمنة تحقيق أمنها القومي وتنمية اقتصاداتها بما يسمح بتعزيز موقفها التفاوضي في الاتحاد الأوروبي فضلا عن تعزيز أهميتها في إطار حلف شمال الأطلسي.[3]

وهناك مجموعة من العوامل الموضوعية والمجتمعية التي تجتمع في عملية تكاملية التي تؤثر على صانع القرار السياسي الداخلي والخارجي بنسب متفاوتة بدءا من انهيار الاتحاد السوفياتي ثم تداعيات التي أعقبت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط، حيث

[1] – كمال عبد الله حسن، مرجع سابق، ص57.

[2] – 39– ماكسويل تيلور ولآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات**، تر: احمد بهاء الدين، ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص 101.

[3] – كمال عبد الله حسن، مرجع نفسه، ص 62.

تنقسم المتغيرات الموضوعية بدورها إلى متغيرات جيوسياسية وأخرى عسكرية وإلى متغيرات اقتصادية كذلك بشرية، فتركيا ترتبط بموقعها الجيوسياسي كدولة متعددة الانتماءات ومبعثرة الأولويات فهي دولة بلقانية ودولة آسيوية ودولة شرق أوسطية وهي دولة أوروبية وبالتالي منح هذا الموقع تركيا السيطرة على خطوط المواصلات والتجارة ومكانة حضارية تاريخية وأتاح لها فرصة الاتصال بين حضارتي غرب أوربا والبحر المتوسط.[1]

وعليه فإن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية بما يبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بالمنافع الاقتصادية شتى سواء في إطار علاقات تجارية أو تزويد مواد الطاقة عبر أرتضيها من ناحية ثانية ويمنحها مجالا أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي للدول خاصة من ناحية ثالثة[2]، أما المتغيرات العسكرية فالجيش التركي هو الجيش الوحيد في العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة ويستمد سلطته وصلاحياته من ذاتها بحكم الدستور التركي وتحولت إلى مؤسسة ذات كيان خاص وبالتالي تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيما حيث تستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

- التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة.
- تمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية.
- وضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة.
- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية من خلال الدور الذي يمنحه لها الدستور وخاصة في مجال النص على أن الجيش هو المؤتمن على سلامة البلاد الداخلية والخارجية.3

المطلب الثالث: الحروب في دول الجوار.

1-تركيا والحرب على العراق:

أدى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، إلى خلق واقع جديد وغير مسبوق في الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا وغيرها من دول المنطقة، نتيجة لتدمير دولة

[1] -صبري إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 70.

[2] -موسوعة ويكيبيديا جغرافية تركيا:http://of.turkey.org/wiki/geography.wikipidia.en)04/10/13

[3] - عبد الله تركماني، **توجهات السياسة الخارجية التركية** مقال منشور في 2009/03/03 http://www.akhbaralaalam.net/detail.php?id=21160

مركزية وأساسية فيها، فمنذ نشوء الدولة التركية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى وتركيا احد نماذج الدول المركزية في المنطقة، والتي تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها وإلى غيرها من دول المنطقة[1]، وعليه ساد التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عقب الغزو، حيث أبدى الجانب التركي وحسب أجندته الاستراتيجية تخوفا كبيرا إزاء إقدام السياسة الكردية العراقية بالتوجه نحو قيام حكم ذاتي كردي دائم، وعلى أن يكون لهم في المستقبل الدولة الكردية المستقلة، معتبرة أن حدوث ذلك سيكون سبب من السياسات الأمريكية بالأساس وهكذا تطورت العلاقة بين الجانبين فزاد حجم التوتر بين الطرفين، وفي المقابل من كل هذا رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية من استخدام أراضيها لأجل تحقيق هذا الغزو وجاء نتيجة الرفض البرلماني التركي[2]، ولعل هذا الرفض نبع أيضا من شعور تركيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون داعمة لمساعي كيانية للكرد في المنطقة، أو لديها جدول أعمال سريا يتعارض مع المصالح التركية خاصة ما تعلق بمؤامرة تستهدف تقسيم تركيا إلى تكوينات إثنية متعددة، أو على الأقل تحجيمها وإشغالها بجدول أعمال محلي مثقل بالتوتر والعداء.

وفي هذا السياق وفي خضم هذا التوتر بين الطرفين أكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول قبيل زيارته لواشنطن في 25 تموز 2003 أن "العلاقات بين أنقرة وواشنطن لا يمكن أن تتوقف بسهولة" مشيرا إلى أن تركيا تبذل جهودا كبيرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين"، وقد دافع غول عن أهمية زيارته لواشنطن وسط انتقاد الكثيرين داخل المعارضة التركية عن جدوى هذه الزيارة بعد كل "الإهانات" التي وجهتها الإدارة الأمريكية لتركيا، قائلا: "من الخطأ ألا أذهب، إذ أن عدم الذهاب ليس من صالح تركيا" مشيرا إلى أنه "عندما رفضت مذكرة الحكومة (حول مرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية) أصيبت الولايات المتحدة بصدمة. ومن هذه الزاوية كان يفترض، نتيجة لذلك، أن تنقطع معها كل العلاقات، لكن السيد باول زار أنقرة بعد ذلك، ثم حصلت لقاءات ثنائية على مستوى عال، لذلك إذا لم أذهب سيكون خطأ، بل على العكس من ذلك، سيكون ذهابي مفيدا في تحسين العلاقات الثنائية بين بلدينا".[3]

[1] –مروان عوني كامل، أحمد مشجعان نجم، مرجع سابق، ص 250.

[2] – عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص ص 254، 255.

[3] – لقمان عمر محمود، **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003–2006**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل العدد (8) تشرين الأول 2007، ص09.

لكن تجدر الإشارة إلى الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب وتمكنها من الصمود بوجه الضغوط الأمريكية دون إن تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وهذا واضح من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للولايات المتحدة في أوائل عام 2004 لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق وبتأكيده على (أن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائما في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي) ويعد مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية- الأمريكية الموقعة بين تركيا والولايات المتحدة مطلع عام 2006 خطوة مهمة في إعادة تفعيل الدور التركي إقليميا ودوليا. [1]

2-تركيا والحرب على لبنان 2006:

شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان على مدار 33 يوما سنة 2006 مناسبة لتدخل قوى إقليمية ودولية للقيام بأدوار خارجية على الأراضي اللبنانية، إذا فتح المسرح السياسي، والتمزق الطائفي الذي شهدته الساحة اللبنانية أنداك الباب واسع أمام ما يسمى بأولوية التدخل و روح المبادرة كل تحت شعار تعظيم القوة والعمل على صون والحفاظ على المصالح الاستراتيجية[2]، وفي هذا السياق انطلقت المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الشعبية المنددة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في جميع أرجاء تركيا، وصدرت عشرات البيانات المنددة بهذا العدوان من المنظمات والاتحادات العمالية والمهنية، كما خرج آلاف الأتراك في مظاهرات، مطالبة الحكومة بعدم إرسال قوات إلى لبنان، ومن الشعارات التي تم رفعها: "ليس لنا جنود تموت من أجل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية." وقد ظهرت استطلاعات الرأي العام وصول الك كراهية تجاه إسرائيل إلى ما يزيد عن 90 % وسط الشعب التركي. [3]

---

[1] - فتيحة لتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد الخامس، 2018، ص 2011.

[2] -محمد نور الدين، "**الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية: تركيا**"، مجلة المستقبل العربي، العدد332، أكتوبر 2006، ص 73.

[3] -أحمد ممدوح، **السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل 1996-2009**، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2009، ص 49.

أمام المجازر التي أقترفها العدوان الإسرائيلي على أرواح المدنيين اللبنانيين الأبرياء، انتقد تركيا إسرائيل بشدة، ونددت واستنكرت كل جرائمها في لبنان[1]، وفي هذا الصدد صرح أردوغان قائلا: "هل مقابل خطف جنديين (إسرائيليين) يسقط كل هذا العدد من المدنيين، هذا سلوك غير مقبول على الإطلاق"[2]، ولعل هذا ما جعل البرلمان التركي يصوت على قرار إرسال القوات التركية إلى لبنان في 5 سبتمبر2006 م كجزء من قوات الأمم المتحدة، حيث صوت مع القرار 260 عضوا وعارضه 693 عضوا. في حين امتنع عن التصويت عضوا واحدا.

ومن بين الأهداف التي سعت لتحقيقها حكومة أردوغان جراء قرار إرسالها للقوات التركية إلى لبنان ما يلي:

- مساعدة تركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي. ويظهر لهذا الأخير على أن تركيا لاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط.
- إعادة ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل مرة أخرى فقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار التركي بالموافقة على إرسال قوات تركية إلى لبنان.
- محاولة تركيا من خلال هذه الخطوة تعزيز موقعها في المنطقة والعودة بقوة، حيث صرح وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول أنه إذا لم ترسل تركيا قواتها إلى لبنان سيتراجع وزنها في الشرق الأوسط تلقائيا في خانة حزب الله.[3]
- ساهمت تركيا فعليا في قوات اليونيفيل المعززة في جنوب لبنان، تحت سقف الشرعية الدولية، التي يوفرها القرار 1701 بعد الحصول على موافقة الأطراف المعنية بوقف إطلاق النار 4محاولة تبرير هذه المشاركة من خلال ربطها بمشاركة قوات من دول عربية وإسلامية كالمغرب، ماليزيا وإندونيسيا في هذه القوات الأممية.[4]

---

[1] – أميرة إسماعيل العبيدي، **تركيا وإسرائيل (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية) (2009–2017)**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2018، ص 41.

[2] – مازن خليل إبراهيم، **المتغيرات السياسية في العلاقات التركية (الإسرائيلية) للفترة من 2002–2013**، ص، 5.أنظر الموقع : https://www.iasj.net/iasj/download/887533efa39277b0 تاريخ التصفح : 2018/04/20.

[3] – أحمد ممدوح، مرجع سابق، ص 50.

[4] – مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، 2011، ص 295.

3-تركيا والحرب على غزة:

شنت إسرائيل حربا شرسة على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008 دام حوالي 22 يوما هدفت من خلاله إلى إضعاف والحد من تأثير وخطورة حركة المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس[1]، وفي هذا الصدد سجلت حكومة العدالة والتنمية استنكارها الشديد من هذا العدوان، حيث اعتبرته عمل غير إنساني ظالم وغير مقبول، كما دعت إلى وقف الغرات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية هذا مع إلحاحها بضرورة تدخل مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن ليواصل الموقف التركي تسجيل حضوره بقوة وكان ذلك على اثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/05/31، إذ فجر هذا الاعتداء أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث بادرت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل وألغت 03 منورات عسكرية معه، في الحين الذي راح فيه عبدالله غول يدين بشدة هذا الهجوم والذي عده خرقا للقوانين الدولية، ومن جهته أعرب أردوغان عن امتعاضه وغضبه الشديد إذ راح يصف الحكومة الإسرائيلية بأنها "**وقحة**"، وتشكل مصدر قلق وتصدع للأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، داعيا في هذا الصدد إلى معاقبتها على المجزة الدموية التي ارتكبتها، كيف لا وهو من وصف الاعتداء بأنه هجوما دنيئا صفع ضمير الإنسانية، وأكد قائلا في هذا السياق: "بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية فإن عداوتها أقوى" وطالبها برفع فوري للحصار المفروض على قطاع غزة، الذي تعهد بالاستمرار في دعمه.

وفي 2010/07/24 عين مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خبراء لتقصي الحقائق في دعوى انتهاك حقوق القانون الدولي على إثر الهجوم التركي على أسطول الحرية، غير أن نتائج التحقيق كانت غريبة ومفاجئة فبالرغم من اعتراف القادة الإسرائيليين بالأعمال الإجرامية إلا أن الناطق باسم لجنة أمم المتحدة مارتين نسيركي أدل بما يلي: **"إن اللجنة لا تنوي تحديد المسؤولية الجنائية لأفراد معينين " وكأنها تريد طمس الحقيقة في ظل الاعترافات المدلى بها بعدم توجيه اتهام صريح للكيان الصهيوني، والأدهى والأمر أنها تزعم بأن عمل اللجنة يهدف إلى تقديم توصيات تجنب في وقوع هاته الأحداث في المستقبل.**[2]

---

[1] -أسامة أبوناهل، **المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة رؤية سياسية تحليلية، مصر وتركيا نموذجا 2008-2014**، المؤتمر العلمي الثامن التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، بتاريخ 2016/10/4، ص 5.

[2] – محسن صالح، مرجع سابق ، ص 54.

وعليه وبناء على ما تقدم نجد أن القضية الفلسطينية قد أرقت صانع القرار الخارجي التركي في معادلة لا تقبل القسمة على اثنان من جهة تسعى السياسة الخارجية التركية إلى المزيد من التوسع في الشرق الأوسط ومن ثمة حصد المزيد المصالح الجيواستراتيجية لاسيما في ظل دعمها المطلق للقضية الفلسطينية ما يكسبها ذلك دعم وتحالف الدول العربية، في حين وفي الجهة المقابلة وفي حال استمرار هذا الدعم والمساندة المطلقة للقضية الفلسطينية سيزيد ذلك من اتساع فجوة العلاقات بين كل من إسرائيل تركيا، وما ينتج عن ذلك الابتعاد التركي عن الغرب وما يحمله ذلك من عواقب وخيمة كتلك المتعلقة بفشل المساعي التركية للالتحاق بالقطار الأوربي ومن ثمة تسعى تركيا لانتهاج سياسة خارجية متوازنة تضمن علاقات صديقة مع إسرائيل وفي المقابل عدم تفريطها في القضية الفلسطينية وفق سياسة الكيل بمكيالين.[1]

4-تركيا وثورات الربيع العربي:

في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، اندلعت في معظم الدول العربية حركات شعبية احتجاجية متأثرة بالانتفاضة التونسية التي اندلعت في 18 ديسمبر 2010 جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، حيث نجحت بالإطاحة بالرئيس الأسبق زيد العابدين بن علي وكان من أسبابها الرئيسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، وقد نجحت هذه الاحتجاجات بالإطاحة بأربعة أنظمة سياسية حتى الآن، فبعد الانتفاضة التونسية، نجحت الانتفاضة المصرية في 25 جانفي 2011 بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثم انتفاضة 17 فيفري 2011 الليبية بإسقاط نظام معمر القذافي، فالانتفاضة اليمنية التي أجبرت على عبد الله صالح على التنحي، وقد كانت أكبر حركة احتجاجية في سوريا، والتي لازالت مستمرة إلى حد كتابة هذه الأسطر، لذا فقد تميز الموقف التركي تجاه ثورات الربيع العربي بالتباين وعدم الثبات، فالموقف التركي من الثورة المصرية يختلف تماما عن موقفه من الانتفاضة السورية، فالمصلحة هي التي تحدد سياقات المواقف وأطرها في نسيج التفاعلات الدولية، والموقف التركي كان في نسقه العام يقف بجانب الثوار الإسلاميين وليس إلى عامة الثورة والشباب المتحرر غير المرتبطين بإيديولوجيات دينية، أو المرتبطين بإيديولوجيات قومية عروبية، فتركيا كانت ولازالت تشكل داعما حقيقيا للإخوان المسلمين في مصر، والنهضة في تونس،

[1]- رجب الباسل، **دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)**، أنظر الموقع : https://samanews.ps/ar/post/104814 تاريخ التصفح: 2019/04/15.

والجماعات العسكرية المعارضة للجيش الحر في سوريا، و ذلك لتلاقي المصالح مع الإسلاميين إلى حد ما، خلافا لما هو في النسق الليبرالي أو الوطني "العلماني"، لدواعي عقائدية فكرية، فثورات الربيع العربي أعطت أمل الأتراك لإحياء الخلافة الإسلامية تحت قياداتها، بعدها نموذجا متقدما لحكم الإسلام السياسي في المنطقة، لهذا فهي بذلت الممكن من أجل تنظيف الآلام وتهيئتها لقبول نموذج الإسلام السياسي في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، وهي تلع بورقة المذهبية من اجل إحياء الحن الطائفي وإثارة وتصدع طوائف الأمة العربية من أجل إعادة سيطرتها باسم العثمانية الجديدة.[1]

- **تركيا والثورة التونسية:** انتفض الشعب التونسي نتيجة تصاعد الاستياء من التضخم في أسعار المواد الغذائية، يغذيه الشعور بالضيق من الركود السياسي والاقتصادي، وانعدام الفرص والحرية، وخاصة بالنسبة لجيوش الخريجين من الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام مع احتمال ضئيل في الحصول على عمل مناسب لهم، وقد اكتسحت الحركة الاحتجاجية التي فجرها انتحار الشاب محمد بوعزيزي يوم 2010/12/17 أمام مقر محافظة سيدي بوزيد جميع المحافظات تقريبا، فطالبوا بتنحية الرئيس زين الدين العابدين بن علي، وبعد أكثر من أربعة أسابيع من التظاهرات وتقديم العشرات من القتلى والجرحى سقطت ديكتاتورية استبدت في البلاد منذ 23 عاما وهرب بن علي من البلاد إلى السعودية.[2]

اتسم الموقف التركي في بداية حدوث الثورة التونسية بالترقب والقلق من تطورات الأحداث في البلاد وصدور أول موقف رسمي للحكومة التركية عبر البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية التركية على موقفها الرسمي في 2011/1/14 وجاء فيه" نتابع بقلق وبأسف تتابع الأحداث التي تصاعدت في تونس منذ فترة وأدت إلى مصرع وجرح العديد من الأشخاص في هذا البلد، نأمل أن يعود الاستقرار إلى تونس التي تحتل موقعا هاما في محيطها، وحاليا فإن التدابير المقتضية لحماية مواطنينا في هذا البلد بما في ذلك تأمين عودته للوطن جارية بالتنسيق مع سفارتنا في تونس والجهات المعنية في بلدنا"،[3] وعموما يمكن القول أن موقف تركيا من الثورة التونسية في البداية نجده قد احتكم لمبدأ عدم التدخل

[1] – عماد علي حسن ، "**الربيع العربي: المفهوم، التداعيات، الأسباب**"، أنظر الموقع: http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm تاريخ التصفح: 2018/02/12.

[2] – حسام گصّاي، صباح محمد صالح، **مفهوم الثورات العربية ومواقف الإقليمية والدولية منها**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 165.

[3] – صدام مرير الجميلي، **الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، 2011، ص 235.

في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعا إلى سقوط نظام بن علي، أو أن تكون الثورة التونسية هي بدء الإشارة لانطلاق الثورات العربية[1]، وعقب نجاح الثورة التونسية اتضح موقف تركيا بشكل أكثر من تطورات الأوضاع في تونس، إذ جاء داعما ومؤيدا لحق الشعب التونسي في الديمقراطية والعيش بحرية والأصلح هو ضرورة تنظيم انتخابات شفافة ومستقلة وإلغاء الحظر السياسي ومحاسبة الفساد وترسيخ الأمن، وتركيا ستواصل دعمها للشعب التونسي الصديق والشقيق في اتخاذ هذ الخطوات.

لقد أيدت أنقرة مطالبة الشعب التونسي بالإطاحة بزين العابدين بن علي في تونس ودعت صراحة الرئيس التونسي إلى تنفيذ مطالب الشعب وان يتنازل عن السلطة، وبعد أن تنحى الرئيس التونسي، استقبلت تركيا المعارضة التونسية في أنقرة وقدمت لها النصائح والتسجيلات في العديد من القضايا السياسية وخاصة عملية صياغة الدستور الجديد لتونس والاستفادة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وكيف استطاعت تركيا من تحسين واقعها الاقتصادي بشكل سريع بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام2002. [2]

- **تركيا والثورة المصرية:** منذ الأيام الأولى للثورة المصرية، اتخذت تركيا مواقف متقدمة وعالية السقف في دعم الحركة الاحتجاجية والمطالب الشعبية، في افتراق واضح عن تركيا الحريصة على علاقات طيبة مع النظم الحاكمة في الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، استرشاداً ربما بنصائح داود أوغلو باستشعار ثم استثمار التطورات الاجتماعية والسياسية التاريخية وعدم الوقوف موقف المتفرج للمشاركة في صنع القرار.

فقد توالت التصريحات التركية، خاصة من رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب اردوغان المطالبة للنظام المصري بالتجاوب مع المطالب الشعبية، ثم مطالبة مبارك بالرحيل وبعبارات بعدت أحيانا عن اللغة الدبلوماسية حين ذكَّر الرئيسَ المصري بالموت ناصحا إياه بعدم التمسك بكرسي الحكم[3]، وبعد نجاح الثورة المصرية أيدت دعما مفتوحا للعملية الديمقراطية في مصر وقام الرئيس التركي "أردوغان" بزيارة مصر في عام 2011 بعد نجاح الإسلاميين في الوصول إلى الحكم وبعد الانقلاب على الرئيس

[1] – عمر ياسين خضيرات، **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010–2015)**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14 العدد 1، 2017 ، ص149.

[2]– نغم نذير شكر، مرجع سابق، ص157.

[3]– سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر**، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، 2016، ص 11.

الشرعي لمصر، رفضت تركيا الاعتراف بالرئيس السيسي وعارضته بشدة، واحتضنت المعارضة الإسلامية، وانتهت العلاقة بين البلدين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.[1]

- **تركيا والثورة الليبية:** حرصت تركيا في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية على عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه أحد الطرفين، فقد انتهجت في تعاطيها مع الأزمة الليبية مبدأ "عدم إنتاج رد فعل" رغم وجود رأي عام من جمهور حزب العدالة التنمية يساند حركة 17 فبراير إلا أن ذلك لم يجعل حكومة حزب العدالة التنمية مع الحملة السياسية والإعلامية ضد نظام القذافي خاصة بعد المجازر التي تم ارتكابها بحق الشعب الليبي.[2]

إذا اتسم الموقف التركي عند بدء الاحتجاجات الشعبية بالتأني والترقب حيث لم يصدر رد فعل تركي مشابها لما حصل مع ثورتي تونس ومصر وذلك لأسباب عديدة وتأتي في مقدمتها العلاقات الاقتصادية بين تركيا وليبيا، وقد يعود سبب هذا الموقف إلى حجم الاستثمارات التركية في ليبيا التي لا تقل عن15 مليار دولار وأكثر من مائتي شركة تركية تعمل في ليبيا، فضلا عن وجود ما لا يقل عن ألف تركي بين موظف وعامل في تلك الشركات، كما تصدّر تركيا منتجات بقيمة ملياريْ دولار إلى ليبيا، ورفض أردوغان أفن يعيد "جائزة القذافي العالمية"، التي نالها منه سابقا، ولم يدع اردوغان القذافي إلى التنحي، بل طالبه لاحقا بإجراء انتخابات نيابية ورئاسية يمكن أن يشارك فيها القذافي وأبناءه، مثلهم مثل غيرهم مفن الليبيين، كما أعلنت أنقرة أنها تسعى إلى وساطة من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ليبيا.[3]

وقد انعكس عمق العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وليبيا على مواقف تركيا من الثورة الليبية في بداياتها، لذلك فسرت تركيا السعي لاستصدار تدخل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في المنطقة، خاصة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الركيزة الأساسية لمعارضة أي تقدم حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أن موقفها من تطورات الأحداث في ليبيا سيؤدي إلى رد فعل سلبي في أوساط الشعب المساند بدرجة كبيرة لثورة 2011/2/17.

[1] – عمر ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 150.

[2] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف التركي من الثورة الليبية**، تقدير موقف، الدوحة: آذار/ مارس 2011، ص 2.

[3] – نغم نذير شكر، مرجع سابق، ص 137.

إن الأهداف الرئيسية لسياسة تركيا في ليبيا تمثلت في الوصول إلى الظروف التي تتيح الانتقال الديمقراطي الدستوري الذي يمثل تطلعات الشعب المشروعة والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسيادتها، وضرورة الاهتمام بإيقاف الهجمات التي تستهدف المدنيين وتحقيق المرحلة الانتقالية بشكل يتلاءم مع تطلعات الشعب على حد قول أردوغان، أما حول موقف تركيا من العمليات العسكرية لحلف الناتو فإنها تؤيد القرارين 1973/1980، وبعد إلقاء القبض على العقيد معمر القذافي ومقتله في مدينة سرت أعلن المجلس الانتقالي الليبي في 2011/10/32 عن تحرير ليبيا، وفي هذا السياق صرحت الخارجية التركية على موقفها الرسمي في اليوم الموالي قائلة:" لقد حقق الشعب الليبي مرحلة جديدة أخرى من تطلعه إلى الحرية والديمقراطية والعدل وتم في 2011/10/32 الإعلان من بنغازي تحرير ليبيا الأمر الذي تلقيناه ببالغ الرضا ونهنئ الشعب الليبي في هذا اليوم الأغر، وسيكون كفاح الشعب الليبي بما قدمه من تضحيات كبيرة الطريق الذي ينير أمام الشعوب المتطلعة إلى الديمقراطية في العالم ومصدر إلهام لها، وتركيا واثقة بأن المجلس الانتقالي الليبي الذي نعتبره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي سوف يقود مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وفق خارطة الطريق المعلنة في أوت بشكل يحتضن جميع أطياف المجتمع، وأن تركيا التي ساندت مطالب الشعب الليبي المشروعة منذ البدء ستكون إلى جانب ليبيا في تأسيس دولة تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا الجديدة بكل ثبات".[1]

أما ما تعلق بالنتائج التي ستتحقق لتركيا من هذه الثورات فقد تؤدي إلى استدعاء النموذج التركي لتطبق في البلدان العربية، كما ستوفر لتركيا فرصة لطرح نفسها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات الداخلية العربية، وسيمكنها اقتصاديا من القيام بدور في إعادة بناء اقتصاد هذه الدول في إطار مشروعات إعادة الإعمار، كما أدت هذه الثورات إلى قيام تركيا بأدوار أمنية عسكرية على نحو ما حدث في مشاركتها في حملة الناتو لفرض حظر التسلح، وفي إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية في حال تدهور الأوضاع فيها.[2]

- **تركيا و الثورة اليمينية:** مع انطلاق العملية العسكرية المسماة "عاصفة الحزم" التي تستهدف المواقع التي يسيطر عليها الحوثيون وحليفهم المخلوع علي عبد الله صالح أضحت اليمن بؤرة

[1] – نغم نذير شكر، مرجع سابق، ص 137.

[2] – فوزي أحمد تيم، **تطور السياسية الشرق أوسطية لتركيا 2012/1924**، الأردن: حوليات آداب عين شمس، المجلد 42، مارس2014، ص6.

توتر فتحت الباب على مصرعيه لتدخل قوى إقليمية ودولية في شؤونها الداخلية وفقا مسميات عدة وأشكال متعددة، بحيث أن معظم الوحدات الإقليمية والدولية قد أيدت العملية عدا إيران، وهنا الموقف التركي ذي أهمية وثقل إقليمي كبيرا، بحيث باردت تركيا وعن طريق رئيسها رجب طيب أردوغان تأييدها التام والمطلق لعملية عاصفة الحزم التي تقودها السعودية، وقد عللت تركيا ذلك بأن التدخل الذي تم بطلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي جاء –حسب اعتقادها– لأن الحوثيين انتهكوا الاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي، ولم يستجيبوا لدعوات الحوار وأظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن، مما زاد من احتمالات اندلاع حرب أهلية، كما أن الزاوية الأخرى التي نظرت منها تركيا هي زاوية التمدد الإيراني في المنطقة ومحاولات فرضه هيمنته في كل من سوريا والعراق واليمن، حيث لم تخف تركيا انزعاجها المشترك مع عدد من دول الخليج –من ضمنها السعودية– من محاولات طهران بسط نفوذها[1]، لذا فإنه يمكننا القول إن الموقف التركي من الثورة اليمنية قد ارتكز على ضرورة استقرار اليمن نظرا لحساسية جغرافيتها المسيطرة على أهم الممرات المائية، ولما يمثله استقرارها من عامل مساعد على إنجاز استقرار مماثل في القرن الأفريقي تلعب أنقرة دورا محوريا فيه وقد أيدت تركيا المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية ودعمتها في رسلتها منها للدور الذي ستضطلع تركيا للعبه مستقبلا بأن تكون فاعلا وحاضرا أكبر في التوازنات الإقليمية في المنطقة. [2]

- **تركيا والثورة السورية:** حظيت الثورة السورية منذ بدايتها عام 2011 باهتمام تركي خاص فاق سابقتها من ثورات العالم العربي، لما لها من أثر وانعكاسات مهمة على تركيا نفسها خصوصا وعلى المنطقة عموما، فكانت اتصالات رئيس الوزراء التركي حينها أردوغان على الرئيس السوري الأسد وزيارات وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو المتكررة للعاصمة دمشق تعبيرا عن هذا الاهتمام في محاولة لإقناع الأسد بضرورة التجاوب مع مطالب الحركة الاحتجاجية الشعبية واحتواء النتائج الكارثية المترتبة على السيناريوهات البديلة[3]، لكن الاستجابة السورية للمطلب التركي وجدت صعوبة في التنفيذ، حيث شعر القادة الأتراك بأن

[1] –محمود سمير الرنتيسي، **الموقف التركي من عاصفة الحزم.. الأسباب والتطورات**، https://www.aljazeera.net

[2] –ياسين خضيرات، مرجع سابق، ص 159.

[3] –سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**، مركز إدارك للدراسات والاستشارات، مارس، 2016، ص 3.

الرئيس السوري قد خيب أمالهم، وفي الوقت نفسه اعتبرت سوريا أن المطلب التركي يندرج في سياق التدخل في شؤونها الداخلية[1]، عندها اتخذت الحكومة التركية موقفا حازما في علاقتها مع نظيرتها السورية وذلك من خلال فرض عقوبات قاسية عليها تمثلت في:

- إيقاف آلية التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى حتى يتسلم السلطة نظام شرعي محترم لشعبه.
- تجميد ممتلكات الأشخاص المقربين من شخص الأسد، والذين يثبت عليهم ضلوعهم في الأعمال الإجرامية ضد الشعب، ومنعهم من الولوج إلى تركيا، وإدراج رجال الأعمال المقربين والداعمين لنظام الأسد في ذات القائمة.
- إيقاف بيع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية لنظام الأسد.
- منع أي عملية دولية لنقل أسلحة إلى النظام السوري عبر الجو والمياه الإقليمية والأرض التركية، على أن يتم مراعاة القانون الدولي في عملية المنع.
- إيقاف الأنشطة التداولية والتجارية مع البنك المركزي السوري.
- تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا.
- إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا.
- تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك "يكسيم بنك" رالتركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا.

هذا وعلى الرغم من أن الموقف التركي لقي ترحيبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تأكيد لوقوف تركيا مع الغرب في مشهد التغيير العربي، إلا أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر المشاهد الخلافية التي حازت اهتمام الدولتين وبشأن أسلوب التعامل معها والغاية النهائية لها، بالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها "باراك أوباما" بداية الانتفاضة السورية بأن حكم الرئيس بشار الأسد قد فقد شرعيته فهي تفضل بقاؤه على جلب الإسلام السني المتحالف مع تركيا غير مرحب به إسرائيليا، والذي سيشكل خطرا- كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية- على

[1] -إبراهيم يوسف عبيد، **الموقف التركي من الأزمة السورية 2011-2017**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول جوان 2017، ص28.

مكونات المجتمع السوري غير سنية لذلك رفضت- ولا تزال- ترفض أي مقترح قد يتضمن حظرا جوا أو منطقة آمنة للمدنيين.[1]

بهذا زاد التنافر بين الجانين حول هذه المسالة وتحديدا في سنة 2012 يأتي ذلك على إثر إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور فعال في جلسة مجلس الأمن التي دعت إليها تركيا لمناقشة القضية السورية من باب إنساني على أمل أن تصل إلى فرض منطقة آمنة داخل سوريا يلجأ إليها المدنيون السوريون بدلا من التدفق إلى الخارج، بحيث لا شيء تغير في هذه المعادلة حتى الآن.[2]

إن التنافر الحاد الذي أشرنا إليه أنفا بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مرده، إلى أن تركيا ترى نفسها اللاعب رقم واحد في الثورة السورية وذلك للاعتبارات التالية:

- ارتباط الأزمة السورية بشكل مباشر بأمنها القومي.
- التقدم المضطرد للمشروع الكردي السياسي على حدودها الجنوبية.
- تداخل المشهد السوري مع الوضع التركي الداخلي بعد تفجير أنقرة.
- تعقيدات الوضع الميداني السوري بما يوحي بهزيمة محتملة أو تراجع كبير للمعارضة، وانعكاسات ذلك على تركيا، مما قد يدفعها للتدخل بهدف محاولة تعديل الكفة وموازنة المشهد.
- توقع تركيا لموجات مستقبلية كبيرة من اللجوء نحو حدودها في حال فتحت جبهة حلب على مصراعيها، وهو ما تعتبره أنقرة سلاحاً تتقصد روسيا -والنظام -استعماله في مواجهتها.
- استمرار سريان تفويض البرلمان التركي للحكومة والجيش بعمليات عسكرية خارج الحدود.
- توفر تأييد داخلي لتدخل مفترض للحكومة في سوريا خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة الفصائل الكردية المسلحة وحماية التركمان، ممثلٍ بحزب الحركة القومية المعارض (إضافة للحزب الحاكم) وجزء مهم من الرأي العام التركي، فضلًا عن غياب أي خلافات أو تناقضات في مؤسسات السلطة التنفيذية بوجود حكومة متجانسة من حزب واحد ومتفقة في الرأي مع الرئيس.

[1] - العلاقات الأمريكية التركية....على المحك، نقلا عن :http://rawabetcenter.com/archives/1820 تاريخ الاطلاع :2016/03/16.

[2] - العلاقات الأمريكية التركية....على المحك، نقلا عن :http://rawabetcenter.com/archives/1820 تاريخ الاطلاع :2016/03/16.

- تفوق تركيا عسكريا على كل من النظام وتنظيم الدولة وقوات حماية الشعب، خصوصا إذا ما كان خيارها تدخلًا محدوداً على الحدود يمكن أن يحيد العامل الروسي.
- بعض العوامل الإقليمية –الدولية التي قد تدعم قرار تركيا، مثل امتلاكها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي ممثلة باللاجئين السوريين، والنظام الداخلي لحلف الناتو الذي يفرض على الدول الأعضاء مساندة أي دولة عضو تتعرض لاعتداء، فضلًا عن التوافق التركي– السعودي على الخطوط العامة لمقاربتهما الأزمة السورية.
- أن نتائج الانتظار والترقب قد تكون كارثية بالنسبة لتركيا، مما قد يدفعها للمبادرة قبل أن يفقد أي تدخل مستقبلي معناه والفائدة المرجوة منه.[1]

وعموما يمكن القول بان الموقف التركي تجاه الثورة السورية اتسم بالحماسة الداعمة لمسار الثورة، بغية تعجيل تحقيق طموحاتها السياسية الرامية لإعادة الدور الدبلوماسي التاريخي المؤثر لتركيا، لكن لم يظهر سمات ذلك الموقف فور انطلاق الثورة السورية، فالشهور الأولى اتسمت بالتوازن ومحاولة إقناع الأسد للكف عن مواجهة المظاهرات بالأسلحة، ليتطور ويتحول بعد ذلك الموقف التركي بالتدخل المباشر المعتمد على إرسال قوات برية من الجيش إلى داخل الحدود السورية، بحيث ظل الموقف التركي ثابت اتجاه القضية السورية لكون تركيا تأمل دائما لأن تكون وحدة دولية راعية للإنسانية والديمقراطية، يأتي هذا في مقابل التماطل الغربي ورفضه الغير المعلن لإسقاط نظام الأسد ولا سيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على متقدم لقد تبنت تركيا استراتيجية خاصة بها تجاه ثورات الربيع العربي جعلها تضطلع تارة بدور الوسيط، وتارة أخرى بدور الموازن، مراعية في ذلك مصالح تركيا الوطنية والحفاظ على المصالح الأمريكية في مجال جغرافي كبير ممتد بين آسيا الوسطى والقوقاز، والشرق الأوسط.

أولا: دور الوسيط

من خلا توقيع وثيقة سميت "**رؤية مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا**"، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالدور التركي كوسيط رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن حرية وصول تركيا إلى جميع الأطراف يمكن أن يكون مفيدا في أوقات الأزمات، وهو دور مفضل لدى الإدارة الأمريكية بدلال من التدخل الروسي أو الصيني أو حتى الأوربي، وإن أشهر دور لعبته تركيا،

[1] – سعيد الحاج، مرجع سابق، ص 13.

هو محاولة التوسط في الأزمة الليبية بين نظام القذافي والمجلس الوطني الانتقالي، كما عرضت وساطتها في البحرين أيضا وطرحت مبادرة الحوار بيف الحكومة والمعارضة، وهو الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي أوباما يشيد بالدو القيادي الذي يقوم به رجب طيب أردوغان في الشرق الأوسط.

ثانيا: دور الموازن

ينطلق هذا الدور من مسلمة مفادها ما تريده تركيا لنفسها وما يريده الآخرون منها، وهنا قد تؤدي تركيا دور الموازن كجزء من سياسات المكانة، وسياسات الأمن القومي، والتحالف الإقليمي واحتواء مصادر التهديد وتعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة، وفي هذا السياق لعبت دور الموازن في توازن العرب السنة أما العرب الشيعة، والتركمان أمام الأكراد، وعرب العراق أمام أكراده، كذا التوازن بين الأطراف السنية المتنافسة والإدارة الأمريكية، كما لعب دور الموازن في الأزمة السورية، فتركيا توازن قوى المعارضة السورية في مواجهة النظام السوري، وهيب ذلك توازن دور إيران ف الداعم لنظام الأسد، وفي نفس الوقت تحال تركيا أن توازن بين الدورين الروسي والأمريكي في الأزمة السورية، حيث كشفت الأحداث أن كلا من روسيا والولايات المتحدة يعملان على استمالة الدور التركي إليهما داخل سوريا.

وحدث نفس الأمر تقريبا بالنسبة للأزمة اليمنية، حيث بدت تركيا من خلال دعمها للتدخل السعودي أن تلعب دور الموازن تجاه إيران التي تدعم الحوثيين.

عموما نخلص للقول إن امتزاج الدورين الوسيط والموازن في التعامل مع ثورات الربيع العربي، نجده قد مكن تركيا من المشاركة مع القوى الإقليمية والدولية في مناطق النفوذ لاسيما في سوريا والعراق، وفي نفس الوقت، أتاح لها هذا الدور المزدوج إمكانية منافسة القوى الأخرى (إيران وروسيا) على المصالح الحيوية في الشرق الأوسط، وخاصة المصالح الاقتصادية والمصالح المرتبطة بالطاقة النفط والغاز.[1]

[1] –لقرع بن علي، **السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار**، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد2، العدد 08، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي برلين، 2010، ص ص 103، 105.

المبحث الأول: تأثيرات القوى الإقليمية الأخرى على المنطقة.

يعد صراع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، صراع له جذور وثوابت تاريخية حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها وفرض إرادتها على ما عداها من الدول الشرق الأوسطية المنافسة لها ولقد زادت حدة هذا الصراع على اثر الهزات السياسية العنيفة التي شهدتها دول المنطقة خاصة العربية، والتي أدت إلى زوال أنظمة سياسية تسلطية ، وميلاد أنظمة أخرى ديمقراطية، عبر ما يسمى بثورات "الربيع العربي"، ليشتد الصراع مرة أخرى بين القوى الإقليمية الفاعلة على إثر تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا وسوريا ، وتصدع الأزمة الخليجية – الخليجية كل هذا أدى إلى تبلور نسق إقليمي متعدد القوى إلا إنه يبقى قيد التشكل، ومن هنا عدة هاته المحطة بمثابة مرحلة انتقالية لتشكل نسق إقليمي جديد من حيث شكل وطبيعة التفاعلات والتحالفات وموازين القوى النسبية بين مختلف القوى الشرق الأوسطية، والتي منها قوى فاعلة غير عربية كإيران، إسرائيل، وتركيا وروسيا.

المطلب الأول: تأثير إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

تتمتع إيران بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة على خارطة الإستراتيجيات العالمية، وذلك نظرا لطبيعة موقعها الجيواستراتيجي المتميز، إن هذه الميزة الجغرافية التي تمتلكها إيران مكنتها من أن تكون نقطة تواصل بين شرق قارة آسيا وغربها، فضلا عن المزايا الاستراتيجية الهائلة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل في وقوعها على طرق موارد التجارة العالمية والثروات البترولية، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها وستؤهلها للعب أدوارا خارجية ذات شأن استراتيجي هام على الصعيدين الإقليمي أو الدولي، وفي ذات السياق تحتوي إيران على عمق تاريخي وثقافي وحضاري تمخض عنه نموذجا إقليميا فريدا من نوعه، يوائم بين استخدام القوة الصلبة والأيديولوجية السياسية المتكونة من الأفكار والتقاليد والأعراف التي تمثل عمقها التاريخي والحضاري[1]، الأمر الذي جعلها تطرح نفسها كقوى إقليمية متجاوزة موضوع الدولة، ومستغلة في ذلك مجموعة من المتغيرات منها: القضاء على صدام حسين وانهيار الدولة العراقية.

إن هذا الحدث كان بمثابة تحولا إيرانيا صريحا تجاه منطقة الشرق الأوسط، كيف لا وقد شكل سقوط النظام البعثي في بغداد تهديدا صريحا لأمنها القومي، مما أدى بها لتحرك بسرعة لتطويق المد الأمريكي في المنطقة بإعادة رسم سياساتها داخليا وخارجيا، فعلى الصعيد الداخلي جرت الانتخابات الرئاسية والتي أدت إلى فوز أحمد محمود نجاد ذي التوجه الاقتصادي الشعبوي الرامي إلى بناء نظام

[1] –الياس فراس، **مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط**، ANKASAM | Bölgesel Araştırmalar Dergisi

سياسي قوي داخليا وذو تأثير خارجي[1]، أما على الصعيد الخارجي وبالرجوع إلى نظرية التبعية لسمير أمين، الذي أكد في أحد فرضياته بأن: "**هناك سياسية خارجية لدول المحيط معادية لدول المركز**".

وفي هذا السياق استغلت إيران الفراغ الاستراتيجي العربي في المنطقة، خاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث مكن المتغير الطائفي الذي انتهجته إيران في العراق سلاحا ذو حدين زاد من فاعليها الإقليمية، وقد أبدت دول الخليج بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة تخوفها الكبير من إيران بعد امتلاكها للسلاح النووي.

وعليه ساهم العامل الديني (القوة الناعمة)، والعامل العسكري (القوة الصلبة) في المزيد من الانخراط والتوغل الإيراني في المنطقة، ضف إلى ذلك نظرة إيران لإسرائيل بأنها دولة حيوية في قوتها العسكرية، وان دعم الدول الكبرى لإسرائيل أهلها وسيؤهله لممارسة الدور غير المعتدل نتيجة غياب التوازن العسكري والفراغ الاستراتيجي من قبل كافة الدول في المنطقة، وإن السياسة الأميركية باتت تنطلق لتدشين مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي يعطي لإسرائيل دوا قياديا بارزا من جهة، ودور الوسيط أو الوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة وبلدان الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي.

حسب الإيرانيين أن مشروع الشرق الأوسط سيكون له تأثير على مصالحها الحيوية، كون أهداف المشروع تؤدي إلى تقويض دور إيران في المنطقة عن طريق ربط دول الخليج بشركات تعاونية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دور تركيا على حساب مصالح إيران واستقرارها إقليميا، وأن خلاصة نتائج المشروع ستفضي إلى سياسة الاحتواء من جانب، وتهميش الأدوار بما يخدم غايات العولمة، من جانب آخر[2]، كما أن التداعيات الدولية والإقليمية التي طرأت مؤخرا على غرار، قضية داعش، وثورات الربيع العربي، والقضية الكردية، وتطور القضية الليبية والسورية، جعل من إيران قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، بحيث وكما أسلفنا الذكر تراوحت أدواتها الاستراتيجية تارة بين القوة الصلبة، وتارة بين القوة الناعمة حسب طبيعة المصلحة الوطنية لكل مسالة من المسائل السالفة الذكر.

[1] – بول سالم وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد**، موسكو: مؤسسة كارنيغي، 2008، ص، 11.

[2] –محمد احمد المقداد، **تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراسة**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 40، العدد 2، 2013، ص ص 458، 461.

1-مقومات الدور الإيراني في المنطقة:

تمتع إيران بمقومات هامة تؤهلها لأن تلعب دورا محوريا في منطقة تشهد مد وجزر على مناطق التوسع والنفوذ خاصة بين كبرى القوى الدولية التي أصبحت تحمل شعار تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، يأتي هذا على غرار كل من الولايات الأمريكية، روسيا، وتركيا، فإيران تتطلع لأن تؤدي وظيفة إقليمية ريادية استنادا إلى موقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية ،وقوتها الديمغرافية، وامتداد تاريخها الضارب في القدم، ناهيك هذا عن تطلعها الدائم لتصدير نموذجها الثوري، ولعل هذا ما جعلها تقوم بتطوير علاقاتها خاصة في شقها الاقتصادي مع دول المنطقة، اذا بات هناك تحالف مع الدول المجاورة على ضوء مواقفها الجريئة تجاه بعض القضايا الجهورية على غرار القضية الفلسطينية، وثورات الربيع العربي، وعليه واستناد لما تحوزه ايران من مقدرات مادية وبشرية، وفي ظل موجة التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تسمو دائما لأن تكون الأمر الناهي في حيز جغرافي لا يعترف إلا بالأقوى.

أ-المقوم الجغرافي:

على الرغم من وجود رؤى وتصورات بأن الجغرافية في عصر العولمة، ما عادت تشكل تلك المكانة السابقة سواء على العلاقات الدولية أو على مستوى السياسة الخارجية، لكن طبيعة التفاعلات الدولية قد تركت أثرها الواضح في هذا الاتجاه، فلا بد من أن تؤثر المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية للدولة في عدة نواحي، فالموقع الجغرافي هو الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وطبيعة التهديدات التي يعترض لها أمن الدولة، فالدولة في أغلب الأحيان توجه سياساتها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في نطاقها، وفي هذا السياق تقع في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، يحدها من الشمال تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، والمحيط الهندي، إذ تتربع على مساحة قدرها 1.648.195كم[12]، بهذا نجد أن ايران تمتلك موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية، إذ أنها تمثل حلقة وصل الوصل بين الشرق الغرب وبمثابة حصر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك أطلق عليها مفتاح

[1] -ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015، ص، 22.

الشرق ، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب.[1]

ب–المقوم التاريخي:

يعد هذا المقوم من أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية، فبالإضافة إلى الموقع الجغرافي تستند القيادة الإيرانية إلى التاريخ من أجل صياغة تلك السياسة بما يتناسب مع فهم الماضي والاستفادة منه، ثم تحديد وصياغة وجهات نظرها نحو المستقبل، كما تكمن أهمية هذا المحدد في اعتباره عاملا وسببا للاستحداث سياسات خارجية توسعية، وربما هذا ما يبرر مطالبة إيران بأحقيتها في بعض المناطق في الشرق الأوسط مستندة في ذلك إلى تاريخ الإمبراطورية الفارسية.[2]

ج–المقوم الاقتصادي:

لقد شكل المتغير الاقتصادي عنصرا مؤثرا في صنع القرار الخارجي لإيران، ويرجع ذلك إلى ما يمثله هذا العنصر الأساسي للدولة، وازدادت أهميته في عالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي، ويؤكد لويد جنسن على أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيراتها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة، وهذا ما يعكس تأثير العامل الاقتصادي في ايران على علاقاتها الخارجية وعلاقاتها بالوحدات السياسية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها ايران بعد حربها مع العراق شكلت منعرجا هاما في أدائها الخارجي، وعلى هذا الأساس بدأ الإدراك الإيراني يتجه إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية وفتح باب الحوار مع الدول الأخرى.[3]

وفي هذا الصدد تعد إيران ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط والتاسع والعشرون في العالم بحجم 337.9 مليار دولار (2010) ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، حيث أنها تميزت صناعي وزراعيا، وتجاريا، وأن حوالي 20% من الأراضي الإيرانية صالحة للزراعة، تنتشر مناطق إنتاج مواد الغذاء الرئيسية في بحر قزوين ومنطقة في وديان شمال غرب البلاد، في حين أن مناطق أخرى تتطلب الري لإنتاج المحاصيل الناجح، تمتلك إيران 10% من احتياطيات النفط المؤكدة بالعالم، وهي عضو في منظمة البلدان المصدر للنفط أوبك، وتنتج 4 ملايين برميل يوميا أكثر

---

[1] –فهيم رملي، **التوجهات الاقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد احداث 9/11 –دراسة في المحددات**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع عشر، ص، 56.

[2] –قريب بلال، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا**، مجلة المفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017، ص، 476.

[3] –إسماعيل زروقة، **التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد التاسع، ص، 98.

من نصفها يصدر إلى الخارج فيما تذهب الكمية الباقية للاستهلاك المحلي، وتقدر الاحتياطات المؤكدة بـ 152 مليار دولار، في عام 2013م بلغ الدين الخارجي الإيراني عند 7.2 مليار دولار مقابل 17.3 مليار دولار في عام 2012م، إذ يعد ذلك مؤشرا واضحا لدعم وإسناد القوة الناعمة الإيرانية إذ أن الدولة القوية هي التي تكون محط أنظار الجميع كما قال جوزيف ناي إضافة إلى أن القوة الاقتصادية تسمح للدولة بزيادة المساعدات لدول العالم الأمر الذي يزيد من رصيدها في مجال القوة الناعمة، والصناعات الإيرانية المتميزة تصب في صالح قوتها الناعمة بسبب اجتذابها للعديد من تجار العالم الراغبين في استيراد منتجاتها، فالاقتصاد والقوة الناعمة يسيران باتجاه واحد ويتناسبان طرديا مع بعضهما.[1]

د-المقوم العسكري:

بات المقوم العسكري الركيزة الأساسية الأولى في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ يعتبر من أبرز أولوياتها في علاقاتها الإقليمية والدولية، ويكمن ذلك في الشعور المستمر لدى القيادات الإيرانية في العمل الفاعل لجعل إيران ذات قوة إقليمية رئيسية خاصة في منطقة الخليج، كونها تملك مقومات جيوسياسية ومصالح استراتيجية تؤهلها لإظهار وزنها الدولي وأن تصبح ذات نفوذ مؤثر في تفاعلات الدول الإقليمية والعالمية.[2]

وفي هذا الصدد عملت إيران على رفع مستوى قدراتها العسكرية، إذ صنف موقع *GLOBAL FIREPOWERGFP* سنة 2019، إيران من ضمن أقوى 20 دولة من حيث مقدراتها العسكرية، هذا التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعى فيه: عدد الأسلحة وتنوعها، الأسلحة النووية، والمخزونات النووية، والعوامل الجغرافية، والقوة الديمغرافية، والمرونة اللوجيستية، والموارد الطبيعية، وامتلاك السواحل البحرية، والاستقرار المالي، والقيادة السياسية والعسكرية.

-**القدرات الصاروخية:** لإيران أكبر قوة صاروخية في منطقة الشرق الأوسط، يتم تشغيلها بواسطة القوة الجوية في الحرس الثوري الإيراني، وتضم ترسانة إيران الصاروخية: صواريخ الشهاب-3 (أو النيزك)،*BM-2 MUSUDAN VARIAT* صواريخ باليستية قصيرة المدى وصواريخ كروز، وصواريخ كروز مضادة للسفن، الصواريخ المضادة للدبابات، صواريخ أرض جو، رؤوس نووية.

[1] -علي طارق الزبيدي، **التقرير السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط**، مجلة مدارات إيرانية، العدد 04، 2019، ص، 26.

[2] - محمد أحمد المقداد، مرجع سابق ، ص، 467.

البرنامج النووي: تمتلك إيران حوالي 19000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورنيوم، ومخزون يصل إلى 400 رطل من اليورانيوم المخصب بنسبة 20% يمكنها من صناعة رؤوس نووية تجعلها بعيدة عن أي هجوم عسكري محتمل من أعدائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكأداة ضغط وتأثير لتوسيع نفوذها الإقليمي في ظل العقوبات الاقتصادية والعزلة المفروضة عليها.[1]

الحرس الثوري الإيراني: ينقسم الحرس الثوري الإيراني إلى إحدى عشر تشكيلا موزعة على الأقاليم للحفاظ على الأمن الداخلي، وتشير تقارير ذات المعهد إلى أن قوات الحرس الثوري تضم2-4 فرقة مدرعة، لكنها لم تؤكد وجود أي تشكيلات مدرعة أكبر من حجم لواء، كما أن مدرعات تلك الوحدات هي مدرعات خفيفة قياسيا بألوية مدرعات الجيش النظامي الإيراني.

القوات البحرية: فيمكن القول إن إيران تمتلك قوة بحرية تعد بالمقاييس الإقليمية قوة كبيرة نسبيا حيث تكونت عام2000 من (20600 و20000) فرد على التوالي لكل من الجيش والحرس، مضافا إليها (2600) فرد من منشأة البحرية (المار ينز) و2000 فرد تابعين لطيران البحرية.

القوات الجوية :فقد أصبح العمل على امتلاك قوة جوية متطورة ورادعة من أولويات برنامج التحديث العسكري الإيراني بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وهو ما كان لها بموجب اتفاقية التعاون التسليحي بينها وبين روسيا والصين، والذي سيعزز قدرات إيران الهجومية وقدراتها على الردع والاعتراض والدفاع الجوي المبكر، ومن ناحية يمكن قوتها الجوية من استخدام الطائرات العراقية التي لجأت لها أثناء حرب الخليج الثانية والبالغة عددها 148طائرة من بينها 115 طائرة عسكرية التي قامت إيران باحتجازها ومن ثم دمجها نع الهيكل التنظيمي لسلاح الجو الإيراني.[2]

هـ- المقوم الإثني والعقائدي:

فالتركيبة المتنوعة للمجتمع الإيراني تستلزم على صانع القرار أن يأخذ في حسبانه ذلك التنوع قبل أن يضع استراتيجياته مع الدول المجاورة أو باقي وحدات المجتمع الدولي، كما أن إيران وجدت التشيع عقيدة تحمي هويتها القومية والثقافية، بل تستخدم إيران التشيع كمحدد توجه به سياساتها الخارجية خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وربما ما حدث وما يحدث للعراق، لبنان، البحرين وسوريا اليوم يستدعي أهمية هذا المحدد في توجهات إيران اتجاه المنطقة العربية المجاورة لها.[3]

---

[1] - عبد الرحمان فريجة، **أدوات التأثير الإيراني على سوريا-العراق-اليمن**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص ص، 42، 44.

[2] - فهيم رملي، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

[3] - قريب بلال، مرجع سابق، ص ص 475، 476.

2-إيران وقضايا المنطقة:

أ-إيران وقضية داعش:

داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المسمى اختصارا بـ "داعش" أو *ISIS* ،والمعروف أيضا باسم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" *ISIL*، هو مجموعة جهادية تتبنى إيديولوجية عنيفة حيث تطلق على نفسها اسم الخلافة وتدعي السلطة الدينية على كل المسلمين[1]، إذا يعد تنظيم الدولة الإسلامية داعش "من بين القضايا الشائكة المثيرة للهلع والجدل في منطقة الشرق الأوسط، كيف لا وان هذا التنظيم أصبح المهدد الفعلي لأمن الدول الشرق الأوسطية بالدرجة الأولى، والدول الغربية بدرجة ثانية، خاصة في ظل زحفه عبر مساحات جغرافية شاعة انطلقت من سوريا والعراق وليبيا وصولا إلى شمال مصر، ساميا إلى بناء دولة إسلامية قوامها عقيدة ايدلوجية عسكرية متطرفة، وسياسة إعلامية ناعمة، ناهيك عن القدرة في تجنيد المتطرفين في كل بقاع الأرض، وكذلك هيكلية التنظيم، وعمليات تويله المعقد، وأساليب الحرب الجديدة، وكيفية استغلاله لشبكات الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي وقوته في التجنيد، فضلا عن عقيدة التنظيم السلفية المستمدة من جذور التاريخ الإسلامي والمتطرفين الإسلامين، والتفسير الأحادي لكثير من النصوص الدينية التي يستمدها من القرآن الكريم والأحاديث النبوية والمناهج المتطرفة التي يستند إليها، والذي يفسرها وفق اجتهادات شخصية وقناعات فكرية متطرفة.

ولهذا عدا هذا التنظيم من أخطر التنظيمات غير الحكومية التي باتت تهدد الحياة البشرية للدول الإسلامية، وغير الإسلامية، المنتمية إلى حوض الشرق الأوسط أو خارجه، ومن هنا بدأت المواقف تتباين، والتهمات تتبادل ووجهات النظر تتعارض، الآراء تختلف، حول هيكلة هذا التنظيم وأهدافه.[2]

-نشأة وتطور تنظيم الدولة الإسلامية داعش: يجمع فريق من الباحثين والأكاديميين بأن تنظيم الدولة الإسلامية داعش هو امتداد لتنظيم القاعدة ذوا الانتماء الديني (الجهادي)[3]، بل يشكل تطورا فكريا له، بحيث يتفق معه في الأيدولوجية، بينما يختلف عنه في التكتيك وربما في الاستراتيجية،

[1] – شريفة كلاع، **الامتدادات الجيوسياسية الناشئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2019، ص 67.

[2] – ميثاق مناحي دشر، حسين أحمد دخيل، **مستقبل تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش" في ظل الأزمات الإقليمية والتحالفات الدولية**، مجلة أهل البيت، العدد 23، ص، 289.

[3] – معتز الخطيب وآخرون، **تنظيم الدولة الإسلامية النشأة، والتأثير، والمستقبل**، ط1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، ص، 39.

فتنظيم القاعد حصر أولوياته في محاربة الغرب، وخاصة الولايات المتحد الأمريكية وهو –ما أطلق عليه بـ "العدو البعيد"، وإخراج قواتها من الجزيرة العربية، وقتل اليهود والصليبين، وتَجنب خوض أي معارك أو حروب ضد تنظيمات إسلامية أخرى، إلا أن اضطر لذلك بعد عشرين عاما من نشأته في اليمن، وهي صدامات وحروب من منطلق الحفاظ عل البقاء والاستمرارية، بينما أراد تنظيم الدولة داعش استغلال حالة الانهيار التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وضعف الحكومات المركزية، وتعاظم التدخلات العسكرية الغربية وغياب مفهوم السيادة الوطنية، وتعاظم الاستقطاب الطائفي، واستفحال الغضب الشعبي نتيجة لسياسات التهميش والإقصاء، لإقامة دولة وفق مقاساته الإيديولوجية، ولذلك يختلف تنظيم الدولة داعش عن تنظيم القاعدة، وهذا أكيد نظرا لنشأته التاريخية المختلفة عن التنظيم الآخر، فتنظيم القاعدة كان وليد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979، أما تنظيم الدولة داعش فكان وليد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وقد مر بمراحل تطور متعدد، بقيادة أبو مصع الزرقاوي.[1]

–موقف إيران من قضية داعش: بعد أن سيطرت الجماعات الإرهابية الناشطة تحت غطاء تنظيم الدولة الإسلامية على العراق وسوريا، شعرت إيران بأن هناك تهديدا صريحا لأمنها القومي، مما اضطرها وأجبرها على الرضوخ لقرارات جديدة تدعوها إلى التخلي عن بعض حلفائها الذين يشكلون خطر مباشر على أمن وسياسة إسرائيل، والعمل على استنزاف القوة الإيرانية بعد دورها المباشر في كلا البلدين العراق وسوريا.

وفي هذا السياق أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني: "أن الدول الكبرى حاولت على مدى السنوات الأربع الماضية خلق مشاكل داخل سوريا عبر تشكيل منظمات إرهابية وأن الشعب السوري أفشل تلك المؤامرات ضد بلاده وهو المنتصر في الحرب، مؤكدا أن بلاده لن تسمح أبدا بالنيل من سوريا، كما لن تدخر جهدا في تقديم كل أشكال الدعم لسوريا"، ويفهم من تصريح رئيس مجلس الشورى الإيراني أن هذا التنظيم الإرهابي هو أداة بيد الدول الغربية لتحقيق مصالحها الوطنية ، ولهذا أعربت عن دعمها السياسي والعسكري لنظام الأسد حكومة وشعبا ، وفي سياق متصل برز بوضوح الدور الإيراني في العراق والحضور في الميدان في مواجهة مقاتل "داعش" الإرهابي كما تواجد أيضًا الإيرانيون لتقديم الاستشارات الأمنية والاستخبارية لمواجهة الإرهاب، إذ أن سيطرة

[1] –ميثاق ميثاق مناحي دشر، حسين أحمد دخيل، مرجع سابق، ص، 292.

تنظيم داعش" الإرهابي على الموصل وتكريت ومناطق أخرى، وتزايد احتمالات انفصال إقليم كردستان، كلها رفعت من وتيرة الهاجس الأمني لدى إيران.

وأكدت إيران تأثيرها للعراق منذ أزمة حزيران 2014 وإلى الوقت الحاضر إذ أكد وزير الدفاع الإيراني اللواء حسين دهقان في زيارة له إلى بغداد على استمرار دعم ومساندة بلاده للعراق في الحرب ضد الإرهاب وتأكيد بلاده على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات". وأضاف "أن أمن العراق من أمن إيران، وأن هدف إيران هو القضاء على تنظيم (داعش)" الأمر الذي جعل من هدف القضاء على داعش سبيل لتحقيق التأثير الواقعي في العراق وسوريا.[1]

3-إيران وثورات الربيع العربي:

إن انتشار الفساد، وزيادة الركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، ضف إلى ذلك التضيق السياسي والأمني، وعدم نزاهة الانتخابات، وعدم شرعية الحكام، وغياب العدالة الاجتماعية، هي كلها مظاهر سلبية شكلت أرضية خصبة لاندلا ع حركات احتجاجية عبر ربوع الدول العربية، منددة ومناهضة بسوء استعمال السلطة من طرف حكامها، ومناشدة في نفس الوقت بضرورة التغيير، بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وفي هذا السياق وكما أسلفنا الذكر لقد مهدت الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، الطريق أمام باقي الشعوب العربية، التي عاشت ومازالت تعيش في ظل أنظمة استبدادية متغنية بما يسمى بالديمقراطية، هي شعارات لطالما عزفها الحكام العرب خاصة مع اقتراب أي موعد سياسي هام، لاسيما ما تعلق الأمر بالتداول السلمي على السطلة على حسب اعتقادهم السياسي، كل هاته الشعارات وجدت نفسها بعد ثورة البوعزيزي أمام موجة غضب عارمة عبر مختلف ربوع الأوطان العربية، على غرار، مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، البحرين سميت بالثورات العربية.[2]

بناء على ما تقدم نجد أن هاته الأوضاع التي عاشتها الدول العربية قد فتحت المجال أمام القوى الإقليمية والدولية للتدخل في شؤونها الداخلية، وفقا لمسميات عدة، وأشكال متعددة، فتراوح التدخل تارة على شاكلة القوة الناعمة، أو ما يعرف بالمشروطة السياسية، وتارة أخرى على شاكلة القوة الصلبة، أو ما يسمى بالتدخل المباشر باستعمال القوة العسكرية، وفي هذا الصدد كان موقف

---

[1] – حسين أحمد دخيل، **الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم "الدولة الإسلامية–داعش"**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص ص، 131، 132.

[2] –صدام مرير حمد عطية، **الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، ص، 319.

ايران واضحا إزاء الثورات العربية، إذ وجهت الاتهام مباشرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة، إذ حملتهم مسؤولية التآمر والتحريض من أجل إحياء الإرث القديم، أو البحث عن مناطق نفوذ جديدة.

عموما شكل سقوط نظام الحكم في تونس، والإطاحة بنظام الحكم المصري، ومقتل رئيس الجمهورية الليبية، نقطة تحول في الاستراتيجية الإيرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، والحيز الجغرافي بصفة عامة، إذ سمحت هاته الأزمات السياسية التي عاشتها الدول العربية المجال أمام إيران من أجل تصحيح مسار علاقاتها السلبية مع بعض الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الأزمات السياسية التي شهدتها الدول العربية، قد أفرزت تزايد نفوذ القوى الإسلامية في الحراك الجماهيري والمشاركة في الحكم في أغلب الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات[1].

وفي هذا الشأن حاولت ايران استغلال الفرصة لتبرز كقوة إقليمية، وذلك من خلال تصدير نموذجها الثوري الإيراني ،بحيث أعلن النظام الإيراني أن هذه الثورات الشعبية تمثل الموجة الجديدة من الاستيقاظ الإسلامي الذي سيكتسح الشرق الأوسط لقلب الأنظمة المدعومة من قبل الغرب، وفي هذا الصدد بادرت ايران بتنظيم حملة إعلامية دعائية قوية على المستويين، الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي عملت على إيهام الشعب الإيراني بأن الذي حصل في العالم العربي هو ثورة إسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والتغطية على أنها ثورة ضد الديكتاتورية، وعلى المستوى الخارجي ذهبت مبررة ومعللة إلى أن فشل أي ثورة في أي دولة عربية، هو بمثابة عدم الاستعداد لمواجهة الخطر خاصة من ناحية العدو الأجنبي.

عموما طمحت ايران ومن خلال تبنيها النموذج الثوري –القومي–الإسلامي أن تلد تلك الثورات أنظمة حكم جديدة مستلهمة بالنموذج الثوري الإيراني، وهذا حتى تتمكن من مجابهة خصومها في الحيز الجغرافي الإقليمي خاصة ما تعلق الأمر بإسرائيل وتركيا التي أضحت تمثل تهديدا لهيمنة إيران ونفوذها، وهذا باعتبارها نموذجا يحتذى به سواء من الناحية الاقتصادية، أو من ناحية سياستها الخارجية المتميزة، إذ باتت إيران تعتبر تركيا منافسا لها على الهيمنة الإقليمية بعد أحداث الربيع العربي لعام 2011، سيما وأن لتركيا علاقات حسنة مع الدول العربية السنية المعادية لإيران، فضلا عن استفادتها من دعم الولايات المتحدة، التي تعتبر شريكا لنموذجها في المنطقة وذلك بفضل

[1] – صدام مرير حمد عطية، مرجع سابق، 319.

أدائها الاقتصادي الناجح، ونظامها السياسي المستقر، الذي سمح لها بالمطالبة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي.[1]

4-إيران والبرنامج النووي:

إن طبيعة التحولات السياسية التي شهدها العالم بصفة عامة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، في فترة نهاية التسعينات، وبداية الألفية الجديدة، فرضت على إيران إعادة بناء استراتيجيتها القائمة على عدة مبادئ، كتصدير الثورة، والاستثمار في الصراعات الطائفية، وغيرها من المبادئ الأخرى، وادركت تماما بأنه لابد لها من امتلاك القوة الصلبة كأداة لتنفيذ أجنداتها الخارجية، ومن ثمة التطلع للعب دور ريادي وقيادي في العالم الإسلامي والشرق الأوسط، وفي هذا المسعى بدأت ايران خفية في محاولاتها السرية بتخصيب اليورانيوم وامتلاك السلاح النووي ،وليتم الكشف فيما بعد وبصفة علنية عن البرنامج النووي الإيراني عام 2002 عن طريق تحقيق مكثف قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث أظهرت الأقمار الصناعية صورا لمنشآت نووية قيد الإنشاء لم تعلن عنها إيران من قبل، وكان يتم تخصيب اليورانيوم في هذه المنشآت السرية، حيث اعتبر هذا العمل من طرف الإيرانيين خرقا لاتفاق تعليق النشاطات النووية عام 2003 إلى إثارة مخاوف الدول، ومما زاد من هذه المخاوف فوز أحمدي نجاد في انتخابات 2005 وانتخابات 2009 الذي يعني الاستمرارية في النشاطات النووية.[2]

- **المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني:**

أ-موقف تركيا:

تجسد الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني انطلاقا من مسلمة انظر وانتظر، بحيث بالرغم من أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد أبدت تخوفها من امتلاك ايران للسلاح النووي، بل واعتبرته مهددا لمصالحها الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، غير أن هذا لم يمنعها من تحسين علاقاتها الاقتصادية معها، والأكثر من ذلك اعترفت تركيا بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، شرط تشغيلها بموجب الاتفاقات الدولية، ومعاهدة حظر الانتشار النووي، ودعت كل من إيران

[1] -قاسي فوزية، **انتفال القوة في الشرق الأوسط: بين صعود القوى الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 7، العدد 2، ص، 167.

[2] - هالة محمود طه دودين، **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000-2019**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: 2019، ص، 132.

والدول الغربية المناهضة لامتلاك إيران للسلاح النووي إلى حل دبلوماسي للقضية، وفي هذا السياق زاد الضغط على تركيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون معها لوضع حد نهائي للقضية.

وفي هذا الصدد باشرت تركيا لعقد اجتماعا في أنقرة في نيسان/ أبريل 2007، بين خافيير سولانا، المفوض السامي للاتحاد الأوروبي، والمسؤول عن المفاوضات مع إيران علي لاريجاني كبير مفاوضي إيران، وبعد أن كررت الاعتراف بالحقوق النووية الإيرانية، طلب المسؤولون الأتراك، من نظرائهم الإيرانيين أداء دور إيجابي خلال المفاوضات، وزيادة التعاون مع وكالة الطاقة الذرية من أجل تبديد المخاوف الغربية المختلفة[1]، لكن رغم ذلك بقى الموقف الإيراني ثابت، الأمر الذي جعل مجلس الأمن يتحرك بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرار رقم 1929 بتاريخ: 09 يونيو 2010 والقاضي بفرض عقوبات دولية ضد إيران، بالرغم من أنه تم تبني القرار بموافقة 12 من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وقد أثار ذلك استياء الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد أكد وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس إلى أن الولايات المتحدة شعرت بخيبة أمل جراء تصويت تركيا ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات على ايران، وأضاف قائلا: "أصبت بخيبة أمل لتصويت تركيا بشأن العقوبات على إيران، لكن تركيا حليف على مدى عقود للولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في الحلف، والحلفاء لا يتفقون دائما" وأضاف أن "العالم أمامه الوقت لكي يجعل العقوبات تؤثر في إيران ويحاول تعطيل برنامجها لتخصيب اليورانيوم"، مشيرا إلى أن تطوير طهران قدرة إنتاج أسلحة نووية قد يستغرق ثلاث سنوات وتابع قائلا: "إن تركيا تواصل لعب دور مهم في الحلف، ولدينا علاقة قوية بين جيشينا".

هكذا واصلت تركيا جهودها الحثيثة لعب دور الوساطة بين الغرب وايران إلى غاية 14 تموز 2014 عندما توصل الطرفين الغربي والإيراني في فينا إلى حل دبلوماسي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (P5+1) *Joint Comprehensive Plan of Action*، حينها وافقت على الحد من أنشطة التخصيب وفتح جميع المنشآت النووية للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، في مقابل إزالة جميع العقوبات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، تجدر الإشارة بأنه بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته تركيا حتى لا تفرض عقوبات دولية على ايران، غير أن هذا لم

[1] – أحمد عيشة، **العلاقات الإيرانية – التركية بعد الاتفاق النووي (نموذج واقعي للتايمز)**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017، ص، 10.

يمنعها من توجيه تبيها لصديقتها ايران يقضي بمراجعة سياساتها الإقليمية، وهذا من منطلق المبدئ القائل لا توجد صدقات دائمة ، ولا توجد عدوات دائمة، وإنما توجد مصالح دائمة.[1]

ب–موقف إسرائيل:

انطلاقا من صراع الزعامة على منطقة الشرق الأوسط، واستنادا من اعتقاد إسرائيل بانها القوة النووية الوحيدة في المنطقة، كان موقف إسرائيل من البرنامج النووي الإيراني وضاحا وجليا، إذ جندت جميع المواقف الدولية ضد إيران تحت ذريعة أن مثل هاته المشاريع تهدد أمن وسلامة إسرائيل ومواطنيها، ولا بد عند فهم الموقف الإسرائيلي المعارض للبرنامج النووي الإيراني، وخلافا لكثير من الدول، وخصوصا الدول المجاورة لإيران، يرجع ذلك إلى المنافسة الشرسة بين الطرفين على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.[2]

ج–موقف روسيا:

بعد أن تباينت المواقف الدولية من الأزمة النووية ، ففي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحث على ضرورة إحالة ملف ايران النووي على مجلس الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات وأساليب متشددة عليها[3]، فإن الموقف الروسي قد اتسم بالتباين، بحيث تارة يظهر في ثوب المؤيد، وتارة أخرى يبرز في ثوب المعارض كيف لا وتارة تريد روسيا الاستفادة من التعاون النووي الإيراني من الناحية المادية، وما يعنيه ذلك من مكاسب متنوعة لها، وتارة أخرى تتجنب روسيا الاصطدام بالولايات المتحدة الأمريكية والدول المؤيدة لرفض امتلاك ايران للسلاح النووي[4]، وبناء عليه يعد الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني جوهريا وحاسما، خاصة بعد تقديم روسيا مقترحا لحل الأزمة قبلته الولايات المتحدة الأمريكية ومن يسير في ركبها من الدول، ورفضته إيران، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الخطاب الروسي المنادي بالحل السلمي لم يمنعها من التصويت لصالح قرارات مجلس الأمن التي تفرض عقوبات على إيران، إن التحرك الروسي فيما يخص القضية النووية الإيرانية

[1] – لقمان عمر محمود النعيمي، **موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات التركية الأمريكية –2002 – 2019**، المجلة الأكاديمية العلمية العراقية، 2020، ص ص، 13، 16.

[2] – عبد الرحمن حسن غانم، **سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2005–2020**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص، 132.

[3] – محمد عبد الرحمان يونس العبيدي، **روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد6، العدد16، 2019، ص، 09.

[4] – فهد مزبان خزار، **الموقف الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة أوروك، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2016، ص، 326.

تحكمه دوافع ومصالح روسيا، كما تؤثر عليه المعيقات التي تحيط بتعاون الدولتين، وهذه كلها عملت على صقل الموقف الروسي من هذا الملف.[1]

د–موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

إن مواصلة لعب دور شرطي العالم، وإن استمرار وقوف العالم على رجل واحدة، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى المزيد من السيطرة على مناطق النفوذ لاسيما حقول النفط، إذ باتت القوة الاقتصادية اليوم الرافد والمؤسس لإستراتيجيات الدول، والمحدد لسياساتها الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وفي هذا السياق كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووي الإيراني سلبيا، إذ اعتبرته بأنه المهدد بالدرجة الأولى للمصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا للاعتقاد الدائم والسائد لدى الأمريكان بأن إيران تدعم وتساند الجماعات الإرهابية، والتنظيمات المتطرفة، ضف إلى ذلك ترى الولايات المتحدة أن الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي تمارس العنف ضد شعوبها، وتستغل الموارد لمصالح الحكام الشخصية دون مراعاة للقانون الدولي، وهي بذلك تنتهك المعاهدات الدولية بحيازتها للأسلحة النووية كونها تهدد أمن الدول[2]، وفي سياق متصل أكد الصحفي غاريست يورثر: "إن إدارة بوش تدفع بمجلس الأمن لاتخاذ عقوبات ضد ايران"، بينما أكد الرئيس الإيراني أحمد نجاد في مؤتمر بطهران ، بأن ايران قد أصبتب اليوم ايران النووية، وهو التصريح الذي أثار حفيظة الأمريكان ، وجعل الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش يرد: "إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه الخطر الإيراني قبل فوات الأوان".

واصلت الإدارة الأمريكية في ظل حكم أوباما ضغطها المتواصل على ايران من أجل وقف برنامجها النووي الإيراني، غير أن هاته الأخيرة وفي ظل رئاسة احمد نجاد لم تكترث لمساعي الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، وإسرائيل الذين شكلوا حلفا لمحاصرتها، وذلك ومن خلال الحرب الإلكترونية، والاستفزازات الدبلوماسية، والاغتيالات التي استهدفت علماء إيرانيين ناهيك هذا عن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها[3]، لتواصل الإدارة الأمريكية ضغطها الواسع على ايران خاصة عندما تولى ترامب مقاليد الحكم، إذ كان رأيا مناقضا تماما لرؤية إدارة أوباما حول تسوية الملف

[1] – تشوبين شاهرام، **طموحات إيران النووية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص، 174.

[2] – هالة محمود طه دودين، مرجع سابق، ص، 149.

[3] –مشرف وسمي الشمري، **المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 20، 2019، ص، 126.

النووي الإيراني من خلال وصفه الاتفاق على أنه فظيع وكارثي، إذ مارست إدارة ترامب عددا من الإجراءات العقابية ضد إيران حتى قبل الانسحاب من الاتفاق النووي، ومنها مثلا توقيع عقوبات على الإدارة الإيرانية والحجز على عقارات مملوكة للحكومة. وذلك على خلفية برنامجها الصاروخي الباليستي وسياستها في المنطقة والتي اعتبرتها إدارة ترامب تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي، وقد أعلن الرئيس الأمريكي في شهر مايو 2018 انسحاب بلاده الفعلي من الاتفاق النووي الذي أبرم بين إيران والسداسية الدولية مجموعة 5+1، وصولا إلى فرض العقوبات الاقتصادية عليها وكان أبرزها في شقها الأول بتاريخ أغسطس 2018 وشقها الثاني في نوفمبر 2018، ثم عقوبات متعاقبة ابتداء من أبريل 2019، وذلك رغم معارضة حلفاء الولايات المتحدة من الأوروبيين والعديد من مسؤولي الإدارة الأمريكية، ونواب الكونجرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.[1]

المطلب الثاني: تأثير روسيا الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

قبل الحديث عن الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، كان لابد لنا من التسليم بأن العلاقة بين روسيا و منطقة الشرق الأوسط، علاقة قد خضعت لأحكام الجغرافيا والتاريخ، فقد كان للتاريخ والجغرافيا متطلبات فرضت على روسيا من أجل الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، كيف لا وروسيا تشغل الحيز الأكبر من الكتلة الأوروموتوسطية الملاصقة للشرق الأوسط، لذا كان من الطبيعي أن تضع روسيا منطقة الشرق الأوسط ضمن اهتماماتها، ومنذ زمن أمد، ففي مرحلة روسيا القيصرية فإن التطلعات الروسية في الشرق الأوسط وصلت إلى قمتها حينما قام الأسطول الروسي عام 1872 باحتلال بيروت، ونظرا لأن منطقة الشرق الأوسط تحتل أهمية استراتيجية خاصة لروسيا، لم تمانع روسيا القيصرية وقتها من التنسيق بشكل سري مع كل من لندن وباريس من أجل اقتسام النفوذ فيما بينها في تلك المنطقة، وهو الأمر الذي لم يكتب له النجاح نتيجة لاندلاع الثورة البلشفية عام 1917.

ففي هذه المرحلة كانت منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام بالغ الأهمية من طرف الروس كونها كانت منطقة نفوذ بامتياز، أما في المرحلة السوفياتية لم يخفي لنين اهتمامه الكبير بالمنطقة، إذ صرح قائلا: **"أن للعرب وكافة المسلمين الحق في أن يكونوا سادة على أوطانهم وأن يقرروا مصائرهم بالطريقة التي يرغبونها"** إلا أن هذا الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط قد تراجع بدرجة رهيبة نظرا لطبيعة المتغيرات التي فرضتها البيئة الدولية على الاتحاد السوفياتي، خاصة منها الانغماس في

[1] –نورة الحفيان، **مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني**، تقدير سياسات، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص، 3.

الحروب على الساحتين الأوروبية والأسيوية ناهيك هذا عن اندلاع الحرب الباردة ، وما أفرزته نهاية الحرب الباردة من تطورات وضعت روسيا أمام معطيات مختلفة وجديدة، اذا شهد دورها في منطقة الشرق الأوسط خاصة في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين (1991-1999) تراجعا غير مسبوق، ولعل مرد ذلك إلى سيطرة ما كان يسمى بالتيار الأطلنطي الراغب في توثيق العلاقة مع الغرب، لأن روسيا، وفقا لمنظور ذلك التيار لم تمتلك الكثير من مقومات المنافسة مع الولايات المتحدة .[1]

عموما شهدت روسيا في الفترة مابين (1989-1999) انكماشا في سياستها الخارجية، وهذا نظير المشاكل الداخلية التي كانت تتخبط فيها، لاسيما الأزمات الاقتصادية، والتي جعلت البلاد تكاد تنهار داخليا، وأفقدتها مكانتها الدولية خارجيا.

-أما في مرحلة تولي فلادمير بوتين للحكم، شهدت روسيا تغيرا ملحوظا ومشهودا، على الصعيدين الداخلي والخارجي، تغير مبني على منطق واقعي وبرغماتي، بعيدا كل البعد عن الأنماط الايدلوجية التي كان يصوغ لها أسلافه، إذ كان بوتين يرى بأن نسيج التفاعلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة قد أصبح بمجمله عملية تنافسية قائمة على تعظيم المصالح الوطنية، ولعل هذا ما جعله يدافع على فكرة أن روسيا القوية يجب أن يكون اقتصادها قويا لتتمكن من فرض نفسها على الساحة الدولية، كما أكد على ضرورة القيام بالإصلاحات الداخلية، وتبني سياسة التحديث البلاد بما يتطلب إيجاد تكامل بين اقتصاد بلاده المنهك وبين اقتصاديات العالم القوية، هذا واعتمد بوتين في رسم سياسة بلده الخارجية على خصوصيتها من حيث أنها قوة عالمية تستند تاريخيا إلى اتساع رقعتها الجغرافية، كجسر يمتد بين القارة الأوروبية والقارة الأسيوية.[2]

وعليه يمكن القول بأن روسيا بعد وصول بوتين إلى السلطة عملت على تحقيق هدف استعادة مكانتها الدولية، واستعادة دورها في عالم متعدد الأقطاب، وتعزيز نفوذها وتجسيد حضورها بقوة في منطقة الشرق الأوسط، إذ قام الرئيس بوتين بزيارتين إلى المنطقة عامي 2005 و2007، الأمر الذي ساهم في إعطاء انطباع بأن "الروس قادمون" وأن محاولات إحياء الدور الروسي في المنطقة أمر لا مفر منه ولا يحتاج لجدال[3]، وهذا مرده بان الروس لازالت نظرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بانها

[1] - باسم راشد، المصالح المتقاربة، **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مصر: وحدة الدراسات المستقبلية لمكتبة الإسكندرية، 2013، ص ص 09 -11.

[2] - وليد محمود احمد، **توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000-2008**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، 2013، ص 227.

[3] - باسم راشد، مرجع نفسه، ص 11.

تسعى دائما لبسط هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ومن ثمة الوصول إلى مبتغاها ألا وهو إعادة رسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، خريطة تنبثق عنها دويلات صغيرة وضعيفة يمكن توجيهها بسهولة، ولا تشكل تهديدا صريها لمصالحها الوطنية في المنطقة، ولهذا عملت روسيا على تبني استراتيجية مناوئة للتمدد الأمريكي في المنطقة، وذلك من خلال العمل على تجسيد الغايات الأتية:

- تأمين مصالحها في المنطقة من خلال تعزيز فرص الاستقرار.
- مواجهة ثلاث أخطار رئيسية في المنطقة تخشى روسيا انتقالها عبر حدودها، وهي المتمثلة في: الإرهاب، الانفصال، والتطرف.
- إن تمكن روسيا من فرض وجودها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط يعزز بدرجة كبيرة فرص استعادة مكانتها الدولية كقوى عظمى يكون لها وزن في نسيج التفاعلات الدولية.
- تعزيز النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط يزيد من قدرة روسيا في الحد من الهيمنة الأمريكية. [1]

وبناء على ما تقدم لقد أعطى فلادمير بوتين ومنذ توليه مقاليد السلطة في روسيا روحا جديدة لأعظم إمبراطورية عرفت الأفول منذ زمن ليس بالبعيد، إن دهاء وحنكة بوتين ومن خلال العمل على استعادة أمجاد الروس الضارب في عمق التاريخ، والمتلازم مع تمتع به روسيا من مكامن القوة المادية والبشرية، استطاع فعلا إعادة هيكلة استراتيجية جديدة قائمة على الواقعية ومبنية على المنطق والبرغماتية، إذا هي استراتيجية جديدة وضعت في أجندتها منطقة الشرق الأوسط محل اهتمام واسع وكبير، كيف لا وان هذه المنطقة أصبحت حلبة صراع بين القوى الكبرى، ولذا عمل الروس على ضرورة لعب دور الموازن تارة ، ودور المهيمن تارة أخرى فيها.

1–مقومات الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط

أ–المقوم التاريخي:

إن تاريخ روسيا الحافل بالحروب التوسعية، نجده قد تمخض عنه ذهنية الفرد الروسي ، الذي ينظر إلى نفسه بأنه متميز، وإلى وطنه بأنه فريد من نوعه، إن هذا الإلهام الذي ورثه الروس منذ قدم جعل المحللين الغربيين يعتبرون بان الطبيعة الاستعمارية للإمبراطورية الروسية من أهم السمات الثابتة لها تاريخيا، والتي كانت تتماشى في الواقع مع التوجهات الاستعمارية السائدة في القرن التاسع عشر،

[1] –أحمد عبد الأمير الأنباري، **الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا استراتيجية التدخل الفعال لاستعادة النفوذ**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية المجلد 10، العدد 2 ، 2019 ، ص ص 33 ، 35.

لذلك يعتبر هؤلاء أن انهيار الاتحاد السوفيتي هو أخر مرحلة للموجة التحررية التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا ما يرفضه المختصون الروس في العلاقات الدولية الروس، ويعتبرون أن الإمبراطورية الروسية على خلاف إمبراطوريات البلدان الأوربية الأخرى كانت إمبراطورية قارية الحجم، فروسيا لم تشارك على نطاق واسع في تقسيم إفريقيا، أو الأمريكيتين أو الشرق الأوسط أو آسيا بل كانت تتمدد لضم الأراضي المجاورة لها التي يتم النظر إليها في كثير من الأحيان على أنها أراضي روسية، وحسب كورتونوف *Kortounov S* أحد المختصين الروس أكد قائلا: **"لم تستفيد روسيا بتحسين المستوى المعيشي لسكانها على حساب بقية الشعوب الأخرى، ولا بتشكيل طبقة متوسطة وان الشعب الروسي لم يحظ بمعاملة خاصة مقارنة بالشعوب التي يقال عنها مستعمرة والدليل على ذلك عدد الضحايا الروس الذين استلزموا لبناء الإمبراطورية."**[1]

ب–المقوم الجغرافي:

تعد الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الروسية حيث تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[2]، وتغطي دولة روسيا الاتحادية واحد من ثمانية من سطح الأرض وتمتد عبر شرق أوربا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، وتوصف روسيا باعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر بـ: 97.175.211 كيلومتر مربع تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة، هذه المساحة الهائلة لدولة واحدة تفرض على روسيا عدة عوامل سياسية على رأسها أنها كدولة مترامية الأطراف هي في ذات الوقت دولة مستباحة الحدود، فمعضلة روسيا الأساسية انه ليس لها حدود دفاعية ولذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هو التوسع الجغرافي عسكريا وسياسيا خارج حدودها.

[1] –إيجر أمينة، **عودة روسيا إلى الجيوبوليتيكا: بين الفكر وتحديات الواقع**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 50، العدد 5، 2018، ص131.

[2] – حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2012، ص، 07.

يحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الشرق الأقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الأورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا، ومن الغرب ومن الجهة الغربية لاتفيا، وخليج فلندا، وبيلاروسيا، والنرويج.[1]

ج –المقوم الاقتصادي:

قصد بالمقوم الاقتصادي، الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الدولة كالبترول والغاز وبعض المعادن والموارد الغذائية، وان توفر تلك المقومات يمكن الدولة من الانخراط في علقات خارجية مكثفة[2]، وفي هذا السياق تمتلك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية، وتعد من أغنى دول العالم، إذ تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بـ 49 مليار برميل، أي ما يعادل 4.6% من الاحتياطي العالمي، هو ما يجعلها ثاني أكبر منتج ومصدر بعد السعودية، إذ تنتج 7.5 مليون برميل يوميا، وتصدر حوالي 3.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام أي 40% من إجمالي الصادرات العالمية، حوالي 80 مليون طن من منتوجات التكرير سنويا، كما وتمتلك 29 مصفاة بقدرة إنتاجية تزيد على 9ملاين برميل يوميا، كما أنها أكبر دول العالم في احتياطي الغاز الطبيعي بـ: 35% بحوالي 54.3 تريليون م^3، ولذا تعد روسيا من الجانب النفطي قوة اقتصادية عظمى، كما يوجد فيها معادن أخرى ذات أهمية كبرى مثل الحديد والألماس والفوسفات والفضة، والرصاص والذهب والأخشاب، ففي الميدان الزراعي تضم 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و120 ألف نهر، وبذلك تشكل هاته الموارد بأرقامها الضخمة مكامن القوة الاقتصادية الروسية.[3]

د–المقوم العسكري:

تمتع روسيا بقوة عسكرية وازنة، فهي ورثت معظم القوة العسكرية من الاتحاد السوفياتي، وما خلفه ذلك التحاد من خبرات عسكرية ومعدات وأسلحة في مختلف الصفوف العسكرية، إذ تمتلك ثاني أكبر قوة عسكرية عالميا، فيبلغ عدد الجيش الروسي حولي مليون عسكري، وتأتي القوة البحرية الروسية في المركز الثاني بعد غريمتها الأمريكية، إذ يبلغ عدد القطع البحرية العسكرية نحو 352 قطعة،

---

[1] – حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص ص 18، 19.

[2] – أحمد محمود عبد المجيد، **مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000**، ص 48.
https://www.iasj.net/iasj/download/41e9c17e356d8c5d

[3] – محمد وائل القيسي، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 13، العدد 42، ص ص 126، 127.

أما من ناحية القوة الجوية فإنها تمثل منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية من الناحيتين النوعية والكمية، فيبلغ عدد الطائرات الروسية نحو 4078 طائرة، وتمتلك روسيا نحو 21932 دبابة مقاتلة، في حين بلغ الإنفاق العسكري الروسي نحو 69.2 مليار دولار في عام 2016، بهذا الرقم تعد ثالث دولة في العالم من ناحية الإنفاق العسكري ، تجدر الإشارة أن هاته الإحصائيات قد أشار إليها موقع *Global fripower* المختص في تصنيف قوة الجيش العالمية عام 2019.[1]

هـ-المقوم التكنولوجي:

تتمتع روسيا بقاعدة معريفية وتكنولوجية قوية، سواء في مجالات الأبحاث العلمية المدنية وحتى العسكرية، الخاصة بالطاقة، وكفاءة استخدامها بالصورة المثلى، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن ضمنها تكنولوجية الفضاء، والمواد الخاصة بالصناعات الكيمائية، والعلاجية، وصناعات السيارات والسكك الحديدية، والمعدات البحرية، وقائمة كبيرة من الصناعات الحديثة في شتى المجالات وانتهاء بالأبحاث الخاصة بالطاقة النووية.[2]

2-روسيا وقضايا المنطقة:

أ-روسيا والقضية الفلسطينية:

إن موقف روسيا من أي قضية من قضايا الشرق الأوسط منطلق من منطق تعظيم المصلحة الوطنية، ولعل هذا ما جعل سياسة روسيا الخارجية غير ثابتة، بل دينامية ومتغيرة وفقا لطبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة، هي سياسة نفسها طبقت على القضية الفلسطينية، إذ تتعامل روسيا مع القضية الفلسطينية كطريق للحفاظ على تواجدها في المنطقة كلاعب أساسي في السياسة الدولية بغض النظر عن أطراف الصراع ومصالحهم، إذ أيدت روسيا ودعمت إقامة دولة فلسطين ذات سيادة واعتراف دولي وإقليمي بها، ولقد عملت روسيا على توظيف هذا الاعتراف من خلال استغلال موقعها في مجلس الأمن الأمن الدولي، ففي عام 2002 أعلنت روسيا تأييدها للقرار رقم 1337 الصادر عن مجلس الأمن الذي يؤكد رؤيته للمنطقة كمكان لدولتين: فلسطين وإسرائيل اللذان يعيشان معا وفق حدود آمنة ومعترف بها، هذا وقد أيدت روسيا عددا من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (13/10) في أكتوبر 2003،

[1] -أمير نجم عبود، **طبيعة توازن الردع العسكري الروسي – الأمريكي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 58، ص ص 203، 204.

[2] - محمد وائل القيسي، مرجع سابق، ص 130.

الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبناءها جدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملا غير شرعيا، ففي أعوام 2006، 2008، 2010 قدمت روسيا مساعدات مالية وغذائية لفلسطين

ب–روسيا وثورات الربيع العربي:

إن أهم مبدأ تنطلق منه روسيا في سياستها الخارجية ، هو رفضها الدائم لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وانطلاقا من هذا المبدأ أكدت رفضها القاطع للتدخل الخارجي في مسار الأحداث شهدتها بعض الدول العربية، فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شؤونها وفرض وصفات الإصلاح عليها، وفي هذا السياق أعلن سيرجي لافروف أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض وصفات وإنذارات من الخارج على السلطة، وقد تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي والتأني في رد الفعل.[1]

في حين تباين اهتمام روسيا بثورات الربيع العربي حسب المصالح الحيوية الروسية، ففي الحالة التونسية لم تبدي روسيا موقفا واضحا إلا سقوط نظام بن علي، إذ جاءت كلمة ميدفيديف في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في 26 جانفي إيجابية تجاه الثورة التونسية حيث قال: **"أمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وبان لا تؤثر سلبا على الوضع العالم العربي، وأضاف بأن ما حدث في تونس هو برأي درس جوهري غاية في الأهمية لأي سلطة في العالم، السلطة لا ينبغي أن تكتفي بالإنجازات التي حققتها، وتجلس على كراسي مريحة متجاهلة مجتمعها، بل ينبغي أن ترتقي سوية مع مجتمعها"**.

أما في الحالة المصرية فقد تباين الموقف الروسي، بحيث في البداية كان هناك تأييد شبه صريح للنظام المصري السابق، لكن سرعن ما تغير الموقف الروسي تجاه الثورة المصرية التي وصفتها في البداية بموجة غضب واحتجاجات واستياء الشعب على القائمين على السلطة في مصر، لينتهي الموقف الروسي بتأييد الثوار، حيث أكد ميخائيل مارجيلوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي بأن تنحي مبارك جاء في الوقت المناسب.[2]

أما في الحالة الليبية ونظرا للمصالح الوطنية التي تربط البلدين، وكما أشرنا سابقا سجلت روسيا حضورها بقوة إذ وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف

[1] – أسامة بوشماخ، **المواقف الدولية تجاه الأحداث العربية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 2017، ص 378.

[2] – نورهان الشيخ، **الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية**، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، 2012، ص 286.

بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، عقب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأني واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن "الوضع في ليبيا لا يزال غامضا"، وأعلن الرئيس الروسي أنه بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان في ليبيا، وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين"، ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الليبي وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من سبتمبر 2009، والأن تطلب ليبيا من روسيا ضرورة تسليح الجيش الليبي وضرورة رفع حظر السلاح المفروض علي ليبيا.[1]

أما في الحالة السورية وكما أسلفنا الذكر، وانطلاقا من منطق واقعي براغماتي سجلت روسيا حضورها القوي في الأحداث التي شهدتها سوريا، إذ اتسم الموقف السوري تجاه ما يحدث في سوريا من إراقة دماء بأنه أمر غير إنساني، وقد حملت السلطة والمعارضة ما يحصل، لكن في نفس الوقت رفضت موسكو أي دعوة من شأنها المطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد، وربطت ذلك بالعمل على المحافظة كيان دولة سوريا، كما رفضت أي تدخل أجنبي فيها، كما انتقد عمل المعارضة واعتبرته تدخلا خارجي غير مباشر بالدرجة الأولي، وعمل عسكري مبطن بدرجة يهدف إلى زعزعة استقرار روسيا.[2]

من خلال ما تقدم يجب التنويه بأن الحالتين السورية والليبية كانت الأكثر اهتماما ومتابعة من طرف روسيا، وهذا نظرا لارتباط مصاح هاته الأخيرة بهاته الدول، كيف ولا، وتنظر روسيا لسوريا بأنه بوابة الشرق الأوسط، ولذا وجب عليها الانخراط الكلي في أي مستجد وطارئ في الأحداث التي تشهدها، أما في باقي الحالات خاصة الحالة البحرينية واليمينية فقد اتسم موقف عديم التأثر، بل اكتفت بالتنديد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأجنبية.

3–موقف روسيا من تطور الأزمتين السورية والليبية بعد ثورات الربيع العربي:

أ–موقف روسيا من تطور الأزمة السورية:

إن تطور الأحداث في سوريا فتح باب التنافس على مصرعيه بين القوى الكبرى حول مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي سوريا بصفة خاصة، إذ شعر الروس بأن مصالحهم

[1] – حسني عماد حسني العوضي، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

[2] – أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص 380.

باتت مهددة في حال استمرار الوضع في سوريا على حاله، خاصة في ظل مسعى بعض القوى لإعادة رسم خارطة جديد للمنطقة[1]، ونظرا لأهمية سوريا بالنسبة لروسيا انطلاقا من اعتبار جيواستراتيجي، تعتبر سوريا حليفا مهما لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، إذا شكلت العلاقة بين البلدين اللبنة الأساسية للاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا ظلت روسيا ترفض بشدة أي تدخل أجنبي في القضية السورية، لأن ذلك سيشكل تهديدا لقاعدتها العسكرية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، لذا كان دور روسيا بارزا في الأزمة السورية، حيث ربطت مساندتها لنظام الأسد بالحفاظ كيان الدولة من المعارضة المسلحة، ومن الجماعات المتطرفة .[2]

ففي سبتمبر 2015 بدأت روسيا التدخل العسكري في سوريا بإطلاق ضربات جوية، معلنة بذلك بداية عمليات عسكرية كبيرة ومستدامة، ولقد بررت روسيا تدخلها هذا بأنه جاء بطلب من الحكومة السورية، ورئيس الجمهورية المنتخب، الذي تعرض جيشه لهزائم متتالية من طرف المعارضة، والجماعات المتطرفة هنا وجد فلادمير بوتين الفرصة سانحة للتدخل وإبراز الذات على أن روسيا لاتزال دولة قوية، وقادرة على بسط سيطرتها ونفوذها في أي حيز جغرافي يعرف صراعا دوليا عليه، وعليه فقد ساهم التدخل العسكري الروسي في سوريا في دعم النظام السوري، وكما ساهم بشكل فعال في إعادة تشكيل القوة العسكرية للنظام، بحيث تشكل اللواء الخامس الذي يعتبر الوحدة الأقدر على القتال في صفوف الجيش السوري، عموما هدف التدخل العسكري الروسي في سوريا لتحقيق ما يلي:

- الحفاظ على التواجد العسكري الروسي في المياه الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط.
- العودة إلى الساحة الدولية، واستعادة الدور الإقليمي والدولي الريادي، انطلاقا من الأزمة السورية.
- زيادة حجم التواجد العسكري في المنطقة، خاصة في ظل وجود حليفا قويا لها، وهو المتمثل في إيران.

[1] – عامر كامل احمد، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد2، ص 87.

[2] – الحارص محمد سبيتان الحلالمة، **التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات**، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد02، 2019، ص 24.

- التواجد والحضور الروسي القوي في التسويات الخاصة بالأقليات، لاسيما التطرف والإرهاب.[1]

ب–المواقف الدولية من التدخل العسكري الروسي في سوريا:

- **الموقف التركي**: عرف التدخل العسكري الروسي في سوريا تضمرا وسخطا كبيرا من الجانب التركي، بحيث اعتبرت تركيا بأن هذا التدخل قد ساهم في قلب الموازين الداخلية لصالح قوات النظام على حساب المعاضة المسلحة، الأمر الذي فرض معادلة جديدة على المستوى الداخلي، وسيفرضها على المستوى الإقليمي.
- **الموقف الإيراني**: تعتبر إيران حليفا رئيسيا لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا المسعى دعمت وساندت إيران التدخل العسكري الروسي في سوريا، لأسباب التالية:

- مساعدة إيران في محاربة الفصائل المتطرفة جوا وبحرا، بينما يتنسى لإيران محاربتهم برا.
- الحصول الدعم الروسي الكافي لمواجهة القوى الإقليمية الصاعدة على غرار تركيا والسعودية، والوقوف في الولايات المتحدة الأمريكية دوليا.

- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية**: تجلت نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للهجمات الروسية على سوريا، بأنها حربا على تنظيم الدولة الإسلامية داعش، ولذا لم تعارض هاته الهجمات عن طريق الطائرات العسكرية.
- **موقف الاتحاد الأوروبي**: استنكرت دول الاتحاد الأوروبي التدخل العسكري الروسي في سوريا، واعتبرت بأنه رفع منسوب العنف وإراقة دماء المدنيين الأبرياء.[2]

ج– الأزمة الليبية:

نظرا لتطور الأحداث في ليبيا لتصل إلى درجة أفول الدولة تحركت العديد من القوى الدولية لفرض وجودها في الساحة الليبية تحت ذريعة الجهود الساعية إلى حل الأزمة العصية والوصول بالبلد الممزق إلى حالة من التوافق ترسخ السلام والأمن فيه ،هنا عدت روسيا إحدى أبرز القوى الدولية حضورا في الساحة الليبية، وترافق هذا الحضور مع تساؤلات حول دورها العسكري في ليبيا أسوة بما حصل في سوريا، فعقب اندلاع العمليات العسكرية الروسية ضد معاقل تنظيم «داعش» وعدة

[1] – حكيم غريب، **استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا 2011–2018**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد2، 2019، ص ص 179، 180.

[2] – عامر كامل احمد، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

فصائل مسلحة في الأراضي السورية منذ نهاية سبتمبر 2015، اختلفت آراء المحللين والخبراء بشأن ما إذا كانت العمليات الروسية في سورية هي محطة ضمن محطات متعددة لدور عسكري روسي جديد في الشرق الأوسط، واتسعت دائرة التحليلات لتطرح سيناريوهات محتملة لتدخل عسكري روسي في ليبيا، خاصة مع سيطرة «داعش» على مدينة سرت بشكل كامل.

بالفعل تدخلت روسيا عسكريا في ليبيا وذلك من خلال دعم قوات خليفة حفتر بواسطة شركات عسكرية خاصة، أشهرها مرتزقة «فاغنر»، التي تعود ملكيتها لرجل الأعمال الروسي يفغيي بريغوجن، المقرب من الرئيس الروسي فلاديمر بوتن، وتتولى هذه الشركة تنفيذ عدد من المهام الخارجية.[1]

إن التدخل الروسي العسكري في ليبيا، يهدف إلى التمدد في الفراغات المتاحة، والاستفادة من الأزمات المشتعلة في المنطقة، وهذا لتقوية نفوذها، وزيادة سيطرتها، ولهذا تسعى لتأمين عدد من الأهداف الاستراتيجية في ليبيا ومنها:

1- تسعى روسيا لتأمين أكثر من مركز للوحدات البحرية التابعة لها، ومحطة إمداد للسفن الروسية في البحر المتوسط، ولهذا تدرك أهمية ليبيا في البحر الأبيض المتوسط، وتمكُّنها من تحقيق نفوذ في ليبيا يكسبها نفوذاً في أوروبا وإفريقيا بشكل عام، وتشكل الموانئ البحرية الليبية، وخصوصا طبرق ودرنة، مركزا لوجستيا وجيواستراتيجيا للقوة البحرية الروسية يربطها بطرطوس السورية.

2- ترى روسيا في خليفة حفتر حليفا مناسبا للمحافظة على مصالحها في ليبيا، وجاء تدخلها في ليبيا في مقابل سماح حفتر لها بالاستفادة من مصادر الطاقة الليبية، إضافة إلى تقديم حفتر طلبا إلى روسيا بفتح قاعدة عسكرية في ليبيا، وفق ما صرح به رئيس لجنة الاتصال الروسية المعنية بتسوية الأزمة الليبية، ليف دينغوف، حسب وكالة سبوتنيك الروسية.

3- السيطرة على ليبيا معناها السيطرة على طريق اللاجئين إلى أوروبا، ومن ثم تمتلك روسيا ورقة الهجرة، وتظل عصا قوية تلوح بها باتجاه أوروبا.

4- تأمين مصالحها في سوريا، واستخدام ليبيا ورقة للمقايضات السياسية، خصوصا أن بعض الحاضرين في الملف الليبي هم أنفسهم الموجودون في سوريا.[2]

---

[1] – عبد الباسط غبارة، **الدور العسكري الروسي في ليبيا ملف غامض**، صحيفة المرصد، العدد 48، 2018، ص 4.

[2] – وحدة الرصد والتحليل، **التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير**، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، ص ص 4، 5.

4-روسيا والإمدادات العسكرية للدول الشرق الأوسطية:

سعت روسيا إلى تعزيز علاقتها مع الدول الشرق الأوسطية، وذلك انطلاقا من مما تحوزه من مكامن القوة العسكرية، سواء من جانب التدريب، أو من جانب تصدير المبيعات من الأسلحة، إذ باتت روسيا بحكم تاريخها ومقوماتها المدعم الأول لهاته الدول من الجانب العسكري، وفي هذا المسعى استهدفت موسكو تقوية العلاقات مع الدول الرئيسية في الإقليم عبر "دبلوماسية الساح".

ففي سبتمبر 2014 وقعت مصر مع روسيا تعاقدا ضخما لاستيراد أسلحة بقيمة 3.5 مليار دولار، وفي يونيو 2015 عقد الجانبان أكبر مناورات بحرية عسكرية، كما تم عقد مناورات أخرى في أكتوبر2017[1]، وفي 18 آذار/مارس2019 كشفت صحيفة "إنترفاكس" الروسية وخبراء عسكريون مصريون أن القوات الجوية المصرية تعاقدت لشراء 24 مقاتلة جوية روسية الصنع من طراز Su-35 بصفقة تقدر قيمتها بحوالي 2 مليار دولار تشمل المقاتلات والتجهيزات الخاصة بها.

ونقلت الصحيفة الروسية عن صحيفة "كوميرسانت *Kommersant*" قول اثنين من كبار مديري شركات الصناعات الدفاعية الروسية بأن القوات الجوية المصرية تعاقدت بالفعل على 24 مقاتلة، وأن الصفقة دخلت حيز التنفيذ في نهاية 2018، ومن الممكن أن يتم البدء في تسليم المقاتلات خلال الفترة 2020-2021.[2]

أما بالنسبة للجزائر فقد عفت روسيا عن ديون الجزائر المقدرة بـ 4.7 مليارات دولار ففي سنة 2006 وقعت الجزائر اتفاقا مع روسيا للحصول على دبابات ومقاتلات ومنظومة صاروخية ومعدات أخرى بقيمة 7.5 مليارات دولار، وفي العام 2016، استحوذت الجزائر على 10% من صادرات الأسلحة الروسية، مما جعل هذا الجزائر خامس أكبر مستورد للأسلحة في العالم، وروسيا هي الجهة الأساسية الموردة له في هذا المجال، وقد بلغت حصة المعدات العسكرية ثلثي التجارة بين البلدَين التي ارتفعت قيمتها من 700 مليون دولار في العام 2007 إلى 4 مليارات دولار في العام 2016.[3]

---

[1] -حسام إبراهيم وآخرون، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018-2019**، التقرير الاستراتيجي، البحرين: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1، 2019، ص 06.

[2] - يوسف أحمد، **صفقات السلاح المصرية الروسية، انظر** الموقع https://barq-rs.com تاريخ التصفح: 15 جوان 1989.

[3] - دالية غانم، **لحظة موسكو في المغرب العربي**، أنظر الموقع https://carnegie-mec.org/diwan/76603/08/ تاريخ التصفح 20 2020.

أما بالنسبة لقطر وفي أكتوبر 2017، فقد وقعت قطر مع روسيا مذكرة تفاهم للتعاون في المجال العسكري والفني، وتوازى ذلك مع إبرام تركيا تعاقدا مع موسكو لشراء صفقة صواريخ "إس400 " الروسية بقيمة 2.5 مليار دولار.[1]

أما بالنسبة لتركيا، فقد وقعت تركيا في سبتمبر 2017 اتفاقا لشراء صواريخ "إس 400" الروسية بقيمة 2.5 مليار دولار، وهي التي تعتبر الأحدث تطورا في العالم، وفي هذا السياق أكد الرئيس التركي أردوغان أن هذا الاتفاق قد أقلق واشنطن، ودول الاتحاد الأوروبي، وقال :"نحن فقط المسؤولون عن اتخاذ التدابير الأمنيّة للدّفاع عن بلادنا"، أما فلاديمير كوجين، مساعد الرئيس الروسي، فقال لقد تم توقيع العقد، ودفعت تركيا "العربون"، والإعداد جار لتنفيذه، أي استلام تركيا للدفعة الأولى من هذه الصواريخ.[2]

عموما روسيا من خلال إمداداتها العسكرية تكون قد نسجت علاقات إيجابية مع الدول الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، هاته العلاقات من شأنها دعم وتعزيز الوجود الروسي في المنطقة، يأتي هذا في ظل المتابعة والمنافسة المتطاحنة لقوى كبرى لروسيا في ذات المنطقة، إذا سمحت دبلوماسية السلاح لروسيا من استعادة مكانتها الإقليمية الدولية تدريجيا.

[1] – حسام إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص، 08.

[2] –عبد الباري عطوان، **صفقة صواريخ "إس 400" الروسيّة لتركيا تشكل انقلابا استراتيجيّا في المَنطقة والعالم.. كيف؟ أنظر الموقع** https://www.raialyoum.com/ تاريخ التصفح : 2020/09/10.

الجدول رقم10: مؤشرات الانخراط الروسي في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى 2018

الدولة	مؤشر الزيارات المتبادلة عام 2018	مؤشر العلاقات العسكرية من عام 2014 إلى عام 2018	مؤشر العلاقات الاقتصادية من عام 2014 إلى عام 2018	ملاحظات
تركيا	زيارة بوتين لانقرة في ابريل وزيارة اردوغان لموسكو في نوفبر	- سبتمبر 2017 وقعت تركيا اتفاقا لشراء صواريخ "اس-400" الروسية بقيمة 2.5 مليار دولار	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري 15.8 مليار دولار منها 13.7 مليار دولار صادرات روسية و 2.1 مليار دولار واردات من تركيا	- تنسيق كثيف بين الجانبين بخصوص سوريا
إيران	زيارة بوتين لطهران في سبتمبر	- نوفمبر 2014 ،لان وكالة الطاقة الذرية الروسية عن بناء مفاعلين نوويين في ايران - أبريل 2015 بدء روسيا تسليم صواريخ "اس – 300 "لطهران - اغسطس 2016 استخدام روسيا قاعدة همدان الجوية لقصف أهداف في روسيا - نوفمبر 2016 بدء بوتين مفاوظات مع طهران حول صفقة أسلحة ب 10 مليارات دولار - أغسطس 2017 كشف صحيفة ألمانية إرسال طهران أسلحة إلى موسكو عبر سوريا لصيانتها	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري 2.2 مليار دولار وبلغت الصادرات الروسية ضمنها حوالي 1.9 مليار دولار و الواردات 300 مليون دولار	- تنسيق كثيف بين الجانبين في سوريا و قضية التفاق النووي بين إيران و الدول الغربية
إسرائيل	زيارة لرئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو لموسكو في يناير و مايو	.....	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 2.2 مليار دولار منها 1.5 مليار دولار صادرات روسية و 700 مليون دولار واردات روسية	- تنسيق كثيف بين الجانبين حول الملف السوري
مصر	زيارة الرئيس السيسي لسوتشي في اكتوبر	- سبتمبر 2014 توقيع تعاقد لصفقة أسلحة روسية بقيمة 3.5 مليار دولار تشمل مقاتلات "ميج-29 كيه" وطائرات هليكوبتر "مي-35 كيه" - يونيو 2015 تنظيم مناورات بحرية مشتركة - سبتمبر 2017 التوصل لاتفاق نهائي بشأن بناء روسيا لمافعل نووي في مصر	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 3.974 مليار منها 3.966 مليار دولار صادرات روسية	- تنسيق بين الجانبين حول قضايا المنطقة و ينظر للعلاقة بين الجانبين باعتبارها علاقة تخالف استراتيجي كما أبدت بعض الدوائر الامريكية قاقا من التقارب الروسي المصري
السعودية	زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لموسكو في يونيو	- اكتوبر 2017 الاتفاق على مذكرة تفاهم بشأن صفقة تسليح بين الجانبين تشمل صواريخ "اس-400" وبلغت قيمة الصفقة 2.5 مليار دولار	- تم الإعلان في يوليو 2015 عن خطط لصندوق الاستثمارات العامة السعودي لاستثمار 10 مليارات دولار بالتعاون مع صندوق الاستثمارات الروسي في مجال البنية التحتية	- قام الملك سلمان بزيارة لموسكو هي الاولى لملك سعودي في اكتوبر 2017 نتج عنها العديد من الاتفاقيات بين الجانبين - في 2015 قام ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان بزيارة الى موسكو - تصاعد التنسيق بين روسيا و السعودية في تحديد مستويات الانتاج العالمي من النفط
الإمارات	زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد لموسكو في يونيو	- فبراير 2017 تم توقيع خطاب شراء مقاتلات "سوخوي-35"من روسيا بالاضافة لأسلحة أخرى	- في عام 2016 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 1.2 مليار دولار وبلغت الصادرات الروسية فيها 0.9 مليار دولار و الواردات 0.3 مليار دولار	- خلل زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد في يونيو 2018 تم توقيع اتفاق الشراكة تالاستراتيجية بين الدولتين لتعزيز مجالات التعاون المختلفة

المصدر : حسام إبراهيم وآخرون، مرجع سابق ، ص 07.

المطلب الثالث: تأثير إسرائيل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

إن الحديث عن التأثير الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط يقودنا، إلى المشاريع التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية سابقا على غرار النظام العالمي الجديد، الشرق الأوسط الكبير ومشروع الشرق الأوسط الجديد، كلها مشاريع هدفت إلى تعظيم المصالح الوطنية الأمريكية بالدرجة الأولى (ضمان النفط)، وبالدرجة الثانية إعادة رسم خارطة جديدة في المنطقة على شكل ميلاد دول جديدة ذات إمكانيات محدودة لا تشكل خطرا على أمن إسرائيل (إسرائيل دولة عربية)، التي تعتبرها أداة لتحقيق أهدافها في المنطقة وضمان مصالحها، وفي هذا السياق دعا شمعون بيرز إلى نسيان الماضي والحروب، ووضع حد للصراع العربي الصهيوني وبناء شرق أوسط جديد متجانس، فإسرائيل هي احد المرتكزات الأساسية في السياسة الشرق أوسطية، وتحتل المكانة الرئيسة في سلم أولويات الاستراتيجية الأميركية، كعنصر فاعل وثابت وأحيانا كشريك.

هنا نجد أن هناك انسجام وتناغم في الرؤى بين الطرفين لتحقيق أهداف مشتركة في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية توكل إسرائيل لضمان وجودها وتعظيم مصالحها، بينما إسرائيل لا يمكنها الصمود والتعايش وسط بيئة تكن لها العداء وترفض التعايش معها، ومن هنا وجب عليها إقامة تحالفات مع دول غربية وأخرى مجاورة غير عربية حتى تتمكن من كسر هذا العداء[1]، وهنا نستحضر نظرية بن جوريون والتي يطلق عليها "مبدأ شد الأطراف" وهي بكل بساطة تفترض أن العرب عبارة عن جسم كبير لعملاق تعيش إسرائيل قريبا من خاصرته وهذا العملاق له قدراته وإمكانياته الكبيرة المتنوعة وعليه من الصعب مواجهته أو التغلب عليه، والحل يكمن في العمل على شد أطرافه وربطها من أجل إضعاف قوته أو شل حركته، والذي يقوم بربطه وشد أطرافه لابد أن يكون طرفا قويا ومعاديا له، من هنا كان لابد من الاستعانة بدول الجوار غير العربية لتأدية هذه المهمة باعتبارها طرف فاعل ذي مصالح مشتركة، وبالفعل قامت هذه الدول بوظيفة حاسمة في شل القدرات العربية واحتوائها سواء عن طريق الحروب أو المشاكل والأزمات ضدها ويكفي مثال واحد مما سببته هذه الدول من مشاكل وهي مشكلة المياه واللعب بورقة الحصص المائية من نهري الفرات والنيل والتي تم حرمان ثلاث دول على الأقل من حصتها في المياه وهي العراق وسوريا ومصر، أما منطقة القلب للعملاق فهي مسرح عمل ونشاط للمكونات غير العربية أو غير الإسلامية التي تعيش في المنطقة

[1] –ميثاق مناحي دشر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأميركي المعاصر)**، مجلة أهل البيت، العدد19، 2016، ص 564.

ووظيفتها هنا توجيه الطعنات المتوالية لمنطقة القلب وكما سبق القول حددت لكل بلد عربي أداة سحق من داخله بعد أن درست على مدى سنوات الصراع بؤر الانفجار ومكامن الضعف ولم تغادر أي مكون مهما صغر من اهتمامها والعمل معه فكان لها اتصالات بالدروز في سوريا ولبنان وبالنوبة في مصر ناهيك عن المكونات الأكبر والأكثر أهمية.[1]

عموما تنتهج إسرائيل كل السبل المتاحة لها لتأمين وجودها في المنطقة، والعمل على تجسيد مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية على أرض الواقع.

1-مقومات الدور الإسرائيلي في المنطقة:

تلعب القوة المتاحة للدولة دورا كبيرا في تحديد مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية، والمقصود بقوة الدولة ليس التأثير فحسب وإنما القدرة على التأثير، وتستند هذه القدرة على امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص، موارد، قدرات، مؤسسات) معينة تشكل مقومات القوة القومية *Elements of National Power* التي تمكنها من التأثير على سلوكيات الدول الأخرى في الاتجاهات التي تحقق مصالحها، كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها، لكن على الرغم من أن هذه الإمكانيات المتداخلة تشكل في مجموعها عوامل القوة الشاملة لأى دولة، فإن هناك اختلافات أساسية فيما بينها، ترتبط باعتبارات عملية، تتصل بالقدرة على استخدامها في عملية التأثير، خاصة خلال المواقف التي يتعرض فيها أمن الدولة أو مصالحها الحيوية لتهديدات أو ضغوط حادة من الخارج.[2]

أ-الموقع الجغرافي:

تقع إسرائيل على مفترق طرق بين ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وأفريقيا أي بمحاذاة الخط الساحلي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وبالتحديد تقع غرب آسيا يجاورها حدوديا من الشمال لبنان، من الشمال الشرقي سوريا، من الشرق الأردن من الجنوب الغربي مصر، من الغرب البحر

[1] – نظيرة محمود خطاب، **العراق ومشروع الشرق الأوسط الجديد رؤية إسرائيلية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، 2017، ص ص 71، 72.

[2] –حسين وحيد عزيز الكعبي، **عوامل قوة الدولة**، أنظر الموقع :
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=47462 تاريخ التصفح :2020/08/12.

المتوسط[1]، هذا وتعتبر إسرائيل دولة طويلة وضيقة من حيث المساحة، حيث تمتد على حوالي 470 كيلومترا (290 ميلا) طولا وعلى 135 كيلومترا (85 ميلا) في أكثر المواقع عرضا، ويعتبر الشكل الطولي لدولة الاحتلال الإسرائيلي إشكالية من منظور الجغرافيا العسكرية، فالدولة طولية الشكل تفتقر إلى العمق الاستراتيجي، كما أنها بحاجة إلى عدد كبير من الجنود والمعدات لتأمين حدودها الطويلة، وعليه يمكن القول إن عامل الجغرافيا ليس في صالح إسرائيل إذا ما قورنت مع الدول الإقليمية الكبرى مصر تركيا السعودية وإيران وهذا ما يفسر اتباع إسرائيل استراتيجية الملاجئ الأمنة، فإسرائيل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك ملاجئ قادرة عن استيعاب نصف عدد سكانها.[2]

ب–المقوم الديمغرافي:

يبلغ تعداد سكان إسرائيل حاليا 8.5 مليون نسمة، يمثل عدد سكان اليهود 75.5% من إجمالي عدد السكان في إسرائيل، بينما يمثل العرب حوالي 20.5% أما النسبة المتبقية 4.2% فهم مهاجرين غير مسجلين على أنهم يهود، وهذا يعني أن النمو السكاني بالنسبة للفلسطينيين (عرب 48) (4%) أكبر من اليهود (2%)، عموما يزيد التعداد السكاني في إسرائيل كل عام بنسبة 2% نسبة استثنائية مقارنة بدول مُتطورة، وتحتل إسرائيل اليوم المرتبة الرابعة في العالم فيما يتعلق بمعيار نسبة الكثافة السكانية في مساحة 1 كيلومتر/مربع.[3]

ج–المقوم الاقتصادي:

إن الاقتصاد الإسرائيلي قد انخرط ومنذ سنوات طويلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خصوصا بعد انتشار العولمة في منطقة الشرق الأوسط، هو الأمر الذي جعله يتسم مع مرور الوقت بالتنوع والمرونة[4]، إذ يقوم الاقتصاد الإسرائيلي على الزراعة وتحقق إسرائيل اكتفاء ذاتي في هذا المجال، وأيضا يقوم على السياحة حيث لديها العديد من مناطق الجذب السياحي مثل حائط المبكى وكنيسة القيامة وهذا يسهم بشكل كبير في الناتج القومي الإجمالي لكن ذلك يتوقف بشكل كبير على مدى توافر الأمن والاستقرار في الدولة لذلك لم يكن هناك استقرار في الناتج القومي الإسرائيلي كذلك تمتلك

[1] –موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، **إسرائيل باختصار**، أنظر الموقع https://mfa.gov.il/mfaar/Pages/default.aspx تاريخ التصفح: 2020/12/14.

[2] –محمد أبو سعدة، **إسرائيل القدرات الداخلية والطموحات الخارجية**، المعهد المصري للدراسات السياسية، 2019، ص 03.

[3] –موقع بلدتنا، **الكثافة السكانية في إسرائيل تحطم أرقاما قياسية**، أنظر الموقع: http://bldtna.co.il/news/news/ تاريخ التصفح : 2020/12/25.

[4] –منصور جوني، **إسرائيل الأخرى رؤية من الداخل**، ط1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 13.

إسرائيل قدرات تصديرية حيث تحتل المركز الثاني بعد السويد في تصدير منتجات قطاع الصناعات عالية التقنية، كذلك لديها مستويات مرتفعة من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، وبالتالي هناك تأثير كبير للاقتصاد الإسرائيلي على السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تحاول فرض سيطرتها باستمرار على المنطقة.

الجدول رقم11: يوضح إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ومعدل النمو القومي ومعدل النمو السكاني لكنها متوقفة فقط حتى عام 2010.

العام	إجمالي الناتج القومي	متوسط دخل الفرد سنويا	معدل نمو الناتج القومي	معدل النمو السكاني
1975	17.46	3.66	7.0	2.4
1980	20.74	5.35	6.9	2.4
1985	25.31	5.98	3.4	1.8
1990	50.62	10.86	6.8	3.5
1995	78.03	14.07	6.5	3.5
2000	112.15	17.83	9.3	2.6

المصدر:https://democraticac.de/?p=34868 تاريخ التصفح: 2020/12/29.

يتضح من خلال الإحصائيات المدونة في الجدول بأن إسرائيل تمتلك معدلات مرتفعة من الناتج القومي الإجمالي، وابيضا لديها زيادة في متوسط دخل الفرد، وكل ذلك يزيد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وهذا يعتبر ميزة ويشير إلى أن زيادة عدد السكان لا يمثل عبء على الدولة ولكن يمثل عنصر منتج ويضيف إلى رصيد الدولة ويساعد على التنمية الاقتصادية.[1]

د-المقوم العسكري:

تمتلك إسرائيل قوة عسكرية لا يستهان بها، بحيث لدى "إسرائيل" جيش مقاتل يعد من أكبر وأقوى وأحدث وأفضل الجيوش تدريبا في المنطقة، بل أن التفكير الاستراتيجي (الإسرائيلي) ينطلق من فكرة مفادها:(إن القدرة على ترتيب أوضاع سياسية تخدم (إسرائيل) في البيئة الإقليمية والدولية، تتطلب قوة عسكرية فاعلة لن تتخلى عن أي من ثوابتها الأمنية المتعلقة بتمركز القوة والتفوق وضرب الخصم وإجهاض مقومات قوته، (فقوة الجيش أفضل ضمانة للخداع الاستراتيجي، وقوة المناورة السياسية الإسرائيلية)،[2] هذا ومن المفارقة أن هذه الدولة التي لا يزيد عدد سكانها عن 2% من

[1] – ياسمين السيد احمد عبد السلام محمد، **أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية 2011-2016**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، أنظر الموقع :https://democraticac.de/?p=34868 تاريخ التصفح : 2020/12/29.

[2] –عيزار وايزمن، **الحرب من أجل السلام**، ترجمة غازي السعدي، ط 2، عمان: دار الجليل، 1988، ص 59.

سكان الدول العربية، إلا أنها نجحت في تعبئة وحشد عدد من المقاتلين أكبر مما استطاعت جميع الدول العربية حشده في مواجهتها في جميع الحروب، ولديها صناعة محلية قادرة على إنتاج وتطوير جانب كبير من احتياجاتها العسكرية، فمبين الشركات الصناعية المحلية: شركة الصناعات العسكرية تاعس *IMI*، وهيئة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل*Rafael*)، وشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية (تاعا *IAI*)، وشركة بيت شيمش لإنتاج المحركات (*BSE*)، وشركة شيكيم (*Shekem*)،[1] هذا وكما وتتمتع بالقدرة على اعتراض الصواريخ الباليستية عن طريق شبكة صواريخ أرو المطورة محليا، كما تمتلك إسرائيل ترسانة كبيرة من السلاح النووي تصل إلى مائتي رأس نووي ولديها وسائل حملها إلى أماكن بعيدة تتجاوز أي نقطة في العالم العربي، وتشير بعض التقديرات إلى أن "إسرائيل" كان لديها قنبلتان نوويتان جاهزتان أثناء حرب 67، وأنها أمرت بتجهيز 13 قنبلة نووية للاستخدام في حرب 1973.

إن العقيدة العسكرية الإسرائيلية لها نهج لا يتأثر بظرف عارض أو تكتيك مستحدث ولا يتبدل بإسقاط حكومة أو بانتصار تكتل سياس ي إلا بمقدار ما يعزز هذه العقيدة ويطوّرها تبعا لمتغيرات المرحلة وتبدلاتها، فالعقيدة العسكرية ا لإسرائيلية لا تسكن في مربع الشرط البيئي الثابت، لنها لا تعرف معنى الجمود العقائدي الذي أسقط الكبار في قيعان العدم[2].

الجدول رقم 12: يوضح الإنفاق العسكري في الدول الشرق الأوسطية.

الميزانيات العسكرية لدول الشرق الأوسط للعام 2017			
الدولة	**الميزانية**	**الدولة**	**الميزانية**
العراق	**19.3 مليار**	**المغرب**	**3.5 مليار**
الجزائر	**10مليار**	**السعودية**	**76.7 مليار**
إيران	**16 مليار**	**إسرائيل**	**18 مليار**
مصر	**2.7مليار**	**تركيا**	**08 مليار**

المصدر: محمد أبو سعدة، مرجع سابق.

من خلال قراءة الإحصائيات المدونة في الجدول، وفي محاولة لتحليها نستشف بأنه وبالرغم من صغر حجم دولة إسرائيل، وبالنظر إلى تاريخ نشوؤها، إلا أن هذا لم يمنعها من بناء ترسانة عسكرية قوية، وفي وقت وجيز، وهذا الأمر الذي لم تصل إليه بعض الدول الشرق الأوسطية، بحيث

[1] – إبراهيم عبد الكريم، **مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل**، مجلة شؤون الوسط، العدد101 ،2001، ص 77.

[2] – محمد أبو سعدة، مرجع سابق، ص 10.

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول يتبين بأن إسرائيل أصبحت تقارع وتزاحم وتنافس كبرى الدول في منطقة الشرق الأوسط من ناحية القوة العسكرية.

د–المقوم التكنولوجي:

يعد المقوم التكنولوجي اليوم أهم مكامن قوة الوحدات الدولية، بل والمحدد لسياساتها الخارجية، والموجه لتفاعلاتها الدولية، والداعم لمكانتها الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق اهتمت إسرائيل بالعلم والتكنولوجيا وعدته هدفا أساسيا من أجل تحقيق التفوق على الجانب العربي، وفي هذا الصدد ركز جميع القادة الإسرائيليين على أهمية العلم والمعرفة لكي تكون إسرائيل مركز لليهود في العالم، وهو ما أشار إليه (تيودور هرتزل) بقوله: "إن إسرائيل لا بد أن تكون مركزا روحيا وعلميا فضلا عن كونها مركزا بشريا لليهود"، ولهذا نجد أن إسرائيل قد أكدت على أهمية العلم والتكنولوجيا في بناء وتطور وديمومة بقاء الدولة، ولعل هذا ما يفسر الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على قطاع البحث والتطوير حيث بلغ الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الهام والحساس سنة 2003 ما يقارب 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في سنة 2009 بلغ الإنفاق الحكومي نسبة 4.4 %، بينما وصل الإنفاق الحكومي سنة 2011، 4.39 %، ولعل الهدف الرئيسي لهذا هو دعم توجهات الدولة لكي تصبح قاعدة تكنولوجية في الشرق الأوسط، عزز ذلك التوجه الاتفاقيات العلمية التي عقدتها إسرائيل، خاصة مع أوربا والولايات المتحدة، إلى جانب اليابان وكوريا الجنوبية والهند والصين، التي أسهمت في تطوير مجالات البحث والتطوير الإسرائيلية، خاصة الجانب العسكري وبحوث الفضاء.[1]

2–البرنامج النووي الإسرائيلي:

إن المتتبع لما ينشر ويكتب حول البرنامج النووي الإسرائيلي من أبحاث أكاديمية، يجد أن هناك اجتماع علمي وأكاديمي حول أن الهدف من امتلاك إسرائيل للسلاخ النووي هو تخويف الدول العربية، وهذا ما يقودنا إلى نظرية الردع، كأس لتحليل هاته النقطة من البحث.

وحسب التقرير السنوي الذي صدر في يوليو 1995 عن معهد أبحاث السلام في السويد ذكر أن إنتاج وتطوير الأسلحة النووية قد توقف باستثناء إسرائيل والهند واللتين تواصلان البلوتونيوم الصالح لأغراض عسكرية بنحو 440 كجم، والهند 350 كجم، ولعل في ذلك دلالة واضحة على أن إسرائيل مازالت مستمرة في تطوير برنامجها النووي الذي بدأت فيه بتجربة مشتركة مع دولة جنوب

[1] –سلمان علي حسين العزي، **إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية السياسة الدولية، جامعة النهرين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، العراق، 2015، ص ص 37، 42.

إفريقيا سنة 1989 في جنوب الأطلنطي،[1] وقد مر البرنامج النووي الإسرائيلي بثلاث مراحل نوجزها على النحو اللآتي:

1- مرحلة الخيار النووي: تعني عدم إنتاج السلاح النووي رغم التوفر للإمكانيات.

2- القنبلة في القبو: تعني إنتاج السلاح النووي فعلا، لكن ذلك ما يزال في مرحلة سرية.

3- الإعلان عن السلاح النووي: يعني أن موضوع إنتاج السلاح النووي قد أعلن على الملأ، وأصبح جزءا من أدوات الردع المعروفة، وسلاحا واضحا في العالم.

وعموما يمكن القول أن أهم الدوافع التي أدت بإسرائيل إلى امتلاكها السلاح النووي مايلي:

- تعتبر إسرائيل أن هذه الأسلحة بمثابة الرادع النهائي في مواجهة هجوم عسكري عربي تقليدي يهدد كيانها كدولة، أو بمثابة دفاع احتمال تفوق عسكري مستقبلي في المجال التقليدي.
- الضمان الوحيد الكافي لأمنها في مواجهة احتمال دولة أو أكثر من الدول المعادية لإسرائيل سلاحا نوويا.
- يعتبر وسيلة ضغط عسكري وسياسي على الدول العربية المجاورة.
- ضرورة لتدعيم السياسة العدوانية والتي تقوم على الضم التدريجي للأراضي الفلسطينية.

يكاد يتفق المحللون على أن استراتيجية استخدام إسرائيل المحتمل لسلاحها النووي قد تطور مع تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية، ولكن تختلف التحليلات إلى أي إمكانية فعلا يمكن أن تستخدم إسرائيل القنبلة النووية عسكريا وفي هذا الصدد نميز بين رؤيتين:

الرؤية الأولى: ترى أن إسرائيل لم تخسر كل هذه النفقات وتبذل كل الجهود من أجل إنتاج قنبلة الهدف منها أن تبقى في القبو، فتمت عمليات شراء الطائرات الخاصة بذلك، وتم تدريب العسكريين على إلقائها، ولم يبقى غير التنفيذ الميداني، فالقنبلة بقيت رادعا حتى هزيمة إسرائيل عام 1973، ولكن بعد حرب 1982 ظهرت القنبلة التكتيكية لتكون أداة استراتيجية هجومية.

الرؤية الثانية: وهذه الرؤية تخالف الرؤية الأولى والتي تر وجود عددا من نقاط الضعف إذا ما استخدمت السلاح النووي، وتكمن المشكلة الأبرز الموقع الجغرافي لإسرائيل، وصغر

[1] -ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1996، ص ص، 12، 13.

مساحتها، وقلة حجم سكانها، مقارنة مع الدول المعادية، سواء إيران، أو الدول العربية، وما يمكن أن يلحق بها من أضرار نتيجة تماسها مع الدول العربية.[1]

نخلص للقول بأن إسرائيل فعلا استطاعت ومن خلال امتلاكها للسلاح النووي من ردع الدول المجاورة لها وتخويفهم لاستعماله ضدهم، فما يمتلكه جيرانها تفتقده هي وما يفتقده جرانها تمتلكه هيا، وهو الأمر الذي مكنها من فرض نفسها كقوة إقليمية نووية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط.

3-إسرائيل وثورات الربيع العربي:

لقد شكلت ثورات الربيع العربي نقطة تحول استراتيجية بارزة، ولعل هذا ما جعل وزير الدفاع الأمريكي السابق يصفها بأنها أكبر التحولات في المنطقة منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، فقد أثرت على البيئة الاستراتيجية للمنطقة بشكل كبير (هزة جيوستراتيجية ضخمة)، وهي ستطال في مفاعيلها البنية الإقليمية، لدرجة ربما ستغير في المكانة الجيوسياسية للاعبين الإقليميين الأساسيين وطبيعة العلاقة بينهم[2]، بينما وصف وزير الحرب الإسرائيلي التحولات في المنطقة العربية "بأنها أشبه بهزة أرضية تاريخية سوف تدفع بحدوث تسونامي دبلوماسي من شأنه أن يدفع باتجاه افتقاد إسرائيل شرعيتها بالكامل".

لم تكن إسرائيل تتوقع انهيار الأنظمة السياسية العربية جراء انتفاضات شعبية، وحركات احتجاجية واسعة وعارمة، ونظرا لحدوث عامل المفاجأة انقسمت الأوساط الإسرائيلية إلى اتجاهين، الاتجاه الأول: يدعو إسرائيل إلى الانغلاق على نفسها والاستعداد لمواجهة الأسوأ، أما الاتجاه الثاني، يدعو إسرائيل إلى مد يدها للثوار العرب، ودفع عملية السلام قدما لإبقاء قضية الصراع العربي الإسرائيلي هادئة، بحيث لا يتم استغلالها من قبل الثوار وتحويلها إلى قضية مركزية في الأجندات العربية.[3]

وبناء عليه تباينت مواقف إسرائيل اتجاه الثورات العربية ، وذلك حسب طبيعة المصلحة الوطنية الإسرائيلية، ففي الحالة المصرية أبدت إسرائيل تخوفها من سقوط نظام مبارك، وهو ما يعني

---

[1] – محمد بلال، محمود صلاح جاد أبوركبة، **الصراع النووي الإيراني – الإسرائيلي: المخاطر والتحديات**، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص ص، 55، 58.

[2] –عبد الرحمن فرحانة، **"إسرائيل" والربيع العربي: التقديرات والمواقف**، مركز الدراسات الزيتونة أنظر الموقع: https://archive.alahednews.com.lb/details.php?id=50645 تاريخ التصفح : 2020/12/12.

[3] –وضاح مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2013، ص، 153.

خسارة حليف استراتيجي لإسرائيل في المنطقة العربية، وفي هذا الصدد دعت الحكومة الإسرائيلية الإدارة الأمريكية بضرورة التدخل بإجراء تغيير شكلي في نظام الحكم المصري يحول دون رحيل حسني مبارك، أما في الحالة الليبية فقد أيدت إسرائيل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الثورة الليبية، وإصدار قرارات الإدانة ضد النظام الليبي في مجلس الأمن، وفرض الحظر الجوي عليها، أما في الحالة السورية نجد إسرائيل قد فضلت استمرار نظام الأسد في الحكم، وخصوصا أن الحرب دمرت الكثير من بنية النظام التحتية وثرواته الطبيعية والعسكرية، وعلى الصعيد السياسي، سيعاني هذا النظام من عزلة عربية وإقليمية ودولية خانقة، حتى وإن تمكن من البقاء في الحكم[1]، أما في الحالة التونسية فقد اهتمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتطور الأحداث في تونس وازداد هذا الاهتمام مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت بالرئيس التونسي وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذ القرار السياسي، وأعربت مصادر إسرائيلية بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل أو أن تقوم بالتقرب من الدول المتطرفة في العالم العربي.[2]

عموما ساهمت ثورات الربيع العربي في بروز إسرائيل كدولة إقليمية فاعلة خارجيا، وديمقراطية ومستقرة داخليا، كما سنحت لها بأن تبقى الحليف الموثوق للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب في المنطقة.

4-تطور الأزمة السورية وانعكاساتها على الأمن القومي الإسرائيلي:

إن تطور الأحداث في سوريا جعلها منها حلبة صراع بامتياز بين القوى الإقليمية والدولية بحيث تعددت الأسباب، وتباينت التوجهات، لكن الهدف مشترك وواحد، وهو السيطرة على المنطقة برمتها، إن انكشاف النظام السياسي في سوريا ورفضه للتغير مهما كان شكله، واستمرار المعارضة المطالبة بالتغيير، ودخول البلد في حرب أهلية طاحنة كان ضحيتها النفس البشرية، هو الأمر الذي عجل بالتدخل الأجنبي فيه وفق مسميات عدة، وأشكال متعددة، فتارة اتخذ التدخل شاكلة الانتداب (ايران، روسيا)، وتارة اتخذ التدخل شكل الحرب بالوكالة (إسرائيل، تركيا، الولايات المتحدة

[1] -عمر ياسين خضيرات، **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، العدد 1 ،2017، ص 151.

[2] -على عبده محمود، **الثورة التونسية الأسباب .. عوامل النجاح** .. النتائج، انظر الموقع:
https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm تاريخ التصفح : 2020/12/25.

الأمريكية)، وفي هذا السياق إن تطور الأحداث في سوريا غير الموقف الإسرائيلي اتجاهها، ففي البداية امتنع المسؤولين الإسرائيليين عن الإدلاء بأي تصريح، بل التزموا الصمت ، وتبنوا سياسة الترقب، لأي مستجد أو طارئ يشكل تهديدا صريحا لأمنها القومي، إن هاته السياسة جعلت إسرائيل تدعوا الأطراف في القضية السورية إلى انتهاج سياسة الخطوط الحمراء، والمتضمنة عدم شن أي هجوم عسكري في سوريا[1]، ليستمر دور إسرائيل المراقب في الأزمة السورية، إلى غاية تاريخ: 2015/09/30 تاريخ التدخل العسكري الروسي في سوريا، هنا الأمر جعل إسرائيل تتحرك وتغير موقفها اتجاه الأزمة السورية وفقا لما يلي:

أ-التحرك السياسي والدبلوماسي:

-التعاون مع روسيا:

كانت إسرائيل تحظى بحرية التصرف فيما يخص سوريا، قبل التدخل الروسي الجوي المباشر في نهاية أيلول/ سبتمبر 2015 ، لكن بعد هذا التدخل، وبعد اتجاه الأمور نحو تولي روسيا مسار حل الأزمة السورية، وجدت إسرائيل ضرورة بدء تنسيق دبلوماسي وعسكري وطيد مع روسيا، من أجل تجنب وقوع أي اشتباك غير مقصود بين قواتها والقوة العسكرية الروسية التي تعمل في سوريا، وقد بدأ التنسيق بزيارة وفد عسكري روسي بقيادة النائب الأول لرئيس هيئة الأركان العامة في القوات المسلحة الروسيـــــة، نيقولاي بوغدنوفسكي، تل أبيب، في 6 أكتوبر2015.

-التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية:

إلى جانب تنسيقها مع موسكو، نجحت إسرائيل فتوكيل الولايات المتحدة الأمريكية في تولي الأمر بما يخدم المصالح المشتركة بينهما، وذلك عند ترأس واشنطن لغرفتي عمليات "الموك" في عمان، و"الموم" في أنقرة، هاته التسميات تعني غرفة العمليات المشتركة التي ترأستها الولايات المتحدة حتى إغلاقها في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، بالتعاون مع دول أصدقاء الشعب السوري، كبريطانيا وفرنسا وبعض الدول العربية، والتي كان أبرزها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن، لدعم فصائل الجيش الحر في الجبهتين الشمالية والجنوبية، وعلى الرغم من عدم انضمام "إسرائيل" إلى تلك الغرف، ألا أنها حققت ومن خلال الولايات المتحدة ما ترنو إليه، ففي نهاية

[1] -أيمن هياجنه، نظام بركات، **الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة إقليمية متغيرة: دراسة حالة الأزمة السورية 2011 – 2019**، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن 2020، ص 19. أنظر الموقع:
https://www.researchgate.net/publication/345975574

المطاف لم تسمح قرارات تلك الغرف للمعارضة بإجراء عمليات عسكرية شاملة من شأنها إسقاط النظام.[1]

ب–التحرك العسكري:

تمثل التدخل العسكري الإسرائيلي في سوريا، شن الجيش الإسرائيلي لغارات جوية استهدفت مواقع إيرانية، بحيث بلغت عدد المواقع الإيرانية التي أصابتها الغارات الإسرائيلية في الفترة الممتدة ما بين سنوات 2016–2018 حوالي 200 موقع استخدم فيها الجيش الإسرائيلي حوالي 300 صاروخ وقنبلة، وهذا حسب تصريح إسرائيل كاتس وزير الاستخبارات الإسرائيلي، وفي سياق متصل أكد القائد السابق لسلاح الجو الإسرائيلي الجنرال أمير إيشل أن القوات الإسرائيلية قد شنت 100 غارة جوية استهدفت قوافل أسلحة عائدة إلى حزب الله وفصائل أخرى في سوريا وغيرها.

عموما هدفت إسرائيل من تدخلها في سوريا لتحقيق الأهداف التالية:

- منع فرص نجاح أي ثورة أو أي تغيير يؤدي إلى ميلاد نظام سياسي جديد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي.
- منع قيام أي تنظيم كان من دعم المعارضة عسكريا مما يشكل خطر يهدد المشروع الصهيوني في المنطقة.
- منع زحف الحرب الأهلية صوب الحدود الإسرائيلية خاصة هضبة الجولان المحتلة.
- إحباط كل القوافل المحملة بالأسلحة والتي تستهدف بالدرجة الأولى إسرائيل وعلى رأسهم حزب الله اللبناني.
- الحيلولة دون استهداف إسرائيل بهجمات عسكرية من خارج الأراضي السورية.
- منع إقامة مصانع أسلحة من قبل الثوار، أو إيران، أو حزب الله في الأراضي السورية.[2]

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن تطور الأحداث في سوريا قد مكن إسرائيل من تحقيق أهداف أمنية تمثلت في حماية أمنها القومي، وأخرى سياسية تجسدت في إقامة علاقات مع دول عربية مناهضة لإيران على غرار السعودية ومصر والإمارات، وهو الأمر الذي سهل عليها البروز كقوى إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط.

[1] –جلال سلمي، **السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا بعد عام 2011**، منتدى السياسات العربية، 2019، ص ص 5، 8.

[2] –باسم جلال القاسم، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية**، بيروت: مركز الويتونة للدراسات والاستشارات، 2019، ص ص 19، 20.

5-التطبيع العربي مع إسرائيل وأثره على القضية الفلسطينية:

بالرجوع إلى نظرية الواقعية الجديدة وبالضبط إلى إسهامات أحد أهم روادها كينيث والتز الذي **قال: "البنية تفرض السلوك على الوحدة"**، واستنادا إلى هذا الطرح، وفي محاولة منا لإسقاطه على ما يحدث مؤخرا من تطبيع عربي مع دولة إسرائيل، يمكن القول أن البيئة الإقليمية والدولية فعلا استطاعت التأثير على بعض الدول العربية المناهضة لدولة إيران من أجل دفعها إلى إقامة علاقات مع دولة إسرائيل في شاكلة ما يطلق عليه التطبيع ،حيث أخذ هذا التطبيع شاكلة عقد لقاءات وزيارات، وتوقيع اتفاقيات، فمن بين الدول العربية المطبعة مع إسرائيل كل من مصر، الأردن، البحرين، الإمارات، السودان، والمغرب مؤخرا، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2018 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأول زيارة علنية إلى سلطنة عمان، تلاها لقاء مع رئيس المجلس السيادي في السودان، عبد الفتاح البرهان، في أوغندا في شباط/ فبراير 2020، وفي 12 حزيران/ يونيو 2020، وفي السابع عشر من الشهر نفسه، شارك وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، في المؤتمر الافتراضي السنوي للجنة اليهودية – الأميركية، وألقى كلمة قال فيها "إن التواصل مع إسرائيل مهم وسيؤدي لنتائج أفضل من مسارات أخرى اتبعت في الماضي"[1]، ومن جهتها اعتبرت السلطة الفلسطينية تطبيع العرب مع إسرائيل **"خيانة"** للقدس وطعنة في الظهر للفلسطينيين وخروج عن الإجماع العربي المتمثل في مبادرة السلام العربية، وبهذا لم يكن من السهل على فلسطين شعب وسلطة تقبل فكرة تطبيع أشقاؤهم العرب مع إسرائيل، في الوقت الذي تعيش فيه ضغطا رهيبا، وزحفا قويا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتنفيذ صفقة القرن، وذلك بضم أجزاء واسعة وحيوية من أراضي الضفة الغربية والاعتراف بمدينة القدس بشقيها عاصمة موحدة لإسرائيل، عموما تهدف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من هذا التطبيع بلوغ الأهداف التالية:

- **إزاحة أبو مازن عن السلطة:** بدأت الإدارة الأميركية في تكثيف هجومها على القيادة الفلسطينية بهدف إخضاعها لقبول الخطط الأميركية لعملية السلام أو استبدال قيادات أخرى بها تستجيب للضغوط الأميركية والإسرائيلية.
- **استمرار الخلافات الفلسطينية الداخلية:** راهنت قيادات السلطة الفلسطينية طويلا على العوامل الخارجية للضغط على إسرائيل وأهملت ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي الذي يعيش انقسامات حادة، الأمر الذي سيؤدي انكماش السياسة الخارجية الفلسطينية.

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**، تقدير موقف، قطر، 2020، ص 01.

- **مزيد من تهميش القضية الفلسطينية عربيا:** من الواضح أن التطبيع ما بين الإمارات والبحرين، السودان، المغرب مع إسرائيل سيكون فقط مقدمة لمزيد من التطبيع العربي-الإسرائيلي وهو ما بات متوقعا اليوم، فكلما زاد التقارب الإسرائيلي-العربي دون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، زاد عزل الفلسطينيين وتهميشهم وفك الارتباط العربي بهم، وبالفعل، يبدو أن هناك دولا عربية مرشحة لأن تنضم إلى قطار التطبيع.
- **مواصلة إسرائيل لسياسات الضم:** في الوقت الذي تبحث إسرائيل عن غطاء أمريكي ودولي لمواصلة عملية الضم وتنفيذ صفقة القرن تدريجيا، نجد أن الدول العربية المطبعة تموه بأن تطبيعها إسرائيل يهدف تجميد عملية الاستيطان.[1]

وبناء على ما تقدم يمكن طرح السؤال الآتي: **هل تطبيع الدول العربية مع إسرائيل مسيرا، أم مخيرا؟**

أكيد كان التطبيع العربي مع إسرائيل مسيرا، وحسب وجهة نظري الخاصة، إن الخوف من الولايات المتحدة الأمريكية، والخوف من العزلة، والخوف من الإرهاب، والتطرف، وفي ظل سياسة الإغراءات المنتهجة من طرف إسرائيل، وجدت الدول العربية المطبعة سلطة وليس شعبا توقع اتفاقيات ضد نفسها كسلطة، وضد شعوبها، وضد عروبيتها، **فماذا استفادت مصر من التطبيع؟** فإسرائيل وقفت ضد شرعية الثورة المصرية ومشروعية نظام الحكم فيها، **فهل من المعقول والمنطقي أن تساند إسرائيل المغرب في ضم الصحراء الغربية؟** أكيد ستدعو إسرائيل مجلس الأمن لتجريم المغرب وأعماله العدوانية على الصحراء الغربية، وحتما ستطالبه في نفس الوقت بسحب قواته من الصحراء الغربية، فإسرائيل يهمها أن تبقى الدول العربية ممزقة، وغير متحدة، وهذا حتى تتمكن من مواصلة التطبيع والسيطرة على المنطقة برمتها.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط .

يحاول هذا المبحث التركيز على أهمية البعد الاقتصادي في تنامي قوة تركيا في منطقة الشرق الأوسط، بحيث سنسلط الضوء على أهم العلاقات البينية التي تربط تركيا بالقوى الإقليمية المنافسة لها

[1] – محمود جرابعة، **اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين**، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص 08.

على غرار كل من: إيران، إسرائيل، وروسيا، وهذا سنحاول رصد وتحليل تأثير البعد الاقتصادي في ترسيخ التوجه التركي صوب المنطقة.

المطلب الأول: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول القوى الأخرى في المنطقة.

1-العلاقات الاقتصادية الإيرانية-التركية:

شكل الاقتصاد عامل مهم في العلاقات التركية – الإيرانية إذ شهد البلدان علاقات اقتصادية قوية وذلك بسبب إدراك صناع القرار بالموقع الجيوسياسي للدولتين والذي سبب حاجة البلدين إحداهما للآخر.

إن تركيا استطاعت كسب علاقات اقتصادية كبيرة مع إيران ويرجع ذلك إلى السياسة التي أتبعتها تركيا تجاه إيران بعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979، ولقد شكل عدم انضمام تركيا إلى الغرب في فرض الحظر على إيران في تعزيز الروابط الاقتصادية التركية-الإيرانية والتي تطورت خلال فترة الثمانينات بشكل كبير، حيث شهدت هاته الفترة تنامي العلاقات الاقتصادية فيما بينهم حيث تم تسجيل زيادة في حجم التبادل التجاري، كما وقع الطرفين عام 1980 اتفاقيات التبادل التجاري والتي نصت على ضرورة تسهيل المعاملات للمؤسسات والشركات التي تعمل على تطوير التبادل التجاري كنافذة وكان من نتائج هاته الاتفاقيات زيادة الصادرات التركية إلى ايران بحوالي 701 مليون دولار، بينما وصلت استيرادات ايران حوالي 258 مليون دولار.[1]

أما في فترة التسعينات نجد أن التبادل التجاري بين الطرفين قد شهد منحى تنازلي، بحيث وصلت الصادرات التركية إلى مستويات (250-300) مليون دولار سنويا، ولعل أهم ما يفسر هذا الانخفاض هو تراكم ديون ايران بكميات كبيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تأثير اختلاف المواقف والرؤى حول بعض القضايا السياسية الناجمة عن الصراعات الأيدولوجية والتنافس الجيوبولتيكي على العلاقات الاقتصادية بين الجانين[2]، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2003، شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين تحسن ملحوظ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما سنة 2005 ما يقارب 4.4 مليار دولار، بزيادة 5%، وفي سنة 2006 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما حوالي 6.6 مليار دولار، بينما وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2008 حوالي 10.22

[1] -جاسم محمد حاتم العزاوي، **العلاقات التركية الإيرانية بعد عام2011**، ط1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2019، ص، 26.

[2] -لقمان عمر النعيمي، **العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس 1991-2001**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 6، العدد15، 2009، ص 199.

مليار دولار إذ كانت واردات تركيا من إيران في عام 2008 تصل إلى أكثر 90% من النفط، وأن إجمالي صادرات تركيا إلى إيران في نفس العام وصل إلى 6.8% .

الجدول رقم 13: يوضح التبادل التجاري بين تركيا وإيران[1]

السنة	2002	2004	2006	2008	2010
القيمة بالمليار الدولار	1.52	2.77	6.69	10.22	10.68

المصدر: جاسم محمد حاتم العزاوي، مرجع سابق، ص، 36.

لعل أهم ما يفسر هذه الزيادة في حجم التبادل التجاري بين الجانبين خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 هو سياسة تصفير المشكلات، وكذا الانفتاح على الخارجي التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم ضف إلى جملة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين والتي أضفت إلى رفع القيود الجمركية.

ولقد أدى تشديد العقوبات على إيران لاسيما في عام 2012 إلى تراجع التبادل التجاري بين طهران وأنقرة من حوالي 22 مليار دولار عام 2012 إلى حوالي 14.8 مليار عام 2013، وصولا إلى 13.7 مليار دولار عام 2014، وتراجعت إثر ذلك الصادرات التركية من حوالي 10 مليارات دولار عام 2012 إلى حوالي 3.9 مليارات دولار عام 2014، أي إن أنقرة خسرت حوالي 6 مليارات دولار بشكل مباشر خلال سنتين نتيجة العقوبات المفروضة على إيران، ولا شك في أن عودة الاقتصاد الإيراني إلى التعافي ستسمح للمصدرين الأتراك بزيادة صادراتهم من السلع والبضائع إلى سوق ضخمة، وهذا من شأنه أن يزيد حجم الصادرات ويقلل من العجز، وينعش الاقتصاد التركي أيضا؛ نظرا إلى قلة التكاليف مقارنة بنسبة الأرباح، لاسيما بعدما تأثرت تركيا بفقدان أسواق إقليمية ك(سوريا وليبيا)، أو تراجع الصادرات إلى أخرى كالعراق ومصر علما بأن الأراضي الإيرانية قد تصبح بديلا محتملا عن الخط الملاحي المصري بعدما رفض النظام المصري تجديد اتفاقية الخط الملاحي "الرورو" مع تركيا في 23 من إبريل/نيسان، إذ يمكن نقل الشاحنات التركية برا إلى ميناء بوشهر، ومنه إلى كل من قطر والإمارات (دبي)، ومنهما إلى باقي دول الخليج، وتطمح تركيا إلى أن تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين من 14 مليارا حاليا إلى حوالي 30 مليارا في غضون سنتين.

كما جاء في الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية العليا في طهران خلال زيارة أردوغان الأخيرة، وهو أمر من الممكن تحقيقه والوصول إليه سريعا مع رفع العقوبات عن إيران، خاصة مع

[1] – جاسم محمد حاتم العزاوي، مرجع سابق، ص، 36.

دخول "اتفاق التجارة التفضيلية" بين البلدين هذا العام حيز التنفيذ[1] وتسببت العقوبات الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في أواخر عام 2018 بتراجع حجم التجارة الثنائية بين تركيا وإيران من حوالي 10.7 مليارات دولار في عام 2017 إلى 5.6 مليارات دولار فقط في عام 2019، أي بنسبة 50%، وبحسب تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة والتعدين والزراعة في طهران، حافظ التصدير الإيراني إلى تركيا على وتيرته حتى الربع الثالث من عام 2018، ولكن في الربع الأخير من العام وخلال عام 2019، سجّلت هذه الصادرات تراجعا مطرداً ويمكن أن يُعزى ذلك إلى القرار الذي اتخذته تركيا بوقف استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية من إيران بعدما امتنعت الولايات المتحدة عن تجديد الإعفاءات الخاصة من التقيد بالعقوبات الممنوحة لتركيا وبلدان أخرى، علماً بأن النفط الخام والمنتجات النفطية كانت تشكّل جزءاً كبيراً من الواردات التركية من طهران .[2]

استيراد المزيد من النفط والغاز بسعر أرخص: لا شك في أن رفع العقوبات عن إيران ولاسيما عن قطاعي النفط والغاز سمح لها بتصدير المزيد من الكميات إلى الخارج، وبما أن تركيا دولة تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الطاقة من الخارج بما يلبي احتياجاتها لتحقيق النمو والتنمية، فإن هذا يعني استيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني وبسعر أرخص:

النفط: على الرغم من أن رفع العقوبات عن إيران في هذا المجال سينهي نظام الأفضليات، الذي كانت إيران تتبعه لإغراء المشترين بشراء نفطها بسعر أقل، فإن عودة إيران إلى السوق ستؤدي إلى انخفاض أسعار النفط كما هو متوقع، وفي ذلك فائدة من دون شك للجانب التركي، الذي يدفع ما بين 56 و60 مليار دولار فاتورة للطاقة سنويا.

الغاز: يستورد الجانب التركي حوالي 90-95% من صادرات إيران من الغاز، وتشكِل حوالي 20% من احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي، وتعتبر طهران ثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز بحجم 10 مليارات متر مكعب سنويا، تدفع تركيا بموجب اتفاقية وقعت مع إيران في عام 1996 وسارية لمدة 25 عاما، سعر الغاز الإيراني بمبلغ يزيد حتى عن سعر الغاز المبيع في السوق (487 دولارا أميركيا لكل ألف متر مكعب من إيران، مقابل 418 دولارا من روسيا، و340 دولارا من أذربيجان.

[1] – علي حسين باكير، **الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات، قطر**، تقرير مركز الجزيرة للدارسات، 11 أوت 2015، ص ص 6، 7.

[2] – تامر بدوي، **الانعطافة الاقتصادية في العلاقات التركية الإيرانية**، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، تاريخ الاطلاع: 2020/10/11، من موقع: https://carnegieendowment.org/sada/81332

لقد رفضت طهران دوما تخفيض الأسعار، وكان على الجانب التركي أن يدفع حتى لو لم يستهلك الغاز الإيراني. في الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية التركية إلى إيران، طرح أردوغان فكرة استيراد المزيد من الغاز الإيراني، إذا خفضت طهران سعر غازها، وهناك مَنْ أشار إلى أن طهران قد تخفض السعر لتركيا بنسبة 16%، علما بأن ما طلبته تركيا هو تخفيض بنسبة 32%.

استثمارات قطاع الطاقة: هناك مؤشرات على إمكانية أن يستثمر الجانب الإيراني في مشاريع الطاقة التركية أيضا، وقد سبق لوزير الطاقة التركي أن رحب بمثل هذا الأمر في شهر إبريل/نيسان الماضي مؤكدا أن بإمكان إيران شراء حصة في مشروع نقل الغاز المعروف باسم (*TANAP*)، والذي ينقل الغاز من بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وتبلغ تكلفته حوالي 20 مليار دولار، كما أن تركيا ستعزز دورها كممر لنفط وغاز إيران إلى الخارج لاسيما إلى دول الاتحاد الأوروبي.

كما تشير زيادة حجم الاستثمارات التركية في إيران يشير البعض إلى أن الشركات التركية في موقع مميز الآن تتيح لها أن تكون الأسرع في استغلال وجني ثمار أي انفتاح سريع للاقتصاد الإيراني، على اعتبار أن لها ركائز سابقة في السوق الإيرانية، إذ يوجد في إيران اليوم حوالي 100 شركة تركية يعمل غالبيتها في مجال الاستيراد والتصدير، فيما نفذ بعض شركات المقاولات التركية مشاريع بقيمة حوالي 530 مليون دولار.[1]

2-العلاقات الاقتصادية التركية-الروسية:

رغم التنافس واختلاف الرؤى بين تركيا وروسيا حول القضايا الإقليمية التي تعصف بالمجال الحيوي لكل من الدولتين، إلا أن العلاقات بينهما اكتسبت زخما كبيرا خاصة في القرن الواحد والعشرين، وتطورت بسرعة خاصة في المجال الاقتصادي إذ لعب البعد الاقتصادي وتحديدا في مجال الطاقة دورا مهما في التأسيس لعلاقات استراتيجية تقود لتقارب سياسي حيث تكررت الزيارات المتبادلة والدافئة بين زعماء البلدين لأكثر من 10 مرات في الأعوام القليلة الماضية، وقد تكونت علاقة جيدة بين كل من أردوغان وبوتين حتى إن بوتين كان أول رئيس دولة يستقبَل في القصر الرئاسي الجديد بعد زيارة البابا فرانسيس له، ولكن المسار الاقتصادي يعد الرافد الأول لعملية

[1] – على حسين باكير، مرجع سابق، ص ص 6، 7.

التقارب الروسية–التركية والركن الذي يمنع من تأزم العلاقات أو تدهورها بشكل دراماتيكي، وتكمن أهمية هذا المسار في عدة نقاط رئيسية:[1]

- تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا.
- تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.
- تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس، حيث يصل تركيا 5 ملايين سائح روسي سنويا.
- وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين.
- وجود تعاون كبير في مجال الطاقة الكهربائية.
- ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مارسين، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة في 2019.
- عدد الشركات التركية التي تعمل في روسيا 140 ألف شركة، منها 150 شركة تعمل في قطاع الإنشاءات، كذلك يعمل عدد من الشركات الروسية في تركيا تحديدًا في مجال الحديد والصلب.
- وجود تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشحن والنقل البحري.
- توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلفة.

وصلت حصة العلاقات التجارية والاقتصادية التي تشكل أساس العلاقات مع روسيا الاتحادية وخصوصا في فترة حزب العدالة والتنمية إلى 38 مليار دولار، وهو الحجم التجاري الأعلى لتركيا في التداول مع أي دولة أخرى، وفي هذا المعنى، عدت روسيا أهم شريك تجاري لتركيا في تطور العلاقات بعد عام 2002، وتشكل الطاقة أهم عنصر في العلاقات التركية الروسية، وإن الازدهار الذي شهدته تركيا خاصة خلال سنوات الألفية الثالثة، زاد من استهلاكها من البترول والغاز الطبيعي أيضا، كما أن حرمان تركيا من مصادر هذه الطاقة جلب معه الارتباط بالخارج أيضا، إذ إن معدل ارتباط تركيا بوارداتها من البترول هو 93.6%، بينما معدل ارتباطها بالغاز الطبيعي 99.2%. وتتبوأ روسيا

[1] – محمود سمير الرنتيسي، **العلاقات التركية –الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي**، قطر: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص ص 3-8.

بمعدلها البالغ 18% المرتبة الثانية في توزيع الدول التي تستورد تركيا البترول منها، في حين أنها تتبوأ المرتبة الأولى بمعدلها البالغ 55% في توزيع الدول التي تستورد تركيا الغاز الطبيعي منها.[1]

الجدول رقم 14: حجم التجارة التركية الروسية (مليار دولار)

الأعوام	الصادرات	الواردات	الحجم
2000	0.6	3.9	4.5
2001	0.9	3.4	4.3
2002	1.2	3.9	5.1
2003	1.4	5.5	6.9
2004	2.4	9	10.9
2005	3.2	12.9	15.3
2006	4.7	17.8	21
2007	6.5	23.5	28.2
2008	3.2	31.3	37.8
2009	4.6	19.5	22.7
2010	5.9	21.6	26.2
2011	6.68	23.9	29.8
2012	6.96	26.62	33.30
2013	5.94	25.06	32.02
2014	3.59	25.29	31.23
2015	1.8	20.40	23.99

المصدر: أوزغور تفكجي، مرجع سابق، ص 12.

يتضح جليا من خلال ما هو مرسوم في الجدول بأن سنة 2008 عرفت زخما كبيرا في تطور العلاقة الاقتصادية بين البلدين، خاصة مجال التبادل التجاري، ونظرا لوقع بعض الخلاقات السياسية حول بعض القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية للبلدين غير أن سنوات 2012، 2013، 2014، شهدت طفرة نوعية في العلاقات بين الجانبين.

[1] – اوزغور تفكجي، **العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات**، رؤية تركية، العدد 2، 2018، ص12.

أهم مجالات التعاون الثنائي بين الجانبين:

–الغاز والنفط: ساهمت الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي بوتين وعدد من رجال الأعمال إلى أنقرة سنة 2004 إلى توقيع مذكرة تفاهم بين شركة غاز بروم الروسية، ونظيرتها التركية بوتاش، والتي تضمنت إنشاء شبكات بهدف توزيع الغاز الروسي لكل من سوريا وإسرائيل، كما شهد التعاون بين الطرفين في مجال النفطي توهجا أكثر وذلك سنة 2009 عندما طلب رئيس الوزراء التركي ضرورة تمديد العمل باتفاقية تجهيز الغاز عبر ما يسمى بالطريق الغربي الموقعة سنة 1984 والتي ستنتهي سنة 2012.[1]

–الطاقة الكهربائية والذرية: تعتبر الطاقة الكهربائية من أكثر المجالات تعاونا بين الطرفين، إذا وقعت شركتا أتوم ستروي اكسبورت الروسية، وشركة أرغ إنشاءات التجارة والصناعة التركية في سنة 2008 مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاستراتيجي في تسويق تقنيات السلع والمعدات والخدمات الخاصة بصناعة الطاقة الذرية في تركيا.

–بناء السفن: لا يقل هذا القطاع أهمية عن سابقيه، ففي الفترة الممتدة مابين 2002–2008 قام مصنع بناء السفن كرسنواي سورموفو الروسي ببناء سفينة سياحية، وسفينتي شحن، وناقلة حربية لتركيا تتميز بمواصفات بيئية، فضلا عن ذلك وقع الجانبان عقد خاصا بقيام روسيا بإنشاء 10 ناقلات بحرية بحمولة 6.9 ألف طن لحساب تركيا.

الشكل رقم 02: مخطط توزيع واردات تركيا من الغاز الطبيعي في عام 2015 وفقا للدول المنتجة.

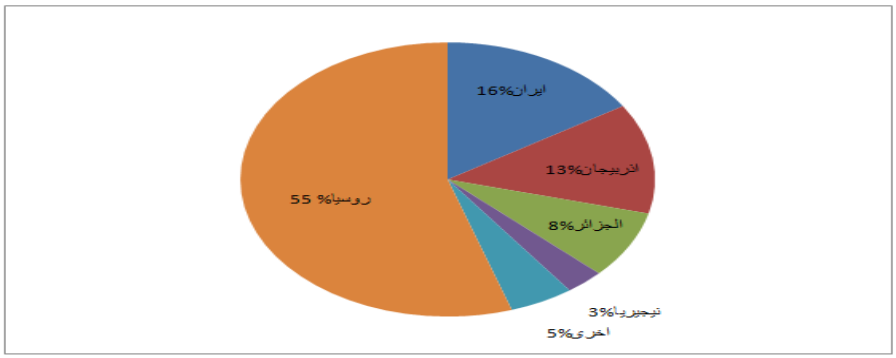

المصدر : اوزغور تفكجي، مرجع سابق ، ص ، 13.

[1] - عليان محمود عليان، **التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالا**، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص، 105.

يتضح من خلال ما هو مبين في الشكل بأن روسيا تستحوذ على 55%من واردات تركيا من الغاز الطبيعي، إذا هو إحصاء يؤشر إلى أهمية روسيا بالنسبة لتركيا كدولة منتجة ومصدرة لمادة أولية حيوية.

الشكل رقم 03: مخطط توزيع واردات تركيا من البترول في عام 2015 وفقا للدول المنتجة.

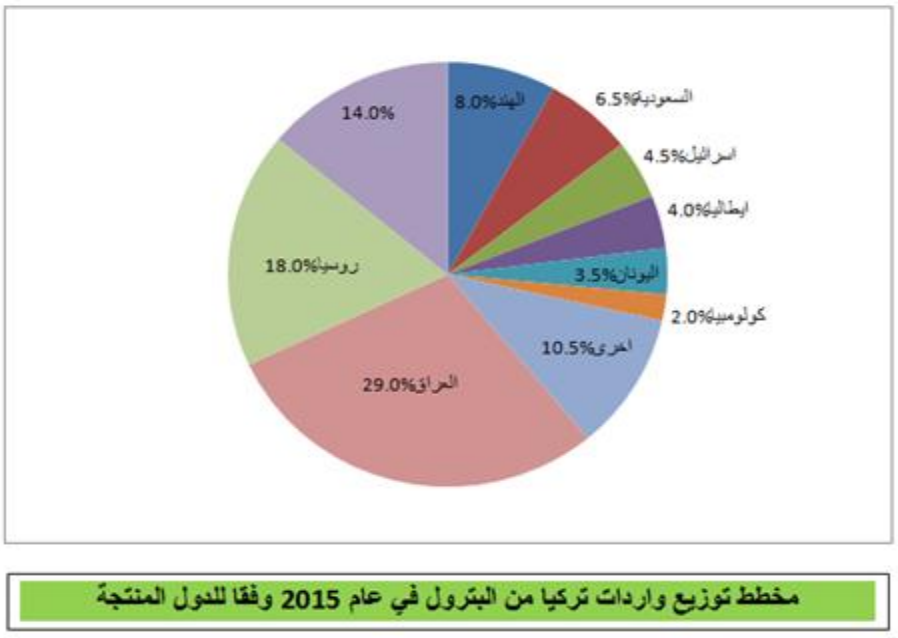

مخطط توزيع واردات تركيا من البترول في عام 2015 وفقا للدول المنتجة

المصدر : اوزغور تفكجي، مرجع سابق ، ص ، 13.

يتضح من خلال ما هو مبين في الشكل بأن روسيا المصدر الثاني للبترول لتركيا بعد العراق، وهو ما يفسر أهمية العلاقات الثنائية الاقتصادية بين البلدين.

–السياحة: لا يقل قطاع السياحة أهمية عن باقي القطاعات الأخرى، فقد شهد هو الأخر تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة، فالسياحة تعد من أهم الحقول الواعدة في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، بحيث تعد تركيا وجهة الأولى للسياح الروس، ولعل هذا راجع الأسباب التالية:

1– نوعية الخدمات.

2– القرب الجغرافي.

3– سهولة الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي التركية.[1]

[1] – حنا عزو بهنان، **العلاقات التركية–الروسية 1991–2009**، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، العدد 1، 2011، ص ص45، 50.

الجدول 15: عدد السائحين الروس القادمين إلى تركيا 2000-2016 بالملايين.

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
0.7	0.8	0.9	1.2	1.6	1.8	1.8	2.4	2.8	2.7	3.1	3.4	3.6	4.2	4.5	3.06	0.8

المصدر: حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-الروسية 1991-2009، ص 50.

وبالرغم من إيجابية الوضع الاقتصادي إلا أن هناك بعض العقبات على نفس الصعيد فتركيا مثلا تريد ضمانات على استمرار تدفق الغاز دون تخفيض الكمية، كما تريد تخفيض سعر المتر المكعب، وفي هذا السياق تم تخفيض كمية الغاز المتدفق من أحد الخطوط خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2014 من 42 إلى 28 مليون متر مكعب وهو ما أدى لقلق تركي غير أن التدفق عاد لمستواه الطبيعي بعد زيارة بوتين الأخيرة لتركيا, ويُذكَر أن تركيا تستورد سنويا 16 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا عبر الخط البحري، ومن المزايا التي تحصلت عليها تركيا خلال زيارة بوتين تخفيض سعر المتر المكعب من الغاز بنسبة 6% اعتبارا من مطلع يناير/كانون الثاني 2014، كما جرى حديث عن إمكانية زيادة نسبة التخفيض في سعر الغاز لتصل إلى 15%، يشار هنا إلى أن روسيا تستخدم سلاح الغاز بشكل فعال خاصة بعد إلغائها مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوروبية، مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر الأسود بسبب الموقف الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا، حيث تضررت مصالح الدول الأوروبية المذكورة وتكبدت خسائر تصل إلى مليار يورو كما في حالة بلغاريا مثلا، ويعني ما سبق أن عدم بدء مشروع السيل الجنوبي يعني أن كميات الغاز الروسية ستوزع على المشاريع الأخرى، وبالتالي ستكون تركيا من أول المستفيدين من هذا القرار.[1]

3-العلاقات الاقتصادية التركية -الإسرائيلية:

إن الحديث عن العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية يقودنا إلى كشف عن حقيقة سرية وعدم علانية العلاقة بينهما، وذلك منذ الاعتراف الرسمي التركي بدولة إسرائيل، ولعل تفسير ذلك يعود إلى تجنب الأتراك إثارة حفيظة العرب، والعمل على الحفاظ على إيجابية العلاقات معهم خاصة من الجانب الاقتصادي، لقد هدفت تركيا من الاعتراف بإسرائيل كدولة قائمة بذاتها انطلاقا من الاعتقاد الذي ساد صناع القرار الأتراك آنذاك وعلى رأسهم وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس، الذي أكد في تصريحه على أهمية إسرائيل بالنسبة لتركية، والتي اعتبارها سوق مهمة لتصدير

[1] - محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 8.

المنتجات التركية إليها، بل ذهب إلى ابعد من ذلك عندما رأى أنه ومن وجهة نظر اقتصادية تعتبر تركيا وإسرائيل متممان لبعضهما البعض.[1]

إن الانطلاق الفعلي للعلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل كان في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد هيأت عدة اتفاقيات ثنائية بينهما أفضل سبل تعزيز التبادل التجاري، وقد شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة لتتجاوز من 449 مليون دولار في عام 1996إلى 2.1 مليار دولار في عام 2002، وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنويا، خلال الفترة من 2002 إلى 2008، وعلى عكس المتوقع، لم تؤد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في 2010 إلى أزمة اقتصادية بل ازدادت العلاقات التجارية، حيث نمت التجارة التركية الإسرائيلية بنسبة 19% منذ عام 2009، في حين نمت التجارة الخارجية الإجمالية لتركيا لنفس الفترة بنسبة 11% فيما وصل حجم التبادل التجاري إلى قرابة 5.7 مليار دولار نهاية العام 2014.

ويعزى هذا التزايد في ظل انقطاع العلاقات الرسمية إلى نشاط القطاع الخاص والشركات غير الحكومية في البلدين حيث لم يسري تجميد العلاقات على القطاع الخاص في تركيا، وبحسب منسقية الدبلوماسية العامة التركية التي أصدرت بيانا حول عدد من الادعاءات بشأن العلاقات مع إسرائيل فقد أكدت عدم وجود أي مساهمات في هذه الزيادة من قبل الدولة أو الحكومة، كما نفت تزويد تركيا للطائرات الإسرائيلية العسكرية بالوقود ما عدا وجود اتفاق في مجال الطيران المدني بين شركات الطيران في البلدين بتعبئة الوقود من الطرفين لطائرات نقل الركاب، فيما تم كذلك نفي وجود أي اتفاقية أو تعاون رسمي في مجال الطاقة والنفط بين أنقرة وتل أبيب.

الجدول رقم 16: الزيادة في حجم التجارة بين البلدين منذ العام 2009 وحتى بدايات 2015

العام	الصادرات التركية لإسرائيل مليار دولار	التبادل التجاري مليار دولار
2009	1.522	2.597
2010	2.080	3.448
2011	2.391	4.448
2012	2.322	4.039
2013	2.649	5.067
2014	2.950	5.700
2015	1.370	500 مليون

المصدر: ليلى عاشر حاجم، مياسة أكرم خزعل، مرجع سابق، ص 134.

[1] -ليلى عاشر حاجم، مياسة أكرم خزعل، **العلاقات التركية – الإسرائيلية دراسة في العلاقات الاقتصادية وميادين التعاون الثنائي 1996-2012**، مجلة الباحث، العدد 29، 2018، ص 130.

يتضح من خلال ما هو مبين في الجدول بأن حجم التبادل التجاري بين البلدين شهد تطورا ملحوظا ومشهودا خلال سنوات 2009 بلغ الحجم التجاري 2.597 مليار دولار غير أن سنة 2015 شهدت تطور غير مسبوق في حجم التعاملات التجارية بين الجانبين، حيث بلغت 500 مليون دولار.

الشكل رقم 04: الصادرات والواردات التركية – الإسرائيلية

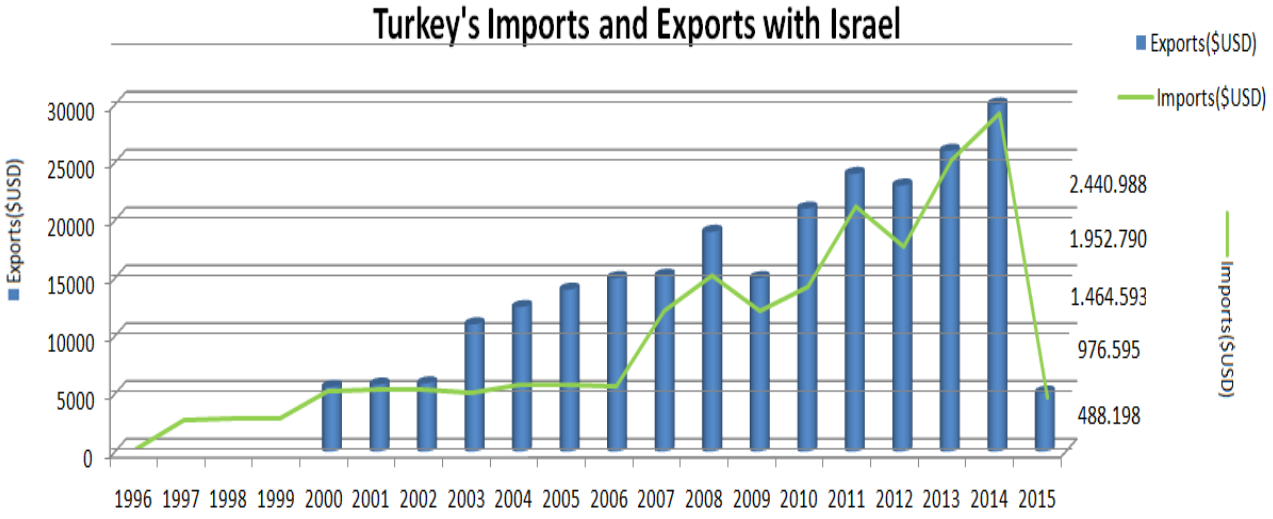

المصدر: محمود سمير الرنتيسي، تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب، قطر: تقارير

من جهة أخرى وبالنظر للتبادل التجاري في عام 2014 فإن هناك تساوي في الميزان التجاري بين البلدين حيث تتساوى قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بحدود 2.5 مليار دولار، وهي علامة على التكافؤ المالي على عكس العلاقات مع شركاء آخرين مثل روسيا، ففي العام نفسه كانت قيمة الصادرات التركية إلى روسيا 6 مليارات دولار، في حين استوردت منها ما قيمته 25 مليار دولار، مما أدى إلى عجز تجاري ضخم". وهذا التوازن بين تل أبيب وأنقرة من شأنه أن يغري البلدين سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص بالحرص على استمرار العلاقات التجارية، وفي هذا السياق فإن المنتجات الكيميائية والأدوية والمشتقات النفطية تحتل نصيب الأسد في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا وعلى صعيد الاقتصاد السياحي فقد ازداد عدد الإسرائيليين المسافرين إلى تركيا بنسبة 125%، من 83740 إلى 188608 بين عامي 2012 و2014.[1]

[1] – محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وإسرائيل..واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، قطر: تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 20 أوت 2015، ص 5،

وبالرغم من أن هذا لا يزال بعيدا عن نصف مليون سائح إسرائيلي توافدوا إلى تركيا في عام 2008، ألا أنه يؤشر على إمكانية تزايد الأعداد، وفيما يتعلق بملف الغاز فقد أكّدت وزارة الطاقة التركية أن إسرائيل قد عرضت على أنقرة في فبراير 2013 مد خط أنابيب لربط حقول غاز إسرائيلية بساحل جنوب تركيا لتسويق إمداداتها من الطاقة في أوروبا، ولكن أنقرة لم ترد بسبب التوتر في العلاقات بين الجانبين، وكذلك الحال فإن ملف التعاون الإسرائيلي القبرصي بشأن الحقل البحري يرتبط بهذا الملف بشكل مباشر، ولكنه قد لا يعد عقبة كبيرة في ظل قناعات إسرائيلية بعدم القدرة على الاستغناء بقبرص عن تركيا التي هي حاضرة أيضا في الملف القبرصي، كما يعد موضوع تصدير الغاز لتركيا أمرا مربحا للطرفين.[1]

-ميادين التعاون بين الطرفين:

أ-السياحة:

استمرت السياحة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية في حين تضاعف عدد السياح في تركيا سنة 2008 مليون زائر، لكن هذه الأعداد أخذت تتراجع بشكل ملحوظ نتيجة تدهور الأوضاع السياسية بين البلدين بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية سنة 2018 لتنخفض هذه الأعداد بشكل كبير، حيث يعد قطاع السياحة الفرع الحساس للأوضاع السياسية، ويتأثر بشكل سريع نتيجة للتطورات الحاصلة على السياحة السياسية، ويظهر هذا من خلال حركة السياحة.[2]

ب-التعاون في مجال المياه والزراعة:

تبرز مسألة التعاون المائي التركي-الإسرائيلي كأهم مجالات التعاون بينهما، وهو ما يعطي قضية المياه في المنطقة بعد استراتيجيا لم تبلغه في أي وقت مضى، إذ تستخدم تركيا المياه سلاحا يعبر عن استثمار جديد لموقعها الجغرافي، وورقة رابحة لمواجهة العراق وسوريا باعتبار أن 88% من مصادر نهر الفرات 87% من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية، ونظرا لكون المياه الحلقة الأضعف والمهدد للأمن الاقتصادي الإسرائيلي ، وجدت إسرائيل في تركيا شريكا استراتيجيا فيما يتعلق بالموارد المائية، لذا سعى الجانبين إلى تعزيز التعاون في المجال المائي.

أما التعاون في المجال الزراعي فقد برز من خلال مشاريع تعاونية مشتركة من قبل الحكومة التركية والقطاع الخاص الإسرائيلي ،فقد بدا الجانب الإسرائيلي أعماله مع منظمة مشروع الغاب حيث

[1] -محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق ، ص 6.

[2] -أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2016**، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات:2017، ص 53.

أبدى اهتمامه الواسع بمواضيع البنى التحتية في المدن الواقعة ضمن هذا المشروع طيفا لمفهوم (أدر- شغل- ثم تنازل)، أما الجانب التركي ومن خلال عقده مشاريع شراكة مع شركتي ***naan ,netafim*** في مجال الزارعة، نجده أنه قد استفاد كثيرا من الخبراء المتخصصين التابعين لهاتين الشركتين، الذين قاموا بتنظيم دورات تدريبية للمزارعين الأتراك التابعين للغاب، وهذا حتى يتمكنوا من استعمال الأجهزة والمعدات الحديثة أثناء قيامهم بعملية الاستزراع.

ج-التعاون في مجال الطاقة والصناعة:

-الطاقة: يعد قطاع الطاقة من أهم مجالات التعاون بين تركيا وإسرائيل، حيث وقع الطرفين في 2006/12/15 اتفاقا عزز من علاقات التعاون بينهما، بل وهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في مرحلة أولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلات ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق آسيا، وفي هذا السياق تعتبر إسرائيل تركيا سوقا مهمة ومغرية لصادرتها فضلا عن حاجتها إلى الغاز لفترة طويلة هناك كما تعتبرها ممرا لصادراتها من الغاز إلى أوروبا، وفي 2008/08/16 عرفت العلاقات الاقتصادية وفي مجال الطاقة بين الطرفين توسعا كبير، يأتي هذا على اثر توقيع اتفاق سمي بمشروع القرن والذي هدف من خلاله الطرفان مواصلة التعاون الاقتصادي، بحيث تمثل الاتفاق في إنشاء خط لنقل النفط والغاز والكهرباء والمياه إلى إسرائيل.

-في مجال الصناعة: إن الحديث عن التعاون التركي-الإسرائيلي في مجال الصناعة يقودنا إلى حقيقة العلاقات الاقتصادية العسكرية بين الجانبين، بحيث تعد تركيا من بين أحد أهم الأسواق الخمسة في العالم للمنتوجات العسكرية الإسرائيلية إلى جانب كل من: الهند، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل تعد إسرائيل من بين أهم الدول المساهمة في تطوير الصناعات العسكرية التركية، فقد قامت بتطوير نحو 170 دبابة تركية من نوع أم -60 بتكلفة تقدر بحوالي 800 مليون دولار منذ بداية عام 2002 وإلى غاية سنة 2010.[1]

المطلب الثاني: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول شمال إفريقيا.

بين نعمة ونقمة ما تمتع به القارة السمراء شمالا، وجنوبا، وشرقا وغربا، من إمكانات ومقدرات، تأتي في مقدمتها شساعة المساحة، إذ تتربع القارة السمراء على حيز جغرافي يقدر بـ: 30 مليون كم^2، كما تتمتع بتضاريس جيواستراتيجية مهمة، وذلك من خلال إطلالها على المحيطات والبحار، ناهيك هذا غنى باطنها بالموارد الأولية كالنفط والغاز وغيرها من موارد الطاقة، ولعل هذا ما

[1] - ليلى عاشر حاجم، مياسة أكرم خزعل، مرجع سابق، ص ص 137، 143.

جعل معظم دولها تخضع لحكم الاستعمار الغاشم لسنين طوال، والذي أدى بها إلى استنزاف ثرواتها وتدمير بناها التحتية، فبالرغم من حصول جل الدول الإفريقية على الاستقلال، فقد واجهت الدول الإفريقية مجتمعة عدة إشكالات نذكر منها: إشكالية بناء الدولة، والتنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، وغيرها من إشكالات أخرى أثقلت كاهلها وأدت بها في بعض الأحيان إلى الوشك على الأفول، هو الأمر الذي فتح الباب على مصرعيه أما القوى الأجنبية التي تعيش في ظل بيئة دولية تشهد قفزة تكنولوجية هائلة تستدعي الحصول على الموارد الأولية لمواكبة تطوراتها والتكيف معها، وبهذا الشكل انتقلت القارة الإفريقية من الاستعمار بشكلها التقليدي إلى الانتداب بشكله الاقتصادي الجديد.

وفي هذا السياق اتجهت تركيا صوب القارة الإفريقية عموما، وإلى شمال القارة على وجه التحديد مثلها مثل باقي القوى الإقليمية والدولية الأخرى خاصة مع صول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في مسعى دؤوب ألا وهو مضاعفة نجاحتها الاقتصادية المحققة منذ سنوات، إذ وصل الدخل القومي التركي إلى ما يقدر بـ: 820 مليار دولار سنة 2014 في حين تطمح للوصول إلى 2 تريليون سنة 2023، ولقد وجدت في إفريقيا التي تعج بالفرص الاستثمارية والأسواق والموارد أفق لتحقيق مبتغاها، عموما تكمن الأهمية الاستراتيجية لقارة أفريقيا بالنسبة لتركيا ومن الزاوية الاقتصادية في النقاط التالية:

- تضم إفريقيا 54 دولة يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي ثاني أكبر قارة من حيث المساحة وعدد السكان، إضافة لكونها غنية بالموارد والثروات.
- هي القارة الأكثر شبابا من حيث أعمار السكان، حيث إن 70% من السكان تحت عمر 25، فيما يبلغ متوسط الأعمار في إفريقيا 18، ويرتبط هذا مباشرة بموضوع القوى العاملة والأسواق.
- تعتبر القارة صاحبة الاقتصاد الأسرع نموا، حيث تقع 10 دول إفريقية ضمن لائحة الدول 64 الأسرع نموا في العالم لسنة 2014/2013.[1]

[1] – محمد سمير الرنتيسي، **الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب**، قطر: تقرير مركز الجزيرة للدارسات، 15 مارس 2015، ص ص2، 3.

الشكل رقم 05: يوضح أعلى معايير التجارة الأفريقية

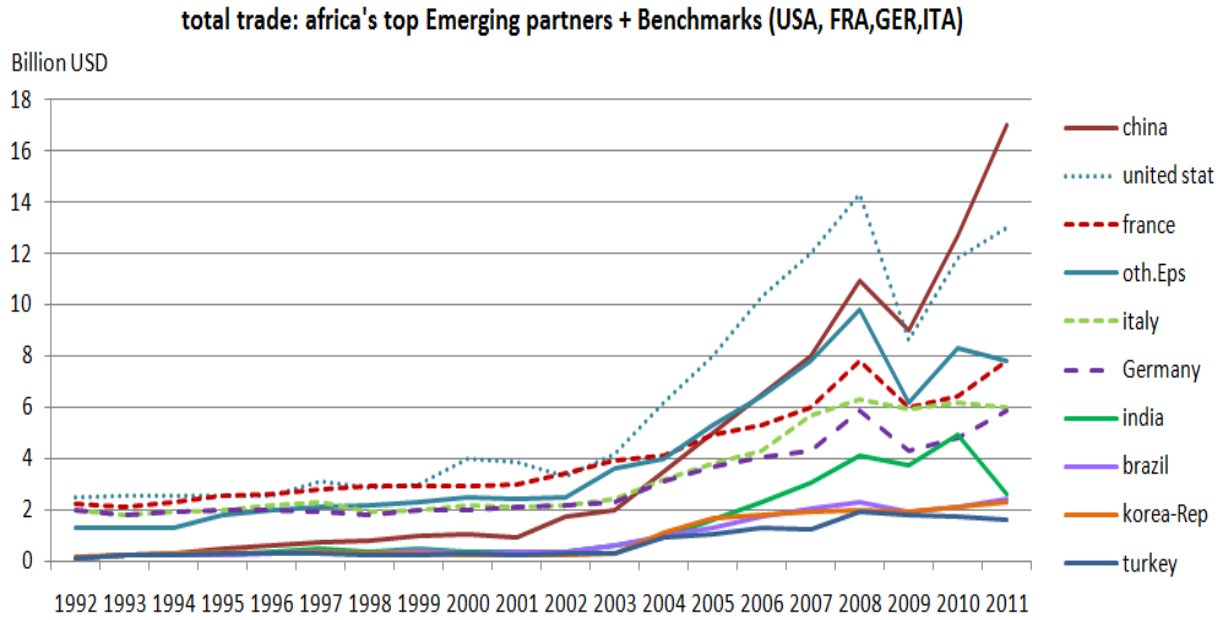

المصدر : محمد سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب، مرجع سابق، ص 03.

الشكل رقم 06: شركاء التجارة الناشئة في إفريقيا

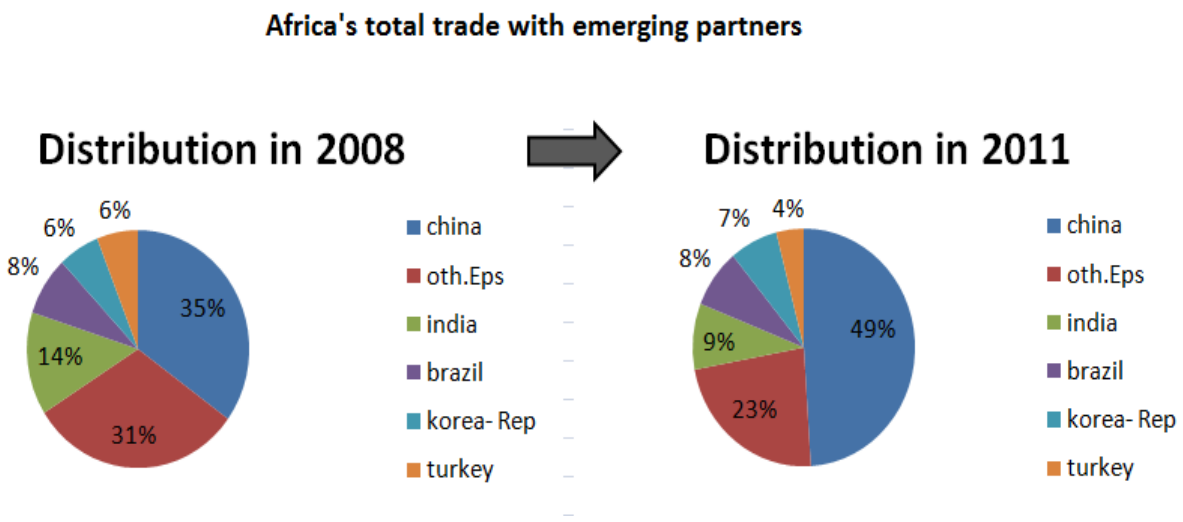

المصدر: محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 04.

لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية مطلع القرن الواحد والعشرين في نمو اقتصادات الدول في منطقة شمال أفريقيا، الأمر الذي أدى إلى اهتمام تركي متزايد بالمنطقة، خصوصا بعد أكثر من عقد من تأخر تحقيق الأتراك لطموحاتهم في الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وقد ارتفعت نسبة التجارة التركية مع دول شمال أفريقيا ارتفاعا سريعا منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أواخر سنة 2002، حيث سجلت الصادرات نسبة نمو قدرها 40% سنة 2004 بالغة نحو 2.2 مليار دولار ممثلة نحو 4% من مجمل الصادرات التركية ونحو 38% من

الصادرات المتوجهة لمجمل الدول العربية، وقد سجلت سنة 2004 زيادة في التجارة بين تركيا ودول شمال أفريقيا، إذ ارتفعت النسبة الإجمالية لصادرات تركيا الموجّهة إلى كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس-وذلك خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2004 إلى نحو 41 % عما كانت عليه خلال الستة الأشهر الأولى من سنة 2004، كما ارتفعت نسبة الواردات التركية من دول شمال أفريقيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2004 إلى نحو 20 % مقارنة بما كانت عليه في نفس الفترة من سنة 2004.

وقد عقدت تركيا اتفاقيات تجارة حرة مع كل من المغرب وتونس أعقبتها زيارات أهمها زيارة وزير الدولة التركي "كيرصاد تيزمان" والذي ذكر بأن عدد المشاريع التي يقوم بها متعاقدون أتراك في شمال أفريقيا قد تضاعف سنة 2004 وأنّ تلك المشاريع التي انتهت سنة 2004 بلغت قيمتها نحو 15 مليار دولار.[1]

1-العلاقات التركية-الجزائرية:

تعتبر الجزائر أول وأكبر شريك لتركيا في إفريقيا، أما تركيا فهي ثاني شريك اقتصادي للجزائر بين الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي بعد الصين، وبالحديث عن تعزيز التبادلات التجارية بين البلدين، فإن هناك وجود كثيف لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر واهتمامهم بالسوق الجزائرية أما على المستوى العالمي فتركيا هي المورد السابع للجزائر بعد فرنسا، الصين، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا والأرجنتين، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم17: نسبة تطور الواردات الجزائرية من تركيا

البلد	مبلغ الواردات	نسبة الواردات	نسبة التطور %
فرنسا	6.005	12.83	-15.65
الصين	5.879	12.56	+24.03
إيطاليا	4.349	9.29	-07.05
إسبانيا	04.091	8.74	+19.31
ألمانيا	2.547	5.50	+0.50
الأرجنتين	1.803	3.85	+1.12
تركيا	1.784	3.81	+27.52
و.م.أ	1.637	3.50	-21.21

المصدر: مداني بن شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق المجال الصناعي نموذجا، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد1، 2017، ص ،11.

[1] -خالد بقاص، **العلاقات التركية الأفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة لنيل درجة الدكتورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 101.

إن أهم ما يمكن استنتاجه من الجدول بأن الصادرات التركية قد بلغت نسبة 27.52 % وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بالواردات الجزائرية من الدول الأخرى.

كما أن تركيا هي الزبون الثامن للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، كندا، هولندا، وبريطانيا، وهذا ما يبينه الجدول المبين أدناه[1]:

الجدول رقم 18: نسبة تطور الصادرات الجزائرية من تركيا

البلد	مبلغ الصادرات	مبلغ الواردات	نسبة التطور
و.م.أ	11.943	16.14	-20.55
إيطاليا	11.670	15.77	+11.70
اسبانيا	7.57.	10.23	+5.27
فرنسا	6.601	8.92	+0.96
كندا	5.482	7.41	+11.42
هولندا	5.291	7.15	+18.58
بريطانيا	3.937	5.32	+21.66
تركيا	3.041	4.11	+6.44

المصدر: مداني بن شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق المجال الصناعي نموذجا، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد1، 2017، ص ،12.

يتضح من خلال الجدول بأن الصادرات الجزائرية تمثل 97% من أجمالي الصادرات، سواء كانت موجهة لتركيا أو لبلد أخر، أي بمعني في حالة انخفاض سعر المادة الأولوية سيؤدي حتما إلى تهديد الاقتصاد الوطني المعتمد أساسا على تصدير هاته المادة الأساسية والحيوية، ومن هنا وجب إعادة النظر في التجارة الخارجية الجزائرية وذلك باعتمادها على تصدير منتوجات وسلع محلية غير المادة الأولية.

ب-العلاقات التركية المصرية:

وكما أشرنا سابقا يعد العامل الاقتصادي محورا أساسيا في سياسة تركيا الخارجية، كيف لا ولقد حزب العدالة والتنمية سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، الأمر الذي أسهم في توجه تركيا نحو المزيد من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول العالم العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة تدفقت رؤوس الأموال التركية نحو العديد من الدول العربية والإسلامية ولاسيما سوريا واليمن وليبيا

[1] – مداني بن شهرة، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق المجال الصناعي نموذجا**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد1، 2017، ص ص 10، 12.

ومصر والسودان، وباندلاع الثورات العربية، ووقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات ضد أنظمتها التقليدية فقدت تركيا الكثير من استثماراتها، وتعرض رجال الأعمال والمستثمرون لنكبات واضحة جراء وقوفهم إلى جانب سياسة تركيا نحو الانفتاح على العالم العربي.[1]

حيث وصل حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا خلال العام 2010 إلى ما يقارب 3.1 مليار دولار، من بينها 900 مليون دولار صادرات مصرية للسوق التركي، فيما تتجاوز الاستثمارات التركية في السوق المصري 2 مليار دولار وترتبط الدولتان باتفاقية تجارة حرة م وقعة في عام 2007.

وفي عام 2011، صرح وزير الطاقة التركي تانر يلدز بأن بلاده تعتزم التنقيب عن الغاز الطبيعي في البحر المتوسط بالتعاون مع مص، وأنها تدرس استيراد الغاز منها، وتم توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الطاقة مع مصر تتعلق الأولى بالتعاون مع طرف ثالث، والأخرى خاصة بالكهرباء، وتعتزم تركيا مد خط لنقل الكهرباء بين سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر وليبيا خلال سبع أو ثماني سنوات.

هذا وقد عرقت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين تبادل الزيارات الرسمية خلال سنوات 2009-2012 حيث توجت تلك الزيارات بالتوقيع على ما يقرب من 50 اتفاقية جديدة لتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات. بالاتفاقيات الجديدة التي دخلت بالفعل حيز التنفيذ، وصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى 100 اتفاقية.[2]

الجدول رقم 19: الميزان التجاري بين مصر وتركيا الفترة 2011-2015 بالمليار الدولار

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات التركية لمصر	2759	3679	3200	3297	3129
النسبة من إجمالي صادرات تركيا	%2	%2.4	%2.1	%2.1	%2.2
الواردات التركية من مصر	1382	1342	1628	1434	1215
النسبة من إجمالي واردات تركيا	0.57	0.56	0.64	0.59	0.58
إجمالي التبادل التجاري	4141	5021	4828	4731	4344
رصيد الميزان التجاري	1377	2337	1572	1863	1914

المصدر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص، 03.

[1] - برهان كورأوغلو، **العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات**، ورقات تحليلية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 06.

[2] - شيماء معروف فرحان، **العلاقات التركية المصرية بعد عام 2011**، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد3، العدد10، 2020، ص ص 23، 24.

ما يمكن استنتاجه من خلال ما هو مبين في الجدول أن إجمالي التبادل التجاري كان الأفضل في عام 2012 من بين سنوات المرسومة في الجدول، بحيث شهد التبادل التجاري بين الجانبين تراجعا مشهودا خلال الأعوام التالية، أي بالتحديد سنة 2015، ولعل السبب الرئيس في ذلك هو توتر العلاقات السياسية بين البلدين خلال تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاستثمارية بين مصر وتركيا، يجب أن ننوه إلى السياسة الرشيدة المنتهجة طرف الساسة الأتراك والمتمثلة في تبني استراتيجية اتجاه الشرق سامية لتحقيق التوازن في علاقات تركيا بالغرب، وتخفيف حدة ضغوط أوروبا لقبول تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي، عموما بلغ إجمالي الاستثمارات التركية 978 مليون دولار، والمصرية 58 مليون دولار وهذا ما أوردته الإحصائيات المبينة في الجدول أدناه[1]:

الجدول رقم 20: البيانات التركية عن الاستثمارات المتبادلة 3 القيمة بالمليون دولار.

السنة	استثمارات تركيا بمصر	استثمارات مصرية بتركيا	السنة	استثمارات تركيا بمصر	استثمارات مصرية بتركيا
2001	5	18	2008	54	0
2002	5	8	2009	94	0
2003	5	13	2010	100	0
2004	5	8	2011	112	0
2005	7	2	2012	147	0
2006	9	3	2013	202	2
2007	38	0	2014	195	4

المصدر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 07.

يتضح جليا من خلال الإحصائيات المرسومة في الجدول الفرق في القوة الاقتصادية بين الجانبين، بحيث بلغ إجمالي الاستثمارات التركية 978 مليون دولار، والمصرية 58 مليون دولار، ولعل مرد ذلك تلك الهزة الاقتصادية التي شهدتها مصر بعد الانقلاب العسكري سنة 2013.

ج–العلاقات التركية –التونسية:

إن العلاقة بين تركيا وتونس ضاربة عمق التاريخ ، ولعل هذا ما يدفعنا لوصفها بأنها: "تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى"، كيف لا ولقد عاش الشعب التونسي طيلة 300 عام تحت ما يسمى

[1] –عبد الحافظ الصاوي، **العلاقات الاقتصادية المصرية التركية الواقع والأفاق**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 6.

قحكم الدولة العثمانية، الأمر الذي يعطي للتاريخ الداعم الرئيسي للعلاقة بين الطرفين، عموما شهدت فترة التسعينات بداية توهج العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إذ وقع الطرفان في سنة 1991 على اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بينهما، كما وقعا في سنة 1992 اتفاقية للتعاون التقني والاقتصادي والتجاري[1]، ومع تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد، وتجسيد لبرنامجه الانتخابي، وعملا به وتنفيذا لسياسة الانفتاح وتصفير المشكلات التي أقره كديباجة لسياسته الخارجية، وإسقاطا لذلك اتجهت عرفت العلاقات الاقتصادية التركية التونسية نحو مزيد من التطور، وذلك بتوقيع الطرفين على اتفاقية تجارة حرة بينهما في سبتمبر 2004، وقد هدفت هذه الأخيرة إلى زيادة حجم التجارة بين الدولتين، والتي تبلغ حاليا 300 مليون دولار أمريكي، وفي فيفري 2005 قام وزير الخارجية التونسي الأسبق عبد الباقي الهرماسي بزيارة إلى أنقرة، حيث اعرب فيها عن رغبة بلاده في رفع حجم التجارة بين تونس وتركيا إلى نحو مليار دولار بحلول عام 2008، وأثبتت تلك الرغبة زيارة رجب طيب أردوغان لتونس في الفترة من بين 28-30مارس 2005 عندما كان رئيسا للحكومة.[2]

وفي سنة 2011 عرفت العلاقات الاقتصادية التركية-التونسية ركودا وجمودا تاما وذلك على اثر اندلاع الحراك الشعبي الذي انطلق أواخر شهر ديسمبر 2010 واستمر حتى مطلع جانفي 2011، بحيث تأثرت تونس اقتصاديا وبشكل رهيب من تلك الأحداث السياسية ذات المطالب الشعبية والساعية لتجسيد ما يسمى بالديمقراطية، إذ أدت حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها تونس إلى مغادرة المستثمرين الأجانب، وتراجع عائدات السياحة، وقد زاد عدم الاستقرار السياسي من حالة الفقر التي يعيشها عديد من المواطنين التونسيين خاصة في المناطق الجنوبية والوسطى والتي كانت قبل سقوط نظام بن علي تعيش وضعا اقتصاديا متدهورا، غير أن الوضع الاقتصادي عاد لينتعش مع مطلع 2012، غير أن ذلك لم يدم طويلا، حيث سجل النمو الاقتصادي سنة 2011 نسبة قدرت 1.9% وارتفعت سنة 2012 لتبلغ نسبة 3.6% ثم عادت سنة 2013 للتراجع حيث بلغت 2.6%، وذلك بسبب التباطؤ والتراجع في الإنتاج الزراعي والصناعي، وقد سجلت نسبة البطالة تراجعا من 16.7%سنة 2012 إلى 15.3% نهاية 2013، وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة

[1]- Saliha Ergün," **The Past and Future Trade Relations between Tunisia and Turkey**", www.sde.org.tr/en/newsdetail/the-past-and-futur-trad-relations-between-tunisia-and turkey/2929.

[2]- kaan Nazli,"Turkey and North Africa Challenge and Opportunity," www.esiwed.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-33.pdf

بعد 2011 سياسات مالية ونقدية توسعية وذلك لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل، وقد أدت تلك السياسات إلى انخفاض نسبة التضخم من 6.3 %سنة 2013 إلى 5.5%مع بداية سنة 2014.[1]

بعد الأزمة السياسية التي مرت بها تونس رجعت العلاقات التركية التونسية إلى حركتها الطبيعية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2013 حوالي 1.182 مليون دولار، وبذلك عدت تونس سادس أكبر شريك لتركيا في إفريقيا، وبل وأصبحت تونس وجهة للاستثمارات التركية، إذ توجد بها حاليا 50 مؤسسة اقتصادية تركية في مجالات متعددة، ساعدت في خلق ألفين و500 موطن شغل (من بينهم مائة للأتراك الموجودين في تونس)، هذا ويعد مطار "النفيضة الحمامات" الدولي (شرق)، ومصنع "إسمنت قرطاج"، من أبرز المشاريع الاستثمارية التونسية التركية، دائما وفي اطار في الاطار الحديث عن الاستثمار التركي في تونس، باشر المصنع التابع لشركة "أيكون" التركية عمله منذ سنة 2011، كأكبر منتج للإسمنت في شمال إفريقيا، بقيمة إنتاجية تقدر بمليونين و300 ألف طن سنويا، وبطاقة تشغيلية مباشرة تقدّر بألف و500 عامل في حين يعتبر مطار "النفيضة الحمامات" واحدا من أكبر المطارات بإفريقيا، والذي تنفذه شركة "تاف القابضة التركية " بتكلفة بلغت 520 مليون دولار، وكان المطار قد دخل حيّز الاستغلال منذ عام 2011، ومن المنتظر أن تبلغ سعة استقباله مع حلول 2020، نحو 20 مليون مسافر سنويا، وتعتبر تونس أيضا بوابة تركيا نحو أسواق إفريقيا، فهي تخاطب بالدرجة الأولى نحو 60 مليون مستهلك في ليبيا والجزائر.[2]

الجدول رقم 21: التجارة الثنائية بين تركيا وتونس 2011–2015 بالمليون الدولار

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	الحجم	الميزان
2011	803	250	1.053	559
2012	797	195	992	602
2013	893	289	1.82	604
2014	915	197	1.112	718
2015	820	144	964	676

المصدر: خالد بقاص مرجع سابق، ص110.

[1]- Nebahat Tanriverdi Yasar, "T**urkey–Tunisia Relations on the Eve of Elections in Tunisia**," Center forMiddle Eastern Strategic Studies (ORSAM), Report No ,2014 ,p ,20.

[2] – يسرى وناس ، تركيا وتونس.. علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة انظر الموقع :

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84- تاريخ التصفح : 01/12/ 2021.

يتضح من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أن حجم الصادرات التركية يفوق بنسبة كبيرة حجم واردتها من تونس، هذا مما يجعل حجم التبادل التجاري بين الطرفين يعزز العلاقات الاقتصادية الثانية بين الدولتين.

د–العلاقات التركية المغربية:

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عرفت العلاقات التركية– المغربية تقدما ملحوظا، خاصة عندما وقع الجانبين في 07 أفريل 2004 على اتفاقية التجارة الحرة بن البلدين في أنقرة، حيث تضمنت هاته الاتفاقية إقامة منطقة صناعية للتبادل الحر بصورة تدريجية على مدى 10 سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع معاملة تفضيلية لصالح المغرب، وسيستفيد المغرب بموجب هذه الاتفاقية من إعفاء كلي للمنتجات الصناعية ذات المنشأ المغربي فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وفيما يخص المنتجات الفلاحية فقد تبادل الطرفان الأفضليات، وقد سمحت الاتفاقية للمنتجات التركية بتواجد جيد في السوق المغربي، وفي المقابل استفادت المغرب من السوق التركي لتصريف بعض منتجاتها، مما أدى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو 8 مليار درهم مغربي سنة 2007 أي ما يعادل 800 مليون دولار سنة 2007.

وفي إطار التبادل التجاري بين البلدين، وصلت الواردات المغربية من تركيا نحو 6.9 مليار درهم مغربي (أي نحو 690 مليون دولار)سنة 2007، وهو ما نسبته 2.1% من إجمالي الواردات المغربية وقد احتلت تركيا المرتبة الحادي عشر (11) في ترتيب الموردين الرئيسيين للمغرب، وتمثلت الصادرات التركية نحو المغرب أساسا في المعادن والصلب، والأسلاك الخشنة والأقمشة القطنية والمركبات الصناعية والجرارات الزراعي، أما فيما يخص الصادرات المغربية تجاه تركيا، فلم تتجاوز خلال سنة 2007 قيمة 110 مليون دولار، أي ما نسبته 0.9% من إجمالي الصادرات المغربية، وقد احتلت تركيا المرتبة الثالثة عشر (13) بين المتعاملين الرئيسيين مع المغرب. وتتمثل الصادرات المغربية في المنتجات الكيميائية وخاصة حمض الفوسفوريك، إضافة للمعادن والحديد والمواد والصفائح المعدنية والفوسفاط.[1]

[1] –خالد بقاص مرجع سابق، ص ص 111، 113.

الجدول رقم 22: إحصائيات التجارة التركية –المغربية (المليون الدولار).

السنة	الصادرات	الواردات	الحجم	الميزان التجاري
2011	921	420	1.341	501
2012	1.015	429	1.444	586
2013	1.194	572	1.766	622
2014	1.407	640	2.047	767
2015	1.338	711	2.049	627

المصدر: خالد بقاص مرجع سابق، ص113.

هـ–العلاقات التركية–الليبية:

تعتبر العلاقات التركية–الليبية علاقات عميقة تاريخيا حيث تعود إلى سنة 1552، بمعنى أن العلاقات تخطت 500 عام عندما كانت ليبيا جزءا من الدولة العثمانية، وانطلاقا من هذا العمق التاريخي اعتبرت تركيا ليبيا دولة مهمة في أجندة المصالح التركية، وهذا وتعتبر من الدول القليلة التي حد د الرئيس أردوغان لها مبعوثا خاص لمتابعة العلاقات معها، وهو أمر الله إيشلر، والذي تم تعيينه في أكتوبر/تشرين الأول 2014، حيث تمتع ليبيا بمزايا اقتصادية مهمة بالنسبة لتركيا، إذ، تعتبر صاحبة أكبر احتياطي نفط في إفريقيا بحوالي 40 مليار برميل (الخامسة عربيا، 3.76% من الاحتياطي العالمي) بالإضافة إلى احتياطيات غاز تقدر بحوالي 54.6 تريليون قدم مكعب، ما يضعها في المرتبة ال 21 عالميا في احتياطيات الغاز.[1]

وبهذا فإلى جانب التجارة الثنائية بين البلدين التي نشطت سنوات 2009–2010 والتي وصلت 2.4 مليار دولار، إلى أن المفارقة العجيبة التي سنذكرها في هاته النقطة أن ليبيا لم تكن محظوظة من ناحية الاستثمار الأجنبي التركي خاصة في مجال البناء والتعمير، حيث تكبدت خسائر في البنى التحية وفقا لمشاريع مسندة لشركات تركيا بلغت 2.460 مليار دولار على إثر الانتفاضة التي عرفتها البلاد، لكن بعد هدوء الأوضاع السياسية، عاودت شركات البناء التركية البالغ عددها 200 شركة تركية لإنجاز 214 مشروعا في أكثر من 100 موقع بناء.

هذا ويواصل البلدان مساعهم الجادة للمزيد من تعزيز الاستثمارات المشتركة داخل ليبيا خاصة في المجالات التالية: الطاقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتكنولوجيا،

[1] –محمود سمير الرنتيسي، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص ص 2، 3.

والاستشارات التعليمية، والمصارف، والنقل، والزراعة، ففي فبراير 2019، عقدت لجنة الأعمال الليبية والتركية اجتماعا مشتركا في إسطنبول للمناقشة وإعداد خطة عمل لتوسيع العلاقات التجارية، وفي هذا الاجتماع أكد وزير التجارة التركي روهسار بيكان على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد وصل ما قيمته 1.9 مليار دولار.[1]

المطلب الثالث: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد اشرنا في المباحث السابقة بان حرب الخليج الثانية قد ساهمت مساهمة فعالة في توجه تركيا الخارجي صوب منطقة الشرق الأوسط، ولقد زاد هذا التوجه توهجا عند تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة، ولقد تعزز هذا الاهتمام في إطار السياسية الخارجية التركية التي انتهجها الحزب والمتمثلة في الانفتاح على المحيط الإقليمي الذي تربطه بتركيا روابط تاريخية وثقافية مختلفة، بالإضافة إلى الجوانب، الاقتصادية كحاجة تركيا لتأمين الطلب المحلي المتزايد من المشتقات النفطية، هذا إلى جانب الرغبة في استقطاب الاستثمارات الخليجية إلى تركيا وكذلك تمكين الشركات التركية من بعض الفرص الاستثمارية في دول الخليج العربية بالإضافة إلى إيجاد أسواق جديدة للمنتجات، ولعل هذا ما يفسر إصرار تركيا ورغبتها الجادة لتطوير علاقات اقتصادية استراتيجية متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

1-التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية اللغة الأكثر وضوحا التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين الدول المبنية على أساس المصالح المشتركة ، بلغت قيمة التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي 4.781 مليون دولار عام 2006 ارتفع إلى 15.983 مليون دولار عام 2017، في بلغت قيمة إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لتركيا نحو 2.095 مليون دولار عام 2012 مقارنة بقيمة 1.144 مليون دولار عام 2006، كما بلغت قيمة الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي من تركيا سنة 2012 ما قيمته 9.888 مليون دولار مقابل 3.636 مليون دولار سنة 2006.

[1]- Tankut Öztaş, **Turkey – Libya Relations**: **Economic and Strategic Imperatives**, researchcentre, İSTANBUL / TURKEY ,2019, p p, 14 , 15.

مما تقدم، يتضح أن التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي شهد ارتفاعا" ملحوظا" رغم التوتر السياسي الذي شاب علاقات تركيا مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، بدءا ثورات الربيع العربي مرورا بالأزمة الخليجية القطرية، وصولا إلى وقضية اغتيال خاشقجي.[1]

2-الاستثمارات في العقارات التركية:

قبل سنة 2012 واجه المستثمرين الأجانب في تركيا صعوبة في استثمار أموالهم في مشاريع عقارية، وهذا نظرا للقانون والتنظيم المعمول بهما داخل الجمهورية التركية، والذي كان يقضي شرط الإقامة الفعلية في البلد، لكن مع مطلع سنة 2017 أصدرت الحكومة التركية قانونا يسمح للأجانب بالتأهل للحصول على الجنسية إذا استثمروا على الأقل مليون دولار أمريكي في العقارات التركية، ليخفض بعد ذلك إلى 250 ألف دولار أمريكي في سبتمبر 2018 ، جاء هذا التخفيض بعد شهر من أزمة البنوك والعملة التركية في أغسطس 2018، هو الأمر الذي سهل على دول مجلس التعاون الخليجي استثمار أموالها في العقارات داخل تركيا.[2]

[1]- فهد مزبان خزار، **اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية الخليجية**، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 37، 2019، ص ص 106، 107.

[2]- Nader Habibi, Turkey's Economic Relations with Gulf States in the Shadow of the 2017 Qatar Crisis ,grown center for middle east studies, 2019 , p ,07.

الجدول رقم 23: مشتريات الأجانب للوحدات العقارية في تركيا (2015–2019)

مشتريات الأجانب للوحدات العقارية في تركيا (2015-2019)					
	أرقام بيع الوحدات السكنية				
البلد	2015	2016	2017	2018	2019
مصر	318	348	587	725	780
إيران	744	664	792	3.652	4.160
العراق	4.228	3.036	3.805	8.205	6.124
الأردن	243	345	483	1.362	1.284
لبنان				456	543
ليبيا	427				848
فلسطين			337	655	
اليمن	231		390	851	1.214
الكويت	2.130	1.744	1.691	2.199	1.621
الحصة من الإجمالي	9.3%	9.5%	7.5%	5.5%	4.4%
دولة قطر	277	256	305	764	591
الحصة من الإجمالي	1.2%	1.4%	1.4%	1.9%	1.6%%
المملكة العربية السعودية	2.704	1.886	3.345	2.718	1.840
الحصة من الإجمالي	11.8%	10.3%	14.9%	6.8%	5.0%
الإمارات العربية المتحدة	332	192	401		
الحصة من الإجمالي	1.4%	1.0%	1.8%		
إجمالي المبيعات لدول مجلس التعاون الخليجي	5.443	4.078	5.742	5.681	4.052
الحصة من الإجمالي	23.7%	22.2%	25.6%	14.2%	11.1%
المجموع (كل الدول)	22.991	18.391	22.428	40.044	36.579

المصدر :Nader Habibi, ipid, p, 7

3–السياحة:

كانت ولازالت تركيا وجهة سياحية بامتياز لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي بسبب جمالها الطبيعي وتجاورها الحدودي الجغرافي، ضف القيم المشترك التي تجمعها مع الدول الإسلامية، والمتوارثة منذ الدولة العثمانية، ناهيك هذا عن السياسات المتخذة من طرف صانعي القرار التركي والمتمثلة في التنازل عن تأشيرة دخول إلى البلد هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى ساهمت جودة الخدمات

[1]- Nader Habibi, op.cit, p, 7

وانخفاض العملة التركية في السنوات الأخيرة من جذب السياح العرب إليها إذ قدر عددهم سنة 2017، 1.257.419 سائح، وفي هذا الصدد ذكر رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة جنوب بحر مرمرة التابعة لاتحاد الوكالات السياحية (حسن اردیم) أن السياح القادمين من مجلس التعاون الخليجي ينفقون عشرة أضعاف ما ينفقه السياح الأوربيين، فبهذا أن مئة ألف من السياح العرب يساوون مليون من السياح الأوربيين واكد المسؤول التركي أن على وزارة الثقافة والسياحة التركية، الاهتمام بهذا الجانب، لكي تزيد من فعاليتها باستضافة المزيد من السياح الخليجيين، فهم لا يفضلون تركيا فقط لجمالها الطبيعي وما تمتلكه من شواطئ وسواحل وبحار، ولكن أيضا لاهتمام تركيا بتقديم السياحة العلاجية.[1]

[1] – فهد مزبان خزار، مرجع سابق، ص 07.

الجدول رقم 24: مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي القادمون إلى تركيا (2003-2018)

مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي القادمون إلى تركيا (2003-2018)								
البلد	**2003**	**2007**	**2011**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
البحرين	4.133	5.829	9.712	24.305	32.476	41.505	59.442	77.057
الكويت	8.210	12.589	41.617	133.128	174.486	179.938	255.644	298.620
سلطنة عمان	1.298	399	5.998	14.283	18.787	13.891	25.234	53.230
دولة قطر	1.210	3.783	7.661	29.743	35.832	32.681	48.764	96.327
المملكة العربية السعودية	23.676	41.490	116.711	341.786	450.674	530.410	651.170	747.233
الإمارات العربية المتحدة	6.717	13.005	35.579	53.736	51.600	38.315	49.360	43.292
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	45.244	77.095	217.278	596.981	763.855	836.740	1.089.614	1.315.777
المجموع العالمي	14.029.558	23.340.911	31.456.076	36.837.900	36.244.632	25.352.213	32.410.034	39.488.401
حصة السعودية والإمارات في دول مجلس التعاون الخليجي (%)	67	71	70	66	66	68	64	60
نسبة إجمالي الكلمات الخليجية (%)	0.32	0.33	0.69	1.62	2.11	3.30	3.36	3.33

المصدر: Nader Habibi, op.cit, p, 7

4-قطاع الطاقة:

تفتقر تركيا كثيرا للموارد الأولية خاصة النفط، هو الأمر الذي يجعلها تستورد أكثر من 90% من احتياجها النفطي من الخارج ، ولعل هذا السبب الرئيس الذي أوجب عليها ضرورة تمتين علاقاتها الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث إذ بلغ إنتاج هاته الدول مجتمعة من النفط خلال حوالي 18251.5 ألف برميل يوميا"، مشكلا" نسبة 8.9 %من إجمالي إنتاج منطقة الخليج العربي، ونسبة (23.1%) من إجمالي الإنتاج العالمي، في حين بلغ الاحتياطي النفطي حوالي 797.99 مليار برميل سنة 2016 أي ما يعادل 62.4% من مجمل الاحتياطي العالمي للنفط الخام البالغ 1278.2 مليار برميل، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الأكبر منه، وبما يعادل 38.8% من إجمالي الاحتياطي العالمي عام 2016، وبناء عليه وكما أشرنا سلفا فان احد اهم دوافع تركيا لتنمية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي هو رغبتها في تأمين احتياجاتها النفطية.[1]

المبحث الثالث: المقاربة التركية تجاه قضايا المنطقة المستجدة .

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا ملحوظ في نسق تفاعلاتها الخارجية، خاصة بعد انتخاب أردوغان رئيسا للجمهورية سنة 2014، وتعيين داوود أغلو رئيسا للوزراء حيث انتقلت تركيا من سياسة تعدد المحاور، إلى سياسية تصفير المشكلات.

إن تبني هاته السياسة وتجسيدها على ارض الواقع عبر أدوات التنفيذ، التي تراوحت بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، جعلت تركيا تفرض نفسها كلاعب استراتيجي قوي وفاعل في المنطقة، فقد أدى تطور الأوضاع السياسة والأمنية في ليبيا وسوريا، وتطور الأزمة الخليجية-الخليجية إلى تصادم الإرادات السياسية للعديد من الوحدات والقوى الدولية، ومع ما أصبحت تفرضه البنية من سلوك، برزت تركيا كقوى إقليمية صاعدة في المنطقة وفرضت منطقها مجددا عبر تدخلاتها العسكرية في القضيتين الليبية والسورية، وهذا تأمينا لمصالحها الاستراتيجية، وحماية لأمنها القومي، وهذا ما سنشير إليه في عناصر هذا المبحث.

المطلب الأول: المقاربة التركية تجاه الأزمة الخليجية.

تعود بداياتها إلى 5 جوان 2017 على إثر حصار كلا من السعودية والإمارات والبحرين إضافة لمصر على قطر، حيث أقدمت هذه الدول المذكورة على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة

[1]- فهد مزبان خزار، مرجع سابق، ص 113.

قطر وفرض حصار عليها بعد 12 يوما من اختراق وكالة الأنباء الرسمية القطرية (قنا) وبث أخبار كاذبة عبرها منسوبة للأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.[1]

كانت تركيا قد وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع قطر عام 2014 وبعدها فوجئت أنقرة بإجراءات الحصار التي فرضتها كلا من الإمارات والسعودية على قطر، سارعت تركيا إلى الطلب من البرلمان المصادقة على الاتفاقية المذكورة آنفا وذلك للمضي قدما نحو تشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر، والملاحظون يؤكدون أن وصول القوات التركية إلى الأراضي القطرية كان له دور كبير ودفع قوي في إفشال وإبطال كل خطط التصعيد العسكري من قبل السعودية والإمارات، وزيادة عن ذلك أقدمت تركيا على إطلاق عملية نقل جوي كبيرة لتوفير المواد الغذائية في قطر بعد إقرار الحصار التي فرضت عليها.[2]

ومن الملفت للانتباه أن هذه الأزمة تؤشر لأسوء مرحلة من مراحل الخلاف المسجلة من دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة علاقات السعودية بقطر مع العلم أن ذات الأزمة جاءت عقب أيام قليلة من انتهاء القمة العربية الإسلامية التي حضرها الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب، مما يؤكد ضعف العلاقات البينية بين دول الخليج، ومن أسباب تفجر الأزمة نذكر:

- تحدث هذه الأزمة وتكرار تقليصها من قبل قيادات سياسية جديدة على غرار دول قطر والإمارات والسعودية.
- من سمات القادة الجدد الجمع بين الاندفاع والبراغماتية فضلا عن رغبتهم في محاولة حسم مختلف المشاكل المطروحة بشكل سريع بغض النظر عن النتائج المترتبة عن ذلك.
- التنافس بين دول الخليج في لعب دور إقليمي مما أدى إلى سوء العلاقات بين أطرافه وخاصة بين قطر وبقية الدول المعنية.
- وجود خلافات سابقة تعود إلى عقود ماضية أهلها إلى الحضور بشكل واضح في رسم صورة العلاقات بين دول المنطقة.[3]

[1] – علي حسن باكير ، **فك الخناق : الدور التركي والإيراني في إسناد قطر**، سلسلة تقارير، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، 2018 ، ص02.

[2] – تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، سلسلة تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 06.

[3]– مركز الدراسات الاستراتيجية ، **مستقبل التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة**، 2018 ، ص ص 11، 12.

لعل التوصيف الأفضل لصورة الأزمة الخليجية يتمثل في كون قطر في طرف وجل دول الخليج في طرف مقابل، ومرد ذلك بالأساس إلى انتهاج قطر لسياسة داخلية وخارجية مختلفة عن سياسات جيرانها ومحرجة لها في الوقت نفسه، ومن أمارات ذلك تميز السياسة الخارجية القطرية منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم بالدينامية والمرونة ومحاولة بناء علاقات متوازنة قوية مع الو .م.أ وتركيا وغيرها، فضلا عن خوضها تجربة إعلامية مشيرة من خلال إطلاقها لقناة الجزيرة التي كسرت كل طابوهات الفضاء السياسي العربي الذي اتسم بالانغلاق لعقود متواصلة حيث قامت قناة الجزيرة لأكثر من عقدين من الزمن من تمكين الكثير من الشخصيات الثقافية والإعلامية والسياسية بمختلف توجهاتها من التعبير عن وجهات نظرها بتجربة غير معهودة مع تناولها لقضايا ذات حساسية كبيرة مكلة عند مخالفيها تهديدا مباشر لأنظمة الحكم المتعاقبة لاسيما في دول الخليج المجاورة، هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد المحلي فقد انتهجت قطر سياسة الانفتاح من خلال اهتمامها بقضايا المرأة بشكل غير مسبوق، كما قامت بلبرلة التعليم وفتح فروع للجامعات الأمريكية، كما مكنت للعديد من الشخصيات الإسلامية الوسطية من الإقامة في قطر والتدريس في جامعاتها وإسهامها في تجديد الخطاب الديني، وفي مقابل ذلك سماحها ببناء كنائس بتمويل مباشر من أمير دولة قطر بنفسه.[1]

1-تطور الموقف التركي تجاه الأزمة (محطات مختصرة):

منذ نشوب الأزمة عبرت الحكومة التركية عن أسفها لوقوع الأزمة وأكدت استعدادها للمساهمة في معالجتها، وقدمت في ذلك خطابا اتسم بالتوازن كما بذلت جهدا دبلوماسيا اتجه نحو دعوة كافة الأطراف المعنية بالأزمة إلى التصالح، ولكن في الوقت نفسه رفضت صراحة إجراءات حصار قطر وسارعت إلى توقيع الاتفاق بشأن القاعدة التركية في قطر، ولطمأنة كلا من السعودية والكويت فقد قامت تركيا بجولة رئاسية سريعة لشرح الموقف الرسمي لتركيا، التي تبدو أنها مصرة على المضي قدما نحو إنجاح عملية الوساطة وتطويرها برغم علاقاتها المتميزة مع قطر ومخاوف الأطراف الخليجية الأخرى منها.[2]

رفضت تركيا حملة الاتهامات الصادرة عما يسمى بدول محور الحصار (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) لقطر بحجة دعمها للإرهاب وغير ذلك، وقد سارعت تركيا لدعم قطر عبر ثلاثة

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**، تقدير موقف، 2017، ص ص 01، 02.

[2] –محمود سمير الرنتيسي، **الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص 02.

محاور سياسية واقتصادية وعسكرية، وتجلى ذلك في مطالبتها بإنهاء حالة الحصار، وفي الوقت نفسه حرصت على بعث رسالة إيجابية مفادها حسن نيتها نحو حل الأزمة عبر اعتماد أسلوب الحوار وتجنب التصعيد، كما عمدت السياسة الخارجية التركية على دعوة كافة ممثليها المعتمدين لدى المؤسسات الدولية إلى دعم الموقف القطري، فضلا عن تواصلها مع القوى الكبرى والدول الإسلامية ودعوتها لتجنب الاصطفاف خلف دول محور الحصار، ومحاولة منها لكسر الحصار الاقتصادي المضروب على قطر .

أقدمت وزارة الاقتصاد التركية على افتتاح مكتب لأعضاء الوفد القطري بداخلها، وهذا ما يتلاءم مع بنود الاتفاقية الموقع عليها بين الطرفين التركي والقطري نهاية عام 2014، وما أعقبه من إدانة صريحة من قطر للممارسة الاستقلالية الفاشلة التي استهدفت النظام القائم في تركيا في جويلية 2016.[1]

2-محددات الموقف التركي إزاء الأزمة الخليجية:

يرى الباحث محمود الرنتيسي أن صانع القرار التركي اعتمد عددا من الأسس في بناء دوره كوسيط لحل الأزمة الخليجية وهي:

أ- حرص تركيا على استقرار منطقة الخليج: يبدو ذلك جليا من خلال تأكيد الرئيس أردوغان قبيل تفجر أزمة الخليج إثر زيارته للكويت من خلال قوله "إن تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقة جغرافية تعاني من مشاكل شتى" وفي هذا التصريح تعبير عن تخوف تركيا من تأزم الوضع في منطقة الخليج خاصة وانه يتزامن مع جملة تهديدات أخرى تتصل مباشرة بالحرب الدائرة في سوريا والعراق، ولذلك فأحد أهم مرتكزات الوساطة التركية على الحفاظ على استقرار منطقة الخليج وتحذير كافة الأطراف من عواقب التفريط في هذا المكسب المهم.[2]

ب- السعي نحوى تطوير العلاقات الثنائية مع دول الخليج: المسجل أن تركيا تحرص على ربط علاقات برغماتية قوية مع مختلف دول الخليج خاصة على الصعيد الاقتصادي مع تحرك سياسي ودبلوماسي موازي وبلغة الأرقام نسجل نجاح تركيا بشكل ملحوظ في جلب الاستثمارات الخليجية في السوق التركية ففي سنة 2016 وحدها تمكنت تركيا من استقطاب استثمار أجنبي مباشر بلغ حجمه 12.3 مليار دولار ،وكانت أغلب هذه الاستثمارات قادمة

[1] - علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 4.

[2] - محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 138.

من منطقة الخليج، فالاستثمارات السعودية وحدها قدرت بـ 6 مليار دولار أما الاستثمارات القطرية فقدرت بـ1 مليار دولار. ويعني ذلك ارتفاع حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا في الفترة الممتدة من جانفي إلى ماي 2017 بنسبة 397% مقارنة بنفس الفترة في العام المنصرم. وذلك حرصت تركيا ولا تزال الحفاظ على هذا التقدم الاقتصادي بالتحرك بإيجابية وحذر على الصعيد الدبلوماسي في بناء علاقات متوازنة وإيجابية مع دول الخليج وخاصة السعودية مع إدراك صانع القرار التركي إلى انتصارات طرفها من أطراف أزمة الخليج قد يتسبب في تكبيد تركيا خسائر فادحة.[1]

ج- وقف توسع النفوذ الإيراني في المنطقة: تتوافق مواقف تركيا مع مواقف دول الخليج إزاء إيران وسياساتها تجاه المنطقة، إذ أبدت تركيا ومنذ وقت مبكر رفضها سياسات إيران الرامية لزعزعة استقرار المنطقة وتداوله.

إن الانقسام الخليجي يصب في مصلحة إيران، وقد سعت هذه الأخيرة إلى إعلان مواقف تستهدف وقوفها ودعمها لتركيا وقطر في مواجهة في مواجهة باقي الأطراف غير أن تركيا عبرت عن حاجتها لمزيد من التنسيق والتعاون مع دول الخليج للوقوف في وجه النفوذ الإيراني الذي يسعى جاهدا لاستمرار التوتر والخلاف الخليجي عبر بوابة توظيف الأقليات الشعبية في منطقة الخليج لصالحه.

د- تخوفات تركية من استمرار تداعي أزمة الخليج عليها : تدرك تركيا جيدا حجم التحريات التي قد تواجهها إذا ما بلغت في دعمها لقطر في مواجهة الأطراف المناوئة لها وفي مقدمتها السعودية ومن ورائها الإمارات، وتحدد تخوفات تركيا من إقدام المتنازعين مع قطر على توظيف المسألة الكردية ضد تركيا، وكذا إمكانية وقف الاستثمارات الخليجية في السوق التركية ورفض التعامل معها في الملف السوري ومن إمارات ذلك تركيز وسائل الإعلام السعودي على إجراء مقابلات إعلامية مع ناشطين أكراد معارضين لتركيا في الشمال السوري، فضلا عن ذلك فتقاطع وجهات نظر تركيا مع قطر واتفاق مواقفها تجاه العديد من قضايا المنطقة قد يفهم منه اصطفاف تركيا مع قطر ضد دول حرصا على استمرار مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

هـ- التوظيف الإيجابي للتقارب التركي الخليجي: تسعى أنقرة إلى الاستفادة من موقف دول الخليج بشكل عام في كل القضايا التي تعيشها المنطقة والتي تتوافق مع الموقف التركي ومن أهم هذه

[1] – محمود سمير الرنتيسي، نفس المرجع، ص 138، 139.

الملفات، الملف السوري الذي يأتي في مقدمة مستقبل بشار الأسد والمناطق الآمنة ودعم اللاجئين، يضاف إليها الملف اليمني والقضية الفلسطينية كما تدرك تركيا جيدا أنها إن لم تبادر بالوساطة فإن غيرها من القوى الإقليمية والدولية سوف بذلك وفقا لأجندتها الخاصة.

و- سعي تركيا لتفعيل دورها في المنطقة: تحاول تركيا عبر لعب دور الوسيط في معالجة الأزمة الخليجية إلى تجسيد سياستها الخارجية التي رسمها رئيس الوزراء بن علي يلدرم التي تستند أساسا إلى مبدأ زيادة عدد الأصدقاء وتقليل عدد الأعداء كما كان عليه الحال في فترة ما قبل الربيع العربي.[1]

ولعل من المهم لفت الانتباه إلى أن العلاقات التركية الخليجية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتناقض، فمن جهته نلاحظ وجود ضرورة ملحة للتقارب والتعاون، وهذا في ظل سيادة جو من الشك وضعف الثقة بين هذه الدول وتركيا، ومن جهة أخرى فإن علاقات تركيا بدول الخليج ليست على درجة واحدة ، إذ يختلف مستوى وطبيعة العلاقة بين دولة و أخرى لاعتبارات متعددة ومتباينة، فعلاقة تركيا بقطر قوية وإيجابية إلى حد كبير، أما علاقتها بالإمارات العربية المتحدة وخاصة بعد توارث الربيع العربي تعيش أعلى درجات توترها، في حيز أن العلاقة مع السعودية تتراوح بين التباعد والتقارب.[2]

تسعى تركيا إلى استمرار تدفق مداخيل القطاع السياحي وخاصة تلك القادمة من المنطقة العربية، حيث بلغ عدد السياح العرب منذ عام 2016 ثلاثة ملايين سائح أغلبهم من مواطني دول الخليج، وفي هذا العدد صرح رئيس بلدية طرابزون أن مدينته حصدت من وراء زيارات السياح العرب ما يزيد عن مليار دولار في سنة 2016 وحدها وفي الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات التركية تم تسجيل الأجانب الأكثر شراء للمنازل التركية العراقيين ثم السعوديين ثم الكويتيين.[3]

المطلب الثاني: المقاربة التركية تجاه تطور الأزمة السورية.

تعد تركيا رقما مهما وفاعلا مؤثرا إزاء ما يحدث في سوريا من أحداث تعود بدايتها إلى عام 2011، ومن مظاهر فاعليتها وتأثيرها قدرتها على التوصل إلى عقد اتفاقيات مع الأطراف ذات

[1] – محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 140.

[2] –طارق دياب، **العلاقات التركية السعودية محددات وتحديات**، تقارير سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017، ص 01.

[3] – سليمان سعد أبو ستة، **ماذا تريد تركيا من الخليج** ؟ البيت الخليجي للدراسات والنشر ، انظر الموقع : https://gulfhouse.org/posts/2208/ تاريخ الاطلاع: 2021/04/17.

الصلة بالأزمة السورية على غرار روسيا وإيران ودول الاتحاد الأوروبي، وكذا قدرة تركيا على سيطرتها على جماعات المعارضة المسلحة، وتمكنها أيضا من تأسيس الجبهة الوطنية للتحرير في شمال سوريا وهي حركة ذات خط معتدل تقودها المعارضة السورية في الخارج ، فضلا عن نفوذها الكبير الممارس على الجماعات الجهادية كهيئة تحرير الشام، وأمام هاذا كله يبقى هاجس تركيا الأكبر هو قلقها من إمكانية قيام حكم ذاتي كردي على حدودها مع سوريا المدعوم من الو .م.أ.[1]

حاولت تركيا على مدار خمس سنوات منذ تفجر الأزمة السورية انتهاج سياسة مرنة و هادئة في التعامل مع نظام بشار الأسد الحاكم في سوريا مع الحيلولة دون التورط مباشرة في الصراع السوري الدامي (درع الفرات) صبر تركيا وصل حالة النفاذ مع عام 2016 حيث تعتبر عملية درع القوات العسكرية التي أعلنتها تركيا في الشمال السوري في الرابع والعشرون من شهر أوت من عام 2016 دليل واضح على ذلك إذ جاءت كرد فعل على استراتيجية الو.م.أ الفاشلة في سوريا والتي كان من تداعياتها وصول نيران الصراع إلى داخل تركيا جراء ضبابية الرؤية وانسداد آفاق حل المعضلة السورية.[2]

1-طبيعة المخاوف التركية:

يعد الموقف الأمريكي من تطورات الوضع في سوريا عائقا أمام استراتيجية تركيا في المنطقة ففي الوقت الذي تراهن فيه الو. م. أ على إلحاق هزيمتها بتنظيم الدولة الإسلامية داعش، وكذا جبهة فتح الشام وجبهة النصرة سابقا، فإنه في الوقت نفسه تجر على إخفاء نوع من الصورة القاتمة والغامضة في موقفها من نظام بشار الأسد التي طالبت سابقا برحيله، تراجعت عن ذلك حيث رأت فيه جزءا من الحل الانتقالي، وهو ما يتناقض تماما مع الموقف التركي، فضلا عن أقدامها على التحالف مع وحدات الشعب الكردية التي تعتبرها تركيا امتداد الحزب العمال الكردستاني الذي صنف من قبل انقرة وواشنطن تنظيم إرهابي، غير أن واشنطن تنظر إلى هذه الوحدات كحليف لها في محاربة داعش ولا علاقة له بحزب العمال، هذا أبدت تركيا تخوفخا من إقدام وحدات الشعب الكردية على إنشاء ما تصفه بممر للإرهاب على حدودها الجنوبية بما يعني تخوفها من قيام كيان كردي مستقل عن طريق استغلاله للفراغ المترتب عن تراجع تنظيم الدولة، وهو ما ترفضه تركيا جملة وتفصيلا، فضلا على

[1] -سياستيان ماير، يوسف زارع، **أخر التطورات لسياسة الولايات المتحدة وتركيا تجاه الصراع السوري**، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ص 07.

[2] -أسامة أبورشيد، **التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 01.

تخوفها من تسريب الفكر الانفصالي لدى أكرادها الأتراك، وفي السياق ذاته تبرز بموضوع مخاوف تركيا من التمدد الروسي الإيراني في المستنقع السوري في ظل الفراغ الذي تركته الو.م.أ في المنطقة، وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاقتصاد التركي.

أما ما يواجه تركيا هو تدفق ملايين اللاجئين إلى أراضيها وكذا التهديد الذي لحق بأبنيتها السيادية وقد بدى أثر ذلك جليا في محاولة إسقاط الدولة ذاتها جراء عملية الانقلاب الفاشلة في منتصف جويلية من العام 2016 وبالمحصلة وجدت تركيا نفسها وسط حصار منظم تقوده عدة قوى على غرار هجومات داعش والأكراد مرورا بتحركات إيرانية روسية استهدفت تحجيم دورها الإقليمي في سوريا يضاف إليه دعم الو.م.أ لخصومها الأكراد، وهذا ما فرض على أنقرة الأقدام على تحرك مفاجئ ومباشر في سوريا.[1]

2-تطورات الموقف التركي:

وافق البرلمان التركي عام 2014 على دخول القوات التركية إلى سوريا، وكذا السماح للقوات الكردية باستخدام الأراضي التركية للعبور إلى سوريا لقتال تنظيم داعش في مدينة عين العرب، ثم أعلنت بعدها قبولها لصياغة حل ساسي لأزمة عام 2015 مع عدم وجود نظام الأسد بعدها وافقت على بقاء نظام الأسد أثناء الفترة الانتقالية لعام 2016، وهذا في إطار مساعي تركيا لبناء علاقات جيدة وجديدة مع دول الجوار وفي مقدمتها سوريا، غير أن تركيا أقدمت في الوقت نفسه على شن حملة عسكرية عرفت بعملية (درع الفرات) في الشمال السوري بمساندة الجيش السوري الحر في أوت 2016 وكانت في بدايتها موجهة لدعم فصائل المعارضة السورية ألا أنها توسعت لتشمل إبعاد المقاتلين الأكراد إلى منطقة شرق نهر الفرات، وبعدها أقدمت أنقرة على تنفيذ عملية استهدفت وحدات الشعب الكردي في مدينة (عفرين) شمال سوريا وسميت بعملية (غصن الزيتون) وذلك في 20 جانفي 2018 وواصلت تركيا سلسلة عملياتها ففي 9 أكتوبر شنت عملية (تبع الإسلام) اعلن عنها الرئيس التركي اردوغان حيث استهدفت هذه العملية الشمال السوري بالتعاون مع فصائل المعارضة السورية، أما عن أهداف هذه العملية بحسب وزارة الدفاع التركية فهي تطهر شرق الفرات من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في وحدات حماية الشعب الكردي ، وكذا محاولة إنشاء منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.[2]

[1] – أسامة أبورشيد، مرجع سابق، ص ص 01، 02.

[2] – أحمد خضير عباس الرماحي، **الأزمة السورية وأثرها في العلاقات الروسية –التركية**، رؤية مستقبلية، جامعة النصرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد 61، السنة 2012، 2020، ص 274.

المطلب الثالث: المقاربة التركية تجاه تطور الأزمة الليبية.

تولي تركيا أهمية قصوى وكبيرة لدولة ليبيا في أجندتها الإقليمية، بحيث تعتبر ليبيا وضع سياسي خاص، كلف تركيا استراتيجيا تعيين مبعوثا خاصا لمتابعة العلاقات معها، وهو أمر الله إيشلر، والذي تم تعيينه في أكتوبر/تشرين الأول 2014.

إن المصالح الاقتصادية، السياسية والأمنية لتركيا في دولة ليبيا، أجبرها على تكثيف الاهتمام التركي المتزايد بها، ضف إلى ذلك تعد ليبيا دولة مفيدة لتركيا على عدة محاور فهي جزء من البلدان العربية الربيع العربي ودول البحر المتوسط وأحد بوابات تركيا لإفريقيا ولها أهمية أيضا في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

إن المصالح التركية في ليبيا تتجاوز المصالح الاقتصادية الثنائية المجردة لتكون جزءا من استراتيجية رفع مكانة ونفوذ تركيا في ظل التنافس التركي مع عدة أطراف دولية وإقليمية، وجزء من التوجه المتزايد في السياسة الخارجية التركية في الاعتماد على القوة الخشنة والذي يتمثل في مظاهر مثل اتفاقيات الدفاع وصفقات السلاح والعمليات والقواعد العسكرية بعد تركيز تركيا في الأعوام قبل 2011 على التنمية والبعد الاقتصادي.[1]

أ-دوافع الحضور والتواجد التركي في ليبيا:

إن ما فرضته الأحداث المتسارعة ، المتزامنة والمتطاحنة في ليبيا من صدامات وصراعات دموية، أوشكت على أفول وتمزق الدولة الليبية، ما دعا حكومة فايز السراج تطلب الدعم والتدخل من تركيا لتعزيز عمليات ميليشياتها في مواجهة تقدم قوات الجيش الوطني، وخلال أشهر قليلة فقط من وصول الدعم العسكري التركي تغيرت موازين القوى لصالح حكومة السراج التي باتت في موقع أقوى وأفضل في أي مفاوضات حالية أو مستقبلية للوصول إلى تسوية تقرر مصير ليبيا،[2] ومن بين ثنايا هذا التدخل تبرز عدة دوافع حفزت تركيا للتدخل الحضور والتواجد وهي:

- **دوافع سياسية:** إن تدخل تركيا في النزاع الليبي-الليبي هدفت وتهدف من خلاله إلى كسب أوراق ضاغطة لتساعدها في قضايا وملفات إقليمية أخرى كسوريا والعراق كتحقيق مساومات مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول وتوقع أن تسعى أنقرة للحصول على تنازلات من

[1] - محمود سمير الرنتيسي، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص ص 03، 04.

[2] - أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية..التداعيات السياسية والأمنية**، دراسة ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021 ، ص 08.

موسكو في ليبيا مقابل تقديم تنازلات في سورية أي ضغط روسيا على حفتر حتى لا يقتحم طرابلس، مقابل سماح أنقرة للنظام السوري بتعزيز مواقعه في منطقة خفض التصعيد في إدلب فضلا عن محاولة تركيا كسر عزلتها بكسب حليف لها في ليبيا بعد سوء علاقاتها مع مصر ودول الخليج وفشل مشروع الإسلام السياسي.

ولعل أحد الدوافع الخفية التي جعلت أردوغان يخوض غمار مغامرة التدخل في ليبيا هو محاولة لاقترابه من الحدود المصرية لتعكير صفو البلاد التي نجحت في التصدي لخطط جماعة الإخوان، كما أنه يعتقد أن التدخل في ليبيا سيجعله على مقربة من الحدود المصرية ليكون شوكة في خاصرتها خاصة وأنه يكيد لها العداوة التي تعكس بدورها العداء التاريخي بين الإخوان والجيش المصري.

- **دوافع اقتصادية:** إن انخراط تركيا في النزاع الليبي-الليبي يهدف للحصول على نصيب وفير من النفط الليبي حيث كانت ليبيا قبل اندلاع الصراع عام 2011 هي المنتج الثاني للنفط في القارة الأفريقية (1.6 مليون برميل يوميا)، وصاحبة أكبر احتياطي من النفط في القارة قاطبة (34 مليار برميل) بينما تفتقر تركيا لمصادر الطاقة وتعتمد على الاستيراد في سد 95% من احتياجاتها من الطاقة.

بالإضافة إلى سعيها لاستثمار دعمها لحكومة الوفاق في هذه المنطقة لامتلاك شريك لها في الصراع الإقليمي والدولي على غاز المتوسط وامتلاك أوراق ضغط في قضية الطاقة في شرق المتوسط وهو ما تجلى في توقيع الحكومة التركية والسراج مذكرتي تفاهم في إسطنبول في 27 نوفمبر 2019 تتعلق إحداهما بالتعاون الأمني والعسكري والأخرى بالسيادة على المناطق البحرية.[1]

- **دوافع إيديولوجية:** يسعى أردوغان إلى تصدير أيديولوجيته القائمة على شعار القومية والمستندة إلى المبادئ الدينية للوصول الدول العربية التي لا يزال ينظر إليها بعين الريبة والمنافسة استراتيجيا وعقديا، ويتهمُها بأنها ساهمت في القضاء على الدولة العثمانية، ويطمح مخططو السياسات الأتراك إلى إنشاء وتعزيز هوية تركية وهمية لدى بعض السكان الليبيين في أجزاء من غرب ليبيا على أساس رواية زائفة للتاريخ مرتبطة بالعصر العثماني، ومن أجل تحقيق هذا

[1] -جاد مصطفى البستاني-محمد السيد محمد-محمد نبوي مصطفى، **التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري**، أنظر الموقع: http://www.acrseg.org/41600 تاريخ الاطلاع : 2021/05/10.

الهدف يتم الحشد القومي عن طريق أذُرعٍ تتفرع من الوكالة التركية تقوم بترويج تراث العصر العثماني واللغة التركية.[1]

ب–طبيعة التدخل التركي في النزاع الليبي–الليبي:

إن الانخراط الفعلي والحقيقي التركي في النزاع الليبي–الليبي تجسد عمليا بتوقيع أنقرة وحكومة الوفاق الوطني الليبي في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 على مذكرة تفاهم أمنية –بحرية، ولقد جاء في نص المذكرة: **"أن الطرفين قررا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل وفقا للصلاحيات المنبثقة عن الجوانيين الدولية"** ضف إلى ذلك أن متن هاته المذكرة قد رسم حدود الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفقا لإحداثيات جغرافية مضبوطة.[2]

الشكل رقم07: خارطة توضح المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا بالإضافة للمناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأخرى

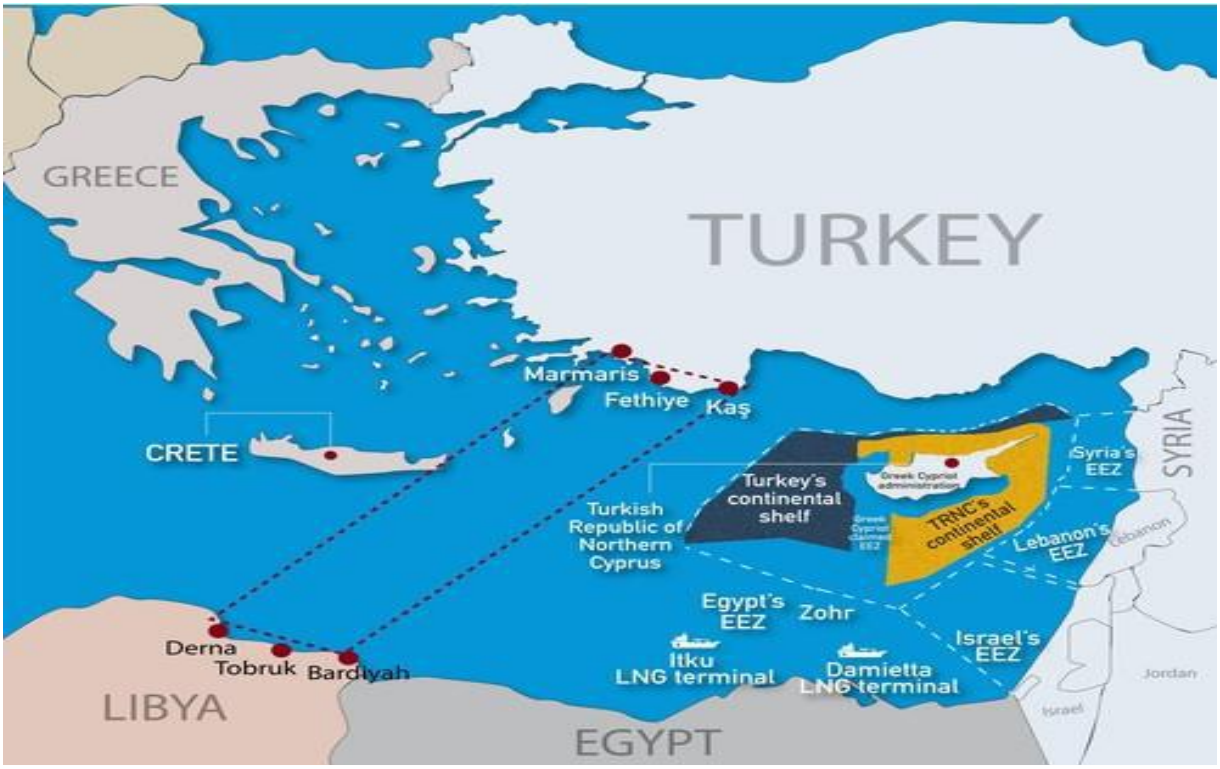

المصدر: محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص 05.

[1] – أحمد القرني، مرجع سابق، ص 10.

[2] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، تقدير موقف، قطر: كانون الأول ديسمبر 2019، ص 01.

أما في الشق الأمني فقد تضمنت المذكرة على ضرورة تقديم الدعم السياسي-العسكري التركي لحكومة الوفاق من أجل مواجهة الضغوط التي تتعرض لها من الجماعات المعارضة لها والمدعومة دوليا، وبالأخص قوات الجيش الوطني الليبي[1]، عموما يعتبر هذا الاتفاق، اتفاقا تاريخيا بين الجانبين لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء قبرص التركية ويعتقد أنه سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي 30%، والأهم أنه يوفر لتركيا مجموعة من المزايا التي قد تغير قواعد اللعبة شرق المتوسط ووفقا لتقييم أنقرة، فإن الاتفاقية البحرية تقدم عددا من المزايا لتركيا:

- توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا المستقبلية في شرق المتوسط ويعطيها الحق في حماية حقوقها جراء الاتفاقية وخاصة أعمال سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب.
- منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر قبرص اليونانية عبر جزر كريت وميس. وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا فحسب والذي يغطي مساحة 41 ألف كيلومتر مربع. ومن المستغرب أن تعارض حكومة السيسي هذه الاتفاقية رغم أنها تنسجم مع المصالح المصرية، وستكون طرفا مستفيدا من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية.
- إحباط خطط عزل تركيا والقبارصة الأتراك وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط.
- تعتبر الاتفاقية بطاقة قوة بيد تركيا في أي حوار قادم يتعلق بحقوقها وبمستقبل ليبيا أيضا.
- إعادة تذكير الدول المكتشفة لموارد الطاقة والدول المستقلة بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصاديا وأمنيا في ظل محاولة حرمانها من ربط حقول غاز شرق البحر المتوسط بالأسواق الأوروبية.[2]

[1] – أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر حيان، **محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول ،2020، ص 668.

[2]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص ص 05، 06.

الشكل رقم08: التعاون في مجال الغاز الشرق الأوسط

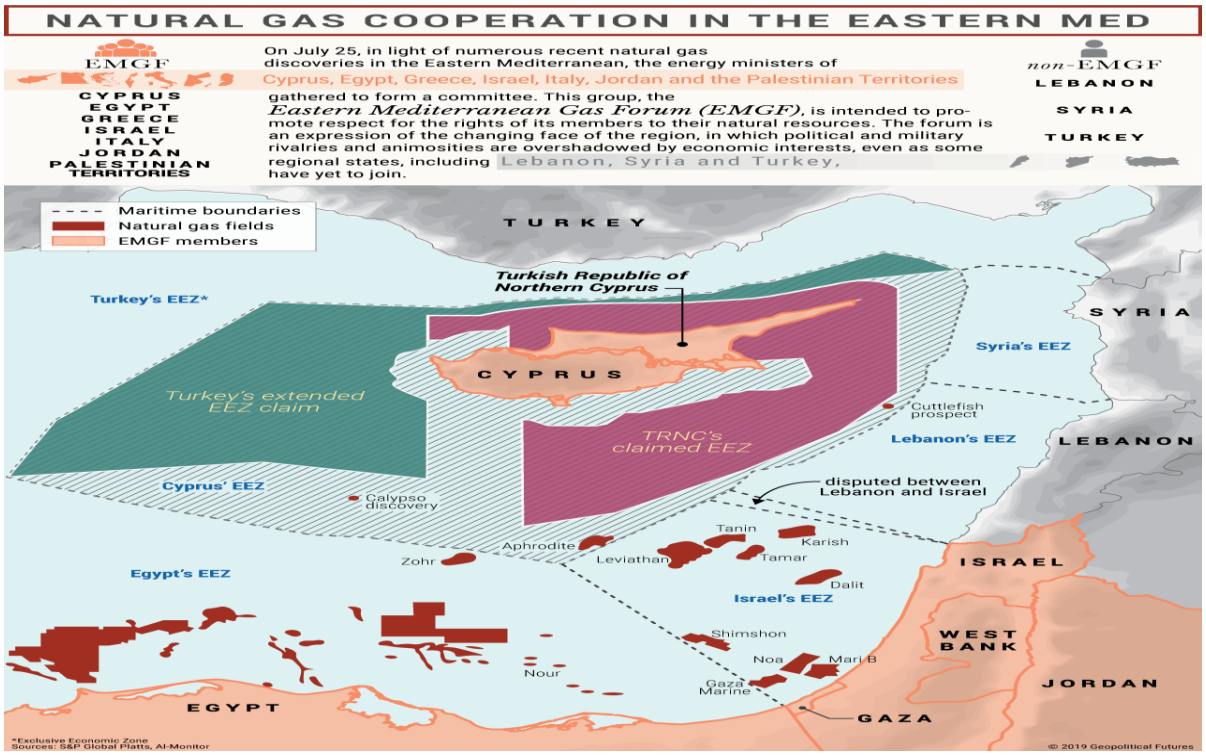

المصدر: محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص06.

ج–التدخل العسكري التركي:

يعد التدخل العسكري في ليبيا في 25 يوليو 2020 بمثابة وسيلة أو إجراء لفرض تطبيق مذكرة التفاهم بين سراج وأردوغان بشقيها البحري والأمني، إذ عدت هاته المذكرة بمثابة ورقة ضغط مهمة لتركيا في مواجهة القوى الصاعدة في المنطقة، والتي تتسم علاقاتها بأنقرة بأنها غير ودية على غرار مصر، إسرائيل...إلخ.

لقد أتاحت هاته المذكرة لتركيا إمكانية تقديم كل أنواع الدعم العسكري والأمني لحكومة الوفاق بما فيه بناء قواعد عسكرية فوقَ الأراضي الليبية، كما أنها شملت إنشاء قوة الاستجابة السريعة ضمن مسؤوليات الأمن والجيش في حكومة السراج، ونقل الخبرات والتدريب والاستشارات والتخطيط العسكري المشترك والتعليم العسكري والدعم المادي والمعدات من قبل تركيا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون العملياتي، وأنظمة الأسلحة واستخدام المعدات التي تغطي مجالات نشاط القوات البرية والبحرية والجوية، وإنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي في تركيا وليبيا مع عدد كاف من الخبراء والموظفين، وفي خطوةٍ متقدمة بحثت أنقرة وحكومة الوفاق إمكانية استخدام تركيا قاعدة مصراتة البحرية وقاعدة الوطية الجوية في ليبيا.[1]

[1] – أحمد القرني، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

عموما سمت تركيا من هاته المجازفة العسكرية في ليبيا بالرغم من المشاكل التي تتخبط بها داخليا إلى حماية الحليف الرئيسي لها، أي حكومة السراج التي تحظى بقبول دولي وإقليمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى الحفاظ على المصالح التركية في ليبيا وأيضا الضغط على القوى الصاعدة التي تختلف معها والتي تسعى إلى عزلها دون أن تتحول إلى قوة إقليمية نافذة، مهيمنة ومسيطرة.[1]

الشكل رقم 09: خريطة توضح مناطق السيطرة في ليبيا 08 يناير 2020 بعد وصول الدعم التركي.

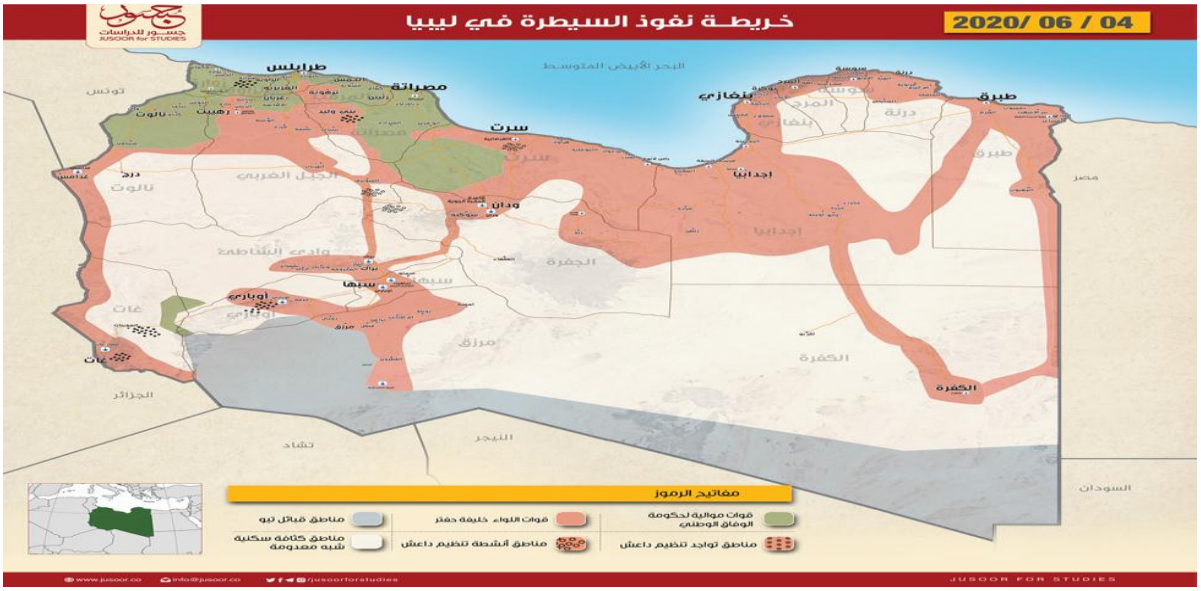

المصدر: أنظر الموقع https://bit.ly/2Z4Dn3f تاريخ التصفح :2020/05/10.

د–المواقف الدولية والإقليمية من التدخل العسكري التركي في ليبيا:

1–المواقف الدولية:

- **الموقف الفرنسي**: واعتبرت فرنسا تدخل التدخل العسكري التركي في ليبيا غير مقبول وأنها لن تسمح به، وبالتأكيد لم يكن التفاهم التركي–الإيطالي في ليبيا مريحا لباريس، وقد عبر الرئيس الفرنسي بشكل واضح على أن تركيا تمارس "لعبة خطيرة" في ليبيا تتعارض مع التزاماتها في برلين، فيما بدت فرنسا تناور بشكل أكثر نشاطا مع مصر وتونس لمنع تركيا من التأثير على الأخيرة خصوصا فيما يتعلق بالتطورات في ليبيا فقد ذهب ماكرون إلى التواصل مع كل من بوتين وترامب لتحجيم الدور التركي.[2]

[1] – أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر حيان، مرجع سابق، ص 667.

[2] – محمود سمير الرنتيسي، **مأزق سرت: الدور التركي في ليبيا ومواقف المعارضين**، تقارير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص 05.

- **الموقف الأمريكي:** بات الموقف الأمريكي يتسم بالغموض وعدم وضوح الرؤية تجاه الصراع القائم في ليبيا، بسبب غياب استراتيجية واضحة للولايات المتحدة الأميركية في هذا الملف. وقد اقتصر الاهتمام الأميركي بليبيا، خلال المرحلة الماضية، على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية. وقد صدر بيان عن البيت الأبيض، بعد اتصال هاتفي بين الرئيسين دونالد ترامب وعبد الفتاح السيسي، أكدا فيه رفض التدخلات الخارجية في ليبيا، وضرورة اتخاذ الأطراف الليبية خطوات نحو حل النزاع.
- **موقف الاتحاد الأوروبي:** تحفظ الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني، وطالب بمزيد من الإيضاحات حولها، كما عارض التدخّل العسكري التركي، ولكنه لا يملك قدرة فعلية على التأثير في مسار الأزمة الليبية، نتيجة التنافس الفرنسي-الإيطالي الذي حدَّ من قدرة مؤسسات الاتحاد على انتهاج مقاربة أوروبية مشتركة تجاه ليبيا، وقد اقتصر دور مؤسسات الاتحاد على تقديم الدعم المالي والفني المحدود نسبيًا لحكومة الوفاق، والتعاطي مع الأزمة باعتبارها تشكّل تهديدًا أمنيًا من بوابة الهجرة غير النظامية. وقد دفعت المخاوف من انزلاق الأمور نحو صراع أوسع قادة دول الاتحاد إلى إنشاء بعثة أوروبية، يرأسها جوزيف بوريل، وزير خارجية الاتحاد، لزيارة ليبيا، وذلك تمهيدا لمؤتمر برلين المقرر عقده في كانون الثاني/ يناير 2020 حول ليبيا.[1]
- **موقف الأمم المتحدة:** حذر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش تركيا من إرسال قوات عسكرية إلى ليبيا، وأعرب غوتيريشفي بيان أخر قائلا: "إن أي دعم أجنبي للأطراف المتحاربة سيزيد من تعقيد الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسيٍ سلمي وشامل"، وأضاف البيان أن الأمين العام يكرر التأكيد على أن الانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن رقم1970 وتعديلاته في القرارات اللاحقة، تزيد الأمور سوءا.
- **موقف حلف الناتو:** أبدت كل من فرنسا وإيطاليا موقفهما الرافض لتدخل أردوغان في ليبيا، وأدانتا إرسال قوات تركية إلى طرابلس لدعم الميليشيات المسلحة وحكومة فايز السراج، ونددوا بتخطيط تركيا لإقامة قاعدتين عسكريتين في ليبيا، كما ذكر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي يانس ستولتنبرغ في 14 مايو 2020 بقرارات اتخذها رؤساء دول وحكوماتِ

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، مرجع سابق، ص 03.

"الناتو"، خلال قمة بروكسل لعام 2018 حول ليبيا، وشدد على أن الحلف مستعد لمساعدة ليبيا في المجالات الدفاعية والأمنية، إذا تلقى طلبا من السراج.[1]

2-المواقف الإقليمية:

- **موقف مصر**: مصر الحليف حفتر الرئيسي إلى جانب الإمارات، فقد رفضت التدخل التركي، في حين وصف الرئيس عبد الفتاح السيسي حكومة الوفاق بأنها: "أسيرة الميليشيات المسلحة"، وأضاف: "كان الأولى بنا أن نتدخل بشكل مباشر في ليبيا، ولدينا القدرة، لكننا لم نفعل ذلك...والبعض قال لنا أننا نعرض أمننا القومي للخطر".
- **الموقف الروسي**: أبدى هو الأخر قلقه من مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس، وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في المجلس، ليونيد سلوتسكي: "إن إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا قد يعمق أزمة الأخيرة أكثر"، واعتبر أن قرار البرلمان التركي مثير للقلق، مؤكدا أن روسيا تدفع نحو حل الأزمة الليبية عبر الطرائق السياسية والدبلوماسية.[2]
- **موقف جامعة الدول العربية**: طلبت الحكومة الليبية المؤقتة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي القيام بخطوات سريعة لسحب اعترافها بحكومة السراج، وإدانة الحشد التركي الموجود في طرابلس، ولكن الجامعة العربية عوضا عن ذلك اعتبرت أن هذا التصعيد العسكري سيفاقم الوضع المتأزم هناك، كما يهدد أمن واستقرار دول الجوار الليبي والمنطقة ككل بما فيها المتوسط.[3]

[1] - أحمد القرني، مرجع سابق، ص 18.

[2] - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مذكرة التفاهم الليبية-التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، مرجع سابق، ص 03.

[3] - أحمد القرني، مرجع نفسه، ص 16.

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية.

تشكل البيئة الداخلية مجموع التفاعلات القائمة داخل الوحدة الدولية، أي داخل الدولة في حد ذاتها، وعادة في دراستنا للبيئة الداخلية ودورها في صنع القرار الخارجي، عادة ما يتم ربط ما تحوزه تلك الدولة من مقدرات، وقياس مدى تأثيرها على نمط السلوك الخارجي للوحدة، وعادة ما يتم تسليط الضوء أيضا على قياس درجة الترابط، وحجم التفاعل بين السلطة السياسية والمؤسسات السيادية الأخرى على غرار المؤسسة العسكرية، وكذا بين السلطة السياسية والقوى الاجتماعية الفاعلة داخل الدولة، انطلاقا من هذا التوصيف سنحاول ومن خلال عناصر هذا المبحث دراسة وتحليل تأثير إفرازات البيئة الداخلية على مستقبل الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التعديل الدستوري لسنة 2017.

إن الأزمات السياسية التي عاشتها تركيا في ظل النظام البرلماني ولمدة طويلة من الزمن على غرار الحكومات الائتلافية، وإدارات الحكم غير الفاعلة، فالائتلافات غير المنسجمة التي شكلتها الأحزاب المنحدرة من رؤى سياسية متباينة كانت السبب في تعرض عمل النظام للانقطاع في معظم الأحيان، هذا الوضع يعتبر نتيجة للفوضى السياسية التي أحدثها التمزق في بنى الأحزاب السياسية، والصراعات بين مجموعات الانتماءات المختلفة داخل النظام البرلماني.

إن العجز السياسي الذي اتسمت به عهود الفوضى وعدم الاستقرار السياسي سهل الطريق للانقلابات العسكرية، وتعرض الديمقراطية في كثير من الأحيان للتعليق، ضف إلى ذلك الأزمات الدستورية عشية كل عملية انتخابية، كلها معيقات حالت دون مضي تركيا نحو استقرار أفضل وسرعة وفعالية وتطور أحسن، هو الأمر الذي أدركه صناع القرار الأتراك منذ سنوات، حيث أيقنوا ومع المرور الوقت بضرورة وحتمية الانتقال إلى النظام الرئاسي تعبيرا عن حاجة حقيقية للتغيير.[1]

هذا وتجدر الإشارة إلى إن فكرة طرح الانتقال إلى النظام الرئاسي لم يكن طرحا مقتصرا على حزب العدالة والتنمية ، بل تم طرحه في فترات زمنية سابقة، لكن لم تتح له الفرصة للتجسيد على أرض الواقع، حيث كانت البدايات الأولى لطرح فكرة التقيد بالنظام الرئاسي كانت لتيار الرؤية الوطنية ملي غوروش، وفي هذا الصدد أكد ألب أرسان توركش: "**إن التنفيذ القوي والسريع يكون ممكنا فقط عندما يتم جمع السلطة التنفيذية في يد واحدة، لهذا السبب ندافع عن النظام الرئاسي باعتباره يتناسب مع تاريخنا وتقاليدنا**"، وحسب توركش: "**إن انقسام رئاسة السلطة**

[1] –برهان الدين ضوران ، **تحول النظام السياسي في تركيا والنظام الجمهوري الرئاسي** ، إسطنبول، 2018، ص ص 26 ، 27.

التنفيذية للدولة الوطنية إلى قسمين أمر مرفوض تماما لكونه يسبّب إضعاف السلطة" وانطلاقا من هذه الرؤية قال توركش: "**إننا عازمون على قرار توحيد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تحت مسمى رئيس الدولة، وعلى جعل المسؤول عن جهاز السلطة التنفيذية شخصا واحدا"**، وبعد توركش استمرت النقاشات السياسية المدافعة والمؤيدة للتحول السياسي نحو النظام الرئاسي، وفي هذا السياق أكد تورغوت أوزال بأن النظام الرئاسي هو مولد التغيير، واستمر ليؤكد أن حكومات الائتلاف في تركيا لم تفلح في تحقيق إدارة حكم فاعلة ومؤثرة، وأكد أيضا على أن النظام الرئاسي سيخدم تكامل الدولة مدعيا بأن الاختلافات المجتمعية والخيارات والثقافات السياسية المتشكلة تبعا للمناطقية والعشائرية تنشط التفتت السياسي في تركيا.

لقد كان العامل الأهم الذي تصدر دفاع أوزال عن النظام الرئاسي هو أن الحكومات الائتلافية تفتح الطريق أمام الفوضى وانعدام الاستقرار، ذلك أن النظام البرلماني في مجتمع يتمتع بالعديد من الثقافات من الإرث العثماني كان يعقد التوافق والانسجام باستمرار، وفي سياق هذا المعنى كان يؤمن بضرورة وجود انسجام مباشر بين النظام السياسي لدولة ما وبنية نسيجها المجتمعي.

استمرت النقاشات الفكرية مجددا، وهي تلك الأفكار السياسية، القانونية، والاجتماعية المدافعة على أهمية التحول السياسي إلى النظام الرئاسي، ففي ظل حكم سليمان دمبريل أكد هو الأخر: "إن النظام الرئاسي شرط لتوفير الاستقرار السياسي ولا بد من الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والنظام الرئاسي أمر ملح لا مفر منه، وإن على تركيا مناقشة هذا النظام"، وفي رده على الانتقادات الموجهة إلى النظام الرئاسي، أنه سيجلب الديكتاتورية، كان دميرال يجيب على النحو التالي:" **إن أكثر مثال ملموس لهذا هو الحكم الاستباقي الرائج والذي يمكن إيجازه على شكل أن النظام الرئاسي يمكن أن يقود إلى الديكتاتورية، وقول هذا يحتاج إلى بيان وتحليل جيد لموجبات هذا التحديد، وهذا ما لا يتم القيام به."**[1]

كل هاته المناقشات الفكرية، والتوجهات السياسية لم يكتب لها التجسيد على أرض الواقع لسبب أو لأخر، وهذا لكون أن العملية السياسية في تركيا برمتها كانت تحت الوصاية العسكرية، ضف إلى ذلك هشاشة الأحزاب الحاكمة وضعف الحكومات حال دون ذلك ، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، وبالرغم من قيامه ببعض التعديلات الدستورية (2003- 2007-2010) التي مست في الكثير من المرات صلاحيات المؤسسة العسكرية ، ومجلس

[1] – برهان الدين ضوران، مرجع ، ص ص 35 ، 38.

الأمن القومي دون أن تخوض في مخاض شكل النظام السياسي، غير أن الإشكالات القانونية التي ظلت تلاحق حزب العدالة والتنمية، جلعت الساسة الأتراك وعلى رأسهم أردوغان ومستشاريه يدركون بأن تركيا تمر بمرحلة نهوض حرجة، وتوجد في جغرافيا من الأزمات والتحديات، وأن النظام الرئاسي سيجعل عملية اتخاذ القرار أسرع وأسلس، ونظام الحكم أكثر استقرارا، عموما دافع حزب العدالة والتنمية عن فكرة الانتقال إلى النظام الرئاسي انطلاقا من الدفوع التالية:

- يرى الحزب في النظام الرئاسي حلال للمشاكل البنيوية التي يعاني منها دستور 1982 المطبق حتى الآن في تركيا، وتسريعا لآلية اتخاذ القرار، وانعتاقا من الائتلافات الحكومية السيئة السمعة في تاريخ البلاد، وخروجا من ازدواجية السلطة التنفيذية التي تبدو حاليا برأسين، فضلا عن الصفة الأبرز للنظام الرئاسي والاستقرار السياسي.
- إن النظام الرئاسي يغني عن الائتلافات الحكومية الضعيفة بالعادة والمتأزمة دائما في تركيا، وينتج حكومات قوية ومتجانسة ومستقرة بغض النظر عن تركيبة البرلمان، كما أنه سينقذ البلاد من تقاطع صلاحيات المؤسسات المختلفة.
- كما يعتبرون أن الفصل بين الحكومة والبرلمان في النظام الرئاسي يقوي وظيفتي البرلمان التشريعية والرقابية بعد تحرره من الاعتبارات الحزبية وضغوط الحكومة.
- تركيا التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة، ولا سيما في المجال الاقتصادي وشيدت تغيرات سياسية داخلية عميقة واكتسبت نفوذا إقليميا ودوليا باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذا الدور ويعكس هذا الصعود في النفوذ والمكانة، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية، ولا سيما ملف السياسة الخارجية.[1]
- أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيدا عن شخصية أردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخمص السلطات التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية، وسيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعهما نحو أهدافهما المرسومة عام من خلال إنجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولا سيما القضية الكردية، عمى أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم.

[1] – احمد سلمان محمد، **النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، 2018، ص 08.

- طبيعة أردوغان غير قابلة لأن يكون رئيسا هادئا يجمس في قصر الرئاسة، فمنصب رئيس الجمهورية في النظام البرلماني المطبق حاليا في تركيا يشبه إلى حد كبير منصبا شرفيا محدود الصلاحيات، وبالتالي لا يتوافق مع شخصية أردوغان وتطلعاته.

لكن بالرغم من مساعيهم الجادة هاته للانتقال إلى النظام الرئاسي واجهوا عدة مشكلات منها: المعارضة الشرسة من طرف حزب الشعب الجمهوري والأحزاب المعارضة الأخرى، الذين أبدوا بدورهم امتعاضهم ورفضهم القاطع لمشروع التعديل الدستوري، واستندوا في ذلك للدفوع الأتية:

- الخوف من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلا لحكم شمولي دكتاتوري، إذ ترى المعارضة أن الرئيس أردوغان سيستغل هذا الانتقال ليصبح حاكما مطلقا بما يشكل خطرا على الديمقراطية والتعددية في البلاد، فحسب النائب عن حزب الشعب الجمهوري المعارض أنور أيمن فإن لدى أردوغان مشكلة كبيرة مع التعددية والعلمانية، ويسعى جاهدا لإرساء الدكتاتورية خطوة تلو خطوة، يمكن القول إن المعارضة الضعيفة والمنقسمة والمشتتة تخشى من أن يؤدي النظام الرئاسي ليس إلى الدكتاتورية فحسب بل إلى القضاء على بقايا نفوذها السياسي والبرلماني.
- هناك رؤية تخشى من يؤدي الانتقال إلى النظام الرئاسي إلى تحرك الجيش، وأصحاب هذه الرؤية يعتقدون أنه رغم نجاح حكومة العدالة والتنمية في الحد من دور المؤسسة العسكرية التركية وتدخلها في الحياة السياسية والعامة فإن الجيش مازال يحتفظ بالعديد من عناصر قوته ويتحين الفرصة للتحرك، وان الانتقال إلى النظام الرئاسي الذي سيتوج أردوغان بصلاحيات مطلقة قد يشكل مدخلا لهذا التحرك باسم الحفاظ على الديمقراطية والمبادئ العلمانية للجمهورية من رئيس يسعى إلى استعادة العثمانية ويعمل لأسلمة الدولة والمجتمع. [1]
- يركن حزب الشعب الجمهوري في اعترضوا إلى أن التعديلات تقضي على مبدأ فصل السلطات، فيدعي أن تلك التعديلات ستجعل جميع أدوات السلطة في يد شخص أو حزب واحد ويقول أنجين ألتاي رئيس كتلة حزب الشعب الجمهوري "السبب الرئيسي وراء اعتراضنا هو عدم احترام التعديلات لمبدأ الفصل بين السلطات.

[1] – احمد سلمان محمد، مرجع سابق، ص 09.

- يرى أحزب المعارضة بأن تركيا شهدت تراجعا فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية، واستندت في ذلك إلى القضية الكردية والتي رأت بأن التعديلات الدستورية السابقة واللاحقة نصت على الحقوق الفردية للكرد في حين أنها تجاهلت الحقوق السياسية للمواطن الكردي (حق تقرير المصير)، بل أصرت في كل خرجة لها على ضرورة أن يحظى الكرد بحقه المشروع دستوريا.[1]

عموما تنادي الأحزاب المعارضة بنظام سياسي يكون فيه رئيس الجمهورية مجرد رئيس شرفي ملتزم بموقعه الدستوري، بحيث لا يجوز له التدخل في شؤون الدولة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.

لتستمر بعد ذلك المناقشات الفكرية الرامية لتجسيد مشروع الانتقال السياسي نحو النظام الرئاسي طيلة فترة حكم حزب العدالة والتنمية، لكن كانت في كل مرة تصطدم بمقاومة التغيير، لكن عشية 15 يوليو 2016 أو ما يسمى بمحاولة الانقلاب الفاشل التي قامت بها عناصر القوات المسلحة، مثلت فرصة ذهبية لأردوعان من أجل الانتقال بتركيا إلى النظام الرئاسي، كيف لا والمعارضة السياسية أعربت عن رفضها للعملية العسكرية التي قام بها الإنقلابيون معتبرة أن هذا الأمر انقلابا عسكريا يجب رفضه، في حين أعلن رؤساء الأحزاب السياسية الثلاث الأكبر في البرلمان التركي تضامنهم مع حكومة بن على يلدرم ووقوفهم بجوار الحكومة المنتخبة لحين انتهاء هذه الأزمة، هذا الموقف من فرقاء حزب العدالة والتنمية قوبل بترحاب كبير في الأوساط السياسية ومن حكومة يلدرم على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء في أول لقاء له في البرلمان بعد الانقلاب الفاشل للقول بأن المعاملة بين الحكومة والمعارضة ستختلف في المرحلة المقبلة، مما يعني أن ثمة توافقا سياسيا كبيرا سيكون في الفترة المقبلة بين تلك الأحزاب بعد تنازل العدالة والتنمية الحاكم عن بعض صلاحياته ردا على هذا الموقف[2].

عموما ساهمت العملية الانقلابية مساهمة جلية في تجسيد التحول السياسي إلى النظام الرئاسي على ارض الواقع، وذلك عندما أكد حزب الحركة القومية عن رأيه في النظام الرئاسي بشكل واضح، وصرح بأن تركيا ناضلت من أجل بقائها ضد التهديدات الإرهابية التي تعرضت لها، وأعرب

[1] – أمين فرج شريف، **رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)**، مجلة السياسية الدولية، العدد 35، 2017، ص 292.

[2] –غاندي عنتر، **تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية**، المعهد المصري للدارسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص 3.

عن رغبته في إنهاء نقاشات النظام الرئاسي بصورة إيجابية أو سلبية، وبدون إضاعة مزيد من الوقت، وفي أعقاب هذه التصريحات أعد حزب العدالة والتنمية مسودة اقتراح بالتعديلات الدستورية وقدمها لحزب الحركة القومية، وجرت لقاءات بين زعيمي الحزبين أسفرت عن الاتفاق حول مقترح التعديلات الدستورية التي قدمت للمجلس، وقد نوقش المقترح في اللجنة الدستورية، ثم قدم إلى المجلس العمومي باعتباره حزمة مكونة من 18 مادة، وانتهى إلى قبوله بأصوات 339 نائبا في البرلمان، ثم إرساله إلى رئيس الجمهورية الذي صادق عليه ليصار إلى استفتاء شعبي في 16 نيسان2017[1]، حيث أفضى إلى إقرار تعديلات دستورية تتضمن الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، إذ أن نسبة التعديل الدستوري بلغت 51.4% ونسبة الرفض 48.6% بعد فرز كامل صناديق الاقتراع، إذا وافق 25.157.020 مليون ناخبا على التعديل ، وصوت ضده 23.777.791 مليون ناخبا، وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء داخل تركيا 58.6% فضلا عن نسبة 46.95% لمشاركة الأتراك في الخارج، هو رقم قياسي على صعيده.

الجدول رقم 25: نسب المشاركة في الاستفتاء الشعبي أفريل 2016

عدد الناخبين	عدد المشاركين	عدد المؤيدين	عدد المعارضين
58.3 مليون ناخب	49.7مليون ناخب	25.15مليون %51.4	23.77مليون %48.6

المصدر: طالب حفيظة، التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، 2018، ص146.

ولعل أبرز التعديلات الدستورية نسردها على النحو الآتي:

- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600.
- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية في نفس اليوم كل 5 سنوات.
- يستخدم البرلمان صلاحيته في الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي".
- عدم قطع رئيس الدولة صلته بحزبه بموجب المادة بموجب المادة 101.

[1] – سردار غولنر، نبي ميش، **الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا**، إسطنبول، 2018، ص 228.

- ولاية رئيس الدولة 5 سنوات، ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.
- المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات يفوز بمنصب الرئاسة.
- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.[1]
- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح.
- يعد المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونا يتناول نفس الموضوع.
- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس في هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.
- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ في حال توفر الشروط المحددة في القانون.
- تلغى المحاكم العسكرية، بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.
- يحظر إنشاء محاكم عسكرية في البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
- رئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان.
- يلغى مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء)، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.
- تجري الانتخابات العامة والرئاسية المقبلة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.[2]

المطلب الثاني: موقف المعارضة السياسية من الانتقال إلى النظام الرئاسي.

شهدت الحياة السياسية التركية في مرحلة ما بعد التعديل الدستوري تطورات غير مسبوقة بحيث جعلت الواقع السياسي أمام احتمالات غير متوقعة مما يؤثر بشكل أو بآخر على استقرار وتجربة الحكم الجديدة التي تشهد تحولا ملحوظا نحو النظام الرئاسي، إن هذا التحول بالرغم من

[1] –احمد مشعان النجم، **النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020، ص 382.

[2] – احمد مشعان النجم، مرجع سابق، ص 383.

تجسيده على أرض الواقع ، غير أنه أوجد قوى اجتماعية وسياسية مناوئة له، والدليل على ذلك أن نسبة الرافضين للتعديلات الدستورية التي أجريت في السادس عشر من نيسان عام 2017 بلغت 48.77%[1]، إن هاته النسبة تعكس حالة الانقسام السياسي حيال التطورات السياسية الحاصلة في بنية نظام الحكم السياسي، لأن القوى السياسية والاجتماعية في تركيا كان تعي جيدا بأن هذا التحول سيؤدي حتما إلى عزلها عن العملية السياسية، لأن صلاحية تشكيل الحكومة ستكون حكرا على حزب الرئيس المنتخب، ومن ثم تصبح إمكانية حل الحكومة وسحب الثقة منها غير واردة لأن أغلب النواب سيعينون من قبل الرئيس ويخضعون للمساءلة أمامه فقط، ضف إلى ذلك تصاعد مخاوف القوى الاجتماعية من احتمال شخصنة العملية السياسية في تركيا، فدسترة الحق في عهدتين متتاليتين للرئيس، ولمدة خمس سنوات، سيبقي الرئيس أردوغان في السلطة إلى غاية 2029، فحسب المادة 8 من الدستور المعدل فإن كل السلطات التي يمارسها رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء ستصبح من صلاحيات الرئيس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تداخل السلطات والإخلال باستقلاليتها.[2]

وبناء على ما تقدم سنبرز دفوعات وحجج الأحزاب المعارضة الرافضة للتحول إلى النظام الرئاسي:

أ–حزب الشعب الجمهوري:

قدم حزب الشعب الجمهوري، أشهر وأكبر الأحزاب التي تمثل القوى السياسية والاجتماعية الرافضة للتعديل الدستوري بصفة عامة، وللنظام الرئاسي بصفة خاصة، انتقادات لاذعة نذكرها على النحوي التالي:

- من حيث السلطة التنفيذية: يرى حزب الشعب الجمهوري في صيغته المقرة من البرلمان يجمع صلاحيات واسعة في يد شخص واحد هو الرئيس، مثل إعلان حالة الطوارئ وإبرام الاتفاقات الدولية وإصدار مراسيم تشريعية، ويقول إن ذلك يمهد الطريق لما أسماها "الدكتاتورية الديمقراطية"، أي التفرد بالقرار والتغول على باقي المؤسسات.

[1] – أحمد عدنان كاظم، **حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 10، 2018، ص 50.

[2] – طالب حفيظة، **التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة**، مجلة السياسة العالمية، العدد 02، 2018، ص147.

- من حيث السلطة القضائية: ينتقد حزب الشعب الجمهوري منح الرئيس حق تعيين ما يقارب نصف أعضاء كل من المحكمة الدستورية ومحكمة النقض ومجلس الدولة والهيئة العليا للقضاة، وهو ما عده تسييسا للقضاء وتدخلا في عمله، كما ينتقد صعوبة محاسبة الرئيس بسبب هذه التعيينات ونسبة النواب المطلوبين لفتح التحقيق معه ثم محاكمته، وهي نصف أعضاء البرلمان ثم ثلثاه على التوالي.
- من حيث السلطة التشريعية: ومما يأخذه المعارضون على مشروع النظام الرئاسي ما يعدونه إضعافا لعمل البرلمان، إذ لم يشترط حصول الحكومة على ثقة البرلمان، ولا يعطي الأخير حق سحب الثقة منها أو من أي من الوزراء، فضلا عن أن متابعته لعمل الوزراء تأتي عن طريق الأسئلة المكتوبة وليس الاستجواب الشفهي، فضلا عن إمكانية حل البرلمان بناء على دعوة من رئيس الدولة.[1]

لذا دعا كمال كليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري إلى اعتماد دستور جديد في البلاد يقوم على مبادئ ديمقراطية برلمانية، معتبرا أن التغييرات الدستورية في أعقاب استفتاء عام 2017، الذي أدى إلى نظام حكم رئاسي، ألغت الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وأضعفت البرلمان والقضاء، وأضاف قائلا: "نحن بحاجة إلى فهم الدولة الذي لا يتحتم أن يكون قمعيا، ولكن دولة تضم المجتمع في عمليات صنع القرار، وتبذل الجهود لضمان العدالة الاجتماعية، وتفخر في مراعاة اهتمامها ودعمها للمواطنين".[2]

ب–حزب المستقبل المعارض:

أكد أحمد داوود أوغلو الذي انشق عن حزب "العدالة والتنمية" وأسس حزب "المستقبل"، إن نظام الحكم الرئاسي قضى تماما على النظام الديمقراطي قانونيا وفعليا"، وأضاف أحمد داود أوغلو في تصريحات لصحف محلية أن الرئيس التركي أردوغان لديه الآن نية واحدة فقط وهي التمسك بالسلطة بأي طريقة كانت مما سيدفعه إلى البحث عن بدائل، وتابع داود أوغلو أنه نشأ مع النظام الرئاسي التركي هيكل غريب يتحكم به شخص واحد قضى على مبدأ الفصل بين السلطات، كما أوضح داود أوغلو أن أردوغان سيدرك مع مرور الوقت أنه أصبح أسيرا لشرط 50+1، أنا متأكد من أنه بعد

[1] – احمد مشعان النجم، مرجع سابق، ص 388.

[2] – موقع سكاي نيوز عربية، **النظام الرئاسي في تركيا.. فشل ذريع**، أنظر الموقع:
https://www.skynewsarabia.com/world/1395018 تاريخ الإطلاع : 12/ 03/ 2021.

فترة، سيتعين على الرئيس البحث عن بديل ، ولفت رئيس حزب المستقبل إلى أهمية الانتباه إلى مشاركة 23 حزبا في الحياة السياسية خلال عام واحد، مؤكدًا أنه من المستحيل أن يحصل أردوغان على 50+1 في الجولة الأولى من الانتخابات.

ج–حزب الديمقراطية والتقدم:

أكد علي باباجان الذي انشق هو الأخر عن حزب العدالة والتنمية وأسس "حزب الديمقراطية" والتقدم إن أردوغان وحزبه "أضفوا الطابع المؤسسي على الإدارة السيئة الفعلية، ليصبح شخص واحد هو المتحكم في كل شيء، فالرئيس هو من يعين مدير الثقافة في أضنة، ويعين رئيس فرع الشباب في حزبه، وهو من يملي السياسة النقدية للبنك المركزي، وهو الذي يحدد سعر الشاي".

وتابع باباجان، "أطلقوا على هذا النظام اسم نظام الحكومة الرئاسي، لكن في الواقع لا نرى وجود رئيس افترضه هذا النظام. لا يوجد رئيس على النحو الذي أمر به الدستور.. رئيس يكون نزيها، ويمثل وحدة الأمة، ويضمن الفصل بين السلطات، ويراقب تنفيذ الدستور".

د–مستقبل النظام الرئاسي في ظل وجود قوى سياسية واجتماعية مناهضة:

وكما كان متوقعا باغت رجب طيب أردوغان الأحزاب المعارضة وذلك عندما استدعى الهيئة الناخبة بتركيا لإجراء وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة يوم 24 يونيو 2018 ، أي بعد سنة من الاستفتاء الشعبي الذي أقر اعتماد النظام الرئاسي في تركيا[1]، وفي يوم 24 يونيو 2018 أجريت الانتخابات في موعدها وبلغت نسبة المشاركة فيها 86.2 %، أي بمعدل 51.188.524 مليون ناخب من إجمالي الهيئة الناخبة التي بلغت حوالي 59.354.840 مليون ناخب[2]، ليعلن بعد ذلك سعدي غوفن رئيس اللجنة العليا للانتخابات التركية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية في مؤتمر صحفي، إلى فوز مرشح حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية متحصلا على 26 مليونا و330 ألفا و823 صوتا، ما نسبته 52.59 % ليليه مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض محرم إينجة الذي تحصل على ما نسبته 30.64% من الأصوات، تلاه مرشح حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش الذي تحصل على 8.40 %، ثم مرشحة حزب "إيي"

[1] – علي حسن باكير ، **انتخابات تركيا 2018: كل ما تحتاج معرفته** ، أنظر الموقع : https://alqabas.com/article/537465 تاريخ الاطلاع :2021/02/12.

[2] –وكالة الأناضول ، **النتائج العامة تركيا للانتخابات التركية الرئاسية**، أنظر الموقع : https://www.yenisafak.com/ar/secim-cumhurbaskanligi-2018/secim-sonuclari تاريخ الاطلاع :2021/02/12.

مرال أقشنار الذي تحصل على 7.29%، ومرشح حزب السعادة تمل قره مولا أوغلو الذي تحصل على 0.89%، وأخيرا مرشح حزب الوطن دوغو برينجك الذي تحصل على 0.20%.

وأوضح غوفن أن "العدالة والتنمية" حصل على 42.56% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية بحسب النتائج النهائية، و"الحركة القومية" على 11.10%، و"الشعب الجمهوري" على 22.65%، و"الشعوب الديمقراطي" على 11.70%، و"إيي" على 9.96%.[1]

نتائج ودلالات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية: أفضت نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا إلى مجموعة من الدلالات نوجزها فيما يلي:

1- تمتع الرئيس التركي "أردوغان" بشعبية في الشارع التركي، انعكست في نجاحه في حصد الأغلبية في نحو 63 ولاية تركية من أصل 81 ولاية، وذلك رغم الانتقادات المتكررة لسياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو 2016، وربما يرجع ذلك إلى ارتباط العديد من الإنجازات التي شهدتها تركيا -خاصة على الصعيد الاقتصادي-بشخص "أردوغان" الذي يحكم تركيا منذ عام 2003.

2- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في الشارع التركي بنسبة 7% وخسارته للأغلبية البرلمانية، فقد كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات السابقة نوفمبر 2015 حوالي 49.9%، بينما بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات الأخيرة 42.4%. كما تراجع عدد مقاعده في البرلمان من 316 إلى 293 مقعدا، رغم زيادة عدد المقاعد من 550 مقعدا في البرلمان السابق إلى 600 مقعد في البرلمان الحالي.[2]

3- تراجع شعبية حزب الشعب الجمهوري بنحو 2.5%، حيث حصل في الانتخابات السابقة على 25.3% من الأصوات، في حين بلغت نسبته في الانتخابات الأخيرة 22.7% من الأصوات، في حين تمكن الحزب من زيادة عدد مقاعده إلى 146 مقعدا بعد ما كانت في البرلمان السابق 131 مقعدا.

4- محافظة حزب الحركة القومية على كتلته التصويتية، بحصوله على نسبة 11.15% وهي نسبة متقاربة مع تلك التي حصل عليها في انتخابات نوفمبر 2015 والتي بلغت 11.9%، وهو

[1] -وكالة الأناضول ، **النتائج النهائية للانتخابات التركية: أردوغان رئيسا و"العدالة والتنمية" يتصدر البرلمان"**، أنظر الموقع : https://www.aa.com.tr/ar/ تاريخ الاطلاع :2021/02/12.

[2] - عبد اللطيف حجازي ، **دلالات فوز أردوغان وحزبه في الانتخابات التركية** ، أنظر الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4017 تاريخ الاطلاع : 12/ 2021/02.

ما خالف كثيرًا من التوقعات التي رأت أن الحزب قد يفشل في تخطي العتبة الانتخابية المحددة بنسبة 10%، بعد انشقاق عدد من أعضائه مشكلين حزب الخير بقيادة "ميرال أكشينار"، وهو ما دفعه للدخول في تحالف انتخابي مع حزب العدالة والتنمية خوفا من الفشل في دخول البرلمان. بل إن حزب الحركة القومية قد نجح في زيادة عدد مقاعده إلى 49 مقعدًا بعد أن كانت 35 مقعدا في البرلمان السابق.

5- تمكن حزب الخير "إيي"، بزعامة "ميرال أكشينار"، من تخطي حاجز العتبة الانتخابية بحصوله على نسبة 10.01% و44 مقعدا رغم حداثة نشأته، ويلاحظ أن أصوات حزب الخير جاءت استقطاعًا من أصوات حزبي العدالة والتنمية الذي فقد 7% من أصواته مقارنة بالانتخابات السابقة، والشعب الجمهوري الذي تراجعت أصواته أيضًا بنسبة 2.5%.

6- نجاح حزب الشعوب الديمقراطية الكردي في زيادة نسبة أصواته إلى 11.5% بعد أن كانت في الانتخابات السابقة 10.7%، وزيادة عدد مقاعده إلى 67 مقعدا بعد أن كانت في البرلمان السابق 59 مقعدا، وذلك رغم الضربات التي تعرض لها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية أملًا في إضعافه، حيث إن رئيسه "صلاح الدين ديمرتاش" المرشح للانتخابات الرئاسية معتقل منذ عام ونصف بتهمة دعم الإرهاب، وكان يخوض حملته الانتخابية من السجن عبر رسائله الصوتية، فضلًا عن اعتقال نحو 13 من نواب الحزب، وتأثر الحزب بالمواجهات الدائرة بين قوى الأمن التركية والمسلحين الأكراد.

7- إخفاق حزب السعادة الإسلامي المحافظ في تحقيق أي إنجاز يذكر في الانتخابات الأخيرة.[1]

إن التجسيد الفعلي للنظام الرئاسي في تركيا وبعد مرور سنتين فقط من إرسائه، أي سنتين من انتخاب أردوغان رئيسا للجمهورية التركية وجد مقاومة حادة للتغيير من طرف القوى الاجتماعية الرافضة له ، يأتي هذا الرفض وعدم القبول كنتيجة حتمية لما خلفه النظام الرئاسي جراء سلوكياته من نتائج سلبية أثرت كثيرا على السياسة العامة التركية، وفي هذا السياق نشرت شبكة "دويتش فيله" الألمانية على نسختها التركية تقريرا حول الاقتصاد التركي في ظل النظام الرئاسي الجديد، وذكرت فيه أن الاقتصاد التركي يتكبد خسائر هائلة بسبب النظام الرئاسي، وأن هناك مخاوف من حدوث المزيد من الانخفاض في الدخل القومي، وارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أن نظرة المستثمر الأجنبي للبلاد ساءت بشكل كبير- إن المتمعن في هذا التقرير يجد بأن مضمونه قد شدد على أن الاقتصاد

[1] – عبد اللطيف الحجاز، مرجع سابق.

التركي كان أكثر القطاعات تضررا خلال العامين الماضيين، حيث وصلت معدلات البطالة، وعجز الموازنة العامة إلى أرقام مسبوقة، وتجاوزت خسائر الدخل القومي 125 مليار دولار.[1]

إن الممارسات الفعلية للنظام الرئاسي وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي وحتى الدولي زادت من امتعاض القوى الاجتماعية الرافضة له ، وفي هذا الصدد أكد بركات قار عضو حزب الشعب الديموقراطي، قال إن "النظام الرئاسي باء بالفشل على كل المستويات، لأنه يكرس لحكم الفرد الواحد، وألغى إرادة جميع المؤسسات المدنية والعامة، إضافة إلى أنه فرض الفكر والأطروحات المتشددة والإخوانية التركية، واستعان في تحقيق هذا الأمر بشريكه في التحالف الحاكم دولت بهجلي، رئيس حزب الحركة القومية"، ويرى قار في تصريحات خاصة لموقع "سكاي نيوز عربية"، أن النظام وصل إلى الحدود الأخيرة في السلطة، بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسات الخارجية الفاشلة.

ومن جهة أخرى انتقد شيار خليل محلل سياسي النظام الرئاسي التركي الجديد وسياسات رئيسه المنتخب، وذلك بتصريح خص به موقع "سكاي نيوز عربية"،...لكن أردوغان نجح بتحويل نظام الحكم، وتعميق الفجوة بينه وبين الأحزاب المعارضة وبالتالي إدخال البلاد في متاهة من القرارات الرئاسية "المضرة بالسياسات التركية بحسب وصف الأحزاب المعارضة، حيث تدار البلاد من شخص واحد.[2]

انطلاقا من هاته المعطيات من وجهة نظر المعارضة السياسية التركية والتي تؤكد في قرأتها للوضع الحالي لتركيا، بان أردوغان قد تفرد بالحكم انطلاقا من شخصيته الديكتاتورية الطامحة للإعادة مجد الدولة العثمانية، وعليه كشفت المعارضة التركية عن احتمال الاتفاق على مرشح واحد لجميع أحزابها في الانتخابات الرئاسية المقررة في العام 2023 في مواجهة الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان بينما لا تزال تتوقع احتمال التوجه إلى انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة قبل هذا الموعد، مع وتأكيدها ضرورة العودة إلى النظام البرلماني بعد تقويته وتعزيزه، وفي هذا السياق أكد رئيس حزب «الديمقراطية

[1] – موقع العين الإخبارية ، **عامان من النظام الرئاسي في تركيا.. حصاد اقتصادي مُر** ، أنظر الموقع : https://al-ain.com/article/two-years-presidential-system-turkey-economic تاريخ الاطلاع : 12/ 03/ 2021.

[2] – موقع سكاي نيوز عربية ، **النظام الرئاسي في تركيا.. فشل ذريع** ، أنظر الموقع: https://www.skynewsarabia.com/world/1395018 تاريخ الاطلاع : 12/ 03/ 2021.

والتقدم» علي باباجان إن أحزاب المعارضة تدرس تسمية مرشح مشترك في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مؤكدا في الوقت نفسه ضرورة العودة إلى النظام البرلماني بعد تطويره وتقويته وتعزيزه.[1]

وبناء على ما تقدم إن ما تشهده الحياة السياسية التركية من مد وجزر حول ترسيخ النظام الرئاسي الجديد، وبين العودة إلى النظام البرلماني، قد فتح باب الصراع السياسي على مصراعيه بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والأحزاب المعارضة تحسبا لأي استحقاقات قادمة إما هادفة للإطاحة بالرئيس أردوغان، أو بالعودة إلى النظام البرلماني وتعديل دستوري جديد، ولهذا سيعمل كل طرف على إعادة ترتيب أوراقه، استعدادا لأي انتخابات مبكرة مفاجئة قد تجري خلال العام الحالي أو العام المقبل.

المطلب الثالث: موقف المؤسسة العسكرية من التعديل الدستوري والانتقال إلى النظام الرئاسي.

عمد حزب العدالة والتنمية منذ توليه زمام السلطة إلى اتخاذ إجراءات عدة للحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت منذ سنة 2003 وخاصة عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قامت بها مجموعة عسكرية في القوات المسلحة في الخامس عشر من تموز عام 2016، إذ أكدت المصادر العسكرية بأن قائدي القوات البرية والجوية التركية هما من نفذا المحاولة الانقلابية بتخطيط من المستشار القانوني لرئيس الأركان العسكرية" محرم كوسا، لكن وعقب إحباط محاولة الانقلاب دخلت الحياة العامة في تركيا مرحلة جديدة من ترتيب الأوضاع السياسية من أجل إعادة الاستقرار وإحالة كل من تورط في المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى القضاء مع تعقب ومحاسبة المشاركين في تقديم العون والمساعدة للانقلابين سواء من عناصر المؤسسات الأمنية أو المدنية في الدولة على حد سواء، فقد اعتقلت السلطات التركية أكثر من أربعين ألفا من الأشخاص مع إيقاف أكثر من مائة ألف من العاملين في الجيش والخدمات المدنية والقطاع الخاص، وإبعاد ما يقارب 226 قاضيا ومن ممثلي الادعاء العام ضمن حملة التحقيقات التي أجريت من أجل جمع ومعرفة جميع المعلومات عن المحاولة الانقلابية الفاشلة في حينها.[2]

[1] – سعيد عبد الرازق ، المعارضة التركية تتكتل لإسقاط إردوغان في انتخابات الرئاسة ، أنظر الموقع : https://aawsat.com/home/article/2807656 تاريخ الاطلاع : 2021/03/12.

[2] –أحمد عدنان كاظم، مرجع سابق، ص ص 57 ، 58.

وبهذا فقدت مثلت محاولة الانقلاب وكما اشرنا سابقا فرصة ذهبية للحكومة التركية من أجل طرح مشروع تعديل الدستوري، والذي صادق عليه البرلمان، واستفت عليه الشعب، وأقرته اللجنة العليا المنظمة للانتخابات، والذي هدف ويهدف إلى إضعاف المؤسسة العسكرية وأجهزتها الأمنية ، إذ أن الدستور الجديد يمنع تدخل الجيش في السياسية ويحد من النفوذ الكبير الذي تمتع به منذ تأسيس الجمهورية، وبهذا ستكون المؤسسة العسكرية تحت رقابة جهة مدنية هي مجلس الدولة أسوة ببقية مؤسسات الدولة التنفيذية وسيحاكم العسكريون فقط أمام محاكم عسكرية في قضايا الانضباط العسكري، وهذا و كما ألغي المقعدان المخصصان للجيش في المحكمة الدستورية التي كانت تضم 22 مقعدا، وتضم هذه المحكمة الآن 29 قاضيا وجميعهم مدنيون، وهذا كما ألغي القانون العسكري الذي طالما لجأت إليه النخبة العسكرية التركية في فرض الحكم العسكري على البلاد أما بخصوص رئاسة مجلس الأمن فان الدستور الجديد قد أرسى بأن يكون الرئيس هو الذي "يحدد سياسات الأمن القومي ويتخذ التدابير اللازمة، وهذا وفقا لنص المادة 104 المعدلة، وكذا يقدم مجلس الأمن القومي تقريرا للرئيس طيفا لنص المادة 118 المعدلة، وهذا وسيظل دورها الاستشاري دون تغيير، وإعلان حالة الطوارئ في بعض الولايات والمناطق أو في جميع أنحاء البلاد لمدة لا تتجاوز ستة اشهر، ويحق للرئيس إصدار مراسيم رئاسية بخصوص مختلف القضايا المتعلقة بالحكم، بينما تبقى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وواجباته من اختصاص البرلمان.[1]

إن العمل الدؤوب الذي يقوم به الرئيس التركي رجب طيب اردوغان اليوم والمتمثل في محاولة إرساء قواعد العمل السياسي الديمقراطي على المستوى المحلي، تفعيل دور تركيا الإقليمي والدولي، ينذر في المستقبل القريب بصعوبة تحقيق ذلك، خاصة في ظل تزايد قوة المعارضة السياسية الرافضة للأوضاع العامة للبلاد جراء التعديل الدستوري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنديدها في كل مرة بضرورة العودة إلى النظام البرلماني، كضرورة حتمية، وليس كخيار سياسي، وفي ظل تفاقم حالة الانقسام السياسي بين طرفي المعادلة السياسية، أي الحزب الحاكم والمعارضة السياسية، ستجد المؤسسة العسكرية نفسها إما خيارين، إما خيار الرضوخ للسيطرة الميدانية، أو خيار العودة إلى السيطرة العسكرية.

[1] –احمد مشعان النجم، مرجع سابق، ص ص 383، 384.

1-خيار الرضوخ:

إن بعض المعطيات تشير إلى استمرار السيطرة المدنية على الحياة السياسية في تركيا، خاصة بعد الاستفتاء الأخير، إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من تحييد المؤسسة العسكرية وتحجيم دورها في الحياة السياسية التركية، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشل وما صاحبه من حملة واسعة من الاعتقالات والإقالات في صفوف الجيش، وفي المقابل من ذلك لجأ الرئيس إلى سياسة الترقيات التي من شأنها زيادة الولاء لتعويض 4500 ضابط صف مقال ومعتقل، إن هاته السياسة المنتهجة والمتمثلة في الترقية ستجعل من الضابط يركز على مهنيته وتدرجه الوظيفي فيها أكثر من مستقبل المؤسسة التي يعمل فيها، ومن ثم لن يعمل على إحداث التغيير فهو من البراغماتيين الذين يسيرون الوضع الذي فيه مصلحة له ، ضف إلى ذلك إن الأخطار التي تواجه الأمن القومي لتركي مثل تمرد حزب العمال الكوردستاني، وكذا التطورات الحاصلة في الجوار التركي (سوريا والعراق) ستجبر ضباط الجيش التركي إلى زيادة احترافيتهم ومهنيتهم، ومن ثمة الإبقاء على دورهم الوظيفي أي أن احتمال عودة المؤسسة العسكرية للتدخل في العملية السياسية غير وارد.[1]

وحسب رأي الشخصي وبناء على المعطيات المذكورة سلفا يبقى هذا الخيار مستبعد جدا.

2-خيار التدخل:

إن خيار النظام الرئاسي الذي جاء به التعديل الدستوري الأخير، والذي مكن وسيمكن بدوره الشعب التركي من اختيار رئيس الجمهورية والبرلمان بشكل مباشر عكس ما كان عليه في السابق، هو الأمر الذي جعل وسيجعل مرجعيتهما واحدة، أو بالأحرى مشروعيتهما واحدة وهي مستندة من الشعب، لكن بالرغم من هاته الديمقراطية في التداول السلمي على السلطة، غير أن هذا لا يمنع حدوث شلل في عمل النظام السياسي برمته، وهذا في حال تصادم إرادتي مؤسسة الرئاسة ومؤسسة البرلمان، خاصة اذا كانا يمثلان توجهين سياسيين مختلفين ومتعارضين حول موضوع هام ومتعلق بالنظام العام في تركيا، هو الأمر الذي سيدفع بالمؤسسة العسكرية للتدخل لحل هاته المعضلة السياسية التي قد تضرب استقرار الدولة، أو قد لا ترضى المؤسسة العسكرية عن السياسية الخارجية المتبعة وبالذات في لأمور المتعلقة باختصاص المؤسسة العسكرية نفسها في خوض الحروب من عدمها أو حتى في نظام الترقيات الخاص بها أو الإحالة على التقاعد، ناهيك وكما أشرنا أنفا عن السياسة

[1] – دينا هاتف مكي، **مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 13، 2018، ص ص 161، 163.

الخارجية في الجوار الإقليمي، إذ تمكن العسكر ولمدة طويلة من الحد من سياسة المغامرة فيها، لكن مع ضعف التأثير العسكري أخذت ترميا تميل لإتباع سياسة أكثر تدخل في دول الجوار، وبناء على هاته المعطيات يمكن أن يتدخل الجيش حماية للمؤسسة العسكرية من الدخول في حروب تستنزف طاقاتها وتشغلها في حروب خارجية .[1]

وحسب رأيي الشخصي وبناء على المعطيات المذكورة سلفا، فإن خيار التدخل وارد في أي لحظة.

عموما إن الأوضاع الداخلية ممثلة في اشتداد الصراع بين المؤسسة الحاكمة والقوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير، والرافض للتحول للنظام الرئاسي، ضف إلى ذلك إثقال كاهل المؤسسة العسكرية بالتدخلات الأجنبية في القضايا الخارجية، نجده قد كلف تركيا الكثير على المستوى الداخلي بحيث أصبحت هناك فئة كبيرة من الرأي العام التركي ترفض وتناهض السياسة الخارجية التركية في المنطقة والتي كلفت البلاد أزمة اقتصادية خانقة.

المبحث الثاني: تحديات البيئة الإقليمية.

ترتكز هذه البيئة على عامل التماثل،بحيث يتسع المجال ضمن هذه البيئة ليضم جميع دول الإقليم، وعادة ما يتسم هذا النوع من الأقاليم بخاصية التجاذب ما بين الانفتاح والانغلاق، وذلك من خلال انفتاح دول الأقاليم على بعضهم البعض لزيادة الترابط السياسي والاقتصادي والأمني، والانغلاق أمام أي انتماء لدولة خارجة عن الحدود الجغرافية للإقليم بصفته القارية والهوياتية على العموم[2]، وانطلاقا من هذا التوصيف سنحاول من خلال عناصر هذا المبحث إبراز أهم التأثيرات التي تفرزها البيئة والتي قد تؤثر إيجابا أو سلبا على نسيج تفاعلات الوحدة الدولية داخل محيطها الإقليمي.

المطلب الأول: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل استمرار التطبيع العربي مع إسرائيل.

لطالما اعتبرت الدول العربية ولعقود من الزمن الكيان الصهيوني- المحتل إسرائيلي- الغاصب للأراضي الفلسطينية بمثابة العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني بصفة خاصة وللأمة العربية بصفة عامة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معه قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، غير أنه وانطلاقا من فرضية كينث والتز البيئة تفرض السلوك على الوحدة، تسارعت في الآونة الأخيرة

[1] – دينا هاتف مكي، مرجع سابق، ص 163.

[2] – إيمان دني، مرجع سابق، ص 36.

وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وتراوحت خطوات التطبيع بين لقاءات وزيارات ونشر مقالات في صحف إسرائيلية، بحيث فتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع إسرائيل عام 1979، على نحو منفرد، من دون اشتراط السلام بحل القضية الفلسطينية أساس الصراع مع الصهيونية[1]، بحث هدف الصهاينة من خلال هذا التطبيع إلى تحقيق هدفين: الأول تمثل في توظيف وجوده السياسي، والاقتصادي السياحي والثقافي لتسهيل مهمة عناصره الاستخباراتية داخل مصر والمنطقة العربية، أما الهدف الثاني الذي سمى إليه فقد تمثل في تجنيد الموالين لإسرائيل في مصر وخارجها في عملية الاستقطاب الداخلي بين المسلمين والأقباط.[2]

هذا ووقع الأردن هو الأخر اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1994، وهدف من بموجبه المحتل الغاشم إلى تحويل الأردن إلى جسر لمرور البضائع الإسرائيلية للخليج والدول العربية المجاورة، بحيث حققت التجارة الإسرائيلية مع تلك الأسواق قفزة غير مسبوقة وصلت عام 1999، 250 مليون دولار[3]، ومع ذلك ظل الموقف العربي متماسكا نوعا ما بخصوص تطبيع العلاقات مع إسرائيل فلم يسهم السلام الأردني والمصري مع إسرائيل في حل القضية الفلسطينية، فقد ازدادت إسرائيل تطرفا، وزادت في حدة ممارساتها الاحتلالية، وأصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحل قضية فلسطين، وأن من قام بذلك فلأسباب تخصه، لا علاقة لها بتحقيق العدالة في فلسطين، وأن إسرائيل فهمت التطبيع على أنه قبول لها بصهيونيتها وعنصريتها وسياستها الاستيطانية[4]، ورغم كل هاته السياسات المنتهجة من طرف دولة إسرائيل غير أن مسلسل التطبيع نجده قد استمر ، بحيث تزعمت الإمارات مشروع التطبيع بالإضافة إلى مملكة البحرين، وكذلك القيادة الجديدة بالسودان، ودولة المغرب[5]، **لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبإلحاح ما هو السبب الكامن وراء تطبيع الأنظمة السياسية العربية مؤخرا مع إسرائيل ؟**

لقد شهدت الأنظمة السياسية العربية في الآونة الأخيرة صراعات سياسية طاحنة، عجلت في حدوث احتجاجات شعبية واسعة مطالبة بالتغيير والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية، الأمر الذي

[1] –المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التطبيع **العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**، تقدير موقف، قطر: 2021، ص 01.

[2] –نظيرة محمود الخطاب، **التطبيع بين دول المغرب العربي وإسرائيل**، بحوث ودراسات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد2، 2005، ص ص 01، 02.

[3] – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع نفسه، ص 02.

[4] – نظيرة محمود الخطاب، مرجع نفسه، ص 04.

[5] –مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد وصول جون بايدن إلى الحكم**، تقدير موقف، 2020، ص 3.

أدى إلى زوال أنظمة سياسية قديمة، وميلاد أنظمة سياسية جديدة، حاولت فرض وجودها في ظل بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية تكاد تكون هشة ناجمة على ما يسمى بفترة ما بعد ثورات الربيع العربي، إن هاته الفترة الحساسة التي عاشتها وتعيشها الدول العربية والمتسمة بالاضطرابات السياسية تزامنت مع صعود إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي تعد من أكثر الإدارات الأمريكية مجاهرة بانحيازها للكيان الإسرائيلي وتحقيق أهدافه، كان لها الدور الأبرز في توظيف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الدول العربية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، وفي هذا السياق عمل الرئيس دونالد ترامب على تحقيق مصالح الاحتلال الإسرائيلي المخالفة للقرارات والقوانين الدولية بصورة مباشرة، فتبين ما سمي بصفقة القرن، وتعمد فرض الخطوات الإجرائية لها، وأبرزها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، والاعتراف بسيادة الاحتلال الإسرائيلي على هضبة الجولان المحتلة، ومحاولة إعطاء مشروعية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ولعل أخطر خطوة قام بها هي دفع الدول العربية لتطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي دون أي تنازلات يفترض أن يقدمها الاحتلال كاستحقاقات مرتبطة بعملية السلام.[1]

إن الهدف الرئيس لتبني ما يسمي بصفقة القرن هو خدمة أهداف واضحة للشخصيات القائمة عليها وبالتحديد دونالد ترامب الذي يواجه محاكمة داخل الكونغرس الأمريكي بتهمة إساءة استغلال السلطة وعرقلة العدالة، ولذا أعلن عن هاته الصفقة حتى يتمكن من تشتيت الاهتمام الشعبي بمحاكمته داخل الكونغرس، ويضمن وقوف اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة إلى جانبه بهذه الأوقات العصيبة بالنسبة له والأهم من ذلك بالنسبة لترامب في علاقته مع اللوبي اليهودي المتشدد في الولايات المتحدة هو تمويل ودعم حملته الانتخابية من قبل شخصيات مثل الملياردير شيلدون إديلسون الذي ليس مصادفة أن يكون مقعده الأقرب إلى ترامب وقت إعلان خطته.[2]

1-دوافع تطبيع الأنظمة السياسية العربية مع إسرائيل:

- الاستجابة للضغوط الأميركية والخوف من غضبة إدارة الرئيس ترامب التي تحتاج إلى إنجازات سياسية في الحملة الانتخابية.
- الرغبة في تأكيد تناسق سياسات هذه الحكومات مع السياسة الأميركية
- بخصوص العلاقة مع إسرائيل، وأنها لا تقف في الخط المعادي لها.

[1] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق، ص ص 4، 5.

[2] – مركز الجزيرة للدراسات، **صفقة القرن: اقتلاع ركائز حل الدولتين**، تقدير موقف، الدوحة :2020، ص 02.

- السعي لتوفير غطاء أمريكي إسرائيلي لحماية حكومات الخليج مما يقال عنه
- الخطر الإيراني باعتباره خطراً مشتركاً عليها وعلى إسرائيل.
- استثمار التحالف الإقليمي مع إسرائيل لمواجهة تنامي القوة والنفوذ التركيين في المنطقة.
- تطوير دور هذه الدول في المنطقة في ظل تنامي دور قوى إقليمية وعربية أخرى صاعدة ربما تزاحمها المكانة، فأرادت أن تضمن الدعم الأميركي لها على حساب الآخرين.
- التخلص من عقدة العامل الفلسطيني في صناعة السلام مع العرب وإنهاء المبادرة العربية وعزل الشق الفلسطيني في العلاقات العربية مع إسرائيل.
- كسر العزلة التي تعاني منها إسرائيل في المنطقة، والتي لم تسهم اتفاقات السلام مع كل من مصر والأردن بالتخفيف منها.
- الانتقال من علاقات السلام مقابل الأرض إلى علاقات السلام مقابل السلام، أو من السلام السياسي بثمنه اللازم إلى السلام الاقتصادي والسياحي الذي يدر على إسرائيل منافع ومكاسب، ويهمّش الفلسطينيين ومطالبهم.
- إضعاف الدعم لأي تحرك فلسطيني عسكري أو شعبي أو سياسي أو قانوني ضد الاحتلال الإسرائيلي من قبل الشعب الفلسطيني، بالتحييد التامّ لعدد من الدول العربية.
- تعزيز تحالفات إسرائيل ضد إيران وسياساتها الطامحة في الإقليم، بوصفها عدوا مشتركا لها ولهذه الدول حسب تقديرها.
- اختراق العالم العربي وموقفه الموحد من مفهوم السلام الشامل، واعتبار هذا التطبيع مدخلا جديدا لاختراق آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي بما يحقق محاصرة القضية الفلسطينية وإفقادها أهميتها العربية والدولية.[1]

أ–موقف تركيا من التطبيع العربي الإسرائيلي (صفقة القرن):

لقد كان الموقف التركي من موجة التطبيع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة، وصفقة القرن بصفة عامة موقف ترقب يحمل استعداد الرفض والمواجهة، ولعل هذا ما جعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يصرح: "من المهم بالنسبة لنا رؤية من سينخرط في هذه الخطة ودورهم فيها، هناك

[1] – جواد الحمد، **مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، 2020، ص ص 79، 80.

بعض الأقاويل، لكن لا نعلم مدى جديتها، كما يتعين النظر كيف ستتحرك الدول مثل الإمارات، السعودية، البحرين ومصر، وماهو الموقف الذي ستتخذه الأردن؟ وسنواصل القيام بما نراه صوابا، ومساعدة الأشقاء الفلسطينيين " عموما يفهم من تصريح اردوغان بأن تركيا في البداية اكتفت بسياسة "**أنظر وانتظر**" في موقفها من التطبيع.

إن مواقف كل من السعودية، الإمارات ومصر من صفقة القرن جعلت أردوغان يستشعر بالخطر من ترتيبات إقليمية تستهدف تركيا، خصوصا مع وجود ملامح رؤية أمريكية جديدة في شمال سوريا تستند إلى إنشاء قوة من وحدات الحماية الكردية على حدود تركيا، كما أن ترافق معطيات صفقة القرن مع ملامح تشكل محور تطبيع عربي إسرائيلي كان أمرا واضحا وجليا منذ زيارة ترامب للسعودية، وقد جعل هذا المحور الأولوية الأولى له هو مواجهة إيران، فيما تراجعت مجموعة من الدول العربية حتى عن الحديث عن الحقوق الفلسطينية، وقد جاء هذا التطبيع الذي تمارس فيه دولة الاحتلال إرهابها تجاه الفلسطينيين، وعند هاته النقطة نجد أن تركيا هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي عارضت وبشدة الأعمال العدوانية التي قامت بها إسرائيل بالشعب الفلسطيني الأبي، بينما صمتت دول عربية كثيرة ، وقد أدى هذا الدور التركي الريادي إلى إحراج هذه الدول، عموما يمكن القول أن الموقف التركي شكل عقبة أمام سهولة تمرير بقية الدول الإقليمية للصفقة التي أرادتها الإدارة الأمريكية وهو ما وضع تركيا في مواجهة محتملة مع الدول المؤيدة.[1]

المطلب الثاني: الرفض العربي للدور الإقليمي التركي في المنطقة

وكما أشرنا سابقا تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والتشبث به سياسيا واقتصاديا وحضاريا، واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضرية العربية والإسلامية، وجدت نفسها بين جدلية استيعاب ضرورة تطوير علاقاتها الخارجية بما يتجاوز التوجه التقليدي نحو الغرب وخصوصا مع محيطها العربي والإسلامي، واستبعاد تقمصها دور شرطي الغرب، حيث أن هذا الدور شرذم اهتمامها ببنيتها الداخلية التي عاشت اضطرابات سياسية على شاكلة انقلابات عسكرية منذ إعلان الجمهورية التركية سنة 1923 وإلى غاية مرحلة التسعينيات، أي عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، وكذا في ادراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسيا مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي، وباتت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع

[1] – محمود سمير الرنتيسي، **مشروع صفقة القرن وموقف تركيا منه**، مجلة رؤية تركيا، العدد 7، 2018، ص ص 155، 158.

التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الاستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله دورا تابعا و ضعيفا.[1]

فكانت البدايات الأولى لهذا الدور مع الصراع العربي الإسرائيلي بحيث وقفت تركيا إلى الجانب العربي على حساب الإسرائيلي في حربي 1967، 1973 وكان هذا الموقف لإرضاء الجانب العربي للحصول على الدعم اللازم لها في المحافل الدولية والإقليمية، وكذا الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي كانت تتيحها لها الدول العربية خاصة النفطية منها في تلك الفترة، وتلى هذا الدور موقفها من الغزو الأمريكي للعراق حيث جاء موقف امتنع البرلمان التركي عن التصويت لفائدة انتشار القوات الأمريكية تمهيدا لفتح جبهة ثانية خلال غزوها للعراق 18، بل وسبق هذا القرار عقد ندوة مغلقة في أنقرة قبل الغزو في ديسمبر 2002 لخبراء من دول جوار العراق لبحث الوضع الاستراتيجي ومآلات الحرب في حال وقوعها 19 حيث حاول المسؤولون الأتراك ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية و إيران سميت مؤتمر دول جوار العراق 20 كانت لتركيا أسباب و دوافع أدت بها إلى اتخاذ هذا الموقف الذي جاء مطابقا للموقف العربي من احتلال العراق وموازنا للتأثير الإيراني المتصاعد في المنطقة العربية[2]، لتتوالى المواقف الإيجابية التركية تجاه العرب بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/05/31 حيث فجر هذا الاعتداء أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

بادرت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل وألغت ثلاث مناورات عسكرية معه، في الحين الذي راح فيه الرئيس التركي عبد الله غول يدين بشدة هذا الهجوم والذي عده خرقا للقوانين الدولية،[3] لكن أحداث الربيع العربي وضعت تركيا أمام امتحان صعب، بحيث شكلت تحديات كبيرة لمبادئ السياسة الخارجية التركية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كما كشفت عن التناقضات التي أصبحت تعيشها السياسة الخارجية التركية بعد عقد من الزمن، تناقضات بين المصالح والمبادئ، بين الأبعاد المعيارية والأبعاد الواقعية، فتارة نجد تركيا تقبل وتدعم، وتارة أخرى نجدها ترفض وتعارض وتتدخل عسكريا، إن هذا المنطق وبعد تطور الأزمة السورية والليبية، والكيفية التي انخرطت فيها تركيا في معالجة هذه القضايا وعن طريق استعمال القوة الصلبة جاء ينفي ما صرحه سابقا وزير

[1] –جمال منصر، **العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين – تقاطعات القيم والمصالح**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد1، 2014، ص9.

[2] – بوخاري محمد، **منطق المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية**، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد 04 – العدد 02، 2019، ص ص354 ، 359.

[3] – محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 43.

الخارجية السابق أحمد داود أوغلو أن "تركيا لديها الآن رؤية سياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز"، وأضاف أنه "يجب أن تتولى دور بلد يرسي النظام في كل تلك المناطق" وأن "تركيا لم تعد البلد الذي تصدر عنه ردود أفعال إزاء الأزمات وإنما يتابع الأزمات قبل ظهورها ويتدخل في الأزمات بفاعلية ويعطي شكلا لنظام المنطقة المحيطة به"، مما يفيد بالرغبة التركية بأن تلعب دورا محوريا في سياسات المنطقة.[1]

وإن الدور الذي لعبته تركيا في معالجة القضيتين الليبية والسورية جعل من الأوساط العربية ترفضه تنظر إليه بأنه الساعي إلى الهيمنة وإعادة إحياء أمجاد الدولة العثمانية، ولهذا تعالت الأصوات العربية الرافضة لهذا الدور السامي لتجسيد الوصاية التركية على بعض الدول العربية، ولهذا أصبح من العرب من ينظر إلى تدخل تركيا في القضية السورية على أنه أولا: انتهاك للإنسانية فهي تقتل وتفتك كل من يعارضها هناك، خصوصا الأكراد الذين عانوا من تعسف النظام السوري، ويعانون اليوم من التدخل العسكري التركي الذي سلط القوى المؤيدة لتركيا على الآخرين، وثانيا تدخل في شؤون داخلية لدولة أجنبية لا تعترف عمليا بسيادتها، أو أنها لا تحترم هذه السيادة، بل تعتبر نفسها أحق منها في تقرير مصيرها واختيار النظام السياسي الذي يحكمها.

وبات هناك من العرب من ينظر إلى تدخل تركيا في القضية الليبية بأنه لم يأت من أجل الأمن والاستقرار الليبيين، ولا من أجل تعزيز سيادة ليبيا على أرضها، أو دعم الديمقراطية الليبية والاقتصاد الليبي، أو السلطة الشرعية، ولا من أجل تعزيز الوحدة العربية، وإنما جاء لكي يكون لتركيا موضع قدم في العالم العربي تحاول من خلاله أن تستعيد هيمنتها على البلدان العربية التي تحررت من هذه الهيمنة قبل قرن من الزمن.[2]

عموما سعت تركيا بتوجهها الجديد وانفتاحها على المنطقة العربية إلى تحقيق سياستها الأوروبية من خلال أداء الدور الأمريكي وذلك بتسلم ملفات المنطقة بدلا عن القوى العظمى، مما جعل من هذا التوجه معاد في ثوب الصداقة، فهي بذلك تستغل العرب من خلال وقوفها إلى جانب قضاياهم الأساسية، مما جعلها تمارس نوع جديد من الوصاية والهيمنة لأجل تحسين وضعها في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي سواء من خلال الضغط على إسرائيل لتقديم المزيد لمصالح تركيا في

[1] –محمد سليمان الزواوي، **مثلث النفوذ الشرق أوسطي: السعودية، تركيا، إيران تفاعلات القوة الإقليمية بعد الربيع العربي**، دراسات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، ص 10.

[2] – حميد الكفائي، **لا للوصاية التركية والإيرانية على العرب**، أنظر الموقع: https://www.skynewsarabia.com/ تاريخ الاطلاع : 2021/04/17.

الملفين الأوروبي و الكردي، أو من خلال التقارب مع سوريا وإيران لإرسال إشارات إلى الاتحاد الأوروبي بأن لها خيارات لأحلاف إقليمية بديلة[1]، هو الأمر الذي لم تتقبله الأوساط العربية بل استشعرت بالخطر التركي مهددا لأمنها القومي، فكيف لا وتركيا التي تغلغلت في المنطقة العربية تدريجيا تحت شعار الوازع الديني المشترك، ومستغلة في ذلك غياب قوة إقليمية عربية في المنطقة، فكانت جل تدخلاتها في شؤون المنطقة وقضاياها في البداية على شاكلة القوة الناعمة، فتراوح تدخلها بين الدعم المعنوي والمادي، ليتحول بعد ذلك تدخلها من الهامش إلى المركز، بل وأصبحت الدولة رقم واحد في المنطقة وراح تدخلها يؤخذ شاكلة القوة الصلبة عن طريق التدخل العسكرية في كل من سوريا وليبيا وهو الأمر الذي أصبح مرفوض وغير مرحبا بيه، بل وزاد في اتساع الهوة بين تركيا والعديد من الدول العربية، خاصة الإمارات، السعودية ومصر.

المطلب الثالث: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل تنامي دور القوى الأخرى في المنطقة.

إن صراع القوى داخل الإقليم يتمحور حول عدة جوانب هي: حفاظ الدول على حدودها وتماسكها الوطني، الحفاظ على الهوية الوطنية التي يلتف حولها الشعوب سواء كانت أيديولوجية أو دينية أو عرقية، أيضا من حيث إطار التحالفات الجديدة وتكوين محاور إقليمية وأخرى مضادة، كل هذه الجوانب تعد بمثابة العوامل المحفزة للصراع في المنطقة قبل ثورات "الربيع العربي" وبعده على السواء[2]، وفي هذا الإطار يعد إقليم الشرق الأوسط من بين الأكثر الأقاليم في العالم الذي شهدت دوله اضطرابات سياسية، وهزات اقتصادية، وتصدعات اجتماعية وعقائدية، إذ توضح الأرقام الصادرة عن قواعد بيانات الصراعات2011-2016 هذه الحقيقة بجاء، فعلى الرغم من أن سكانه لا يمثلون سوى 8 % فقط من إجمالي سكان العالم، فإن67%من قتلى الصراعات تقع في هذه المنطقة، التي يوجد بها حوالي 43% من إجمالي النازحين في العالم، ويقع بها 50% من إجمالي الهجمات الإرهابية في العالم، ويسقط خلالها حوالي 60%من إجمالي ضحايا إرهاب في العالم.

وفي السياق تعددت وتباينت العوامل التي تسببت في حالة عدم الاستقرار هذا الإقليم، إذ يتصل بعضها باستمرار الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها بعض الدول الرئيسية في

[1] – بوخاري محمد، مرجع سابق، ص 364.

[2] – محمد رمضان أبو شعيشع، **ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط**، دراسات، المركز العربي للبحوث والدراسات، أنظر الموقع : http://www.acrseg.org/40684 تاريخ الاطلاع : 2021/04/21.

المنطقة، وبين التحالفات الرئيسية القائمة في المنطقة، ممثلة في التحالف الشيعي بقيادة إيران وحلفائها من الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية، والتحالف القطري-التركي، بالإضافة إلى تحالف دول الرباعية العربية، والتي تضم المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر.[1]

إن الأحداث السياسية التي شهدها هذا الإقليم خاصة في فترة ما يسمى بـ: بثورات الربيع العربي وتطور الأزمتين السورية، والليبية، ناهيك عن تمدد القضية الكردية، نجده قد فسح المجال واسعا لسعي القوى الإقليمية ممثلة في كل من، إيران، روسيا، وإسرائيل، وبعض الدول العربية على غرار السعودية، مصر، الإمارات إلى مسعى فرض منطق النفوذ والسيطرة على المنطقة، وذلك على النحو التالي:

1-إيران:

إن ما تتميز به إيران من تطور علمي وتكنولوجي ، جعلها تطمح لأن تكون مطلع سنة 2025 الدولة المركزية الأولى في منطقة الشرق الأوسط، كيف لا وإنتاجها العلمي يتضاعف كل ثلاث سنوات، ففي سنة 2010 مثلا احتلت المرتبة الأولى عالميا في البحوث العلمية المحكمة والمنشورة وبفارق عن الدولة التي تليها مباشرة اليابان بـ: 12000 بحث ، فإيران تعتمد على استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحادثة في اختلالات التوازن المستمرة التي تشهدها المنطقة .[2]

إن المتتبع للشؤون الشرق الأوسطية اليوم يلاحظ صدام إرادات إيراني- تركي على القيادة الإقليمية، إذ يملك كلا البلدين نظريا أفضل الفرص للصراع على الزعامة الإقليمية، بحيث وفي هذا الصدد تتجه إيران تاريخيا إلى التمدد نحو الغرب أي العراق وبلاد الشام نزولا إلى مصر في أقصى تمددها، فضلا عن نفوذها في الخليج العربي الذي كان ومنذ فترة طويلة فضاء واسعا لتمددها الإقليمي، وإلا كيف نفسر تواجدها في القضايا العالقة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بصفة

[1] -حسام إبراهيم وآخرون، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018-2019**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1، 2018 -2019، ص 4.

[2] - مازن جبور، **إيران وإعادة الهيكلة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث "الربيع العربي"**، مجلة مدارات إيرانية، العدد السابع، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية -برلين-ألمانيا، مارس 2020، ص 90.

عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة (ثروات الربيع العربي، القضية السورية، القضية الليبية)، عموما إن طموحات ايران الإقليمية تسمو إلى تحقيق الأهداف الأتية :[1]

- استغلال ما تملكه دول المنطقة من موارد لاسيما الموارد المائية والموارد الطاقوية.
- التحكم في طرق التجارة والمواصلات.
- الدفاع عن الحدود من خارجها وليس من داخلها.

2-إسرائيل:

.... إسرائيل من كيان دخيل، محتل غاشم، مغتصب للسيادة الفلسطينية، إلى دولة رائدة عسكريا، بل و أصبح نفوذها يتعدى حجمها الديمغرافي ودورها الإقليمي، وبل وزاد الدعم الدبلوماسي والعسكري الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية من تمدد نفوذها الإقليمي في المنطقة[2]، ولقد صاحب هذا الدعم والتمدد استغلالها للضعف الذي تتخبط فيه دول الخليج والمنطقة بعد الربيع العرب ، بل وعملت في هذا الصدد على استغلال الفرص، وذلك بإضعاف وتحييد الجار السوري واللبناني من أي محاولة لتهديد أمنه باستباقه للضربات الجوية والاغتيالات كما هي عادة الكيان ، ثم الاستفراد بالفلسطينيين وتقليم أضافر المقاومة في غزة واستكمال الهيمنة على القدس، بحيث حولتها عاصمة للكيان، ومن ثمة شرعت في ضم أراضي الضفة الغربية ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، ضف إلى ذلك فقد استغلت بعض الدول العربية وعقدت معها اتفاقيات سلام على غرار كل من: الإمارات والبحرين والمغرب والسودان وفي انتظار البقية.[3]

ليستمر التمدد والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة وذلك عقب اتفاق وقعته إسرائيل واليونان وقبرص في 2 يناير 2020، اتفاقا لبناء خط أنابيب تحت البحر لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية في شرق المتوسط إلى أوروبا والذي قد يقلل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، هذا الاتفاق أثار غضب تركيا لأنه جاء ليحقق توازن جيوسياسي جديد في المنطقة يمنع تركيا من تحقيق

[1] – مازن جبور، مرجع سابق، ص 90.

[2] –كمال طربيه، **إسرائيل: القوى الأولى في الإقليم، مونت كارلوالدولية**، أنظر الموقع : https://www.mc-doualiya.com/ تاريخ الاطلاع : 2021/04/26.

[3] –أحمد براو، **الصراع الإقليمي في المنطقة العربية بين إيران وإسرائيل وتركيا**، أنظر الموقع: https://italiatelegraph.com/news-60548 تاريخ الاطلاع: 2021/04/25.

مساعيها للهيمنة على غاز المتوسط ومن ثم التحكم في أمن الطاقة لدول شرق المتوسط وكذلك دول الاتحاد الأوروبي.[1]

عموما تسعى إسرائيل الآن إلى تعزيز مكانتها الدولية، وإضفاء قدر أكبر من المشروعية على وجودها الإقليمي، وخير دليل على ذلك هو ترشحها للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة من 2019-2020، كما أنها تسير لهذا الهدف من خلال خطة مرسومة ومدروسة ليست على ما يبدو وليدة الصدفة، وإنما تم التحضير لها منذ عدة سنوات، فنجدها تسعى للتغلغل في القارة الإفريقية، وكسر الدعم الأفريقي التاريخي للقضية الفلسطينية، وكذلك سعيها لاستعادة وضعها عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى مشاركتها في تجمعات إقليمية.

باتت إسرائيل اليوم قوة لا يستهان بها في منطقة الشرق الأوسط، بل ومن خلال دعم ترامب لها لحماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وما حققته من تمدد في نفوذها الإقليمي خاصة بعد عقد ما يسمي باتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية جعلها هذا تتطلع لأن تكون الدولة الريادية والقيادية في المنطقة، أكيد هذا الذي لن تقبله العديد الوحدات الدولية الفاعلة والبارزة في منطقة على غرار كل من تركيا، إيران وروسيا، لأن إسرائيل باتت تزاحمهم وتهدد مصالحهم الوطنية.

3-القوى العربية الصاعدة:

شهدت الأعوام الأخيرة تناميا واضحا لأدوار الدول العربية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتحديدا الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر، حيث نجحت كل من الإمارات والسعودية في إيجاد تسوية سلمية للصراع الإثيوبي- الإريتري ، بالإضافة إلى قيام كل من السعودية والكويت ومصر والإمارات بالمشاركة في جهود إعادة الاعتمار في دول الصراعات، خاصة العراق وسوريا، وليبيا، بحيث ترنو هاته الدول العربية إلى تفعيل دورها الإقليمي في قضايا المنطقة، وبالتحديد القضية السورية والقضية الليبية بما لا يدع الشك بأنه من خلال هذه الأدوار تسعى هاته الوحدات الدولية العربية إلى مواجهة قطع طريق النفوذ والتغلغل الإيراني والتركي في المنطقة.

أ-مصر:

مصر وبالرغم ما تمتلكه من مقومات القوة سواء الاقتصادية أو البشرية نجدها قد وقعت بين جدلية المقومات وانفلات الدور، فمصر سابقا ألهيت داخليا بدوامة مشكلات داخلية ثبطت أدوارها

[1] - ريم عبد المجيد، **اتفاق شرق المتوسط .. الدلالات والتداعيات على تركيا**، تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، أنظر الموقع: http://www.acrseg.org/41455 تاريخ الاطلاع: 2021/04/24.

الإقليمية وحتى الدولية، إن إلهاء مصر داخليا يبعث الشك لدى صانع القرار المصري بأن هناك من يريد إبعاد مصر عن الدائرة الشرق الأوسطية وغيرها من الدوائر الأخرى، الأمر الذي جعل وسيجعل الساسة المصريين اليوم يسعون لتجاوز الصراعات السياسية الداخلية والانطلاق من بيئة سياسية تشهد حاليا نوعا من الاستقرار السياسي لتبنيي استراتيجية متناغمة ومتكاملة ستجعل من مصر دولة محورية على الصعيد الإقليمي والدولي، بحيث وبعد انتخاب وزير الدفاع الأسبق عبد الفتاح السيسي رئيسا للجمهورية المصرية، أصبح لمصر رؤية وهدف وسياسة خارجية متزنة تعي الكثير من المصالح المصرية جيدا سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، وبالتالي تم إعادة رسم خرائط الأعداء والأصدقاء، وتكوين تحالفات واتخاذ مواقف دقيقة إزاء أزمات وقضايا الإقليم الشرق أوسطى[1]، ففي القضية الليبية دعت مصر الأطراف المتنازعة إلى حل سلمي للأزمة الليبية، هو حل مبني على مفاوضات متكافئة دون أية تدخلات خارجية، حيث كلل هذا المسعى بإيقاف إطلاق النار بشكل كامل، وإحباط كل المحاولات التركية للتقدم نحو الهلال النفطي الليبي، مما كان سيؤدي إلى وضع الثروات الليبية بشكل كامل تحت سيطرة أنقرة، وتكريس وجودها العسكري في ليبيا بشكل دائم.

إن تدخل مصر في القضية الليبية منع كل المحاولات التركية الهادفة إلى استنزاف استغلال موارد الطاقة التي تحوزها دولة ليبيا، لأن ذلك كان من شأنه أن يجعل من الوجود التركي في ليبيا بمثابة انتدابا يشكل تهديد صريحا للأمن القومي العربي بل ويضربه في الصميم.

أما تدخل مصر في القضية السورية فجاء لمواجهة التدخلات التركية العدوانية في والتي تفاقمت بشكل كبير عبر عدة عمليات عسكرية في شمال وشمال شرق سوريا، أهمها عملية (نبع السلام)، لذا كان التحرك المصري في منطقة شرق الفرات، بهدف ردم الهوة التي تكونت عبر السنوات الماضية بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية الكردية، وهذا أفضى إلى اتفاق مهم عام 2019، انتشرت بموجبه وحدات عسكرية سورية في مناطق التماس بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش التركي، وذلك برعاية مصرية وروسية.

إن تحركات مصر شرقي الفرات نتبع من رغبة القاهرة في الحفاظ على ثوابتها فيما يتعلق بالملف السوري، وتحديدا مبدأ وحدة الأراضي السورية، والحفاظ على السيادة السورية، يضاف إلى

[1] – محمد رمضان أبو شعيشع، مرجع سابق .

ذلك رغبة مصرية في مزيد من الضغط على أنقرة التي باتت مطامعها في سوريا مصدر قلق متزايد للقاهرة التي تقوم بشكل متزامن بمحاصرة هذه المطامع في ليبيا وشرقي المتوسط.[1]

إن تدخلات مصر في الملفين السوري والليبي لاقا ترحابا كبيرا، وإشادة من طرف وحدات دولية وأخرى إقليمية عربية وغير عربية، وبل وبات الدور الإقليمي المصري بمثابة تهديدا صريحا للمصالح الوطنية لقوى غير عربية في الإقليم لاسيما المنطقة العربية على غرار كل من تركيا، أيران، وروسيا، بل وأضحى يضيق الخناق على تمددهم وتوسعهم الإقليمي.

ب–السعودية:

بات الدور السعودي في منطقة الشرق الأوسط، دورا قيادي ومحوريا، بل وأصبح ينظر إلى هذا الدور باعتباره ضرورة ملحة من أجل مواجهة التدخلات الخارجية التي تعصف ببعض دول الإقليم، حيث أصبح يدرك الساسة السعوديين أن أي تأزم في الأوضاع الداخلية، أو أي تراجع في سيادة بعض الدول العربية، هو مرض في الجسد العربي بأكمله يجب التعامل معه عبر أدوات متنوعة، تستلزم توظيف القوة جنبا إلى جنب مع استغلال الدبلوماسية، وبالتوافق مع الشركاء الإقليميين في المنطقة لمواجهة التحديات المختلفة واستثمار الفرص المتاحة بأفضل شكل ممكن.

ولقد تجسد الدور الإقليمي السعودي في إعادة بناء الدول التي عانت على مدار السنوات الماضية، وهو ما تجلى بشكل واضح في سعي المملكة العربية السعودية نحو مساعدة العراق في تحقيق الاستقرار والتنمية، كما لم تتوانى المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدة للسورين سواء تعلق الأمر باللاجئين السورين، أو من خلال الاستثمار في سوريا بغية إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، هذا ولم تتوانى المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدة للدولة، بحيث حاولت انتشال ليبيا من أزماتها المتفاقمة، بل وأعلنت المملكة دعمها الكامل لجهود محاربة تنظيم داعش في ليبيا في إطار مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وهو الموقف السعودي الثابت تجاه دعم الدولة الليبية في المحافل الدولية المختلفة منذ اندلا ع الأزمة الليبية في عام 2011.[2]

إن مستقبل الدور الإقليمي التركي وفي ظل تنامي وصعود قوى إقليمية وازنة وذات دعم دولي وإقليمي مهيمن ومنافس على غرار كل من إسرائيل وايران، روسيا، مصر والسعودية سيفرض على

[1] –محمود منصور، **دور القاهرة الإقليمي والدولي... أوراق متعددة وزخم متزايد**، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أنظر الموقع : https://marsad.ecsstudies.com/47729/ تاريخ الإطلاع : 2021/04/30.

[2] – أحمد عبد العليم، **الدور السعودي في المنطقة.. دبلوماسية إدارة الأزمات**، العين الإخبارية، أنظر الموقع: https://al-ain.com/article/saudi-arabia-iran-region-crisis تاريخ الاطلاع: 2021/04/30.

تركيا إعادة ترتيب أوراقها تجاه قضايا وأزمات المنطقة، فهي اليوم مجبورة على عمل جدولة للصراعات بالمهادنة مع إسرائيل تارة، والتسخين مع إيران تارة أخرة ، خصوصا بعد تدهور المكانة التركية في إدارة الأزمة السورية في ظل وجود قوة دولية كروسيا، وإيران كقوة إقليمية، حيث أدى تردى الأوضاع الداخلية التركية – نتيجة الأعمال الإرهابية التي يشنها حزب العمال الكردستاني على النظام، ومحاولات الانقلاب العسكري على النظام التركي– إلى عرقلة استراتيجيتها في المنطقة بعض الشيء، إلا أن قدرة النظام التركي على التصدي وردع هذا الهجمات الداخلية كان عامل حافز للنظام في المضي قدما نحو الإقليم وملفات المنطقة، فعملت تركيا على إعادة تحالفاتها والتعديل من الوضع الراهن لمكانتها في غالبية ملفات المنطقة خاصة الأزمة السورية، فجاءت سياستها الجديدة نحو الهيمنة بالتمحور في سعيها إلى تأسيس تحالف مع الدول العربية السنية تحلم بقيادته والمساومة به مع إيران، وإسرائيل، ولكن ممارستها العدوانية في المنطقة العربية المتمثلة في دعمها لبعض الجماعات الإرهابية " كالإخوان المسلمين[1]، وخلافها مع السعودية ومناهضتها لموقف الإمارات العربية المتحدة من الأزمة الليبية التي تدعم حفتر، ومحاولاتها تهديد الأمن القومي المصري بإرسالها قوات عسكرية في ليبيا، ومحاولاتها تهديد أمن الطاقة المصري، وكذلك تهديد النفوذ المصري في البحر الأحمر، كل ذلك قد يربك حساباتها أكثر، وقد يكلفها خسارة مكانتها الإقليمية وحتى الدولية، خاصة في حالات تحالف القوى العربية مع إسرائيل ورسيا مما سيفرض عليها عزلة إقليمية ودولية.[2]

عموما إن المتغيرات الإقليمية ممثلة في صعود قوى عربية على غرار كل من مصر والسعودية، مع موجة التطبيع العربي– الإسرائيلي، وتنامي قوة ايران، وإسرائيل وتحالفاتها مع روسيا، قبرص واليونان حول بعض المسائل والقضايا، ومع الأسلوب البراغماتي (التدخل العسكري في مقابل تعظيم المصلحة الوطنية التركية) الذي أضحت تركيا تنهجه تجاه القضيتين السورية والليبية، ناهيك عن خلافها مع الدول العربية على غرار الإمارات، فإن مستقبل الدور التركي في المنطقة، وفي ظل المعطيات المذكور أعلاه لا سيما الأوضاع الداخلية يبقى يكتنفه الكثير من الغموض.

[1] – محمد رمضان أبو شعيشع، مرجع سابق.

[2] –ريم عبد المجيد ، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تحديات البيئة الدولية.

عادة ما تتسم البيئة الدولية بحالة من الفوضى واللاستقرار، فهي دائما بحاجة إلى نظام دولي يضبط نسيج التفاعلات بين الوحدات الدولية، وعادة ما يصاحب أي يتحول في البيئة الدولية تحولا في نمط وسلوك باقي الوحدات بشكل يجعلها تنسجم وتتكيف وتواكب تلك التغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية، وعليه سنحاول من خلال عناصر هذا البحث دراسة وتحليل تأثير البيئة الدولية على مستقبل الاستراتيجية التركية في المنطقة.

المطلب الأول: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل إدارة بايدن.

ساد طابع التعاون المشترك ماضي العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت العلاقات بين الطرفين ذات طابع استراتيجي بأبعادها الإقليمية والدولية، إذ حرصت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ استغلال الجمهورية التركية سنة 1923 على إضفاء طابع التعاون المشترك في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وذلك بما يتناسب والمصالح الوطنية لكلا البلدين، ونظرا لما تحوزه تركيا من إمكانات مادية وبشرية ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إليها بأنها دولة محورية وذات أهمية كبيرة بالنسبة لاستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، خاصة ما تعلق بوقف التهديد الروسي والإيراني لمصالحها والوطنية، وهو الأمر الذي جعل الجميع يطلق على تركيا آنذاك شرطي الغرب، ومن جهتها رأت تركيا في دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها سبيل لاستعادة أمجاد الدولة العثمانية، وطريقا نحو الاتحاد الأوروبي[1]، لتعرف العلاقات بين البلدين حالة من الثبات والاستقرار إلى غاية فترة أواخر عهد باراك أوباما، حيث شهدت العلاقات الأمريكية- التركية منعطفا جديدا لتبدأ نوعا من الخلافات تمحورت بالأساس في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم لوحدات الحماية الشعبية الكردية السورية التي لها علاقة بحزب العمال الكردستاني الذي بالأساس تم تصنيفه من قبل تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على أنه جماعة إرهابية.

ومع انتهاء فترة باراك أوباما ووصول ترامب إلى سدة الحكم آملت تركيا بأن تتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن شيء من ذاك لم يحدث، بل حذا ترامب نهج أوباما[2]، بحيث بقيت العلاقات الأمريكية -التركية في حالة توتر، بل وازدادت توترا عندما لم تستجب

[1] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مستقبل العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارة بايدن**، تقدير موقف، 2021، ص 3.

[2] – محمد حسين علي القاسم، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008–2018**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص ص 73 ،74.

أنقرة لمطالب واشنطن بالإفراج عن القس الأميركي أندرو برنسون، الذي سجنته السلطات التركية بتهمة الاتصال بتنظيمات إرهابية كردية، عموما وطوال أربع سنوات من ولاية الرئيس الأميركي السابق، لم تستطع تركيا إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن دعم الفصائل الكردية السورية، التي تقول أنقرة أنها ليست سوى فرع لحزب العمال الكردستاني، الذي يخوض حربا ضد الدولة التركية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، بل والأكثر من ذلك قبل أيام من نهاية ولاية ترامب عرضت الإدارة الأمريكية عقوبات على مؤسسة الصناعة العسكرية التركية على خلفية شراء تركيا منظومة الدفاع الجوي الروسية إس 400، ليستمر بعد ذلك مسلسل التشنج في العلاقات التركية-الأمريكية، بحيث شهدت توترا غير مسبوق لأن هاته الفترة تزامنت مع نهاية فترة حكم ترامب، وبداية الحملة الانتخابية لولاية رئاسية جديدة، وفي هذا الصدد استهل الديمقراطي جون بايدن حملته الانتخابية بمهاجمة تركيا ممثلة في رئيسها رجب طيب أردوغان، وذلك في شريط مسجل عقب مقابلته لعدد من كبار صحفيي النيويورك تايمز، حيث احتوى الشريط على تصريحات بالغة الحدة لبايدن بشأن تركيا، شجب فيها سياسات أردوغان، وقال:" **إن على الولايات المتحدة تعزيز اتصالاتها بقوى المعارضة التركية والعمل على الإطاحة بأردوغان**".[1]

وفي رد الجانب التركي على هاته التصريحات ذهبوا إلى فتح دفاتر الماضي، بحيث اتهموا جون بايدن، وباراك أوباما بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز/ يوليو 2016، وفي هذا السياق صرح وزير الداخلية التركي سليمان صويلو على قناة «خبر غلوبال» التلفزيونية قائلا: "إن من يقف خلف محاولة الانقلاب ليس فتح الله غولين وحسب، بل أميركا أيضا"، وفي اليوم التالي، وسع الوزير التركي دائرة الاتهام بحديث إلى صحيفة «حرييت»، بالقول: "من الواضح جليا أن واشنطن كانت وراء أحداث 15 تموز، وبناء على تعليماتهم، قام فتح الله غولين بتنفيذ المحاولة".

في رد على اتهامات صويلو القديمة الجديدة، صرح نيد برايس الناطق الحالي باسم وزارة الخارجية الأميركية قائلاً: إنها الاتهامات غير صحيحة، إذا كان من ضرورة للتوضيح، فإن الولايات المتحدة لم يكن لها أي علاقة بمحاولة الانقلاب عام 2016، وقد دانت في حينه المحاولة، ما خلا ذلك، فإن الاتهامات خاطئة ولا تليق بحليف في حلف شمال الأطلسي وشريك استراتيجي للولايات المتحدة مثل تركيا".

[1] – مركز الجزيرة للدراسات، **تحالف واشنطن وأنقرة: إما أزمة متجددة أو شراكة مستديمة**، تقدير موقف، الدوحة :2021، ص ص 2، 3.

-عموما لم تكن مواقف بايدن تجاه تركيا خلال حملته الانتخابية، أو بعد دخوله البيت الأبيض إيجابية، فقد توعد حكومة الرئيس أردوغان في أكثر من ملف، بل وأضحى يضع تركيا وروسيا وكوريا الشمالية في مقام الدول التي تحكمها أنظمة مستبدة، وفي السياق ذاته أبدى رغبته الشخصية، نية بلده العلنية في دعم المعارضة التركية لتغيير نظام الحكم فيها، وبل وتوعد تركيا أن تدفع ثمن الحصول على منظومة إس 400.[1]

عموما إن هناك مؤشرات قوية توحي بأن مستقبل العلاقات بين تركيا و الإدارة الأمريكية الجديدة ممثلة في جون بايدن تسير نحو نفق مظلم ، وهي سابقة لم تكن متوقعة إطلاقا في مسار العلاقة بين البلدين، بل ويبدو أن منطق تعظيم المصلحة الوطنية فرض سياق واقعي غير من نمط العلاقات بين الطرفين، بحيث أصبح كلاهما يركن للافتراض التالي: لا توجد صادقات دائمة، ولا توجد عدوات دائمة، إنما توجد مصالح قائمة ، ولعل هذا ما يفسر العدد الكبير من الملفات الشائكة التي أصبحت محل تقاطع العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على مستويات عدة ومجالات متعددة.

1-الملفات الشائكة بين تركيا والإدارة الأمريكية الجديدة:

أ-ملف فتح الله غولن:

كان ولا زال ملف عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية تسليم فتح غولن لتركيا من بين أهم الملفات الساخنة بين الدولتين ، بحيث شكل فكل مرة نقطة تقاطع في العلاقة بين البلدين، إذ يعد فتح الله كولن المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المتهمين في قضية محاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس التركي أردوغان كما أن تركيا صنفت الكيان الموازي الذي يزعمه غولن كمنظمة إرهابية، فإن تركيا طالبت أمريكا بتسليمه بعدما تم تقديم أدلة بإدانة غولن على تورطه بمحاولة الانقلاب، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكترث لأدلة تركيا، بل ولم تحرك ساكنا، وإزاء هذا الموقف الأمريكي تولدت الشكوك لدى الأتراك بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت تقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز 2016 ، بهذا عدا هذا الملف بداية أزمة سياسية حقيقية في العلاقة بين البلدين. [2]

[1] -محمود سمير الرنتيسي، **في عهد بايدن هل ينفذ وعيده الانتخابي أو يُقرّ بأهمية تركيا ومصالحها؟**، ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2020، ص ص 3، 4.

[2] - محمد حسين علي القاسم، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

ب–ملف شراء منظومة صواريخ إس–400:

إن افتقار تركيا إلى منظومة دفاعية لحماية حدودها وأراضيها، ونظرا لتأثرها بتداعيات الأزمة السورية قبل أن تنخرط فيها عسكريا لاحقا، ومع احتمال تعرضها لهجمات صاروخية دون أن تمتلك القدرة الذاتية على مكافحتها ، لجأت تركيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها حليفها الأول في حلف الناتو لشراء منظومة دفاعية لتأمين حدودها الإقليمية، غير أنها فشلت في ذلك، مما دفعها للبحث عن بدائل خارج الناتو عام 2013، إذ اتفقت تركيا مع الصين لشراء منظومة دفاعية، إلا أنها تراجعت عن الأمر تحت ضغط الناتو، لكنها بعد سنوات من الانتظار وفقدان الأمل من الحلفاء توصلت لاتفاق مع روسيا بخصوص منظومة إس400، بحيث بدأت تركيا في استلامها شهر يوليو 2019[1]، وبهذا عدت صفقة منظومة S400 الدفاعية الروسية حاليا تحديا حقيقيا للعلاقات التركية–الأمريكية، كيف لا وثمة إدراك وقناعة أمريكية بأن هاته المنظومة في حال تشغيلها مستقبلا، قادرة تماما على اختراق أسرار الأنظمة الإلكترونية التي تحملها الطائرة الأمريكية الخفية من الجيل الجديد «إف– 35» فضلا عن ذلك، فإن قيام عضو في الحلف الأطلسي بالتزود بأسلحة وعتاد تكنولوجي متطور، روسي الصنع، محل تنديد مبدئي أميركي. ولذا، فإن الصفقة التركية–الروسية المشار إليها تدخل في نطاق القانون الأميركي المسمى: مواجهة أعداء أميركا من خلال العقوبات التي صوت عليها الكونغرس الأميركي في 15 يونيو (حزيران) عام 2017.[2]

وبالفعل وفي 14 ديسمبر عام 2020 فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على هيئة الصناعات التركية، وأدرجت اسم مستشار الصناعات الدفاعية بالرئاسة التركية، إسماعيل دمير، وثلاثة مسؤولين في الهيئة في قائمة العقوبات، كما تضمنت العقوبات أيضا حظر أي قروض من المؤسسات المالية الأمريكية، وحظر تراخيص التصدير الأمريكية، وأعلن البيت الأبيض تعليق مشاركة تركيا في تطوير برنامج مقاتات إف–35، فضاً عن إمكانية عدم بيعه لها. ولم تدفع هذه العقوبات تركيا إلى التراجع عن الصفقة.

إن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة بايدن لم يتغير، وفي هذا الصدد أعلن المتحدث باسم البنتاغون جون كربي، في 5 فبراير/شباط رغبة إدارة بايدن في تخلي تركيا عن صواريخ إس–

[1] – سعيد الحاج، **خيارات تركيا بخصوص منظومة إس400**، أنظر الموقع: https://saidelhaj.com/artical/ تاريخ الاطلاع : 2021/04/29.

[2] – ديديه بيون، **العلاقات الأميركية . التركية في ظل إدارة بايدن**، أنظر الموقع: https://aawsat.com/home/article تاريخ الاطلاع: 2021/04/29.

400 ، وأن ذلك لا يتوافق مع التزاماتها بوصفها حليف للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وهذا ما يرشح إمكانية زيادة التوتر بن البلدين على خلفية الصفقة، ولا سيما مع تصريحات بايدن أمام مؤتمر ميونيخ للأمن، إذ تعهد بايدن بعودة التحالف بن ضفي الأطلسي، إذ إن عودة واشنطن إلى إحياء الحلف ودوره يعي فرض مزيد من العقوبات والمحاسبة على أنقرة نتيجة الصفقة التي صرحت واشنطن منذ البداية بتهديدها للمنظومة الدفاعية للحلف، ما لم تستجب أنقرة للمطالب الأمريكية؛ بوقفها، أو المباشرة في مفاوضات لإيجاد حل لهذه القضية وللبدء بتحسن العلاقات بينهما.[1]

ج–ملف الدعم الأمريكي للتيارات الكردية:

يعتبر هذا الملف من بين أهم الملفات الشائكة التي زادت في اتساع الهوة في العلاقة بين الإدارة الأمريكية الجديدة وتركيا، إذ تعتبر تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري امتدادا لمنظمة العمال الكردستانية التي تصنفها تركيا كيانا "إرهابيا"، في حن تدعمه الإدارة الأمريكية سياسيا وعسكريا، وقد عبرت الخارجية الأمريكية في أكثر من مرة عن قلقها من التدخل التركي في شمال سوريا وصرحت بضرورة وقف العمليات ضد الوحدات الكردية هناك، واتهمت تركيا والفصائل السورية التي تدعمها باستهداف المدنيين الأكراد.[2]

إن هذا الدعم الأمريكي للأكراد كانت له نتائج سلبية ووخيمة ، بل و عمقت جراح العلاقة بين البلدين، بحيث ونظير هذا الدعم أقدم المتمردين الأكراد على توجيه ضربات موجعة ضد الحكومة التركية، وذلك على اثر هجمات إرهابية راح ضحيتها 13 مواطن تركي أعدموا ميدانيا على يد حزب العمال الكردستاني في منطقة غارا بالعراق بعد احتجاز دام أكثر من أربع سنوات، إن هاته الأحداث أثارت غضب الرئاسة التركية، ودفعت الرئيس أردوغان إلى توجيه انتقادات حاد للولايات المتحدة طالب منها عدم الاستمرار في دعم الأكراد، وفي محاولة لاحتواء الغضب التركي قدم وزير الخارجية الأمريكي تعازيه لنظره التركي في أول مكالمة جمعت الوزيرين، وذكر أن موقع من أحداث إرهابية يتحمله بالدرجة الأولى خزب العمل الكردستاني.[3]

---

[1] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مستقبل العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارة بايدن**، مرجع سابق، ص ص 09، 10.

[2] – كرم سعيد، **التوترات المحتملة بين أنقرة وواشنطن بعد فوز "بايدن"**، أنظر الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item تاريخ الاطلاع: 2021/04/30.

[3] – مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مستقبل العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارة بايدن**، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

عموما إن ملف الدعم الأمريكي للكرد مرشحا لأن يكون أحد أهم القضايا الخلافية في المرحلة المقبلة بين "أردوغان" و"بايدن"، فبينما يدعم الأول إقامة "حكم ذاتي" للوحدات الكردية شمال سوريا، يعارض الثاني الكيانات الكردية ويصفها بالإرهابية.

د–ملف التمدد التركي الإقليمي:

إن فاعلية الدور الإقليمي التركي ، أصبح من يقلق ويثير حفيظة القوى الدولية الإقليمية، بل وبات مهددا لمصالحهم الوطنية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الاتفاق الروسي- التركي حول شراء منظومة دفاع أس 400، وفي هذا الصدد أضحى بايدن يناهض خطط تركيا التوسعية في سوريا والعراق وشمال إفريقيا، كما اتهم أردوغان بتأجيج النزاع في القوقاز، وطالب في مطلع أكتوبر الماضي تركيا بالبقاء بعيدا عن الصراع في ناغورنو كاراباخ، كما طالب بايدن في وقت سابق بضرورة استبعاد أنقرة من أي جهود دبلوماسية في الحرب الدائرة بين أرمينيا وأذربيجان، وهو ما دفع الناطق باسم الرئاسة التركية "إبراهيم قالن" لاتهام بايدن بـ "الاستسلام للوبي الأرميني"، في المقابل، أعلن الرئيس المنتخب في أكثر من مرة استياءه من عمليات التنقيب غير القانونية التي تقوم بها تركيا شرق المتوسط قبالة سواحل قبرص واليونان، وهو ما أثارة قلق أنقرة، وخاصة أن بايدن أصبح يطالب تركيا وفي كل مرة بالكف عن الأعمال العدوانية الاستفزازية في منطقة المتوسط ضد اليونان.[1]

إن هذا تصادم بين الإرادة السياسية الأمريكية والرغبة التركية في التوسع والمزيد من بسط السيطرة والنفوذ في منطقة المتوسط، أصبح يلوح هو الأخر للأفق في زيادة تأزم العلاقات السياسية بين البلدين.

هـ–ملف التقارب التركي–الروسي:

شكل السعي التركي إلى نسج إطار مصلحي مع روسيا لتعزيز مساحات حركتها خارج الدوائر المغلقة التي تفرضها عليها علاقتها بواشنطن ودول الحلف، خاصة في ظل طموحها الإقليمي لتعزيز مكانتها الجيوبوليتيكية وحضورها الأفرو-آسيوي، أحد مساحات التوتر والخلاف بين أنقرة وواشنطن، نظرا لتعارض هذا التقارب مع المصالح الأمريكية-الأطلسية، وبرز ذلك من خلال تباين الرؤى حول الملفات الإقليمية على غرار الأزمة السورية والليبية، هذا فضلا عن الشراكات الاقتصادية مع روسيا في مجال الطاقة كمشروع "تركستريم" لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وجنوب شرق أوروبا عبر البحر الأسود متجاوزا أوكرانيا، واحتلت روسيا عام 2019 المرتبة الأولى في توريد الغاز إلى تركيا، وهو

[1] – كرم سعيد، مرجع سابق.

أمر من شأنه تقليص تأثير العقوبات الغربية على روسيا، وتعزيز وفوراتها المالية، هذا بالإضافة إلى التعاون المحتمل في مجال الفضاء الذي يثير التوترات أيضا مع واشنطن، وأخيرا وليس آخرا تعزيز أطر التعاون العسكري من خلال شراء أنقرة منظومة الدفاع الروسية (إس-400) التي من شأنها كشف أسرار المنظومات التسليحية الغربية لموسكو، بما يخولها منافسة واشنطن بسوق السلاح العالمي، بعدما احتلت المرتبة الثانية عالميا في تصدير الأسلحة، حسب معهد استكهولم لبحوث السلام، فضلا عن تعزيز الوفرة المالية عبر تلك الصفقة التي بلغت نحو 2.5 مليار دولار.[1]

عموما إن هذا التقارب التركي-الروسي لقد أثار حفيظة الإدارة الأمريكية الجديدة بحيث أضحى بايدن ينظر إلى هذا التقارب بأنه يشكل خطرا وتهديدا صريحا للمصالح الأمريكية في المنطقة، بل ويتيح الفرصة للروس من أجل استعادة الأمجاد بالمزيد من التوسع والسيطرة وبسط النفوذ في المناطق التي تزخر بالموارد الأولية، ومن ثمة عدا بايدن سياسة تركيا اتجاه بلده بانها عدائية وجب إعادة النظر فيها من قبل الأتراك.

و-ملف اعتراف بايدن بالإبادة الجماعية بحق الأرمن:

اعترف الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم24 أبريل/ نسان 2021 بأن مذبحة الأرمن التي ارتكبت على يد الإمبراطورية العثمانية في عام 1915، والتي راح ضحيتها 1.5 مليون أرميني، بأنها كانت "إبادة جماعية"، وهو تصريح تصنيف تجنبه سابقوه من رؤساء البيت الأبيض ولفترة طويلة من الزمان، وذلك حفاظا على العلاجات الثنائية بين البلدين، وحسب صحيفة واشنطن بوست إن إقرار بايدن بهذا القرار يأتي بعد حملة ضغط مطولة قام بها أعضاء في الكونغرس وجماعات أمريكية أرمينية، تحرص على استخدام البيت الأبيض لهذا المصطلح، وفي الجهة المقابلة ندد واستنكر الأتراك هذا الإقرار، بحيث انتقدوا وبشدة قرار الرئيس الأمريكي وقالوا إنه ليس له أي أساس قانوني "وسيفتح جرحا عميقا" في العلاقات الثنائية بين البلدين ، في حين علقت وزارة الخارجية التركية قائلتا "هذا البيان الأمريكي الذي يشوه الحقائق التاريخية لن يقبله ضمير الشعب التركي وسوف يفتح جرحا عميقا يقوض الصداقة والثقة المتبادلة بيننا"، وأضافت أنها ترفض وتستنكر البيان "بأشد العبارات".

ومن جهته أعرب وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو عن امتعاضه من قرار الرئيس الأمريكي، حيث علق قائلا: "اعتراف الرئيس الأمريكي جو بايدن يستند فقط إلى الشعبوية"،

[1] - مهاب عادل ، **مأزق "إس-400": المسارات المحتملة لعلاقة تركيا مع إدارة بايدن**، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، أنظر الموقع : https://futureuae.com/ تاريخ الاطلاع :2021/04/30.

وأضاف على صفحته الشخصية عبر موقع التواصل الاجتماعي "إن الكلمات لا يمكن أن تغير التاريخ أو تعيد كتابته" وأضاف: "ليس لدينا ما نتعلمه من أي شخص فيما يتعلق بماضينا الانتهازية السياسية هي أكبر خيانة للسلام والعدالة".[1]

عموما زاد هذا من الملف من حدة الخلاف السياسي في العلاقة بين البلدين، بل هو مرشح في المستقبل القريب ليزيد من تأزم العلاقة بين الجانبين وقد يقودها إلى طريق مسدود.

عموما ومن خلا ما تقدم ينتظر العلاقة بين أنقرة والإدارة الأمريكية الجديدة عدد من الملفات التي تحمل طابعا خلافيا، إذ يتبنى بايدن مواقف مناهضة لتركيا في شمال سوريا والعراق فضلًا عن موقفه الرافض للتحرشات التركية قبالة سواحل قبرص واليونان في شرق المتوسط، حيث أشار في تصريحات له قبيل الاقتراع الرئاسي إلى إمكانية التعاون مع حلفاء واشنطن لعزل تركيا في المتوسط بسبب مناوشاتها شرق المتوسط، وتدخلها في الشأن الليبي. كما أنه من الداعين لاعتماد مصطلح "الإبادة الجماعية" بحق الأرمن.

في هذا السياق فإن العلاقات بين أنقرة وواشنطن قد تشهد تراجعا في التفاهمات، وربما تتجه نحو مزيد من التأزم خاصة بعد اعتراف الرئيس الأمريكي بالإبادة الجماعية في حق 1.5 مليون أرميني من قبل الإمبراطورية العثمانية، ضف إلى ذلك تنامي نفوذ الحزب الديمقراطي في الكونجرس، إذ يبدو بايدن وقطاع واسع من الديمقراطيين بالإضافة إلى نخب جمهورية كانت تسأم سلوك ترامب، أكثر ميلا للجم السلوكيات العدائية لتركيا في شمال سوريا، فضلا عن أنها أكثر تعاطفا مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، وأكثر اقتناعا بضرورة فرض عقوبات على تركيا، على صعيد ذي شأن، فإن الرئيس المنتخب "جون بايدن" بدا أكثر توبيخا للممارسات غير الديمقراطية التي ينتهجها أردوغان في الداخل، وبخاصة انتهاكات حرية الصحافة، وقانون وسائل التواصل الاجتماعي.[2]

المطلب الثاني: مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي

دخلت العلاقات التركية مع الدول الأوروبية الغربية المنطوية تحت لواء الاتحاد لأوروبي مرحلة جديدة، مرحلة غير مسبوقة من التقاطعات جراء الخلفات والتوترات والتشنجات على مستويات عدة ومجالات متعددة، إذا هي مرحلة مغايرة بمحطات جديدة اختلفت كثيرا عن ماضي العلاقات التاريخية

[1] – بايدن يعترف بالإبادة الجماعية بحق الأرمن ويثير غضب تركيا، انظر الموقع: https://www.dw.com/ تاريخ الإطلاع: 2021/04/30.

[2] –كرم سعيد، مرجع سابق.

والسياسية بين الجانبين، إذ كانت تركيا في السابق تمثل الحليف الأكبر لأوروبا وللولايات المتحدة الأميركية عند نقطة تلاقي القارة الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن تركيا اليوم لم تعد ذلك الحليف المرحب به أوروبيا، خاصة عندما أوصد الباب الأوروبي أمام تركيا للحاق بركبه، عندها غيرت تركيا وجهتها من أوربا نحو آسيا وجوارها الإقليمي، وترتبت على ذلك إعادة نظر القادة الأتراك في توجه بلادهم وتموضعه، بما يعزّز دوره وموقعه الجيوسياسي ووضعه الاستراتيجي في محيطه الحيوي والعالم.

تمكنت تركيا وبعد قطع مسافات طويلة من العودة بقوة إلى الساحة الدولية في السنوات القليلة الماضية، وذلك بعد التحول في توجهات سياستها الخارجية، عبر الانخراط الفعال في ملفات إقليمية عديدة، وتحولت إلى قوة مؤثرة في الصراعات الإقليمية، وخصوصا في ليبيا، حيث تمكنت من تغيير موازين القوى لصالح حكومة فايز السراج المعترف بها من الأمم المتحدة، الأمر الذي أثار حفيظة فرنسا وبعض دول الخليج العربي، كما أنها ساندت أذربيجان ضد أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ، فضلا عن دورها المؤثر في الملف السوري[1]، لتصل إلى مرحلة الاكتشافات النفطية في سواحل قبرص واليونان، إن هذا الانخراط التركي في المنطقة وبقوة واجهته مواقف الاتحاد الأوروبي المناهضة له والتي وصفته في الكثير من الأحيان بأنه غير قانوني ، كما توعدته بفرض عقوبات قاسية عليه، مما سيقلص من فرص تركيا في أن تصبح عضوا دائما في بالاتحاد، الأوروبي.

1-الملفات الشائكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي:

أ-ورقة اللاجئين:

يعتبر هذا الملف من بين أهم الملفات التي شكلت حلقة التوتر بين تركيا والاتحاد ،خاصة بعد إصرار تركيا على ربطه بملف انضمامها للاتحاد الأوروبي، وهو ما بدا جليا في تلميح أكثر من مسؤول تركي إلى إمكانية التراجع عن تنفيذ الاتفاق الذي تم إبرامه مع الاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين في مارس 2016 في حالة ما إذا لم يحدث تقدم في عملية الانضمام، ناهيك عن فتح الحدود مع اليونان، والسماح للاجئين غير الشرعيين بعبور بحر إيجه للوصول إلى اليونان، وفي هذا الصدد صرح الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إنه سيسمح للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بالسفر عبر البلاد، ومستعملا في ذلك ورقة المهاجرين كوسيلة ضغط لوفاء الاتحاد الأوروبي

[1] -عمر كوش، **هل تدفع تركيا ثمن تغيير وجهتها الأوروبية؟**، العربي الجديد، أنظر الموقع : https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ الاطلاع : 2021/05/01.

بالتزاماته ووعوده تجاه تركيا، وهو ما أثار سخط وغضب شديد من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بحيث اردوعان يلوح باستعمال هاته الأداة في حالة تعارض مصالح بلده مع مصالح الدول الغربية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي. [1]

ب–تنامي الخلافات في صراعات الإقليم:

لقد أثار الانخراط التركي في قضايا الشرق الأوسط خاصة في القضيتين الليبية والسورية حفيظة الاتحاد الأوروبي، الذي أبدا قلقه وعدم ارتياحه من ارتفاع مستوى التنسيق التركي مع موسكو وطهران حول التطورات السياسية والميدانية في سوريا، وآخرها القمة الافتراضية الثلاثية بين الدول الثلاث في يوليو 2020، واتسعت رقعة الخلاف بين تركيا والاتحاد الأوروبي مع اتجاه الثاني نحو الاستمرار في دعم قوات سوريا الديمقراطية "قسد"، ورفضه التدخلات العسكرية، فضلا عن رعايته جهود المصالحة الكردية–الكردية، تمهيدا لإشراك هذا المكوِن في أي حل سياسي مستقبلي في سوريا، وهو ما دفع أنقرة للتأكيد على أنها لن تسمح بمحاولات دول الاتحاد الأوروبي إضفاء الشرعية على التيار الكردي السوري، وذلك من خلال السعي لدمجه في مسار الحل السياسي للأزمة السورية.

في المقابل تصاعد التوتر بين تركيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي والتي تأتي كل من فرنسا واليونان في مقدمتهم وذلك على خلفية التدخل التركي في ليبيا، حيث اعتبر الرئيس الفرنسي ماكرون أن لتركيا مسؤولية تاريخية لتأزم الوضع في ليبيا، وتدخلها تحت مسمى دول عضوة في حلف الشمال الأطلسي، وفي هذا الصدد أدانت دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة التدخل العسكري التركي في ليبيا، وبل وأعربت عن مخاوفها من مساعي أنقرة لبناء وجود عسكري وسياسي دائم يمكن استخدامه للضغط على الخصوم بالقارة الأوروبية غير البعيدة عن ليبيا.

في هذا السياق فإن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه تجاهل أن السياسة التركية في المنطقة لم تعزز من الجهود التي بذلت للوصول إلى تسوية للأزمة السورية والليبية، بل ساهمت في عرقلتها، خاصة بعد أن حرصت على الوصول إلى تفاهمات مع إيران وروسيا في سوريا من جهة، واتجهت إلى عسكرة الأزمة في ليبيا عبر دعم حكومة الوفاق وإرسال مرتزقة للقتال بجانب حكومة "السراج".[2]

ج–ملف تجميد البرلمان الأوربي المفاوضات مع تركيا:

[1] –كرم سعيد، **احتواء أم صدام؟ خيارات أوروبية لمواجهة التوظيف التركي لورقة اللاجئين**، انظر الموقع: https://futureuae.com/ تاريخ الاطلاع: 2021/05/01.

[2] –كرم سعيد، **قضايا شائكة: المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوربي**، انظر الموقع :https://futureuae.com / تاريخ الاطلاع : 2021/05/01.

يعد هذا الملف من بين أهم ملفات التوتر والتشنج في العلاقة بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي ، بحيث عاد التور يخيم من جديد العلاقة بين تركيا والدول الغربية الأوروبية، وذلك عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا يوم 15 يوليو/تموز 2016، حيث دعا الاتحاد الأوروبي على لسان مسؤولة السياسة الخارجية فيديريكا موغيريني في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تركيا لحماية ديمقراطيتها البرلمانية بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والحريات الأساسية وحق الجميع في محاكمة عادلة "بما يتفق مع التزاماتها بوصفها دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي"[1]، غير أن الجانب التركي لم يكترث لما دعاه إليه الاتحاد الأوروبي على لسان مفوضته فيديريكا موغيريني، حيث باشر حملة قمعية شرسة ضد معارضيه ، فقد فصل نحو 120 ألف تركي من وظائفهم في القطاع الحكومي، وأعتقل حوالي 40 ألف شخص، وألقي القبض على عشرات الصحفيين وبعض النواب المؤيدين للأكراد، وبناء على هاته السياسات العدوانية المتخذة من طرف الرئيس التركي أردوغان ضد مناوئيه، أقر البرلمان التركي يوم 23 نوفمبر 2016 قرار يفضي تجميد مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وجاء في القرار أن "التدابير القمعية التي اتخذتها الحكومة التركية في إطار حالة الطوارئ غير متكافئة وتمس بالحقوق والحريات الأساسية التي كرسها الدستور التركي، وبالقيم الديمقراطية الجوهرية للاتحاد الأوروبي".[2]

وفي رد الفعل الجانب التركي على قرار البرلمان الأوروبي توعد رجب طيب أردوعان بالتوعد باتخاذ إجراءات مضادة في "حال التمادي الأوروبي"، ومن الأرجح أم هاته الإجراءات حسب اعتقادي اللعب على ورقة اللاجئين كوسيلة ضغط من شأنه إيقاف العداء العربي الأوروبي لتركيا، بينما اعتبر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، أن القرار "لا قيمة له"، في حين ذهب وزير الخارجية مولود جاويش أوغلوا إلى اعتباره "يصغر البرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي كذلك"، بينما رأى الناطق الرسمي باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن أن "تعاظم ظاهرة العداء للإسلام (الإسلاموفوبيا) وكثرة المجموعات المؤيدة لفكرة إبعاد الأجانب إلى خارج الحدود الأوروبية في القارة العجوز، ساهم بشكل

[1] – طريق تركيا للاتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك، أنظر الموقع: https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع : 2021/05/02.

[2] – البرلمان الأوروبي يوصي بتجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أنظر الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-38093522 تاريخ الاطلاع : 2021/05/02.

كبير في تضييق الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوروبي، وبفعل تعاظم تلك الظواهر فقد الاتحاد المصداقية والواقعية"، معتبرا أن قرار البرلمان الأوروبي "ناجم عن أحكام مسبقة غير صحيحة."[1]

عموما ليس من صالح تركيا ولا دول الاتحاد الأوروبي الدخول في مثل هاته الأزمات لأن كلا الطرفين يعتمد على الآخر في بناء سياساته الداخلية، وحتى الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

د–ملف التنقيب عن مكامن الطاقة:

واجهت تركيا معارضة شديدة وقوية منذ مدة من طرف بعض الدول الأوروبية تأتي في مقدمتها اليونان، وهذا بسبب تطلعات تركيا لبسط نفوذها في شرق البحر المتوسط وذلك بالسيطرة مكامن القوة هناك، وهذا عبر التنقيب عن الغاز[2]، وفي هذا السياق عارض الاتحاد الأوروبي كل الممارسات التركية غير القانونية في منطقة شرق المتوسط للتنقيب عن مكامن الغاز والطاقة قبالة سواحل قبرص واليونان من دون اتفاقات قانونية تحدد مناطقها الاقتصادية الخالصة وشواطئها البحرية.

في هذا الصدد فإن تصاعد التنافس على غاز شرق المتوسط وبحر إيجه والبحر الأسود، وامتلاك المنافسين الأوروبيين لتركيا –خاصة اليونان وقبرص–احتياطات كافية من الغاز، سيدفع أنقرة لتغيير استراتيجية الطاقة عبر تعزيز تطبيق استراتيجية الوطن الأزرق من دون الأخذ في الاعتبار المصالح والمخاوف الأوروبية، وهو ما أدى إلى تعقيد اللعبة الإقليمية بين أنقرة وأوروبا.[3]

المطلب الثالث: مستقبل العلاقة بين تركيا وحلف الناتو

إن ما تحوزه تركيا من موقع جغرافي متميز، وإن ما تملكه تركيا من ترسانة حربية قوية وكبيرة، جعل حلف الناتو ينظر إليها نظرة الحليف الوظيفي، كيف لا وهي من تصدت للمد السوفياتي المناهض للغرب، إذ اعتبرت تركيا حاجزا طبيعيا مهما للدفاع عن أوروبا الغربية، فتم تشجيعها على الانضمام للحلف عام 1952، ليزداد الاهتمام بتركيا أكثر ودورها الإقليمي على وجه الخصوص، وذلك بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، إذ تحولت تركيا إلى ثقل مهم في الشرق الأوسط لموازنة الضغط الإيراني، ليستمر بعد ذلك الدور الإقليمي التركي الوظيفي المتسم بالفاعلية والنجاعة بمشاركتها في عمليات الناتو ومهماته في البوسنة والهرسك وكوسوفو في التسعينات من القرن

---

[1] –عمر كوش، **ماذا وراء تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟**، انظر الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2016/11/30 تاريخ الإطلاع : 2021/05/02.

[2] – طموح تركيا للتحول لمركز للطاقة يثير اضطرابات في المتوسط، أنظر الموقع : https://www.dw.com/ تاريخ التصفح :2021/05/05.

[3] – كرم سعيد، **قضايا شائكة: المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوربي**، مرجع سابق.

العشرين، وفي أفغانستان في سنوات 2001-2004[1]، وبالرغم من هذا الأداء والولاء حاولت تركيا الخروج عن هذا الدور الوظيفي وتحويله إلى مشاركة فاعلة بحسب منهج السياسة النشطة الذي اتبعه حزب العدالة والتنمية الحاكم، فكانت هنالك محطات بارزة بهذا الشأن:

- **المحطة الأولى**: في عام 2007 عندما قررت إعادة تقييم الشراكة الاستراتيجية مع حلفائها الغربيين، بسبب تأجيل الولايات المتحدة طلبها للحصول على دعم الحلفاء في التعامل مع هجمات حزب العمال الكردستاني التي تنطلق من شمال العراق، التي وصلت أوجها حينذاك، لذلك أصدر البرلمان التركي قرارا يجيز التوغل العسكري في شمال العراق من دون انتظار الدعم الغربي.
- **المحطة الثانية**: في عام 2011 عندما شككت تركيا في الأهداف الغربية والأطلسية للتدخل في ليبيا.
- **المحطة الثالثة**: في عامي 2011-2012 عندما أبدت تركيا ملاحظاتها الخاصة قبل أن تبرم اتفاقا مع الناتو لاستضافة منشأة للإنذار المبكر المضاد للصواريخ على أراضيها، إذ قاومت أن يفرض عليها دورها الوظيفي القديم مرة أخرى، لذلك تفاوضت مع الولايات المتحدة والحلف، وأصرت على أن تكون هذه المنظومة موجهة ضد "تهديدات عامة"، لتتجنب تسمية دول محددة مثل روسيا أو إيران بشكل صريح.[2]
- **المحطة الرابعة**: في عام 2019 أثرت العملية العسكرية التركية "نبع السلام" في شمال سوريا على العلاقات مع حلف الناتو، وعلت الدعوات المنادية لإقصاء تركيا من الحلف، فإلى جانب سياسيين من حزب اليسار، شكك أيضا رئيس الكتلة النيابية للحزب الاشتراكي الديمقراطي، رولف موتسنيش في عضوية تركيا في الناتو، وحتى أطراف واسعة من المجتمع الألماني تؤيد هذه المبادرة، ففي استطلاع للرأي بتكليف من وكالة الأنباء الألمانية يدعم 58% استبعاد تركيا من الحلف بسبب التدخل العسكري التركي في شمال سوريا، و18%فقط عارضوا ذلك.

[1] – عماد يوسف قدورة، **عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء**، قضايا، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص 04، 05.

[2] – عماد يوسف قدورة، مرجع سابق، ص ص 04، 05.

- **المحطة الخامسة:** في عام 2019 قامت تركيا بشراء منظومة الصواريخ s-400 الروسية، هو الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأعضاء في حلف الناتو، وزاد من تور العلاقة بينهم وبين تركيا.[1]
- **المحطة السادسة:** خلال اجتماعات الحلف الأطلسي يومي 17 و18 يونيو 2020 في بروكسل هاجمت وزيرة الدفاع الفرنسية تركيا واصفتا سلوكها بالعدواني في مياه المتوسط، اعتبرت تدخلها في ليبيا بالغير، بل واعتبرته انتهاكا صارخا لحظر توريد السلاح والعتاد إلى ليبيا، والأكثر من ذلك طالبت دول الأعضاء في الحلف للتحرك ضد هذا العضو «صعب المراس».

إن تحول الدور التركي من الحليف الوظيفي إلى الفاعل المشاكس نجده قد أربك فيما حلف الناتو وقد عمق الخلافات الموجودة داخله حتى أصبح الحديث عن مدى استمرار ثقة أعضاء الحلف بتركيا، والتي تعتبر عضوا مهما داخله، لذلك وجد حلف الناتو نفسه بين معضلتين: معضلة وقف تركيا عن الاستمرار في خروقاتها لميثاق الحلف وهنا ربما يخاطر الحلف بفقدان تركيا على اعتبار أن الجيش التركي هو الثاني بعد الجيش الأمريكي في حلف الناتو، وأيضا معضلة الطموح المتسارع للتوسع التركي داخل مناطق نفوذ تقليديا ترجع إلى حلفائها في حلف الناتو، وباب الاحتمال مفتوح أنه إذا لم تضع دول الناتو حدا للسلوك المارق الذي تنتهجه تركيا داخل الحلف وخارجه، فإن مستقبل الناتو مآله الانقسام وفقدان دوره وتأثيره في المنطقة مقابل عودة كل دولة إلى استقلاليتها في مسائل الأمن والدفاع.[2]

عموما يبدو أن تركيا مدعوة اليوم للتعامل مع مستجدات البيئة الدولية بحذر خاصة مع تأزم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت بمثابة ركيزة داعمة لتواجدها القوي في المنطقة ، ضف إلى ذلك على تركيا تجنب التصادم مع الارادات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في القضايا الإقليمية التي تمس مصالحهم الوطنية بالدرجة، وهذا تجنبا لقطيعة اقتصادية، وسياسية مع دول الاتحاد، قد تكلفها تراجعا في مكانتها الدولية والإقليمية، نفس الشيء نجده ينطبق على علاقتها بحلف شمال الأطلسي، يجب على تركيا تبني سياسات تتناغم مع السياسات الأمنية للحلف، بحيث

[1] – هل يتم إقصاء تركيا من حلف الناتو؟ أنظر الموقع : https://www.dw.com/ar تاريخ التصفح : 2021/05/15.

[2] – المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات ، "**الناتو**" .. **تركيا الحليف المشاكس**، أنظر الموقع : https://www.europarabct.com/ تاريخ التصفح :2021/05/15.

في حال استمرار تركيا في لعب دور المشاكس سيكلفها خسارة حليف مهم ، وهو الشمال الأطلسي، وبذلك تكون قد بعثت بدورها الإقليمي إلى التراجع والانكفاء .

المطلب الرابع: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل تنامي دور روسيا في المنطقة.

إن حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مؤخرا نجدها قد فتحت الباب على مصرعيه لتدخل روسيا في المنطقة آملة في استعادة مناطق نفوذها التي فقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، محاولة الاستفادة من عدم الرغبة الأمريكية في التدخل المباشر في صراعات المنطقة، غير أنها تعلم أنه من الصعوبة بمكان تجاوز الخطوط الحمراء الأمريكية التي ترى في الشرق الأوسط منطقة لنفوذها ، وبذلك مثلت الأزمة السورية نقطة تحول مفصلية في استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شئون المنطقة خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جينيف 2، لتنزع بذلك فتيل التوتر وتبعد شبح حرب مدمرة كانت تهدد المنطقة بأسرها، ولتبدو روسيا فيما بعد وكأنها تقود مسار الأحداث بعد أن سلمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية القائمة على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة كطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها الكارثية. [1]

وانطلاقا من هذا الدور يصبح الدافع الجيو-سياسي هو الدافع الرئيسي- و ليس الوحيد- لانخراط روسيا في قضايا ومسائل الشرق الأوسط، وهو المنطلق الأساسي الذي على أساسه تنسج شبكة علاقاتها بدء من التدخل العسكري في سورية، والتحالف مع إيران، وعقد اتفاقات مع تركيا، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، وليس انتهاء بالسعي لإقامة علاقات مع العراق ومصر ودول الخليج، وهو دافع مرتبط بالأمن القومي الروسي، وبطبيعة الحال ليس هذا هو الدافع الوحيد، ففضلا عن ذلك يوجد الدافع الاقتصادي وهو حاضر بقوة خصوصا عند الحديث عن العلاقات الروسية التركية، أو العراقية، أو الإيرانية، فالتبادل التجاري بين روسيا وهذه الدول في مستوى عال، كما وتسعى روسيا لمزيد من الاستثمار، خصوصا في مجال الطاقة البديلة، والنفط، والغاز، وصفقات السلاح. [2]

بهذا نجد أن دور روسيا في المنطقة يتجه نحو المزيد من التمدد، بهذا فهو يزاحم ويصارع أدوار القوى الإقليمية الأخرى خاصة تركيا على قيادة المنطقة.

[1] – نورهان الشيخ ، **التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط**، شؤون سياسية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، انظر الموقع : http://www.acrseg.org/3684 تاريخ الإطلاع : 2021/04/12.

[2] – محمد وائل القيسي، مرجع سابق ، ص 146.

إن منطقة الشرق الأوسط وفي ظل تنامي الأزمات السياسية، الاجتماعية، العقائدية والهوياتية التي مست معظم دولها، باتت مسرحا سياسيا لصراع استراتيجي لقوى إقليمية وأخرى دولية تحت مسميات عدة ووفق أشكال متعددة، فأصبحنا نسمع ما يسمى بالقيادة من الخلف، والانتداب بمفهومه الجديد، وغيرها من المفاهيم التي أصحبت بمثابة قراءة استراتيجية لتحركات هاته القوى في المنطقة.

في هذا السياق كانت حرب الخليج الثانية أحد أهم المتغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية في عقد التسعينات، إذ ساهمت وبشكل محوري في إعادة رسم وتوجيه السلوكيات الخارجية للعديد من الوحدات الدولية، فتركيا تعد من بين الدول التي تأثرت إيجابا بهذه الحرب، بل وعدت هذه الأخيرة بمثابة محطة تاريخية هامة في تاريخيها السياسي، والذي فضلت فيه النخبة السياسية سابقا تبني سياسة حياد قائمة على مبدأ السلام في الداخل والسلام في الخارج، هذه السياسة أحوجت تركيا لمرجعية إقليمية، وأفقدتها المكانة الدولية، لتوظف حارسا للمصالح الوطنية لقوى دولية ولمؤسسات حكومية "الو.م.أ–الناتو"، وليزداد بعد ذلك ولاءها وانتمائها للدائرة الغربية دون سواها من الدوائر الجيوسياسية الأخرى.

لقد أدرك الساسة الأتراك الذين تقلدوا الحكم بعد نهاية الحرب الخليج الثانية وعلى رأسهم تورغت أوزال، ونجم الدين أربكان أهمية الدائرة الشرق الأوسطية بالنسبة لتركيا، وزاد اعتقادهم بأن ما تحوزه تركيا من إمكانات مادية وبشرية يؤهلها للتمدد شرقا وفق سياسة حذرة قائمة على حسن الجوار، وفي هذا الصدد عملت تركيا على إعادة إحياء وبعث نسيج علاقاتها البينية مع العديد من الدول العربية، وأخرى شرق أوسطية، مستندة في ذلك على استراتيجية قوامها الأبعاد الحضارية والثقافية للدولة العثمانية، حيث مهدت هذه السياسة التركية المنتهجة المزيد من الانخراط والتوغل أكثر في القضايا الشرق الأوسطية، ولقد ساعدها في ذلك الدعم المتواصل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كونها حليفها الاستراتيجي، وبصفتها كعضو دائم وفاعل في حلف الناتو.

إن ما خلفته أحداث 11 سبتمبر 2001 على المستوى الدولي، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002 وما جاء به من إصلاحات على المستوى الداخلي، والغزو الأمريكي للعراق على المستوى الاقليمي سنة 2003، عدت كل هذه المتغيرات مجتمعة بمثابة عوامل دافعة، ومحفزة للتمدد التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفق سياسة تعدد المحاور التي تبانها حزب العدالة والتنمية في إصلاحاته على مستوى السياسة الخارجية، وهذا تبعا لرؤية هندسها كبير مستشاري رئيس الوزراء

داود أوغلو أنذاك في كتابه الموسوم بـ: "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" الصادر سنة 2001، حيث أتاحت هذه السياسة لتركيا بأن تكون بلدا مبادرا لحل المشاكل وطرح الحلول، وهذا ما لمسناه في تحركات تركيا تجاه بعض القضايا الإقليمية التي شهدتها المنطقة على غرار الحرب على العراق، والحرب على لبنان، والحرب على غزة .

إن التحول من سياسة تعدد المحاور إلى سياسة تصفير المشكلات، مكن تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية التي عاشت حالات من الغضب والاستياء الشعبي والذي خلف موجة عارمة من الاحتجاجات (ثورات الربيع العربي)، فكان تدخلها على شاكلة القوة الناعمة، وتراوح بين الموقف المؤيد والموقف المعارض، حسب كل حالة، وحسب ما تفتضيه المصلحة الوطنية التركية.

لقد ساعد نجاح التحول الديمقراطي الذي شهدته تركيا سنة 2002 قبول دورها الإقليمي في المنطقة خاصة من طرف الدول العربية، بل وباتت تركيا تسجل حضورا قويا في كل قضية، خاصة بعد تعيين داوود أغلو وزيرا للخارجية سنة 2009، حيث كان لهذا الأخير الفضل الكبير في ترسيخ التمدد التركي صوب منطقة الشرق الأوسط، إذ وظف خبرته السياسية في غلق جميع الملفات العالقة وحلها حلا يرضي الجميع، وهي سياسة اتبعها خاصة مع الدول العربية، وبهذا أصبحت تركيا تتطلع لدور إقليمي؛ قيادي وريادي في المنطقة.

إن تطلع تركيا للهيمنة الإقليمية، خاصة بعد انتخاب أردوغان رئيسا للجمهورية سنة 2014، وتعيين داوود أغلو رئيسا للوزراء، صاحب هذا الحدث السياسي تطورات سياسية وأمنية هامة على المستوى الإقليمي، جعلت تركيا تفرض نفسها كلاعب استراتيجي قوي وفاعل، فقد أدى تطور الأوضاع في ليبيا وسوريا، والأزمة الخليجية- الخليجية إلى تصادم الإرادات السياسية للعديد من الوحدات والقوى الدولية، وأضحت تركيا ترفض تقمص الدور التقليدي- الوظيفي، وتبحث عن دور فاعل وذلك عبر تدخلاتها العسكرية في كل من سوريا وليبيا، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الو.م.أ، والاتحاد الأوروبي، وحلف الناتو، وحتى مصر والسعودية، مما بعث الصراع من جديد في المنطقة حسب مسميات عدة وأشكال متعددة. و إشتد صراع الهيمنة في المنطقة بين القوى الإقليمية، وحتى الدولية، فمن جهة فإن شراء تركيا لمنظومة الصواريخ الروسية S400 أخلط الأوراق في المنطقة، بحيث أصبحت الدول والمؤسسات الحكومية الحليفة لتركيا على غرار الو.م.أ، وحلف الناتو ينظران إلى تركيا كعدو مهدد لمصالحهم الوطنية في المنطقة، وتوعداها بفرض عقوبات قاسية عليها، وهذا لكون أن هذه المنظومة العسكرية لا تتناسب مع معدات حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وتهدد أمن وتكنولوجيا

الحلف، وتتعارض مع التزامات تركيا كحليف في الناتو، وحسب اعتقادهم بأن مثل هاته الاتفاقات المبرمة بين تركيا وروسيا، ستسمح لروسيا من التمدد أكثر في المنطقة بشكل قد يهدد مصالحهم الاستراتيجية، ضف إلى ذلك إن امتلاك تركيا لهذا النوع من السلاح سيجعلها في مركز أقوى للتفاوض في قضايا المنطقة بعيدا عن مظلة الناتو .

شكلت صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترامب منعرجا حاسما وخطيرا في تاريخ العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، هذه الصفقة تفرض على الدول العربية وجوب التطبيع مع الكيان الصهيوني، وعليه فإن استجابة الإمارات والسودان والمغرب مؤخرا أربك كثيرا تركيا، والتي نددت مؤخرا بهذه الصفقة وأهدافها الخفية المتمثلة في:

– محاولة توطين الصهاينة على الأراضي الفلسطينية، عن طريق إعادة بعث العلاقات البينية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، وهذا بما يضمن كسب صمتهم الدولي وحيادهم تجاه القضية الفلسطينية، ومن ثمة الحصول على المزيد من التنازلات العربية لصالح الكيان الغاصب، كاستعمال مثلا الفضاء الجوي والبحري لهذه الدول للتدخل في القضايا التي تشهدها المنطقة، مما يسهل أداء دورها الإقليمي وتعظيم مصالحها الوطنية، وحماية أمنها القومي، ناهيك عن مواصلة مشروعها التوسعي في المنطقة عبر كسب ود العديد من الدول العربية وذلك عن طريق عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول في شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة، لأن هذه الأخيرة كانت تشكل عقبة في نجاح مشروعها التوسعي.

– رأت تركيا في صفقة القرن بأنها محاولة لتمكين إسرائيل في المنطقة، حيث استشعرت الخطر من ترتيبات إقليمية تستهدفها، لذا شكل موقفها من الصفقة عقبة أمام سهولة تمريرها على باقي الدول الإقليمية، حيث سيجعلها هذا الموقف أمام مواجهات محتملة مع الدول المؤيدة لهذه الصفقة، وقد يعرضها هذا الموقف أيضا إلى انكفاء دورها الإقليمي، وتراجع مكانتها الدولية.

إن ما أفرزته الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة أوجب على الاستراتيجية التركية حتمية نهج سلوك براغماتي محظ قائم على مبدأ لا توجد صادقات دائمة، ولا توجد عدوات دائمة، إنما توجد مصالح دائمة، ومع توهج صراع الهيمنة بين تركيا، والقوى الصاعدة إيران، إسرائيل، روسيا وحتى مصر والسعودية في المنطقة.

واجهت وتواجه اليوم الاستراتيجية التركية عدة تحديات نذكر منها:

1- على المستوى المحلي:

تعالت أصوات الأحزاب المعارضة المطالبة بالعودة إلى النظام البرلماني، والرفض التام والقاطع للنظام الرئاسي الجديد الذي تمخض عن التعديل الدستوري الأخير سنة 2017، والذي عد حسب اعتقادهم نظاما تسلطيا يجمع كافة السلطات في شخص رئيس الجمهورية، هذا الامتعاض فتح باب الصراع السياسي على مصراعيه مجددا بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والقوى الاجتماعية المناوئة له، وهذا تحسبا لأي استحقاقات قادمة إما هادفة للإطاحة بالرئيس أردوغان، أو بالعودة إلى النظام البرلماني وتعديل دستوري جديد، فمثل هذه الصراعات الداخلية ستؤثر حتما على السياسية الخارجية التركية التي قد تشهد انكماشا.

إن إثقال كاهل المؤسسة العسكرية بالتدخلات الأجنبية في القضايا الخارجية، نجده قد كلف تركيا الكثير على المستوى الداخلي، بحيث وكما أشرنا سابقا أصبحت هناك فئة كبيرة من الرأي العام التركي ترفض وتناهض السياسة الخارجية التركية في المنطقة والتي كلفت البلاد أزمة اقتصادية خانقة.

2- على المستوى الإقليمي:

إن المتغيرات الإقليمية متمثلة في صعود قوى عربية على غرار كل من مصر والسعودية، و مع موجة التطبيع العربي- الإسرائيلي، وتنامي قوة إيران، وإسرائيل وتحالفاتها مع روسيا، قبرص واليونان حول بعض المسائل والقضايا، ومع الأسلوب البراغماتي (التدخل العسكري في مقابل تعظيم المصلحة الوطنية التركية) الذي أضحت تركيا تنهجه تجاه القضيتين السورية والليبية، ناهيك عن خلافها مع الدول العربية على غرار الإمارات، فإن مستقبل الدور التركي في المنطقة يكتنفه الكثير من الغموض في ظل المعطيات المذكور أعلاه لاسيما الأوضاع الداخلية.

3- على المستوى الدولي:

هناك مؤشرات قوية توحي بأن مستقبل العلاقات بين تركيا والإدارة الأمريكية الجديدة ممثلة في جون بايدن تسير نحو نفق مظلم، وهي سابقة لم تكن متوقعة إطلاقا في مسار العلاقة بين البلدين، بل ويبدو أن منطق تعظيم المصلحة الوطنية فرض سياقا واقعيا غير من نمط العلاقات بين الطرفين، إذ تبنى بايدن مواقف مناهضة لتركيا في شمال سوريا والعراق فضلا عن موقفه الرافض للتحرشات التركية قبالة سواحل قبرص واليونان في شرق المتوسط، حيث أشار في تصريحات له قبيل الاقتراع الرئاسي إلى

إمكانية التعاون مع حلفاء واشنطن لعزل تركيا في المتوسط بسبب مناوشاتها شرق المتوسط، وتدخلها في الشأن الليبي.

إن تحول الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من الدور الوظيفي التقليدي إلى دور الفاعل والمشاكس أربك كثير الدول الأعضاء في حلف الناتو، بل وأضحت فرنسا وألمانيا تطالبان بضرورة إقصاء تركيا من الحلف لأنها أصبحت تسير ضد التيار، وتتخذ قرارات التدخل العسكري دون الرجوح إلى الحلف، وفي الجهة المقابلة تضغط تركيا بورقة اللاجئين لتخفيف الضغط الأوروبي على سياساتها المنتهجة في العديد من القضايا الشائكة، والتي هي محل تقاطع الإرادتين السياسيتين التركية والأوروبية.

عموما إن مستقبل الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقا من جملة المعطيات المذكورة آنفا، وبناء على ما أستجد من ترتيبات إقليمية جديدة، سيجعل تركيا في حالة من التأهب الدائم والمستمر، وسيفرض عليها إيجابية التكيف، وسرعة الاستجابة لأي تحدي، سواء كان داخلي، إقليمي أو دولي.

قائمـة المراجــع:

أولا: الكتب

-باللغة العربية:

1. أوزتورك إبراهيم، **التحولات الاقتصـــادية بين عامي 2002-2008**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009.
2. أوغلو أحمد داود،**العمق الاســتراتيجي: موقع تركيا ودورها في الســاحة الدولية**، تر: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، مر: بشـــير نافع وبرهان كوروغلو، ط1 ،قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
3. أولسن روبرت: **المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية**، تر، محمد، إحسان، العراق: دار ئاراس للطباعة والنشر، 2001.
4. احمد ســـعيد نوفل، **الوطن العربي والتحديات المعاصـــرة**، فلســـطين: جامعة القدس المفتوحة،2008.
5. أحمد عبد الرحيم مصـــطفى، **في أصـــول التاريخ العثماني**، ط2، مصـــر: دار الشـــروق، 1993.
6. أحمد عيشة، **العلاقات الإيرانية-التركية بعد الاتفاق النووي (نموذج واقعي للتاميز)**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017.
7. أكتاي ياسـين، **السـياسـة الإسـلامية بين مبادئ الإسـلام ومتطلبات العلمانية في تركيا**، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.
8. أنجرس موريس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنســـانية تدريبات علمية**، تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ط2، الجزائر: دار القصبة للنشر،2006.
9. إبراهيم جاســـم أحمد، **تركيا والمشـــرق العربي 1967-1979**، ط1،دار ليندا للطباعة والنشر، ، السويداء، سوريا، 2018.
10. آلتر عزيز سـامح، **الأتراك العثمانيون في شـمال إفريقيا، تر محمود علي عامر**، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1409هـ/1989.
11. الجهماني يوسـف إبراهيم، **تركيا والأرمن**، ط1، دمشـق، سـوريا: دار حوران للطباعة والنشـر والتوزيع، 2001.

12. (.،.)، **حزب الرفاه والرهان على السلطة**، ط1، سوريا: حوارن للنشر،1997.
13. السرحان راغب، **قصة أردوغان**، ط4، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2012.
14. السيسي عبد الفتاح سعيد، **الديمقراطية في الشرق الأوسط**، تر: فيصل كريم الظفري، مشروع بحث استراتيجي بكلية الحرب في الولايات المتحدة، كلية الحرب للولايات المتحدة، 2013.
15. القاسم باسم وآخرون (محررون)، **تركيا والقضية الفلسطينية**، تقرير معلومات، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.
16. الشرطي طاق زياد، **السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية**، ط1، عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2014.
17. الشيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996.
18. الدسوقي محمد كمال، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.
19. العقراوي منهل وآخرون، **العلاقات التركية الإيرانية (1923–2003)**، ط1،عمان الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.
20. العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط6،مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1993.
21. العوضي حسني عماد حسني، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
22. الصلابي علي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، ط 2، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2005.
23. الكعكي يحي أحمد، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1973.
24. المخادمي عبد القادر رزيق، **الشرق الأوسط بين الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

25. المظفري نبيل عكيد، **نصـــف قرن من العلاقات الليبية –التركية 1949–1999**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2014.

26. الموصلي أحمد، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004.

27. النعيمي احمد نوري، **الســياســة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، بغداد: دار الحرية، 1975.

28. (.،.)،**العلاقات التركية الروسية: دراسة في التعاون والصراع**، ط1، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.

29. (.،.)،**العلاقات العراقية التركية الواقع والمســتقبل**، عمان، الأردن: دار زهران للنشـــر والتوزيع، 1431 هـ/2010.

30. باسم جلال القاسم، **الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية**، بيروت: مركز الويتونة للدراسات والاستشارات، 2019.

31. باكير علي حســـن وآخرون، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو–ســياســية والجيواستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي**، قطر: الدار العربية للعلوم،2009.

32. براهيم خليل احمد، "**صراع النفوذ التركي–الإيراني في جمهوريات قفقاسيا وآسيا الوسطى الإســلامية**"، **في: جمهوريات آســيا الوســطى وقفقاســيا: الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993.

33. بوقارة حسـين، **السـياسـة الخارجية دراسـة في عناصـر التشـخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2012.

34. بريس شمعون، **الشرق الأوسط الجديد**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1994،

35. بول سالم وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد**، موسكو مؤسسة كارنيغي، 2008.

36. بووان إدريس، **الإســـلاميون الجـدد في تركيـا، البـدايـات، والمكونـات، التحولات والمعادلات**، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية ،2010.

37. جاسم محمد حاتم العزاوي، **العلاقات التركية الإيرانية بعد عام2011**، ط1، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي، 2019.

38. جانكيز تشاندر، **العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية**، تر: مختار نور الدين: عودة العثمانية الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط3، الإمارات العربية المتحدة، 2011.

39. جلال ورغي، جلال ورغي، **الحركات الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، ط1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

40. هلال علي الدين، مطر وجميل، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**،د ط، د. س. ن.

41. دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

42. وليد رضوان، **العلاقات العربية – التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2006.

43. زاهد جلول محمد، **التجربة النهضوية التركية: كيف قادة حزب العالة والتنمية تركيا إلى التقدم ؟**،ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012.

44. زبغنيويريجنسكي، "**رقعه الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**"، (ترجمة) أمل الشرقي، دار الأهلية، عمان، 1998.

45. زرواتي رشيد، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط1، الجزائر: دار النهضة للنشر والتوزيع، 2008.

46. زهر الدين صلاح، "**مشروع إسرائيل الكبريين الديموغرافيا والنفط والمياه**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات والتوثيق، 1996.

47. حامد أحمد مرسي هاشم، **نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

48. حسن عبد الله كمال، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ايلول 2001**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

49. حسن يحي أحمد، **تركيا والبحث عن المستقبل**، د.ط، القاهرة: 2006.

50. حسنين توفيق إبراهيم، **مثلث العلاقات المصرية–التركية–الإيرانية**، مركز الحضارة للدراسات السياسية.

51. حمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، 1993.

52. ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2006.

53. ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2015.

54. ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية 1997.

55. كرامر هاينتس، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديدة**، تر: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1422هـ/2001.

56. كمال عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية**، السليمانية، 2013.

57. كنسيجر هنري، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟**، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.

58. كيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة الجزء الثالث**، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1993.

59. ما نغو اندرو، "**تركيا: الحليف القلق**"، (ترجمة) صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعةالموصل، 1992.

60. محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

61. محمد حسين علي القاسم، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008–2018**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي،2021.

62. محمد علي عبد القادر، **الموقع الجيوسياسي لتركيا وأهميته في الاستراتيجية الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016.

63. محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1 ،بيروت، لبنان: دار النفائس، ،1981.

64. محمد نور الدين، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

65. (..)، **تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، بيروت، لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

66. مصطفى كامل محمد،" **تركيا: القدرة والتوجه والدور**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996.

67. معتز الخطيب وآخرون، **تنظيم الدولة الإسلامية النشأة**، والتأثير، والمستقبل، ط1، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

68. معوض جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 1998.

69. مقلد صبري إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987.

70. ممدوح أحمد، **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996–2009**، مصر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2009.

71. ممدوح حامد عطية، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي**، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1996.

72. ممدوح محمود مصطفى، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1955.

73. منال صالح، **نجم الدين أربكان ودوره فيا لسياسية التركية 1969–1997**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

74. ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، ط1، الدار العربية للعلوم، 2010.

75. نصـر مهنا محمد، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير**، الإسـكندرية: المكتبة الجامعية.

76. نور الدين محمد، **السـياسـة الخارجية...أسـس ومرتكزات**، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009.

77. (..)، **تركيا في زمان التحول قلق والهوية صـراع الخيارات**،ط1 ، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1997.

78. (..)، **حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية التركية**، ط1، بيروت، لبنان، 2001.

79. سـبيتان سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، ط1، الأردن: الجنادرية للنشـر والتوزيع، 2012.

80. سـعد الله أبو القاسـم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900–1930)**، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

81. سـعد شـاكر شـبلي، **التحولات الاسـتراتيجية للشـرق الأوسـط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**، ط1، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

82. سـعودي محمد عبد الغاني، **الجغرافية السـياسـية المعاصـرة دراسـة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،2010.

83. سـعيد الحاج، **محددات السـياسـة الخارجية التركية إزاء سـوريا**، مركز إدارك للدراسـات والاستشارات، مارس، 2016.

84. عبد الجليل طارق، **برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أغسـطس 2001**، مركز القاهرة للدارسات التركية.

85. عبد الرحمن خير الدين، **القوى الفاعلة في القرن الواحد والعشـرين**، عمان: دار الجليل للنشر، 1996.

86. عبد الرؤوف سـنو، **النزعات الكيانية الإسـلامية في الدولة العثمانية**، ط،1 بيروت لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 1998.

87. عبد السـلام محمد، **للجغرافيا السـياسـية دراسـة نظرية وتطبيقات عالمية**، مكتبة نور، 2020.

88. عبد الله تركماني، **تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته أبعاده ومظاهره وحدوده**، ط1، تونس: دار نقوش عربية، 2010.

89. عبد المنعم ممدوح، **تركيا والبحث عن الذات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2012.

90. عربي لادمي محمد، **التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق**، سوريا والقضية الفلسطينية 1990-2010، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للد راسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.

91. عطية أحمد، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، 1968.

92. عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية**، ط1،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2012.

93. علوش محمد مصطفى، **العرب في ميزان دول الجوار الإقليمي**، مطبعة الشرق، 2015.

94. علي حسون، **العثمانيون والبلقان**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان: 1986.

95. علي عثمان، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**، ط1، أربيل،2013.

96. علي معمر جليل، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (سلسلة أوراق بحثية)، 2011.

97. عليان محمود، **التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالا**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016:.

98. عمر علي جليل، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006**، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013.

99. عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2005.

100. عيزار وايزمن، **الحرب من أجل السلام**، ترجمة غازي السعدي، ط 2، عمان: دار الجليل،1988.

101. غالب دالاي، دوفريدمان، **حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي**، رؤية تركية، 2013.

102. غزالي عبد الحليم، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

103. فيروز احمد، **صنع تركيا الحديثة**، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.

104. صبيح محمد إبراهيم، "**جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين التنافس التركي والإيراني والصراعات الدولية** "، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية، 1993.

105. رشيد البدور بكر محمد، **المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام 2020 دراسة مستقبلية**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

106. رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان –الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**، دار الشروق،2011.

107. رهان الدين ضوران، **تحول النظام السياسي في تركيا والنظام الجمهوري الرئاسي**، إسطنبول:2018.

108. روبنس فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم بحوري، ط1، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

109. شلبي محمد: **المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

110. تشوبين شاهرام، **طموحات إيران النووية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2007.

111. تورال ناظم، **التحول الديمقراطي في تركيا**، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2012.

112. تيلور ماكسويل وآخرون، **الاستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات**، تر: احمد بهاء الدين، ط1، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

الدراسات غير المنشورة.

1. أبوناهل أسامة، **المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة رؤية سياسية تحليلية، مصر وتركيا نموذجا 2008–2014**، المؤتمر العلمي الثامن التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، بتاريخ 2016/10/4.

2. بقاص خالد، **العلاقات التركية الأفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017.

3. وضاح مصطفى حسن الأسمر، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين، 2013.

4. حمد بلال، محمود صلاح جاد أبوركبة، **الصراع النووي الإيراني–الإسرائيلي: المخاطر والتحديات**، كلية التجارة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة غزة، فلسطين: 2012.

5. طويل نسيمة، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لما بعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

6. محمد الفاضي جمال خالد، **التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة 2002–2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية، جامعة قناة السويس–الإسماعيلية: القاهرة، 2010، 2015.

7. نبيل محمد سليم،" **تطور العلاقات التركية – الأمريكية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

8. نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي، **"دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"**، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999.

9. سلمان علي حسين العزي، **إسرائيل والتحولات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية السياسة الدولية، جامعة النهرين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، العراق، 2015.

10. عقيل سعيد محفوظ، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب،2006.

11. فول مراد: **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرط الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، إشراف حسين بوقارة، يوسف فاتاس، السنة الجامعية 2010-2011.

12. رواء زكي يونس، **أثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980–1995**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 1998.

13. شفيق شقير، **الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية**، ورقة مقدمة في مؤتمر: مستقبل المقاومة الفلسطينية في ضوء الحرب على قطاع غزة، 2014/11/27، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014.

14. خليل إبراهيم محمود، **السياسة الخارجية التركية إزاء الشرق الأوسط للمدة من 1945–1991**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1995

المقالات:

1. أبو رشيد أسامة، **التدخل العسكري التركي في سورية: حصاد الفشل الأمريكي**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

2. أبو سعدة محمد، **إسرائيل القدرات الداخلية والطموحات الخارجية**، المعهد المصري للدراسات السياسية، 2019.

3. اوزغور تفكجي، **العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات**، رؤية تركية، العدد 2، 2018.

4. أوغلوبرهان كور، **العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات**، ورقات تحليلية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

5. أحمد القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية..التداعيات السياسية والأمنية**، دراسة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،2021.

6. احمد تهامي عبد الحي، "**تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، يوليو 1997.

7. احمد سلمان محمد، **النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، 2018.
8. أرحيل الكفارنة أحمد عارف، **الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا**، دراسات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد44، 2018.
9. أرسلان أسد، "**موقع تركيا المستقبلي في حلف شمال الأطلسي**"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 116، خريف 2004.
10. أرسلانهاني، **تركيا وامن الخليج**، مجلة السياسة الدولية، العدد105، يوليو 1991.
11. أزعر محمد، **السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتوازنات بعد حرب الخليج**، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 07، 1992.
12. أشهب، بديعة **الإقليمية الجديدة والتكامل الإقليمي بين الدول النامية الوطن العربي نموذجا**، دراسات استراتيجية ومستقبلية، العدد 6، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.
13. أفراح ناثر جاسم، **توركوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة**، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، السنة3، العدد6، كانون الثاني 2007.
14. أمين فرج شريف، **رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)**، مجلة السياسية الدولية، العدد 2017.
15. العبيدي أميرة إسماعيل، **تركيا وإسرائيل (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية) (2009-2017)**، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد،2018.
16. الأسطل كمال، وئام النجار، **العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 01، يناير 2011.
17. الأنباري أحمد عبد الأمير، **الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا استراتيجية التدخل الفعال لاستعادة النفوذ**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد ،2019.
18. الجميلي صدام مرير، **الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد3، السنة3، العدد12، 2011.

19. الحفيان نورة، **مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني**، تقدير سياسات، المعهد المصري للدراسات، 2019.

20. الحمامي هشام، الحركة **الإسلامية في تركيا، أربكان وأردوغان**، مجلة المجتمع، العدد 1772، 2003.

21. الحسناوي علي حمزة سليمان، **ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا 1960–1980**، مجلة الدراسات الإقليمية، العددالثالث،2010

22. الحضرمي عمر،**الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية**، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد4، 2013.

23. الرماحي أحمد خضير، **الأزمة السورية وأثرها في العلاقات الروسية –التركية**، رؤية مستقبلية، جامعة النصرين، كلية العلوم السياسية، مجلة قضايا سياسية، العدد 61، السنة 2012، 2020.

24. الرنتيسي محمد سمير، **الدور التركي في شرق إفريقيا: الدوافع والمكاسب**، تقرير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 15 مارس 2015.

25. (.،.)،**العلاقات التركية –الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي تقارير**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014.

26. (.،.)، **الوساطة التركية لحل الأزمة الخليجية: الفرص والمعوقات**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2017.

27. (.،.)،**تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 20 أوت 2015.

28. (.،.)، تركيا **وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

29. (.،.)،**في عهد بايدن هل ينفذ وعيده الانتخابي أو يُقرّ بأهمية تركيا ومصالحها؟**،ورقات تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة :2020.

30. (.،.)، **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.

31. (.،.)،**ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2019.

32. (.،.)،**مشروع صفقة القرن وموقف تركيا منه**، مجلة رؤية تركيا، العدد 7، 2018.

33. الزبيدي علي طارق، **التقرير السياسي: القوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط**، مجلة مدارات إيرانية، العدد 04، 2019.

34. السرحان صايل، **أثر المحددات الاستراتيجية على العلاقات التركية–العربية (2002–2011)**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013.

35. الشكري كمال سالم، **مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

36. الشمري أحمد جاسم، **التوجه التركي نحو آسيا والقوقاز (1990–1998)**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 25، العدد 03، 2017.

37. الشمري مشرف وسمي، **المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 20، 2019 .

38. الصالح منال، **أثر السياسة الخارجية التركية من منظور احمد داود اوغلو(2009 – 2014) دراسة تحليلية**، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، 2018.

39. الطائي سناء عبد الله عزيز، **علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية التركية**، مركز الدراسات الإقليمية، 2013.

40. العبيدي محمد عبد الرحمان يونس، **روسيا الاتحادية والبرنامج النووي الإيراني**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد6، العدد2019.

41. (.،.)، **إيران وجمهوريات القوقاز**، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 14، 2009.

42. العلاف براهيم خليل، ميثاق خير الله جلود: **العلاقات الخليجية التركية (1973–1990)**، دراسات إقليمية، 11/5، مركز الدراسات الإقليمية، 2009.

43. العلياوي سماح، **العلاقات الروسية التركية بين الثوابت الاستراتيجية والمتغيرات السياسية**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 14، العدد1، آذار 2019.

44. القمش درهم علي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002/2010**، المجلد6 ، العدد3، 2015.

45. القيسي محمد وائل، **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية ودورها في النظام العالمي**، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 13، العدد، 2019.

46. العواد مساعد ناصر جاسم، **نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط**، 2008.

47. إبراهيم عبد الكريم، **مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل**، مجلة شؤون الوسط، العدد،2001.

48. إبراهيم مازن خليل، **دور حزب العدالة والتنمية التركي في الصراع الأيديولوجي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي**، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23، العدد 04، 2012.

49. إيجر أمينة، **عودة روسيا إلى الجيوبوليتيكا: بين الفكر وتحديات الواقع**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 50، العدد 5، 2018.

50. باكير علي حسن، فك الخناق، **الدور التركي والإيراني في إسناد قطر**، سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2018.

51. باكير علي حسين، **الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص والتحديات**، تقرير، قطر: مركز الجزيرة للدارسات، 11 أوت 2015.

52. بن شهرة مداني، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق المجال الصناعي نموذجا**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد1، 2017.

53. بن علي لقرع، **السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الأدوار**، مجلة العلوم السياسية والقانون–العدد 08 أفريل/نيسان 2010 –المجلد 02، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي برلين.

54. بهنان حنا عزو، **العلاقات التركية–الروسية 1991–2009**، مجلة التربية والعلم، المجلد 18، العدد 1، 2011.

55. بهنان حنا عزو، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية 5 (11)، 2008.

56. بوالجدري فيصل، **استراتيجية الهيمنة الإقليمية بين شيوع المصطلح وغموض المعنى**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد ،2018.

57. بوخاري محمد، **منطق المصلحة الوطنية كمحدد للسياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية**، مجلة الأستاذ الباحث للدارسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد،2019.

58. بوشماخ أسامة، **المواقف الدولية تجاه الأحداث العربية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 2017 الشيخ نورهان، الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية**، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي التاسع، 2017.

59. جاسم حسين مصطفى، **تركيا والاتحاد الأوربي–بحث في مرحل الانضمام ومحدداته**،مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد 211، 2014.

60. جبور مازن، **إيران وإعادة الهيكلة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد أحداث "الربيع العربي**، مجلة مدارات إيرانية، العدد07، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية–برلين–ألمانيا، مارس 2020.

61. جربعة محمود، **اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل وتداعياته على الفلسطينيين**، تقارير، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2020.

62. جمال منصر، **العلاقات العربية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين – تقاطعات القيم والمصالح–**، مجلة دفاتر المتوسط، العدد1، 2018.

63. جواد الحمد، **مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، 2020.

64. جوهر إسلام، شادي عبد الوهاب، **سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق، سوريا ولبنان**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد 43، القاهرة: 2009.

65. دخيل حسين أحمد، **الموقف الأميركي تجاه الدور الإيراني في سوريا والعراق في ظل تنظيم "الدولة الإسلامية–داعش"**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

66. دياب طارق، **العلاقات التركية السعودية محددات وتحديات**، تقارير سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017.

67. هالة محمود طهدودين، **السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني 2000–2019**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: 2019.

68. هاتف مكي دينا، **مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد،2018.

69. همام صبري توفيق، الأحزاب **السياسية والدينية في تركيا**، قضايا ديمقراطية، مجلة الأهرام الديمقراطية، العدد،24، 2012.

70. وحدة الرصد والتحليل، **التدخلات الروسية في ليبيا والتحذيرات الأمريكية الدوافع وحدود التأثير**، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020.

71. وليد محمود احمد، **توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000–2008**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية،2013.

72. زرنوقة صلاح سالم، **"الناتو بين مرحلتين" السياسة الدولية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، أبريل، 1997.

73. زروقة إسماعيل، **التنافس التركي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد الأول، العدد التاسع، 2012.

74. زغدار عبد الحق –رمليفهيم، **التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية: دراسة في الجذور النظرية والفكرية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد1، العدد 04،2014.

75. حداد حامد عبيد، **المشاريع المائية التركية في حوضي دجلة والفرات: الأهداف والنوايا**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد65، 2012.

76. حسام إبراهيم وآخرون، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018–2019**، التقرير الاستراتيجي، العدد1، البحرين: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019.

77. حسام إبراهيم وآخرون، **حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط 2018–2019**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد1، 2018 – 2019.

78. حسن غانم عبد الرحمن، **سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2005–2020**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019.

79. حسن غانم عبد الرحمن، **سياسة إسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية 2005–2020**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019.

80. حسين حيدر علي، **بنية القوة في الشرق الأوسط وإمكانية ظهور الدولة القائد**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث، العدد الثاني سبتمبر 2019.

81. حمد عطية صدام مرير، **الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره على المنطقة العربية (أنموذج ثورات الربيع العربي)**، مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد11، 2017.

82. حنا عزو بهنان، **تركيا والاتحاد السوفياتي 1980–1996 دراسة سياسية اقتصادية**، مركز الدراسات الإقليمية.2009.

83. حوشان عطار عبد الأمير، **انقلاب 27 أيار 1960 ونهاية حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا**، مجلة البحوث المستقلة، العدد السابع عشر، 2014.

84. طارق عبد الجليل، الساسة **والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها**، قضايا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

85. طالب حفيظة، **التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة**، مجلة السياسة العالمية، العدد ،2018.

86. يوســـف عبيد إبراهيم، **الموقف التركي من الأزمة الســـورية 2011–2017**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول جوان 2017.

87. كاظم أحمد عدنان، **حزب العدالة والتنمية وإشـــكالية التحول نحو النظام الرئاســـي في تركيا رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3،العدد2018.

88. كامل احمد عامر، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد2، 2016.

89. كركولي جمال كمال إسماعيل، **أزمة الرئاســـة التركية 2007**، مجلة الدراســـات الإقليمية، العدد05، 2008.

90. كصـــاي حســـام، **مفهوم الثورات العربية ومواقف الإقليمية والدولية منها**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، 2015.

91. كلاع شـــريفة، **الامتدادات الجيوســـياســـية الناشـــئة لتنظيم داعش خارج حدود العراق وسوريا**، مجلة مدارات سياسية، المجلد3، العدد1، 2019.

92. لتيم فتيحة، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد الخامس، 2018.

93. ماهر كامل ريمون، **"الأزمة القبرصية: كيفية إعادة الثقة بين طرفي الأزمة"**، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134، أكتوبر 1998.

94. ماير سيباستيان، **أخر التطورات لسياسة الولايات المتحدة وتركيا تجاه الصراع السوري**، السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

95. مبروك محمد، النموذج **التركي وإســـلاميو الربيع العربي**، مجلة البيان، التقرير الاســـتراتيجي التاسع، 2012.

96. محسن صالح، **تركيا والقضية الفلسطينية**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

97. محمد خليفة،" **تركيا وأزمة الخليج"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، العدد 2،ربيع 1991.

98. محمد سرور عبد الناصر، **معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 8، العدد24، 2012.

99. محمد سليمان الزواوي، **مثلث النفوذ الشرق أوسطي: السعودية، تركيا، إيران تفاعلات القوة الإقليمية بعد الربيع العربي**، دراسات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020.

100. محمود الخطاب نظيرة، **التطبيع بين دول المغرب العربي وإسرائيل**، بحوث ودراسات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد02 ، 2005

101. محمود سمير الرنتيسي، **مأزق سرت: الدور التركي في ليبيا ومواقف المعارضين**، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2020.

102. مركز الجزيرة للدراسات، **تحالف واشنطن وأنقرة: إما أزمة متجددة أو شراكة مستديمة**، تقدير موقف، الدوحة :2021.

103. مركز الجزيرة للدراسات، **صفقة القرن: اقتلاع ركائز حل الدولتين**، تقدير موقف، الدوحة :2020.

104. مركز الحضارة للدراسات السياسية، **التحولات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية، تقرير استراتيجي أمتي في العالم**.

105. مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**، تقدير موقف، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2017.

106. (.،.)، **التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه**، تقدير موقف،قطر:2021.

107. (.،.)، **الموقف التركي من الثورة الليبية**، تقدير موقف، الدوحة: آذار/ مارس 2011.

108. (.،.)،**مذكرة التفاهم الليبية – التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، تقدير موقف، قطر: كانون الأول ديسمبر 2019.

109. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **مستقبل التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي بعد وصول جون بايدن إلى الحكم**، تقدير موقف، 2020.

110. (.،.)،**مستقبل العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارة بايدن**، تقدير موقف الدوحة:2021.

111. مشـجعان أحمد نجم، الاسـتراتيجية **التركية تجاه الشـرق الأوسـط دراسـة في ضـوء عوامل التغيير الإقليمي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، 2017.

112. مشعان احمد النجم، **النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 59، 2020.

113. مشـعان أحمد نجم، **الاسـتراتيجية التركية تجاه الشـرق الأوسـط دراسـة في ضـوء عوامل التغيير الإقليمي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، 2017.

114. معوض علي جلال، **العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشـــرق الأوســـط**، سلسلة قضايا، العدد58، أكتوبر 2009.

115. مقداد محمد احمد، تأثير **المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية، العلاقات الإيرانية – العربية: حالة دراســة**، مجلة دراســات، العلوم الإنســانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 2، 2013.

116. (..)،**سـياسـة تركيا الداخلية في ظل سـلطة حزب العدالة والتنمية (2002-2012) التنمية الاقتصادية والمسألة الكردية: حالتي دراسة**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد التاسع، العدد الأول،2012.

117. مهيدي مهند حميد، **العقبات التي تعترض انضـــمام تركيا للاتحاد الأوربي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد السادس، 2012.

118. موسوي بتول، **العثمانية الجديدة ومواقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد45، 2014.

119. ميثاق مناحي دشر، **مشروع الشرق الأوسط الكبير (قراءة في الفكر السياسي الأميركي المعاصر)**، مجلة أهل البيت، العدد19،2016.

120. ميثاق مناحي دشـر، حسـين أحمد دخيل، **مسـتقبل تنظيم "الدولة الإسـلامية في العراق والشـــام داعش" في ظل الأزمات الإقليمية والتحالفات الدولية**، مجلة أهل البيت، العدد 23، 2019.

121. نافع أحمد، **النظام الإقليمي العربي..التحدي والاســتجابة**، مجلة دراســات اســتراتيجية، العدد12، 2002.

122. نذير شكر نغم، **الدور التركي والتغيرات في المنطقة العربية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد44، 2013.

123. نعيمة بغدادي باي، **استراتيجية التغير عند حزب العدالة والتنمية في تركيا من خلال الإصلاحات الداخلية والخارجية**، المجلد 3، العدد 1، 2014.

124. نعيمي احمد نوري، **"الصراع الدولي على الجمهوريات الإسلامية"**، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعةبغداد،2003.

125. (.،.)،**البنيوية في العلاقات الدولية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 46، 2013.

126. النعيمي لقمان عمر محمود، **موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات التركية الأمريكية 2002 –2019**، المجلة الأكاديمية العلمية العراقية، 2020.

127. (.،.)،**موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات التركية الأمريكية 2002 –2019**، المجلة الأكاديمية العلمية العراقية، 2020.

128. (.،.)،**العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس 1991–2001**، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد6، العدد15، 2009.

129. نهرين جواد شرقي، **مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد54، 2018.

130. نوار إبراهيم، تركيا **بين الخوف الأوربي والعنف الآسيوي**، مجلة السياسة الدولية، العدد60، أبريل، 1980.

131. نور الدين محمد، **"الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية: تركيا"**، مجلة المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006.

132. سلمان فراقد، العلاقات التركية الإيرانية، مجلة دراسات إيرانية، العدد 15، 2013.

133. سبيتان الحلالمة الحارص محمد، **التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات**، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد02، 2019.

134. سردار غولنر، نبي ميش، **الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا**، إسطنبول، 2018.

135. سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية، (5) 12، 2008.

136. سـعد عبد العزيز مسـلط، **حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضـر والحجاب**، مركز الدراسات الإقليمية.

137. سـلمي جلال، **السـياسـة الإسـرائيلية تجاه سـوريا بعد عام 2011**، منتدى السـياسـات العربية، 2019.

138. سياري صبري، **تركيا والشرق الأوسط في التسعينات**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31، 1998.

139. عاشر حاجم ليلى، مياسة أكرمخزعل، **العلاقات التركية – الإسرائيلية دراسة في العلاقات الاقتصادية وميادين التعاون الثنائي 1996–2012**، مجلة الباحث، العدد 29، 2018.

140. عبد الحافظ الصاوي، **العلاقات الاقتصادية المصرية التركية الواقع والأفاق**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016.

141. عبد الرحمان فريجة، **أدوات التأثير الإيراني على سوريا–العراق–اليمن**، مجلة مدارات إيرانية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.

142. عبد الفتاح نبيل، **"العرب من النظام العربي إلى النظام الشـرق أوسـطي تحت التشـكيل**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993.

143. عبد الله حمود إيمان، **العلاقات المصرية – التركية من عام 1956م إلى عام 1962**، مجلة كلية الآداب، العدد، 102، 2012.

144. عبد اللهيبي أديب صـــالح، وفهد عباس الســـبعاوي: **التحالف التركي–الإســـرائيلي في تسعينات القرن العشرين وانعكاساته على الأمن الوطني السوري**، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد7، العدد 3، 2012.

145. عبد الناصـــر وليد محمود، **التنافس العالمي على النفوذ والثروة في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، 2012.

146. عبد شـاطر عبد الرحمن المعماري، **تركيا وسـياسـة الأحلاف الإقليمية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد5، العدد18، 2013.

147. عبد شـاطر عبد الرحمن، **سـياسـة تركيا البلقانية بعد الحرب الباردة 1991.2001**، مجلة الدراسات إقليمية 6/10، 2009.

148. عبود أمير نجم، **طبيعة توازن الردع العسكري الروسي – الأمريكي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 58، 2020.

149. عدوان أركان إبراهيم – مصطفى جابر حيان، **محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول،2020.

150. علام مصطفى شفيق، **الانتخابات المصرية في ضوء نظرية المباريات**، مجلة البيان، العدد 298، 2012.

151. علو السامرائي أحمد محمود، **الاتحاد الأوربي والقضية الكردية في تركيا 1991 –**2008، مجلة السياسية والدولية، العدد، 34، 2016.

152. عليوي ياسر محمد، **متغير المياه في العلاقات العراقية التركية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث،2011.

153. عمر محمود لقمان، **القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003–2006**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل، العدد (8) تشرين الأول 2007.

154. قاسي فوزية، **انتقال القوة في الشرق الأوسط: بين صعود القوى الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية**، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد 7، العدد 2، 2018.

155. قدورة عماد يوسف، **عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء**، قضايا، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات،2014.

156. قريب بلال، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة الشرق الأوسط العلاقات الإيرانية السعودية نموذجا**، مجلة المفكر، العدد15، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2017.

157. راشد باسم، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مصر: وحدة الدراسات المستقبلية، المكتبة الإسكندرية، 2013.

158. رشدان عبد الفتاح، **العلاقات العربية التركية في عالم متغير**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد 03، خريف 1988.

159. رشـــدان عبد الفتاح، **العلاقات العربية التركية في عالم متغير**، مجلة العلوم الإنســـانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلد 14، العدد 1، العين، أفريل 1998.

160. رفاعي رمضـان سـالم، **طائفة الأرمن في مصـر تاريخا وعقيدة**، مجلة حولية كلية الدراسـات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، العدد28، الجزء2، 1431هـ/2010.

161. رملي فهيم، **التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 9/11 –دراسة في المحددات**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع عشر،2016.

162. خزار فهد مزبان، **اتجاهات الســياســة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية الخليجية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي**، العدد37، 2019.

163. غاندي عنتر، **تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية**، المعهد المصـري للدارسـات السـياسـية والاستراتيجية، 2016.

164. غبارة عبد الباسط، **الدور العسكري الروسي في ليبيا ملف غامض**، صحيفة المرصد، العدد 48، 2018.

165. غدير غازي فيصل، سياسة تركيا اتجاه العراق(1991-2003)، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الرابع عشر،2009.

166. غريب حكيم، **اسـتراتيجية روسـيا الاتحادية تجاه الحرب في سـوريا 2011–2018**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد2، 2019.

167. فوزي أحمد تيم، **تطور السياسية الشرق أوسطية لتركيا 2012/1924**، الأردن: حوليات آداب عين شمس، المجلد 42، مارس2014.

168. شـاكر رنا مولود، **العلاقات الأمريكية –التركية بين الشـراكة الاسـتراتيجية والتداعيات الأمنية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد12، 2018.

169. خزار فهد مزبان، **الموقف الروســي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة أوروك، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2016.

170. خزار فهد مزبان، **الموقف الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني**، مجلة أوروك، المجلد التاسع، العدد الثاني،2016.

171. خضيرات عمر ياسين، **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010–2015)**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14 العدد 1. 2017.

172. خطاب محمود نظيرة، **العراق ومشروع الشرق الأوسط الجديد رؤية إسرائيلية**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11 ، 2017 .

173. خولي معمر، الإصلاح **الداخلي في تركيا**، (سلسلة أوراق بحثية)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المركز العربي للأبحاث والدراسات،2001.

174. شالوخ هزبر حسن، **انقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها**، مجلة كلية التربية، العدد الرابع.2008.

175. شيال عزيز جبر، **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الخامس، حزيران 2012.

176. شيماء معروف فرحان، **العلاقات التركية المصرية بعد عام 2011**، مجلة اتجاهات سياسية، المجلد3، العدد10، 2020.

177. ذنون الطائي طارق محمد، **مستقبل الدور الإقليمي التركي، الفرص والكوابح**، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، 2018.

178. ذنون العباسي ريان، **سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية**، مجلة التربية والعلم، المجلد16، العدد 1، لسنة 2010.

المواقع الإلكترونية:

1. أحمد شاكر العلاق، انقلاب عام 1980م في تركيا، نقلا عن: http://www.ahmedalalaq.wordpress.com تاريخ التصفح : 03/13/ 2019.
2. أبو شعيشع محمد رمضان، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، دراسات، المركز العربي للبحوث والدراسات، أنظر الموقع: http://www.acrseg.org/40684تاريخ الاطلاع: 2021/04/21.

3. أحمد براو، الصـــراع الإقليمي في المنطقة العربية بين ايران وإســـرائيل وتركيا، أنظر الموقع: https://italiatelegraph.com/news-60548 تاريخ الاطلاع: 2021/04/25.
4. احمد داود أوغلو توليفة ناجمة للعلم والسياسة، نقلا عن:http://www.aljazeera.net،اطلع عليه يوم :2019/04/02.
5. أحمد عبد العليم، الدور الســـعودي في المنطقة..دبلوماســـية إدارة الأزمات، العين الإخبارية، أنظر الموقع: https://al-ain.com/article/saudi-arabia-iran-region-crisis تـــاريخ الطلاع: 2021/04/30.
6. أحمد محمود عبد المجيد، مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000، ص 48، https://www.iasj.net/iasj/download/41e9c17e356d8c5d
7. امر الله ايشـــلر، مغزى التحولات التي حدثت في تركيا ومســـتقبل العلاقات التركية –العربية، نقلا عن الموقع :http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html، اطلع عليه يوم 2019/04/25.
8. آية إبراهيم عطاالله، العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2013)، المركز الديمقراطي العربي، مشاريع بحثية
9. أيمن هياجنه، نظام بركات، الأمن القومي الإسرائيلي في بيئة إقليمية متغيرة: دراسة حالة الأزمة السورية 2011-2019، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2020، ص، 19. أنظر الموقع: https://www.researchgate.net/publication/345975574
10. الموقف الحالي (يناير 2011) من انضـــمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، انظر الموقع: file:///C:/Users/Intel%20L%20Info/Desktop/Al%20Moqatel%20تـــاريـــخ الاطـــلاع: 2020/12/12
11. البرلمان الأوروبي يوصـــي بتجميد مفاوضـــات انضـــمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أنظر الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-38093522تاريخ الاطلاع : 2021/05/02.
12. الـــعـــلاقـــات الأمـــريـــكـــيـــة الـــتـــركـــيـــة...عـــلـــى المحـــك، نـــقـــلا عـــن : http://www.rawabetcenter.com/archives/1820 تاريخ الاطلاع :2016/03/16
13. بـــايـــدن يعترف بـــالإبـــادة الجمـــاعيـــة بحق الأرمن ويثير غضـــــب تركيـــا، انظر الموقع: https://www.dw.com/ تاريخ الطلاع: 2021/04/30.

14. جاد مصطفى البستاني-محمد السيد محمد-محمد نبوي مصطفى، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصـــري، أنظر الموقع: http://www.acrseg.org/41600تـاريخ الاطلاع: 2021/05/10

15. ديـديـه بيون، العلاقـات الأميركيـة ـــــ التركيـة في ظـل إدارة بـايـدن، أنظر الموقع: https://aawsat.com/home/articleتاريخ الطلاع : 2021/04/29.

16. داليـة غـانم ، لحظـة موســكو في المغرب العربي ، أنظر الموقع https://carnegie-mec.org/diwan/76603 تاريخ التصفح 20 /08/ 2020

17. دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011، (ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: تحديث مشروع الدساتير المقارنة)، تم إعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح constituteproject.org.

18. هل يتم إقصاء تركيا من حلف الناتو؟ أنظر الموقع:https://www.dw.com/ar تاريخ التصفح: 2021/05/15

19. هشـــام فوزي عبد العزيز، "العلاقات العســكرية الإســرائيلية –التركية". أنظر الموقع: www.uqu.edie.sa. تاريخ التصفح: 2020/12/15..

20. وكالة الأنـاضـــول، النتائج العامة تركيا للانتخابات التركية الرئاســية، أنظر الموقع : https://www.yenisafak.com/ar/secim-cumhurbaskanligi-2018/secim-sonuclari تـاريـخ الاطلاع :2021/02/12.

21. وكالة الأناضـــول، النتائج النهائية للانتخابات التركية: أردوغان رئيســا و"العدالة والتنمية" يتصدر البرلمان"، أنظر الموقع: https://www.aa.com.tr/ar تاريخ الاطلاع :2021/02/12.

22. حزب العـدالـة والتنميـة، ww.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties،تـاريخ الاطلاع:2015/04/16.

23. حســين وحيـد عـزيـز الـكـعـبي، عـوامـل قـوة الـدولـة، أنـظـر المـوقـع: http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=11&depid=1&lcid=47462 تاريخ التصفح :2020/08/12.

24. حمود سمير الرنتيســي، الموقف التركي من عـاصــفـة الحزم. الأســبـاب والتطورات، https://www.aljazeera.net

25. حميد الكفائي، لا للوصاية التركية والإيرانية على العرب، أنظر الموقع: https://www.skynewsarabia.com/ تاريخ الاطلاع : 2021/04/17.

26. طريق تركيا للاتحاد الأوروبي المزروع بالأشواك، أنظر الموقع:https://www.aljazeera.net/ تاريخ الاطلاع: 2021/05/02.

27. طموح تركيا للتحول لمركز للطاقة يثير اضطرابات في المتوسط، أنظر الموقع: https://www.dw.com/ تاريخ التصفح :2021/05/05.

28. ياسمين السيد احمد عبد السلام محمد، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية 2011-2016، المركز الديمقراطي العربي، 2016، أنظر الموقع:https://democraticac.de/?p=34868 تاريخ التصفح: 2020/12/29.

29. يسرى وناس، تركيا وتونس.. علاقات اقتصادية وثقافية تنامت عقب الثورة انظر الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84 تاريخ التصفح: 01/12 /2021.

30. يوسف أحمد، صفقات السلاح المصرية الروسية، انظر الموقع https://barq-rs.com تاريخ التصفح: 15 جوان 1989.

31. كرم سعيد، احتواء أم صدام؟ خيارات أوروبية لمواجهة التوظيف التركي لورقة اللاجئين، انظر الموقع : https://futureuae.com/ تاريخ الاطلاع: 2021/05/01.

32. (.،.) ، قضايا شائكة: المسارات المحتملة للتوترات بين تركيا والاتحاد الأوربي، انظر الموقع: https://futureuae.com/ تاريخ الاطلاع : 2021/05/01.

33. (.،.) ، التوترات المحتملة بين أنقرة وواشنطن بعد فوز "بايدن"، أنظر الموقع: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item تاريخ الاطلاع : 2021/04/30.

34. كمال طربيه،إسرائيل: القوى الأولى في الإقليم، مونت كارلوالدولية، أنظر الموقع:https://www.mc-doualiya.com/ تاريخ الاطلاع: 2021/04/26.

35. كامل أبو ظاهر، **الجيوبوليتكيا والجغرافية السياسية**، 2012، ص https://www.academia.edu.5

36. مازن خليل إبراهيم، المتغيرات السياسية في العلاقات التركية (الإسرائيلية) للفترة من 2002-2013، ص، 5.أنظرالموقع:https://www.iasj.net/iasj/download/887533efa39277b0تـاريخ التصفح : 2018/04/20.

37. محمد أحمد علي مفتي، المحددات الاقتصادية وأثرها على السياسة الخارجية، نقلا عن الموقع: http://www.alukah.net/culture/0/70044/ تاريخ الاطلاع :2017/08/10.

38. محمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981-2010، نقلا عن الموقع: http://fekrkr-online.com/ReadArticle.php?id=23 تاريخ الاطلاع: 2020/05/10.

39. محمود منصور ، دور القاهرة الإقليمي والدولي... أوراق متعددة وزخم متزايد ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أنظر الموقع: https://marsad.ecsstudies.com/47729/ تاريخ الاطلاع: 2021/04/30.

40. مركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الاستخبارات،"الناتو".. تركيا الحليف المشاكس، أنظر الموقع: https://www.europarabct.com/ تاريخ التصفح :2021/05/15.

41. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، تقدير الاستراتيجي (94)، أنظر الموقع: https://www.alzaytouna.net/ تاريخ الاطلاع: 2020/04/20.

42. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مستقبل العلاقات الأمريكية التركية في ظل إدارة بايدن.

43. مصطفى اللباد، الدور الإقليمي التركي: الملامح والأسباب، نقلا عن الموقع www.asharqalarabi.org.uk/markaz

44. مصطفى عاشور، ملاح المد الإسلامي الهادئ، أنظر الموقع: www.islamoline.net/Arabic/politicshttp//تاريخ الإطلاع: 2018/07/12.

45. مهاب عادل، مأزق "إس-400": المسارات المحتملة لعلاقة تركيا مع إدارة بايدن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أنظر الموقع: https://futureuae.com/ تاريخ الاطلاع :2021/04/30.

46. موسوعة ويكيبيديا جغرافية تركيا: http://of.turkey.org/wiki/geography.wikipidia.en)04/10/13

47. موقع العين الإخبارية، عامان من النظام الرئاسي في تركيا.. حصاد اقتصادي مُر، أنظر الموقع: https://al-ain.com/article/two-years-presidential-system-turkey-economic تاريخ الاطلاع : 12/ 03/ 2021.

48. موقع بلدتنا، الكثافة السكانية في إسرائيل تحطم أرقاما قياسية، أنظر الموقع: http://bldtna.co.il/news/news/تاريخ التصفح: 2020/12/25.

49. موقع سكاي نيوز عربية، النظام الرئاسي في تركيا.. فشل ذريع، أنظر الموقع: https://www.skynewsarabia.com/world/1395018 تاريخ الاطلاع : 12/ 03/ 2021.

50. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، إسرائيل باختصار، أنظر الموقع https://mfa.gov.il/mfaar/Pages/default.aspx تاريخ التصفح :2020/12/14.

51. نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، شؤون سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، انظر الموقع : http://www.acrseg.org/3684 تاريخ الاطلاع : 2021/04/12.

52. سعيد الحاج، خيارات تركيا بخصوص منظومة إس400، أنظر الموقع: https://saidelhaj.com/artical/ تاريخ الاطلاع: 2021/04/29.

53. سعيد عبد الرازق ، المعارضة التركية تتكتل لإسقاط إردوغان في انتخابات الرئاسة، أنظر الموقع : https://aawsat.com/home/article/2807656 تاريخ الاطلاع: 2021/03/12.

54. سعيد عبد الرزاق، الاقتصاد التركي يسعى إلى المرتبة العاشرة عالمياً في 2023 https://aawsat.com/home/article/1010051 تاريخ التصفح : 2018/09/15.

55. سليمان سعد أبو ستة، ماذا تريد تركيا من الخليج؟ البيت الخليجي للدراسات والنشر، انظر الموقع: https://gulfhouse.org/posts/2208/ تاريخ الاطلاع: 2021/04/17.

56. سونرجا غايتاي، المعجزة الاقتصادية التركية، نقلا عن الموقع http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkish-wirtschaftswunder أطلع عليه يوم :2019/04/26

57. عبد الباري عطوان، صفقة صواريخ "إس 400" الروسيّة لتركيا تشكل انقلابا استراتيجيّا في المِنطقة والعالم..كيف؟ أنظر الموقع https://www.raialyoum.com تاريخ التصفح: 2020/09/10.

58. عبد الغفور ديدي، نظرية العمق الاستراتيجي، دنيا الوطن، أنظر الموقع: https://pulpit.alwatanvoice.com/ تاريخ التصفح: 202/05/15

59. عبد الله تركماني، توجهات السياسة الخارجية التركية مقال منشور في 2009/03/03 http://www.akhbaralaalam.net/detail.php?id=21160

60. عبداللطيف حجازي ، دلالات فوز أردوغان وحزبه في الانتخابات التركية ، أنظر الموقع : https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4017تاريخ الاطلاع : 12/ 2021/02.

61. على عبده محمود، الثورة التونسية الأسباب.. عوامل النجاح.. النتائج، انظر الموقع : https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm تاريخ التصفح : 2020/12/25.

62. علي حسن باكير ، انتخابات تركيا 2018: كل ما تحتاج معرفته ، أنظر الموقع : https://alqabas.com/article/537465 تاريخ الاطلاع :2021/02/12.

63. عماد علي حسن ،"الربيع العربي: المفهوم، التداعيات، الأسباب"، أنظر الموقع: http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm تاريخ التصفح: 2018/02/12.

64. عمر كوش ، ماذا وراء تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؟ ، انظر الموقع : https://www.aljazeera.net/opinions/2016/11/30 تاريخ الاطلاع : 2021/05/02.

65. عمر كوش، هل تدفع تركيا ثمن تغيير وجهتها الأوروبية؟، العربي الجديد، أنظر الموقع: https://www.alaraby.co.uk/ تاريخ الاطلاع: 2021/05/01.

66. فرحانة عبد الرحمن، "إسرائيل" والربيع العربي: التقديرات والمواقف، مركز الدراسات الزيتونة أنظر الموقع : https://archive.alahednews.com.lb/details.php?id=50645 تاريخ التصفح : 2020/12/12.

67. فوز ساحق لحزب العدالة والتنمية أنظر الموقع: http://www.news.bb.cu.uk/hi/arabicnews/newsid تاريخ التصفح : 2019/05/15.

68. صفقة القرن، أنظر الموقع: https://www.marefa.org/ تاريخ الاطلاع: 2021/02/25.

69. رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة)، أنظر الموقع: https://samanews.ps/ar/post/104814تاريخ التصفح : 2019/04/15.

70. رؤيـة تركيـة، الاقتصـــــاد التركي خلال عقـد حزب العـدالـة والتنميـة أطلع عليـه يوم 2016/04/30: http://rouyaturkiyyah.com.

71. رؤيـة تركيـة، الاقتصـــــاد التركي خلال عقـد حزب العـدالـة والتنميـة، نقلا عن الموقع:http://rouyaturkiyyah.com،أطلع عليه يوم :2019/04/30.

72. ريم عبد المجيد، اتفاق شرق المتوسط.. الدلالات والتداعيات على تركيا، تقدي موقف، المركز العربي للبحوث والـدراســـات، أنظر الموقع: http://www.acrseg.org/41455 تـاريخ الطلاع: 2021/04/24.

73. تامر بدوي، الانعطافة الاقتصـادية في العلاقات التركية الإيرانية، مؤسـسـة كارينغي للسـلام الـدولي، من موقع: https://carnegieendowment.org/sada/81332 تـاريخ الاطلاع: 2020/10/11

المراجع الأجنبية:

1. *ANDREA K. RIEMER,**Petro-imperialism: strategic trends and the importance of the Middle East**, Institute for Strategy and Security Policy, Defence Academy, Vienna, Austria.*
2. *Foreign Policy Institute.**"Turkish Foreign Policy`s Objective`s", Dispolitika, Ankara**, Vol: XVII, No: 1-2.*
3. *Gerassimos Karabelias,**civil-military relations: a comparative6 analysis of therole of the military in the political transformation ofpost-war turkey and greece: 1980-1995**, Final Report submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO) in June 1998.*
4. *kaan Nazli,"Turkey and North Africa Challenge and Opportunity,"www.esiwed.org/pdf/esi-turkey-tpq-id-33.pdf*
5. *Mahmut Ali Aykan , "Turkish Perceptive on Turkish – Us – Relation , Concerning (Persian) Gulf in the Post-Cold war Era 1989-1995 ," Middle East Journal , Vol : 50 , No : 3 , Summer 1996.*
6. *Nader Habibi,Turkey's Economic Relations with Gulf States in the Shadow of the 2017 Qatar Crisis ,grown center for middle east studies, 2019.*

7. *Nebahat Tanriverdi Yasar, "T**urkey-Tunisia Relations on the Eve of Elections in Tunisia**," Center forMiddle Eastern Strategic Studies (ORSAM), Report No,2014.*
8. *Necip Torumtay, « urkey's Defense Strategy », Turkish Review Quarterly Digest (TRDQ), Spring 1999.*
9. *Oral Sanders,"Turkry's Role in Nato: A Time for New Perspectives", Nato Review, No: 3, June 1993.*
10. *President Suleyman Demirel`s Press Conference, Cankaya Palace, Ankara, 23 December 1993, Turkish Review, Ankara, Winter, 1993.*
11. *Président Suleyman Demirel`s, **Press Conference, Cankaya Palace**, Ankara, 23 December 1993, Turkish Review, Ankara, Winter, 1993.*
12. *Saliha Ergün," **The Past and Future Trade Relations between Tunisia and Turkey**",www.sde.org.tr/en/newsdetail/the-past-and-futur-trad-relations-between-tunisia-andturkey/2929.*
13. *Sean Kay and Judith Yaphe**, "Turkey's International Affairs: Shaping the U.S-Turkey Strategic Partnership", Strategic Forum,** Number 122, July 1997.*
14. *Stephen F. Larrabee & Ian 0.Lesser, **"Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty**", Center for Middle East Policy. Washington, 2002.*
15. *Stephen Kinzer,"**Crescent and Star: Turkey Between Two World**, In: www. gom. com.eg.*
16. *Tankut Öztaş**,Turkey - Libya Relations: Economic and Strategic Imperatives,**researchcentre,İSTANBUL / TURKEY, 2019.*
17. *TURKIYE CUMHURİYETİ ANAYASASI, Kanun No : 2709Kabul Tarihi: 7.11.1982.*
18. *Werner Campel, "**Economic & Political Development in Centeral Asian Turkish Republics**", Eurasian Studies, Ankara, No : 2, Summer 1994.*

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المساعدات الأمريكية منذ الخمسينات (ملايين الدولارات)	103
02	الأطوال الحدودية لتركيا	143
03	مؤشرات جغرافية	144
04	مؤشرات عن عدد السكان (2008)	146
05	الصادرات والواردات، والناتج القومي الإجمالي	149
06	النظام الاقتصادي العادل	150
07	التركيبة الإدارية للقوات المسلحة التركية	153
08	الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي	154
09	التطور التركي على مستوى الصناعات العسكرية	155
10	مؤشرات الانخراط الروسي في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى 2018	205
11	إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ومعدل النمو القومي ومعدل النمو السكاني لكنها متوقفة فقط حتى عام 2010	209
12	الإنفاق العسكري في الدول الشرق الأوسطية	210
13	التبادل التجاري بين تركيا وإيران	220
14	حجم التجارة التركية الروسية (مليار دولار)	224
15	عدد السائحين الروس القادمين إلى تركيا 2000-2016 بالملايين	227
16	حجم التجارة بين إسرائيل وتركيا منذ العام 2009 وحتى بدايات 2015	228
17	نسبة تطور الواردات الجزائرية من تركيا	234
18	نسبة تطور الصادرات الجزائرية من تركيا	235
19	الميزان التجاري بين مصر وتركيا الفترة 2011-2015 بالمليار الدولار	236
20	البيانات التركية عن الاستثمارات المتبادلة 3 القيمة بالمليون دولار	237
21	التجارة الثنائية بين تركيا وتونس 2011-2015 بالمليون الدولار	239

22	إحصائيات التجارة التركية –المغربية (المليون الدولار)	241
23	مشتريات الأجانب للوحدات العقارية في تركيا (2015-2019)	244
24	مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي القادمون إلى تركيا (2003-2018)	246
25	نسب المشاركة في الاستفتاء الشعبي أفريل 2016	269

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لتركيا	142
02	مخطط توزيع واردات تركيا من الغاز الطبيعي في عام 2015 وفقا للدول المنتجة	225
03	مخطط توزيع واردات تركيا من البترول في عام 2015 وفقا للدول المنتجة	226
04	الصادرات والواردات التركية –الإسرائيلية	229
05	أعلى معايير التجارة الأفريقية	233
06	شركاء التجارة الناشئة في إفريقيا	233
07	خارطة توضح المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا بالإضافة للمناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأخرى	257
08	التعاون في مجال الغاز الشرق الأوسط	259
09	خريطة توضح مناطق السيطرة في ليبيا 08 يناير 2020 بعد وصول الدعم التركي	260

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة 02

الفصل الأول

تركيا ودائرة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الشرق الأوسط 20

المطلب الأول: الشرق الأوسط دراسة في المعني والمدلول 20

المطلب الثاني: الشرق الأوسط دراسة تاريخية في البروز والتشكل 24

المطلب الثالث: خصائص وأهمية منطقة الشرق 26

المبحث الثاني: البعد التاريخي للعلاقات التركية مع الدول الشرق الأوسطية 32

المطلب الأول: علاقة تركيا التاريخية مع الدول الخليجية 32

المطلب الثاني: علاقات تركيا التاريخية مع الدول المغاربية 38

المطلب الثالث: علاقة تركيا التاريخية مع روسيا إيران وإسرائيل 41

المطلب الرابع: علاقة تركيا التاريخية مع العراق دول المشرق العربي 54

المبحث الثالث: تركيا وحرب الخليج الثانية: أفضلية الشرق على الغرب 70

المطلب الأول: الأدراك التركي لطريقة التفكير الاستراتيجي الغربي 70

المطلب الثاني: منطق الحديقة الخلفية لتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط 73

المطلب الثالث: أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجوار الإقليمي 75

الفصل الثاني

دوافع التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: العوامل المتعلقة بطبيعة النظام الدولي 78

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة 78

المطلب الثاني: تفكك الاتحاد السوفياتي 80

المطلب الثالث: تركيا والاتحاد والأوروبي 87

المطلب الرابع: تركيا وحلف الشمال الأطلسي 92
المبحث الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية 99
المطلب الأول: التحول في نظام الحكم التركي 1990-2002 99
المطلب الثاني: إصلاحات حزب العدالة والتنمية ودورها في تغيير بنية النظام السياسي 126
المطلب الثالث: تنامي قوة تركيا في شتى المجالات 140
المبحث الثالث: عوامل التحول المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط 156
المطلب الأول: القضية الفلسطينية ومسار التسوية السلمية 156
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على المنطقة 160
المطلب الثالث: الحروب في دول الجوار 162

الفصل الثالث

تركيا والترتيبات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: تأثيرات القوى الإقليمية الأخرى على المنطقة 178
المطلب الأول: تأثير إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 178
المطلب الثاني: تأثير روسيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 192
المطلب الثالث: تأثير إسرائيل الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 206
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي في التوجه الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط 218
المطلب الأول: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول القوى الأخرى في المنطقة 219
المطلب الثاني: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول شمال إفريقيا 231
المطلب الثالث: علاقات تركيا الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي 242
المبحث الثالث: المقاربة التركية تجاه قضايا المنطقة المستجدة 247
المطلب الأول: المقاربة التركية تجاه الأزمة الخليجية 247
المطلب الثاني: المقاربة التركية تجاه تطور الأزمة السورية 252
المطلب الثالث: المقاربة التركية تجاه تطور الأزمة الليبية 255

الفصل الرابع
تحديات الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية 264
المطلب الأول: التعديل الدستوري لسنة 2017 264
المطلب الثاني: موقف المعارضة السياسية من الانتقال إلى النظام الرئاسي 270
المطلب الثالث: موقف المؤسسة العسكرية من التعديل الدستوري والانتقال إلى النظام الرئاسي 277
..... 280
المبحث الثاني: تحديات البيئة الإقليمية 280
المطلب الأول: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل استمرار التطبيع العربي مع إسرائيل... 280
المطلب الثاني: الرفض العربي للدور الإقليمي التركي في المنطقة 284
المطلب الثالث: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل تنامي دور القوى الأخرى في المنطقة . 287
المبحث الثالث: تحديات البيئة الدولية 294
المطلب الأول: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل إدارة بايدن 294
المطلب الثاني: مستقبل العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي 302
المطلب الثالث: مستقبل العلاقة بين تركيا وحلف الناتو 305
المطلب الرابع: مستقبل الدور الإقليمي التركي في ظل تنامي دور روسيا في المنطقة 308
الخاتمة 310
قائمة المراجع 316
فهرس الجداول 351
فهرس الأشكال 352
فهرس المحتويات 354
ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تبحث هاته الدراسة في إشكال رئيسي هام متعلق بأهم التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين 1990-2020، هذا مع بحث وتحليل أيضا أثر تلك المتغيرات على نمط تفاعلات تركيا الخارجية، وذلك انطلاقا من افتراض رئيسي هام و مهم جاء ليعالج مدى مساهمة حرب الخليج الثانية الفعلية في تمدد الاستراتيجية التركية صوب الدائرة الشرق الأوسطية، ضف إلى ذلك ستعمل هاته الدراسة على شرح وتحليل أهمية المقدرات الذاتية التركية (الموقع الجغرافي، المقدرات الاقتصادية، المقدرات العسكرية ، المقدرات الطاقوية...) التي كان لتوظيفها من طرف الساسة الأتراك دورا كبيرا وهام في دعم وتعزيز تحول الدور الإقليمي التركي، من الدور الوظيفي إلى الدور الفاعل، وصولا إلى اهم التحديات التي ستواجه هذا الدور مستقبلا.

Abstract :

This study examines major important forms related to the most important changes that occurred in the Turkish strategy towards the Middle East region in the period between 1990-2020, this along with researching and analyzing the effect of these variables on Turkey's external interactions pattern, based on an important main assumption that came to address The extent of the actual contribution of the Second Gulf War to the expansion of the Turkish strategy towards the Middle Eastern circle, in addition to that, this study will explain and analyze the importance of Turkish self-capabilities (geographical location, economic capabilities, military capabilities, energy capabilities ....) that were used by Turkish politicians have a large and important role in supporting and strengthening the transformation of the Turkish regional role, from the functional role to the active role, to the most important challenges that will face this role in the future.